الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ

تخصص: ثقافة شعبية : فرع انتربولوجيا التنمية

مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه

المرأة بين التنمية و التغير الاجتماعي في الجزائر للمرحلة بين 2010/1990.

إعداد الطالبة: بلحاج مليكة

إشراف: أ.د. سعيدي محمد

لجنة المناقشة:

أ.د.الغالي بن لباد	**أستاذ التعليم العالي**	**جا. تلمسان**	**رئيسا.**
أ.د. سعيدي محمد	**أستاذ التعليم العالي**	**جا. تلمسان**	**مشرفا.**
د. زازوي الموفق	**أستاذ محاضر "أ"**	**جا. تلمسان**	**عضوا.**
أ.د.حاج مولاي مراد	**أستاذ التعليم العالي**	**جا.وهران**	**عضوا.**
أ.د. سيكوك قويدر	**أستاذ التعليم العالي**	**جا. مستغانم**	**عضوا.**
أ.د.بوشيخاوني اسمهان	**أستاذ التعليم العالي**	**جا. وهران**	**عضوا.**

السنة الجامعية: 2017//2018.

مقدمة

مقدمة:

من المواضيع التي اجتاحت الدراسات في البحث العلمي كان موضوع **المرأة** أهمها، حيث ركزت معظم البحوث على معالجته من كل الجوانب سواء الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية والأدبية ولعل هذا الأمر قد مس الدراسات الأنثروبولوجية أيضا، لذلك لا نستطيع الحكم بأنه توجد حقيقة مطلقة عامة و موحدة في المعرفة الإنسانية يبنى عليها خطاب، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمرأة، هذا الموضوع الذي ازداد الاهتمام به في العصر الحديث المتميز بانتشار الأفكار الديمقراطية والتيارات التحررية، فالمرأة الكائن الذي يشمل موضوع الحديث في مختلف المجالات التي تتأثر بشكل أو بآخر بعوامل ثقافية هي في الحقيقة ذات أبعاد مختلفة دينية اجتماعية و حتى سياسية واقتصادية.
لهذا جاء هذا العمل المتواضع ليستقصي أهم المعطيات التي يمكن توظيفها في دراسة موضوع المرأة والعمل أنثروبولوجيا.

المقاربة السوسيو–أنتربولوجية لموضوع المرأة الذي تجاذبته طروحات عدة في مجال العلوم الاجتماعية حيث تم ربط هذا الموضوع بعدة مؤشرات أخرى لفهم أعمق للتيار النسوي كنزعة وقيمة ثقافية جديدة عرفها العالم، وتطورت هذه القيمة لتأخذ مسارات متعددة وخصوصا في دول العالم الثالث، وفي العالم العربي الإسلامي باعتبار أن هذا الحيز الجغرافي من العالم تحكمه قيمة ثقافية ذكورية هيمنت على أدوات السلطة مما جعل العنصر النسوي تحت سيطرة هذه القيمة.

ولكن النساء **كعالم** و**كمنظومة** و**كثقافة وكقيمة** خلقت ميكانزمات مقاومة كانت بدايتها العمل على التحرر من قيود الترسبات الذكورية، ثم العمل على إيجاد عناصر قوة تعزز هذه الحرية وهي المطالبة بالخروج للعمل واستعماله كقيمة مضاعفة من أجل تقوية مشروع التحرر عندها ولكن بعد ذلك أصبح العالم بحاجة لقوة إنتاج إضافية ونوعية سوى على مستوى البنية الفوقية (نخبة، أطباء، محامين، معلمات....) فوجد العالم ضالته وحرك هذه الآلة للخروج من الصدر الحاصل في هذا

العالم، وبدأت بعد ذلك تتوالى المشاريع الدولية من أجل إيجاد مكان للمرأة كمعزز للتنمية العالمية والمحلية، باعتبارها نواة الأسرة والحجر الأساسي في أي عملية اقتصادية.

حاجة المجتمع إلى المرأة وإلى دورها في التنمية المحلية كعنصر للمعرفة وللمهارة ومورد فاعل في العملية التنموية وبناء التغيير المبني على الذهنيات وتغيير الممارسات وتغذية التمثلات وبناء خطاب نسوي جديد يستجيب للمرحلة ويعطي فرصة للتغيير في علاقة المرأة بالتنمية.

إن الطرح الأنثروبولوجي من خلال أدواته المنهجية و بالتحديد المنهج الكيفي عبر المقابلات الفردية والمقابلة الجماعية(focus group) استطاع أن ينتج لنا مجموعة معارف مبنية على المساءلة من جهة والحميمية و الثقة من جهة أخرى حيث استطعنا بناء مفهوم و تصور العمل، و لعمل المرأة والرهانات السوسيولوجية مما جعلنا نفهم أكثر دوافع خروج المرأة للعمل و محاولة تحليل السيرورة التاريخية لتحولات خروج المرأة للعمل و طبيعة المطالب التي كانت تسعى لتحقيقها وهنا وضعنا سلم لأشكال العمل ضمن ظروف و مناخ عمل المرأة فالمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية فرضت أنماط من العمل على المرأة دون غيرها و هذا ناتج عن طبيعة التغيرات الحاصلة في المجتمع مما ساهم بناء مدونة قانونية ألزمت بفسخ المجال للمرأة باعتبارها كائن يحمل نفس المواصفات التي يتصف بها الرجال في مجال العمل مما يؤهلها لخوض معركة المناعة و المقاومة بالأشكال الثقافية بصفة عامة.

سياق العمل النسوي في الجزائر هو مساهمة فعلية وحقيقية للتنمية وبعث حراك اجتماعي لبناء منظومة عمل جديدة انخرطت فيها المرأة بشكل كامل وهذا ما بعث على ظهور مجتمع نسميه جديد مقارنة بالأشكال الجديدة للعمل وظهور في السياق أدوار مستجدة لريادة المرأة في قيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا ما يتعلق بالحرف والمهارات وانتاج المعارف المحلية مما أظهر مؤشرات لتنمية تحتية نوعية وخالصة.

العمل من منظور ذكوري قد أثقل كامل الأدبيات السوسيولوجية في مجال التنظيم لكن تصور العمل المبني من طرف المرأة لم يأخذ فرصته لتختمر لنقوم بفحصها ومراجعتها وإعادة انتاجها

كمفهوم اجرائي وبالتالي مفهوم العمل المستعمل دائما عمل بصيغة المذكر أما العمل بصيغة المؤنث فهو غائب إلا بعض التصورات المهتمة بالثقافة الشعبية، حيث الاستلهام مبني على عدة خصائص أولا رضا ذاتي داخلي وعلى رضا وظيفي مقبول من طرف الأطر الاجتماعية أما بعض أشكال العمل النسوي مازالت تلقى مقاومة ذكورية باعتبارها انسلاخ هوياتي.

هذه الأطروحة تضمنت مجموعة عناصر للنظر في مؤشرات العمل النسوي وعلاقته بالعمل كقيمة اجتماعية من خلال المقابلة التي فتحت النقاش مع الفاعلين الاجتماعيين حول طريقة العمل الذي انخرطت فيه المرأة وحول طبيعة القيمة المضافة للتنمية وهل يمكن اليوم التعاطي مع التنمية بصيغة المؤنث.

وهل تملك المرأة القدرة والكفاءة والتكوين لإضفاء مصداقيتها على الجهد المبذول والمعطى الميداني كمنهجية للتفكير حول مسألة عمل المرأة يقدم " براديغم جديد" للنظر للعمل بصفته القناة الأساسية للتنمية.

وعلى أساس ذلك إن عملنا يركز على المنهج والمنهجية في مقاربة واستقراء المعطيات الميدانية والقيام بالتأويل في سياقه الأنثروبولوجي الذي سوف يتيح لنا فرصة توليد معرفة انتربولوجية محلية يمكن على أساسها استقراء الوضعيات الأخرى للعمل.

الفصل المنهجي

تمهيد.

- **عنوان الموضوع.**
- **سؤال الانطلاق.**
- **خطة البحث.**
- **أسباب اختيار الموضوع.**
- **أهداف الدراسة وأهمية الدراسة.**
- **الإشكالية.**
- **الفرضيات.**
- **المفاهيم.**
- **المنهج و أدوات البحث.**
- **الإطار النظري و المرجعية الابستملوجيا للبحث.**
- **محددات الدراسة و نطاقها.**
- **مجتمع الدراسة.**
- **الدراسات السابقة.**
- **بيبليوغرافيا البحث.**
- **صعوبات البحث.**

خلاصة.

تمهيد:

إن العالم اليوم في سباق مع نفسه ومع الزمن لاكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم، لذلك زادت حاجاته إلى المعرفة والبحث العلمي، فبفضلهما يصل إلى التقدم والرفاهية والتفوق، حيث تأكد أن المعرفة العلمية هي مفتاح النجاح، وما الثورة العلمية التكنولوجية إلا دليل على ذلك.

من هذا المنطلق كان لزاما علينا أن نولي قدرا كبيرا للمعرفة العلمية، ومن أجل الوصول إلى ذلك قمنا بالتدقيق في القواعد العلمية، فكان هذا الفصل المنهجي عبارة عن تحليل وتمحيص دقيق للجانب العلمي للموضوع، بدءا بالعنوان وسؤال الانطلاق، ثم الإشكالية والفرضيات، الإطار النظري للموضوع، المنهج وأدوات البحث، فالأهمية العلمية والأهداف للموضوع، فالمفاهيم، فالدراسات السابقة...، ووصولا إلى الصعوبات والعقبات لدراسة الموضوع.

وذلك بهدف الوصول إلى دراسة علمية موضوعية دقيقة ولو نسبيا، وفي الأخير نقول أن أفضل طريق لإتقان البحث العلمي هي الممارسة.

- **عنوان الموضوع:**

لماذا عنوان الموضوع؟ أولا لأنه الوصلة الإشهارية لأية دراسة، فلا توجد دراسة بدون عنوان، ولأنه كذلك فعليه أن يكون ملما بكل جوانب الدراسة ومتغيراتها، وثانيا لأن الموضوع الذي بين أيدينا الموسومة ب" المرأة بين التنمية و التغير الاجتماعي في الجزائر 1990 و 2010"، فالقارئ أو الباحث للوهلة الأولى سيتبادر لذهنه نوع من التشتت و الضياع في الفهم لشساعته و تشعبه لا يمكن الإلمام به في دراسة واحدة بل في العديد من الدراسات، ليس ذلك تقصير لكن لتعدد متغيراته فالمرأة في حد ذاتها موضوع واسع، أما التنمية فهي مشكلة العصر وكلتاهما حتمية و نتيجة للتغير الاجتماعي، لذلك وضعنا هذا العنوان فقط لنبرز أن هذه الدراسة لن تستطيع أن تلم بكل الجوانب

خاصة أنها تصب في حقل أو بحر مترامي الأطراف من التخصصات و عليه ارتأينا أن نحصر الدراسة سالفة الذكر في موضوع واحد وهو الشغل الشاغل في وقتنا الحالي أي حول **"عمل المرأة"** باعتباره المتغير الرئيسي للدراسة، ولأن عمل المرأة هو المساهم الأساسي في التنمية و هو تغير اجتماعي في حد ذاته و فاعل للتغير الاجتماعي ونتيجة للتغير الاجتماعي، كما لا ننسى أن هذا الموضوع هو امتداد لموضوع مذكرة الماجستير حول المرأة والتنمية.

- **سؤال الانطلاق:**

كثر الحديث في أيامنا هذه عن المجتمع، محدداته، مقوماته، تطوره وتغيره... من القضايا العالقة و في المقابل أصبح الاهتمام بموضوع آخر يمس نصف هذا المجتمع وأهم القوى المحركة فيه ألا و هي المرأة و في كل تخصص قد عولج موضوعها على حدا، في الأدب تحدثت الدراسات عن المرأة في الشعر، في القصص، في الرواية...أما الصحة فقد أعطيت لها أولوية بالغة لما لها من أهمية في تكوين و بناء المجتمع...، أما السياسة فعن المراكز القيادية و الريادية التي اعتلتها...، و في القانون فعن كل الإصلاحات التي وضعت من أجلها...، أما العلوم الاجتماعية و بالأخص في الأنثروبولوجيا فعن كل ما يخص المرأة أو العالم المحيط بها لكن هنا لمسنا الآراء المتضاربة أو الصراعات حول اعتبار المرأة موضوع مهم للدراسة أو عدمه و عليه تبادر لأذهاننا طرح أو تساؤل أعطى المعالم الأولى للبحث بصفة عامة و بعض الخطوات بصفة خاصة ألا و هو:" **كان للمرأة قضايا كثيرة ومنها قضايا التحرر ولكن بعد الحصول على العديد من المكتسبات وبعد نضال كبير في كل أقطار العالم انتقلت المرأة إلى نقاشات اكثر عمق من بينها الهيمنة الذكورية على العديد من القطاعات التي أصبحت رهينة للرجل والرجل فقط وطرحت المرأة قضايا وأشكال العمل النسوي ، والعمل والعنف ، والعمل النسوي وأنساق الثقافة ، العمل النسوي والتحرش الجنسي كلها جاءت ضمن سيرورة اجتماعية لوعي المرأة بذتها وبالموضوع والأطروحات الواجب الانتقال اليها ومنها قضية العمل والتنمية، حيث أن النساء يمثلن رافعة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية**

لدولة كالجزائر، بالنظر إلى مبادراتهن ذات الصلة وكفاءتهن في تسيير المقاولات المحلية ونجاحهن في تسيير الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإذا كان للمرأة فعلا قضية هذا الزمن تحديدا بين كل هذه الصراعات و التحولات فهي قضية تتعلق بعلاقة المرأة بأشكال العمل المستجدة ،وبرهان منظومات الثقافة والقيم التي تحكم علاقة مرأة /رجل وقيمة العمل .

- **خطة البحث:**

يعتبر إعداد خطة البحث جوهر الدراسة التي يقوم بها الباحث لأنها تجسم محتوى البحث وتعطي تصورا واضحا لما يريد الباحث أن يصل إليه، وبراعة الباحث تبرز في حصر جوانب الموضوع، وكباقي البحوث والدراسات اشتمل البحث على إشكالية مهمة جدا حاولنا فيها الإلمام بجوانب الموضوع قدر المستطاع ومن أجل حل هذا الإشكال وللسير على خطى منهجية رسمنا الخطة التالية:

فبعد التمهيد و المقدمة يأتي الفصل التمهيدي أو المنهجي و قد اشتمل على عناصر منهجية من إشكالية و فرضيات وأدوات بحث و أهمية و أهداف للموضوع و عناصر موضوعية كأسباب اختيار الموضوع والدراسات السابقة و محددات الموضوع...، ثم فصل أول حول التغير الاجتماعي كبناء لهوية العمل النسوي، حيث اشتمل على مقدمة وثلاث مباحث أولها عن عمل المرأة بين التمثلات و الدوافع (بالنسبة للمرأة ثم الرجل ثم دوافع وعوامل خروج المرأة للعمل) و ثانيها عن محركات و أشكال التغيير (الإصلاحات السياسية، المرأة وقانون العمل ثم المرأة و مبدأ المساواة) ثم ثالثا صراعات المرأة (المرأة وصراع الدور، المرأة والعنف، تبعية المرأة) ثم خاتمة وفصل ثاني حول المرأة والعمل رهانات الذهنيات وإشكالية التنمية المستعصية في ظل تغير قسري و قد اشتمل بدوره على ثلاث مباحث، أولها: أي سياق للتنمية في ظل عمل المرأة (التطور الكرنولوجي لعمل المرأة، آليات إدماج المرأة في التنمية، مشكلات ومعوقات عمل المرأة)، ثانيها: موقع المرأة في ظل سيرورة التنمية والتغير الاجتماعي(المرأة و الحراك الاجتماعي، المرأة العاملة و تغير القيم، رهانات عمل المرأة) وثالثها: أشكال التنمية من خلال عمل المرأة (أشكال العمل النسوي، المرأة ومشاريع التنمية، عمل المرأة و

تحيين إشكالية تقسيم العمل) خاتمة الفصل، ثم نتائج الدراسة و مناقشة الفرضيات على ضوء النتائج ثم خاتمة الدراسة التي أسفرت عن مجموعة من الأسئلة أو التساؤلات حول قضية المرأة.

آملين بذلك أن نكون وفقنا ولو بقليل في حل الإشكال وبالتالي دراسة الموضوع.

- **أسباب ودوافع اختيار الموضوع:**

وراء كل بحث أو ظاهرة أو دراسة محركات وأسباب ودوافع تؤدي إلى اختيار الموضوع وتبعث حب البحث فيه فكلما كثرت الأسباب والدوافع زادت الرغبة للبحث، فعملية اختيار الموضوع عملية دقيقة ومعقدة و تتعدد العوامل و المقاييس لهذا الاختيار، و لعل هذه المرحلة من البحث هي الوحيدة التي تعتمد على العوامل الذاتية لدى الباحث، حيث أن اختياره للموضوع يخضع بشكل كبير إلى اهتماماته و ميوله و استعداده لدراسته وكذلك إمكانية و مدى استحواذ المشكلة المدروسة على اهتمامه إضافة إلى بعض الأسباب والدوافع العلمية المهمة والدوافع نوعان:

أ-الأسباب العلمية والموضوعية:

-الأهمية الواقعية والعلمية للموضوع.

-محاولة فهم التغير الاجتماعي الذي شهده المجتمع الجزائري في كل جوانبه الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية حيث أثر بشكل كبير على المرأة التي أصبحت تبحث وتدافع عن حقها في الحياة وممارستها لكل الأدوار الاجتماعية.

-المراحل التي مر بها المجتمع الجزائري (مرحلة البناء بعد الاستعمار و الطلب المتزايد على اليد العاملة) ثم(مرحلة الهدنة أو الوئام المدني أو المصالحة... الانتقال لاقتصاد السوق، الإصلاحات السياسية) وتأثيرها على المرأة بشكل خاص...

-زيادة على كوني نموذج من الدراسة، محاولة معرفة واقع المرأة مع التماس معاناتها عن قرب، وتعدد أشكال القهر الاجتماعي من عادات و تقاليد و أعراف...، لتعم المأساة وترسم صورة الفتاة، الزوجة والأم الواقفة في وجه المجتمع الذي يطمس وجودها ويقصيها من أدنى حقوقها بمجرد أن تحقق في أداء واجباتها التي ينتظرها المجتمع منها محملا إياها المسؤولية الكاملة في الإخفاق أو الفشل، وفي المقابل يزداد الرجل قوة وسيطرة على شخصية المرأة بحكم ما خوله المجتمع له من حقوق تسمح له بالتحكم الصارم في حياة ابنته، أخته أو زوجته، وإزاء هذا لم تجد المرأة ملجأ تحتمي به سوى محاولة فرض وجودها من خلال العمل والرقي بمستواها والخروج من عالم الظلام إلى النور.

والأسباب العلمية والموضوعية كثيرة لا يمكن حصرها في أسطر معدودة.

ب- الأسباب الذاتية:

من أكبر الأسباب التي دفعتني إلى اختيار الموضوع والقبول به لأنه كان اقتراح من المشرف هو تطرقي لجانب منه في رسالة الماجستير ألا وهي مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع، إلى جانب الرغبة في الوقوف والبحث والتنقيب عن الأسباب والعوامل المتداخلة في إنتاج التغير والتحول الذي عرفه المجتمع الجزائري عامة وأوضاع المرأة خاصة والوقوف على حجمه وتكاليفه.

لماذا ونحن في هذا القرن مازال الرجل يتدخل في شؤون المرأة على أساس الأعراف والتقاليد والعادات ويحتكر حقوقها ولو من خلال الخطاب فقط؟.

- **الهدف من الدراسة:**

يتمحور الهدف الرئيسي لهذه الدراسة ولأي بحث علمي هو محاولة تحليل للحقائق العلمية واكتشاف ما قد نتجاهله من واقعنا الاجتماعي، خاصة في ظل الظواهر الاجتماعية الجديدة التي تحيط بالفرد والمجتمع ومعرفة دورها في تغيير اتجاهات المرأة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام،

والكشف عن أوضاع المرأة والتعرف على دورها في المجتمع والدور الذي تلعبه في عملية التنمية ونتائجه على التغير الاجتماعي والأهداف نوعان:

أ-أهداف علمية:

-محاولة توضيح الظروف التي عاشتها المرأة الجزائرية قبل التحول ثم أسباب خروجها إلى العمل والصراع الداخلي بين مكونات المجتمع.

-محاولة توفير قاعدة من البيانات الدقيقة والمعلومات المتعلقة بأوضاع المرأة واحتياجاتها.

-إبراز دور المرأة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي والمجتمع ومحددات هذا الدور.

-إبراز موقع المرأة في تركيب الأسرة واتخاذ القرارات.

-ممارسة المرأة لحقوقها.

فمن خلال هذا سنخلص إلى توضيح الدور الذي تقوم به المرأة في حاضر ومستقبل المجتمع وما ينتجه من تغير.

ب-أهداف عملية:

-محاولة تفسير الظاهرة الاجتماعية التي تعيشها المرأة الجزائرية عند خروجها للعمل وما أنتجه من وضع في النظام الاجتماعي الجديد.

-محاولة تقصي أسباب خروج المرأة للعمل.

-محاولة فهم رموز الخطاب الموجود في المجتمع حول عمل المرأة.

- أهمية الدراسة:

إن الدراسة التي بين أيدينا تكمن في معالجة عنصر حساس في المجتمع ألا وهو المرأة والتي نحاول دراستها ليس كعنصر منفرد وإنما داخل مجتمعها والتي تحاول أن تحافظ على مظاهر الثقافة التقليدية وتربط بين الماضي والحاضر في بلد يحاول أن يعصرن حياته بالتنمية لكنه يظل مشدودا إلى تراثه الذي لا ينفك أن يستمد منه مقومات هويته. والأهمية نوعان:

أ-أهمية علمية: وهي في العمل على جمع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع وتأطيره. فالتطرق لهذا الموضوع جعلنا نعرج على عدة علوم رئيسية وأخرى فرعية نذكرها:

- علم الاجتماع: علم اجتماع -علم اجتماع المرأة - علم اجتماع العمل- علم اجتماع الأسرة- علم اجتماع المهنة - علم اجتماع الصناعي- علم اجتماع التنمية.
- علم الاقتصاد: علم التنمية -علم اقتصاد التنمية.
- علوم سياسية: الإصلاحات السياسية.
- علوم قانونية: قانون العمل- قانون الأسرة.
- الأنثروبولوجيا: أنثروبولوجيا التنمية -الأنثروبولوجيا الاجتماعية.

ب-أهمية اجتماعية: وهي تكمن في محاولة دراسة المرأة اجتماعيا واقتصاديا رغم الدور الذي تقوم به في الحياة العامة. فتكون الأهمية الاجتماعية عند إبراز المساهمات التي تقوم بها المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتكون بادرة تسليط الضوء على هذا العنصر الفعال في المجتمع.

ج-أهمية عملية: هي دراسة أخرى تضاف إلى الدراسات السابقة في هذا المجال وإثراء المكتبة العلمية للدراسات اللاحقة في هذا الموضوع.

تعمل هذه الدراسة على تقصي معطيات التحول والتغير وأشكاله واتجاهه الذي عاشته المرأة في المجتمع الجزائري خلال فترتين تاريخيتين متضادتين مما يساعد على معرفة النتائج وانعكاساتها على القيم الاجتماعية والثقافية والاطلاع على مخلفات هذا التغير.

ومما سبق نلاحظ أن الموضوع جعلنا نقفز من علم إلى آخر وندخل من باب لآخر للإلمام بكل جوانبه، فنستطيع القول أنه قد جمع بين كل العلوم الإنسانية و الاجتماعية أو معظمها أو أهمها.

- **الإشكـالية:**

يعتبر المجتمع الجزائري من بين المجتمعات التي مرت عبر مراحل مهمة جدا، أثرت فيها وعليها، فهذا الأخير عاش أكثر من مائة و ثلاثين سنة (130) من الاستعمار الذي مس و خرب كل مقوماته و طمس هويته، فما لبث أن افتك حريته ليبني نفسه من جديد حتى طالت عليه أيادي الغدر ليستعمر من جديد في صيغة استعمار أهلي دموي مدمرا كل ما بناه المجتمع لكن رغم ذلك إلا أنه صمد صمودا لا مثيل له و اليوم يحاول جاهدا أن يصمد أمام الثقافة الجديدة، و التي تعتبر استعمارا آخر بشكل جديد ألا و هي العولمة والعصرنة... الخ فرغم التحولات التي مست البناء الكلي للمجتمع الجزائري من أجل بناء مجتمع جديد على أسس جديدة، يعتبر الخروج من العادات والتقاليد بمثابة الخروج من الملة. ذلك أن المجتمع الجزائري قد عرف بمجمل العادات والتقاليد التي تحدد تصرفات الأفراد، حيث يفرض عليهم احترامها والعمل بها.

ومع تصاعد موجات التحرر والانفتاح على السوق والتطور والتقدم الاقتصادي، كان على المجتمع الجزائري أن يواكب هذا التحول، فتأثرت المرأة بهذا التغيير الذي سمح لها بتغيير وضعيتها ومكانتها إلى ما هو أحسن وبالخصوص تغيير ذهنيات أفراد المجتمع الذي كان محددا في الماضي، فأصبح مجالها الاجتماعي أكثر اتساعا على ما كان عليه خاصة بدخولها مجال التعليم والعمل المأجور لتساهم في تنمية المجتمع.

لأن التنمية أصبحت تعد من الأسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات، لأنها الهدف الأساسي لسعادة البشر وتلبية حاجاتهم، والوصول بهم إلى درجة ملائمة من التطور. فهي لا تقوم إلا بالبشر أنفسهم، وبما أنها تنطلق من حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، يصبح الاهتمام بالمرأة ودورها في التنمية جزءا أساسيا من عملياتها لأنها تشكل نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقاته الإنتاجية، حيث أصبح تقدم أي مجتمع مرتبط بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك إحداث التغيير في المجتمع.

فهذا التغيير مرتبط بتفاعل الأفراد داخل المجتمع، لأنه يكون ضمن نسق اجتماعي واحد مكونين بذلك بنية المجتمع تحت راية العلاقات الاجتماعية، فهذه العلاقات لا يمكن أن تكون منعزلة عن النسق المتواجدة فيه لأنها نتيجة للأدوار التي يقوم بها الأفراد أو الفاعلون الاجتماعيون ضمن عملية التفاعل الاجتماعي لإحداث التغيير على مستوى النسق الاجتماعي فالبنية الاجتماعية. وتغير المجتمع يظهر جليا من خلال تغير الأدوار خاصة تلك المتعلقة بالمرأة لذلك اخترنا أن نركز على دور المرأة في المجتمع خاصة من خلال ما تقدمه من عمل وإسهامات إنتاجية تنموية واقتصادية أي من خلال نشاطها الاجتماعي، الاقتصادي والإنتاجي.

و من أجل ضمان هذا التغيير و التقدم و التطور أصبح لزاما علينا الاهتمام بالنصف الثاني من المجتمع، أي الاهتمام بالمرأة على قدر المساواة بالرجل، و على أساس ذلك اجتمعت إرادة الدولة وإدارتها للعمل على إزالة المشاكل و العقبات التي تعترض الطريق و تحول دون ذلك، و لتحقيق الهدف المنشود علينا التعمق أكثر في قضية المرأة لأنها قضية حساسة و قوية في نفس الوقت، فحساسة لأنها تمتثل لعادات و تقاليد المجتمع وقوية لأنها المؤشر الأساسي و الرئيسي لتقدم المجتمع، فكلما غصنا و حللنا وتمحصنا في قضية المرأة كلما تصارعت الأفكار سواء فيما يتعلق بها أو بالمحيط الخارجي لها، فقضيتها معقدة تعقيد المجتمع و متسلسلة تسلسل التاريخ، و إن كثرة الكتابات والدراسات في الموضوع خير دليل على ذلك، فكل يعالج الموضوع حسب تخصصه و ميوله.

فبإثارتنا لموضوع التنمية والتغير الاجتماعي كقضية للمرأة نحن بطبيعة الحال نناقش أمر تمكين المرأة اجتماعيا وتمكينها سيكون من خلال ادماجها في المجتمع سواء من خلال التعليم والعمل لأنها في الحلتين ستسعى جاهدة للقضاء على الجهل والفقر وبذلك فهي تساهم في تنمية المجتمع لتحدث تغير اجتماعي به ومن أسباب دخول المرأة عالم التعليم والعمل العولمة والتي تعتبر كقاطعة أولية لإمبراطورية التقاليد التي تحمل في طياتها أهداف تطمح المرأة الوصول إليها انطلاقا من تحسين وضعيتها الاجتماعية والاقتصادية لإثبات وجودها.

فالفحص الميكرو سوسيولوجي للميدان يعطي مجموعة ملاحظات حول موضوع المرأة وعلاقتها بمسألة التنمية و التغير الاجتماعي ضمن أطر معرفية و منهجية ومقاربات تتشكل و مقاربات تتراجع إزاء مسألة المرأة، حيث أن البعد السوسيولوجي و الأنثروبولوجي يكشف من خلال مؤشرات ميدانية عن تحولات قيصرية للمجتمع الجزائري سواء على مستوى البنى الاجتماعية الاقتصادية و السياسية أو على المستويات الخطابية و التمثلات و المخيال وعلى أساس الذاكرة المبنية على أسس مخيالية تجاه المرأة والتغير الاجتماعي حيث لازالت المرأة كفاعل اجتماعي منفصل و ليس فاعل وهذه التشكلات هي ترسبات متقاطعة و متنوعة تراكمت نتيجة لتاريخ ذهنيات مرتبطة بالبنية الأنثروبولوجية والإيديولوجية الذكورية التي أسهمت في منظومة تقوم على "الرجل" و على تغير أساسه "الرجل" وعليه فإن التغير المنظور إليه من زاوية واحدة لا يعكس كل تشكيلات المجتمع و بنيته إزاء التحولات الجارية. فما عرف عن المجتمع الجزائري بمجمل الأعراف والعادات والتقاليد التي تحدد تصرفات الأفراد في هذا المجتمع حيث يفرض احترامها، فالعمل والسلطة والعادات والتقاليد والعرف هي نوافذ وأدوات مفاهيمية ومنهجية قبل ذلك لإعادة وضع علاقة: امرأة/ تغير اجتماعي/ تنمية ضمن مقاربات جديدة لإعادة النظر في المستوى الأفقي والعمودي للتنمية في ارتباطها بالتغير الاجتماعي.

بفعل مسيرة التطور التاريخي للمجتمع، خرجت المرأة للعمل و فرضت نفسها و بجدارة في جميع الميادين و كان من الطبيعي أن يخضع دورها الأنثوي لتعديلات عميقة على المستوى الاقتصادي

الاجتماعي الثقافي و النفسي، طالما أن علماء الاجتماع يؤكدون على وظيفية العمل، فالمشكلة ليست فقط في العمل بحد ذاته و لا بالظروف الاقتصادية أو الاجتماعية الناتجة عنه و لكن بكل ذلك النسيج من التعقيدات الناتجة عنه و الذي ستنعكس بالضرورة على نفسية المرأة العاملة أولا كما قال عنه دوركايم أحد أشكال القهر، ثم على المجتمع ثانيا لأنها تمثل الأسرة التي تعتبر موطن العلاقات الإنسانية المتنوعة التي تقوم بين الأب و الأم و الأبناء، كما أنها تعتبر المصدر الأول لتشكيل قيم الأفراد فتلك العلاقات و القيم لا تنشأ على نحو عفوي و إنما تتأثر بعمق الأنماط الثقافية و الحضارية السائدة في المجتمع لتحدد لكل فرد دوره التقليدي في المجتمع و عندما خرجت المرأة للعمل تخطت هذا الدور و أرادت أن تعدل من دور الرجل.

ومع كل موجات التغير التي شهدها المجتمع الجزائري خاصة على الصعيد الاقتصادي السياسي والقانوني وفي مراجعة الأدبيات حول المرأة والتنمية من أين تبدأ المرأة وأين تنتهي؟ كيف ولماذا؟.

ومن خلال هذا الإشكال نطرح التساؤلات الآتية:

-ما هي الفلسفة الكامنة خلف مفهوم العمل النسوي؟ و هل هو ابتذال و سقوط بقدرها الإنساني وإهدار لقيمتها و بؤس أم هو أمن اجتماعي و اقتصادي لحياتها في المجتمع؟.

-هل يمكننا الرهان على المرأة كرافد من روافد التنمية الحالية؟ .

-هل "وسم" الوضعية الحالية في مستواها الجمعي بالنسبة للمرأة على أنها تنمية ذات بعد نسوي؟ .

-هل تمكنت المرأة من المشاركة الفعالة في عمليات التنمية و الإنتاج و ما هي المساحة المتاحة لمشاركتها في التنمية وما هي محدداتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية؟

-كيف تنخلق لدى المرأة إرادة التنمية في ضوء أحكام المجتمع وبالتالي إحداث التغيير فيه؟ هل هناك حكم عام لكل النساء أم أن الأمر يختلف من امرأة لأخرى بحسب طبيعة ظروفها و مكانتها الاجتماعية و المجتمع الذي تنتمي إليه؟.

-ما هو الفاصل لتكون امرأة و ما هو الفاصل لتتحول إلى رجل؟.

-هل قضية المرأة مجتمعية أي حددتها نظرة المجتمع لها أم هي تشريعية سببها السياسة والتشريع؟.

- الفرضيات:

لقد كان التغير بالمجتمع الجزائري متسارع لدرجة استطاع أن يمحو بعض المعالم، فبين التغير القسري والتغير الاختياري عاش التحول الجذري الذي كاد أن يطمس شكله، والعنصر الذي مسه التحول الجذري هو المرأة التي كانت تقليدية ماكثة بالبيت لتصبح امرأة عصرية عاملة تجابه الرجل، وعليه وللإجابة عن هذا التساؤل نطرح أو نتحقق من الفرضيات الآتية:

1-إن التغير القهري الذي حصل في الفترة 1990- 2010 زعزع من الأنساق الاجتماعية والثقافية في بنية المجتمع مما جعل التغير الحاصل مبني على رهانات جديدة للتنمية المبنية على البعد النسوي. وهو السياق الذي دفع المرأة إلى الخروج لمجابهة الرجل واجتياح عالم الشغل لإنتاج رمزي بتغير الأدوار في الفضاء العام مما جعلها ريادية في عملية التنمية.

2-رغم التغير الاجتماعي والاقتصادي الحاصل إلا أن البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية والثقافة التقليدية والمجتمع الذكوري، كلها عوامل ماثلة أمام حرية المرأة وانحصار فرص الإبداع لديها وضيق مشاركتها في المجتمع عامة وبذلك فلن تساهم في تنميته وبالتالي إحداث التغيير به.

3-ترى المرأة باجتياحها لميدان العمل تحقيقا لأمنها الاقتصادي وتغييرا لمكانتها الاجتماعية فتحقيقا لطموحاتها وذاتها.

4-أسفر خروج المرأة للعمل عن أدوار جديدة تصطدم بأدوارها التقليدية مما عرضها لصراع الأدوار، كما أسفر عن تغيير في أنماط العلاقات الإنسانية التقليدية لينتج تغير في القيم.

وبما أنه لا يمكن الجمع والتحكم في كل المتغيرات التي تؤثر في هذه الدراسة قمنا بتحديد بعض المؤشرات التي سنركز عليها:

- مؤشرات اجتماعية: وقد تمثلت في دراسة الأوضاع الاجتماعية للمرأة من خلال التعرف على حقوقها، أدوارها ومكانتها في المجتمع.

- مؤشرات ثقافية: وتجلت في البحث عن ممارسة المرأة لحقوقها وتأثير ثقافة المجتمع من عادات وتقاليد على حياتها الخاصة والعامة وتغير الذهنيات من عدمه.

- مؤشرات اقتصادية: وذلك في دراسة إنتاج وعمل المرأة مع مساهمتها في التنمية والتغير الاجتماعي.

- المفاهيـم:

أ- المفاهيم الاصطلاحية:

- المجتمع:

هو مجموعة من الناس تعيش سوية في شكل منظم وضمن جماعة منظمة، حيث تشكل هذه المجموعة نظام لتشكل شبكة العلاقات[1].

المجتمَع هو : مجموعَه مِن الناس لهُم تاريخ مُشترَك، وقيَم وعادات وتقاليد وسلوكيات خاصة بِهم، وخبرات واهتمامات وطموحات مُشترَكه، ومُشكلات عامَه يُعانون مِنها، ويشعرون بِأنهُم ينتمون إلى بعضهِم البعض، ويتفاعلونَ فيما بينهُم بشكلٍ مُستمِر ، فالمجتمَع هو شعب وليس أرض، لكن أفرادُه غالباً ما يكونون قادرين على تبيان حدود الأرض التي تخصهُم، وهو بنية اجتماعيه وسبكَه مِن

[1]: محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية 1988. ص 411.

العِلاقات والتفاعُلات والسلوكيات الإنسانية التي تربِط الأفراد بعضهِم ببعض وتجعلَهُم يشعرون بالانتماء إليهِ في عقولهِم وقلوبهِم، والمجتمع موجود حين لم يولَد بعد أياً مِن أفرادِهْ، وسيبقى حتى بعد أن يُغادرَهُ جميع أفرادِه، وقد يضُم أفراداً انتقلوا إليهِ بِصورَه مؤقتة أو غادروه إلى مواضِعْ أُخرى وتمنون العودة لهُ حتى لو لم يفعلوا ذلِك، ويمتلِك المجتمَع أدوات ومواد ومهارات وأساليب وطرُق وأموال، يتعامَل مِن خِلالِها أفرادُه مع البيئة المحيطة بهِم، ويختلِف المجتمَع في المدينة عَن المجتمع الريفي وعَن المجتمَع البدوي، فهو أكثر صعوبة في تحديد مُقوماتِه ومُكوناتُه، وهو أكثر تنوعاً واختلافا وتعقيداً، وأصعَب في عمليات التنظيم، وأكثر كُلفَه.

ويُعرِف المجتمع (ر .م . ماكيفر و شارلز بيج) في كتاب المجتمع : أن المجتمَع نسق مُكون مِن العُرف المنوع والإجراءات المرسومة، ومِن السلطة والمعونة المتبادلة، ومِن كثير مِن التجمُعات والأقسام، وشتى وجوه ضبط السلوك الإنساني والحُريات، هذا النسق المعقد الدائِم التغيير يُسمى المجتمَع، إنهُ نسيج العِلاقات الاجتماعية، وأخص صِفات المجتمَع أنهُ لا يثبُت على حال.

- المرأة:

هي مفرد النسوة والنسوة والنسوان على غير قياس وتصغير نسوة نسيه ويقال نسيان تصغير للجمع[1]. * لغة : جمع مفردها نساء من غير لفظها ، مؤنث الرجل[2]، هذا عن المعنى اللغوي للمرأة.

و المرأة، * اصطلاحا: هي المرأة التي تبذل جهدا فكريا أو عضليا مقابل أجر مادي"[3] ، أي التي تشارك في العملية التنموية بمختلف أشكالها.

غير أن هذا التعريف لم يحدد مكان عمل المرأة سواء أكان خارج البيت أو داخله.

[1]:عبد الرحمان الرقوق: دولة النساء. معجم ثقافي اجتماعي لغوي عن المرأة. مكتبة الثقافة الدينية، مصر. د/ت. ص 7.

[2]: قاموس البدر : **قاموس عربي عربي** ، دار البدر الساطع للنشر و التوزيع ، ط2 ،الجزائر ، 2005 . ص 208

[3]: شلوفي فريدة : **المرأة المقاولة في الجزائر** : رسالة ماجستير غير منشورة ، ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2008-2009- ص 38.

وتعرفها كاميليا عبد الفتاح على أنها: " المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل عملها وهي تقوم بدورين أساسين في الحياة: دور ربة المنزل ودور الموظفة[1].

وقد ألم هذا التعريف بأغلب جوانب المصطلح إلا انه أهمل ألا تكون المرأة ربة منزل وتكون أحيانا عزباء وعاملة.

ويعرفها إبراهيم جوير على أنها: المرأة التي تجمع بين العمل خارج البيت ومسؤوليات الأسرة، أي أنها امرأة متعددة الأدوار، يتعدى نشاطها المنزل "[2].

أما في اللغة العربية فتشير كلمة المرأة إلى الإنسان الأنثى البالغة، بل أن البعض يفهمها على أنها تشير إلى الإنسان الأنثى المتزوجة أو التي سبق لها الزواج. إلا أننا في هذه الورقة نستخدم مفهوم المرأة مفهوماً إجرائياً للإشارة إلى الإنسان الأنثى بغض النظر عن سنه وحالته الزواجية وبالتالي فإننا سوف نناقش أشكال مشاركتها في العملية التنموية.

- التنمية:

تعد قضية التنمية من أكثر القضايا غموضا وخلافا بين العلماء وهذا راجع إلى حداثة هذه القضية واختلاف المنطلقات الفكرية والإيديولوجية لدراستها ويكمن هذا الاختلاف في المفهوم والمبادئ والمقومات وعمليات التنمية. فقد فرضت قضية التنمية نفسها على الفكر العالمي اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لما أصاب المجتمع عقب الحرب العالمية الثانية من تغيرات عميقة منها تزايد حركات الاستقلال.

فلم تكن فكرة التنمية الشغل الشاغل لعلم الاجتماع فقط بل لعلم الاقتصاد أيضا حيث اهتم في نشأته بقضية التنمية وهذا لما قدمه المفكر"أدم سميث" (A.Smith) في كتابه "بحث في طبيعة

[1]: كاميليا عبد الفتاح: **سيكولوجية المرأة العاملة** ، دار نهضة مصر للطباعة ، مصر 1988 ، ص60

[2]:جوير إبراهيم بن مبارك: **عمل المرآة في المنزل و خارجه**، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 1995، ص17

وأسباب ثروة الأمم" من عناصر للتنمية الاقتصادية وهذا لإحداث تغيرات هيكلية وتقدم تكنيكي، فهذا التداخل الإيديولوجي جعل من مفهوم التنمية يتداخل مع عدد آخر من المفاهيم وبوجه خاص مفاهيم التغير والنمو، التطور والتقدم وهذه المفاهيم بدورها تكون اجتماعية، اقتصادية، كيفية وكمية.

والتنمية بصفة عامة كما جاء في تقرير لهيئة الأمم المتحدة أنها تلك الجهود المبذولة من قبل المواطنين والحكومة في سبيل تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[1].

ويعرفها "ماركس" (Marx.k) على أنها عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية[2]. أما حسب دينهام (Arthur Dunham) فيعرفها على أنها الجهود المنظمة لتحسبن ظروف الحياة في المجتمع[3]. وتنمية المجتمع هي تشجيع المجتمع على أن يتخذ الخطوات المختلفة اللازمة لجعل حياته المادية والروحية أكثر غنى معتمدا في ذلك على نفسه[4].

1- التنمية عملية تغير:

وقد شغلت حقيقة التغير عقول الكثير من المفكرين الذين اعتبروا أن التنمية هي عملية تغير حيث لا تزال تثير عددا كبيرا من المسائل التي لم يجد لها علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا حتى الآن إجابة.

وأكد ذلك "عبد الباسط حسن" على أن التنمية عملية تغير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم[5]. كما

[1]: فادية عمر الجولاني: "التغير الاجتماعي". مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية. د\ط. سنة 1993.ص47.

[2]: صلاح عثامنة: "التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج". مؤسسة دار العلماء.أربد.ط1.1997.ص 241.

[3]: فادية عمر الجولاني: التغير الاجتماعي، مرجع سابق. ص 47.

[4]: محي الدين صابر:"التغير الحضاري وتنمية المجتمع" منشورات المكتبة العصرية.بيروت د/ط.1962 ص 243.

[5]:عبد الباسط محمد الحسن:"التنمية الاجتماعية"معهد البحوث والدراسات العربية المطبعة العالمية.القاهرة د/ط 1980 ص 90.

يمكننا القول أن التنمية عملية تغير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل وبما يتفق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية...الخ[1]. كما أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل[2].

ويقول"عبد المنعم شوقي" أنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان في مجتمع ما، من خلال عملية تغيير مقصود وموجه يهدف إلى إشباع حاجاته. كما يرى "شوداك" (Szyman Chodak) أنها عملية تغير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها، وهي أيضا عملية مخططة وموجهة تحدث تغييرات في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده[3].

أما عند "ماركس" فالتغير لا يحدث إلا عن طريق الصراع أو الجدل، فالتطور التاريخي ما هو إلا انعكاس لحركة في صورة وحدة وصراع للمتضادات وتنافيها وانتقالها من حال إلى حال وهذا الجدل هو مادي أي جدل الواقع فتعرف الجدلية المادية بأنها علم القوانين العامة التي تحكم تطور المجتمع، أي الجدلية المادية هي ذلك العلم النظري الذي تصدر عنه قوانين التطور التي تحكم حركة النظم والظواهر السائدة في البناء الاجتماعي[4].

ويري "وفيق أشرف حسونة" أن التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى، وهي أيضا مفهوم معنوي لعملية

[1]: عبد الهادي الجوهري:"قاموس علم الاجتماع"، المكتب الجامعي الجديد، الاسكندرية، سنة 1998 د/ط . ص73 .

[2]:عبد الرسول محمد سعد: "الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي" المكتب العالمي للنشر والتوزيع الإسكندرية 1998 .د/ط. ص 201.

[3]: محمد شفيق: "السكان والتنمية، القضايا والمشكلات" المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية.د/ط 1998 ص ص.22.18.

[4]: عادل مختار الهواري و حسن عيد و مريم أحمد مصطفى:" قضايا التغير والتنمية الاجتماعية " دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر سنة1998، د/ط ص 35.

ديناميكية جوهرها تلك السلسلة من التغيرات الصائبة والوظيفية لإحداث التقدم في مكونات المجتمع[1].

والتنمية أيضا عملية تغير في ذاتها إذ لا يكون التغير هدفا من أهدافها وإنما هو ناتج عنها[2]. وهذا التغير الناتج عن التنمية هو تغير كبير في الوحدات البنائية كما يتناول الجوانب الوظيفية، وهي عملية تغير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات[3].

تتركز نظرية التغير حول التطور بعيد الأمد وهي أيضا تتمحور حول طبيعة الرأسمالية والتطور الصناعي[4]. وتعتبر العوامل الاقتصادية ذات أثر بليغ في إحداث التغير الاجتماعي. كما وضع ماركس الفكرة في خدمة التغير، لذا فإن الاعتراف بأهمية دور الوعي في عملية التغير الاجتماعي سواء بالمحافظة على الوضع القائم أو بالعمل على الإطاحة به يمينا ويسارا، أي الاعتراف بأهمية ودور العامل الذاتي بشقيه السياسي والإيديولوجي[5].

ويقول "كنجسلي ديفز" (kingsley davis) إن التغير الاجتماعي هو التحول الذي يقع في التنظيم الاجتماعي، سواء في تركيبه وبنائه، أو في وظائفه[6].

– التغير الاجتماعي من منظور وظيفي: يفترض علماء الانتروبولوجيا أمثال "مالينوفكسي" (Malinowski) و "راد كليف براون" (Redcliffe brawn) أن النظرية الوظيفية تفترض أن كل الظواهر الاجتماعية مترابطة ومتداخلة والنظرية السوسيولوجية يجب أن تدور في فلك أي

[1]: عادل مختار الهواري و آخرون:" قضايا التغير والتنمية الاجتماعية " المرجع نفسه ص 131.

[2]: حمدي عبد الحارس البخشونجي: "التدخل المهني في مجال تنمية المجتمعات المحلية "المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع. الإسكندرية. د/س.د/ط ص 29.

[3]: أحمد مصطفى خاطر:"تنمية المجتمعات المحلية" المكتب الجامعي الحديث.الإسكندرية. د/ط1999. ص ص 11.10.

[4]: معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع المعاصر" دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، ط1 سنة2000 ص378.

[5]: عادل مختار الهواري وآخرون : قضايا التغير و التنمية الاجتماعية، المرجع السابق. ص ص23.22 .

[6]: محي الدين صابر: "التغير الحضاري وتنمية المجتمع" مرجع سابق ص73 .

علاقة الجزء بالكل والكل بالجزء أي أن النسق الاجتماعي يمثل نسقا حقيقيا, تؤدي فيه أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل وتثبيته، وأحيانا اتساع نطاقه وتقويته، ومن ثم تصبح هذه الأجزاء متساندة ومتكاملة على نحو ما وكما يفسرها "باريتو" (vilfredo pareto) على أن مشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع هي مظهر لمشكلة أعم وأشمل، هي مشكلة العلاقة بين الجزء والكل في نسق اجتماعي فكل تغير يطرأ على الفرد لا بد وأن يجد انعكاسه على المجتمع والعكس بالعكس[1].

2- التنمية عملية نمو:

أصبحت التنمية اليوم من الكلمات المتداولة في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية، ففي مرحلة إنشاء الفكر من طرف رواد التنمية، كان النمو والتنمية مصطلحين مترادفين، رغم أن "شومبيتر" (schumpeter) فرق بينها قبل الحرب العالمية الأولى، وبقى مصطلح النمو أكثر استعمالا حتى الحرب العالمية الثانية[2].

تعريف النمو:

- ينمو الإنسان فتطول قامته، ويتغير شكله وحجمه وملكاته البدنية والعقلية...الخ وكذلك المجتمع، فتجده ينمو، ويتغير ويتطور ويتبدل، وتظهر فيه عوامل القوة والتقدم، بجانب مظاهر الضعف والانحلال، ولقد ماثل "هربرت سبنسر" (H.Spencer)" بين نمو الكائن الحي والمجتمع فذلك النمو المتزايد في الشكل والحجم طيلة مدة الوجود يتبع ازدياد في التعقيد في كل من التركيب والبناء وقد انتقد على هذه المماثلة لأن النمو يختلف من الكائن الحي إلى المجتمع[3].

[1]:عادل مختار الهواري و آخرون: :" قضايا التغير والتنمية الاجتماعية "مرجع سابق ص ص31...33.

[2]:يوسف عبد الله صانع:"مقررات التنمية الاقتصادية العربية"ج3 المؤسسة العربية للنشر والدراسات. د/ط1975 ص 13.

[3]: عادل مختار الهواري وآخرون:" قضايا التغيير والتنمية الاجتماعية" مرجع سابق ص ص141.142.

إن النمو الاقتصادي هو معدل التغير في متوسط الناتج للفرد كما هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة[1].

ويعرفه الأستاذ "مطانيوس حبيب" بأنه عبارة عن زيادة كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تتم وفقا لقانونية تطور عفوية، والنمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن والذي بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الفرد، والنمو الاقتصادي يعتبره نتيجة مترتبة على التغيرات الاقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية[2].

أما التنمية فهي عملية الانطلاق أي الدخول في مرحلة النمو السريع. وهي أيضا عملية النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي، الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو الزراعية...الخ. كما أنها تشير إلى النمو المعتمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة[3].

أما الفرق بين التنمية والنمو هو فرق نسبي بين حجم التغيرات الوظيفية والبنائية في كل منهما، فالتنمية تتطلب إحداث تغيرات وظيفية هائلة تمكن الكائن الحي من البقاء لمواجهة تحديات البيئة، أما النمو فالتغيرات الوظيفية التي تحدث فيه ضئيلة مقارنة بالتي تحدث في عملية التنمية، أما التغيرات البنائية فهي ضخمة مقارنة بعملية التنمية[4]. وعليه فيرجح التمييز الحيوي بين مفهومي النمو والتنمية فالأول في جوهره يعني زيادة في الإنتاج المادي أساسا بدون مراعاة للاعتبارات الأخرى، أما التنمية

[1]: سميح مسعود: "الموسوعة الاقتصادية" شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت.لبنان. ط2. 1997. ص177.

[2]:يوسفات علي:"اقتصاديات المواقع و دورها في تحقيق التنمية المستدامة"، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2009/ 2010، ص 327 .

[3]: عمرو محي الدين: " التخلف والتنمية " دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت، د/ط، د/س، ص213.

[4]: عادل مختار الهواري و آخرون:قضايا التغير و التنمية الاجتماعية .مرجع سابق ص 142.

فهي أكثر شمولية لأنها تظم في طياتها اعتبارات تتعلق بنمط التوزيع والاستهلاك وكذالك أمور تتعلق بالتنمية الاجتماعية والبشرية[1].

وقد حاول "روستو" (w.w.rostow) أن يقيم نظرية في النمو الاقتصادي للمجتمع تعتمد على فكرة المراحل التاريخية في فهم التخلف والنمو المجتمعي فقسم مراحل النمو إلى خمسة مراحل[2].

3- التنمية عملية تطور:

مما لا شك فيه أن العالم يدخل في القرن الواحد والعشرين في ظل نظام عالمي جديد أفرزته التطورات الجذرية في النظام الاقتصادي العالمي، فهذه القفزة النوعية للعالم أجمع جعلت العديد من الدارسين يستخدمون مفهومي التنمية والتطور وكأنهما يشيران إلى موضوع واحد.

حيث يذهب بعض العلماء إلى أن صور التطور ترتبط بالظواهر الاجتماعية الكونية والعضوية الموجودة فهناك تطور كوني أي تطور العالم والأجرام السماوية والتطور العضوي أي النمو في الكائن الحي والتطور العقلي أي النمو والارتفاع في التفكير والشعور والإدراك.

وحسب الدكتور "عبد الهادي الجوهري" فقد اتسع مفهوم التطور ليشمل عملية التغير التدريجي الذي يحدث في كل المجتمعات عندما تتغير وظائف بعض النظم المحددة أو يعاد تحديد الأدوار الاجتماعية، وإن مفهوم التطور يعتمد أساسا على التطور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يتدرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها[3]. وتنمية المجتمع كأسلوب يمكن أن يكون في خدمة عملية هادفة إلى التطور، وهذا الأخير هو ذلك التغير التدريجي الهادئ ويدل على الطريقة التي تتغير بها الأشياء من حالة إلى أخرى ببطء[4].

[1]:باسل البستاني:"الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج" دار الطليعة للطباعة والنشر. لبنان, ط1 .1985 ص 78.

[2]:نبيل السمالوطي:"علم اجتماع التنمية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت،د/ط سنة1981. ص ص 54.58.

[3]: عبد الهادي الجوهري: "قاموس علم الاجتماع" مرجع سابق ص 91.

[4]: محي الدين صابر: "التغير الحضاري وتنمية المجتمع " مرجع سابق ص242.

فبذلك نحن نجد أن التغيرات البنائية والوظيفية في عملية التطور تكاد تسير في خط متوازي مع عملية التنمية، صحيح أننا قد نجد زيادة في حجم التغيرات البنائية في وقت من الأوقات ولكن سرعان ما يتبدل الوضع ويتغير[1]. أما حسب "هربرت سبنسر" (Herbert Spencer) صاحب نظرية التطور فيرى أن التطور داخل المجتمع يكون من مجتمع بسيط صغير من ناحية البناء والوظيفة إلى مجتمع كبير ومتباين للغاية[2]. كما يرى أن المظهر الأساسي للتطور ينحصر في التقدم نحو كمال التنظيم والذي بدوره يستلزم في حالة المجتمع النمو المتواصل ويصفها "سبنسر" (هذه الحالة) هي عملية الانتقال من حالة المتجانس إلى حالة اللامتجانس[3].

إن العالم يشكل وحدة مترابطة ومتكاملة جدليا وما يحدث في جزء لابد وأن يحدث تأثيره في الجزء الآخر وهذا نتيجة لفعل القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي عبر عملية التفاعل المتبادل، والتنمية لا تعني فقط ارتفاع معدل الدخل الفردي أو القومي وحده، ولا ارتفاع المستوى الفكري وحده، فالتنمية لا تكون حقيقية وأصلية إلا إذا كانت في آن واحد، تطوير في الاقتصاد وفي البنية الاجتماعية، تطوير في الفكر وتطوير في أسلوب الحياة[4].

4- التنمية عملية تقدم:

يواجه عالم اليوم تحديا خطيرا لم يشهد له التاريخ مثيلا، تحديا نترجمه إلى لغة الواقع هذا السباق نحو التقدم ومزيدا من التقدم.

لذا فان مصطلح التقدم أو تقدم المجتمع فقد تلازم مع التصنيع وافترض أن التقدم التكنولوجي نتيجة تحسين في الرفاهية المادية وانعكاسه على المستوى الصحي ...، حيث كان التقدم يمثل الوجه

[1]: عادل مختار الهواري وآخرون: قضايا التغير والتنمية الاجتماعية. مرجع سابق ص 144.

[2]: عبد الهادي الجوهري: "قاموس علم الاجتماع" مرجع سابق ص 65.

[3]: السيد محمد بدوي: "مبادئ علم الاجتماع" دار المعارف بمصر.ط3. 1976. ص ص138..139.

[4]: عادل مختار الهواري وآخرون: قضايا التغير و التنمية الاجتماعية. مرجع سابق ص 104 .

الاجتماعي الظاهر للتقدم المعرفي والتكنولوجي مع تقدم الرفاهية الجماهيرية...فتمحورت نظريات التقدم حول التغير الاجتماعي[1].

فيعرف "هوبهاوس (L.T.HOBHOUSE) التنمية على أنها المعرفة التي يمكن بواسطتها اكتشاف السيطرة على الموارد البشرية والمادية والتفاعل بين الجانب الطبيعي والاجتماعي من أجل الرخاء والتقدم لجميع الأفراد[2].

كما يعتبرها البعض أنها عملية انتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم أي عملية رفع المستوى المعيشي، وهي بذلك تحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد[3]، وحسب تعريف لهيئة الأمم المتحدة للتنمية في عام 1955 أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا، وهي أيضا العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع[4]، وذلك للانتقال من وضع التخلف إلى وضع التقدم. وهي تحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم، لذا فالتنمية قد تشمل جميع الجوانب التي تسهم في تنمية أو تقدم المجتمع سواء اعتمدت ذلك على أسلوب تنمية المجتمع أو على تنسيق المجتمع[5].

لقد كان معظم علم الاجتماع في القرن التاسع عشر منكبا على دراسة تقدم المجتمع الذي تلازم مع التصنيع، فافترض التقدم التكنولوجي أيضا نتيجة تحسين في الرفاهية المادية وانعكاسه على المستوى الصحي وتأخر سن الوفيات أو العمر المتوقع للحياة.

وهكذا ومن خلال ما سبق نرى أن التنمية مفهوم ذو مدلول ثقافي، اجتماعي، اقتصادي وسياسي، كما أنه يربط بين مصطلح التغير والتطور والنمو والتقدم. وكذا فهو لا يرتبط بقطاع من

[1]: معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع المعاصر" مرجع سابق ص 348.

[2]: فادية عمر الجولاني:التغير الاجتماعي. مرجع سابق ص47.

[3]: عمرو محي الدين" التخلف والتنمية " مرجع سابق ص 33.

[4]: محمد شفيق: "السكان والتنمية" مرجع سابق ص ص 22.17.

[5]: فادية عمر الجولاني: التغير الاجتماعي. مرجع سابق ص46.

المجتمع دون آخر كما أنه يشير إلى عملية مجتمعية متكاملة ومتفاعلة، في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد. والتنمية كمفهوم مناقض للتخلف استأثر اهتمام الكثيرين من كتاب وباحثين ومفكرين عن مختلف التخصصات العلمية والانتماءات الفكرية، كما أنه قد شغل اهتمام الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء لأنها لغة العصر المتداولة.

- التغير الاجتماعي:

يعرفه عبد الباسط محمد حسن على أنه:" عملية حدوث تغييرات في الظواهر والأشياء دون أن يكون لهذا التغير اتجاه واضح يميزه عما كان وسيكون فالتغير قد يكون ارتقاء أو تقدم وقد يكون نكوص وتخلف ذلك لأن المجتمعات تشهد التحسن والارتقاء في بعض مظاهر حياتها والتأخر والتخلف في البعض الآخر فليس هناك تقدما مطردا أو تحسنا مطلقا ولكن هناك تغيرا[1]...

- التغير الثقافي:

انطلاقا من تعريف "إدوارد تايلور" للثقافة بأنها ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاقيات والقانون والعادات والقدرات الأخرى والتقاليد التي يكتسبها الإنسان كعضو داخل المجتمع[2].

وبالتالي يكون التغير الثقافي هو كل ما يطرأ من تبدل في جانبي الثقافة سواء كان ماديا أو معنويا، أي أنه تغير يحدث في نواحي المجتمع مثال الفلسفة، التكنولوجيا...فلذلك فإن التغير الثقافي يضم التغير الاجتماعي أي أن التغير الاجتماعي يصبح جزءا من التغير الثقافي لأن التغير الاجتماعي يبقى في الإطار الفكري دون أن يحتوي الإطار المادي أما التغير الثقافي فيحتوي الكل[3].

[1]: مصطفى زايد: التنشئة الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962-1980 ديوان المطبوعات الجامعية 1986 الجزائر ص 56.

[2]: محمد الدقس: التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن ط2، 1996 ص 59.

[3]: المرجع نفسه ص 61.

- البناء الاجتماعي:

يتمثل في الأوضاع التي يشغلها الفرد في أي مجتمع، كما يتمثل في مختلف الجماعات التي هو عضو فيها، كالأوضاع التي يشغلها الشخص و الأدوار التي يلعبها من علاقات مستقرة و ثابتة عبر الزمن كالأسرة، و نطلق على هذا الشكل مصطلح النظم الاجتماعية حيث يتكون البناء الاجتماعي للمجتمع من هذه النظم الاجتماعية و من الجماعات ذات الأهمية فيه، كما يمكن التعرف على البناء الاجتماعي و وصفه بصرف النظر عن الكائنات البشرية، رغم أنه لا يمكن أن يوجد بدونها[1]... .

- الحراك الاجتماعي:

هو ظاهرة اجتماعية ترتبط بظاهرة أعم و أشمل هي ظاهرة التغير الاجتماعي، و يعني الحركة داخل البناء الاجتماعي، و هو التغير الذي يحدث في اتجاه محدد، و حسب "سوروكين هو أي تحول للفرد من وضع اجتماعي لآخر، و حسب "ميلر S.M Miller" هو الحركة ذات المعنى في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للفرد، و حسب "ماير K .Mayer" هو الوضع الذي يشير إلى إمكانية تحرك الأشخاص إلى أسفل أو أعلى أي المكانة الاجتماعية[2].

كما يُستخدم مصطلح الحراك على نطاق واسع للإشارة إلى مختلف أنواع الحراك الاجتماعي والمكاني (الجغرافي) على حد سواء. إن الحراك الاجتماعي مفهوم لطالما ارتبط بفرص التعليم والعمالة. مع ذلك، أظهر عدد متزايد من الدراسات أن مؤسسات التعليم والتوظيف لدى الممارسة من شأنها أن تعزز التفاوت الاجتماعي بدلا من حلّه و/أو أن توّلد تفاوتا جديدا. إن هذا الموضوع تحديدا يفسح المجال لاختبار العلاقة بين الحراك المكاني والحراك الاجتماعي. وهذا ينطبق تماما على عمل المرأة باعتباره حراكا اجتماعيا ومكانيا يمكن الوقوف عليه في العملية التنموية .

[1]: غريب سيد أحمد: علم الاجتماع و دراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية1997 د\ط ص 215.
[2]: المرجع نفسه، ص ص 182،181.

- مفهوم العمل:

هو بذل جهد بدني أو عقلي لإتمام شيء ما أو لتحقيق هدف معين وبالتالي تعني مهنة يزاولها الفرد ويتقاضى عنها أجر، والعمل هو المكان الذي يتقابل فيه الفرد بصاحب العمل، ويمثل العمل أهم جزء في حياته وكينونته[1].

تدل كلمة عمل اليوم على مختلف الوسائل التي ابتكرها الإنسان لكي يؤثر على بيئته الطبيعية ويستخرج منها العوامل المادية لوجوده الاجتماعي. وتتخذ هذه الوسائل أسماء الصيد والزراعة ..الخ. لقد ظهر هذا المعنى المجرد عند الغرب أواسط القرن الثامن عشر ضمن سياق علم جديد هو الاقتصاد السياسي. في القرن الثاني عشر كانت كلمة "عمل" تدل باللاتينية "tripalium" على أداة تعذيب تقوم على ثلاثة أوتار، وكان فعل عمل يعني عذب، وكان العمل يعني أيضا الجهود التي تبذلها المرأة وقت الولادة ثم أخد المفهوم يتسع وحلت كلمة عمل مكان "فلح" و"كد". ففي عام 1776 أطلق "أدم سميث" فكرة العمل البشري بمختلف أشكاله هو مصدر ثروة الأمم، لكن عارض ذلك "كيناي" باعتبار الطبيعة والزراعة مصدر الثروة.

ولذا المفهوم المجرد للعمل في فترة انهيار التميزات الفاصلة بين الأشكال المختلفة للعمل، فالعمل البشري هو نشاط فردي أو جماعي قصدي وغير فطري، لإشباع الحاجات البشرية[2].

والعمل المنزلي هو قيام الفرد بالعمل في المنزل لحساب صاحب العمل الذي يزوده بالمواد الأولية وأدوات العمل، ويتسلم منه المنتجات، وكون هذا النوع من العمل مناسبا لبعض الأعمال الفنية أو المستقلة[3].

أما المهنة فيمكن النظر إليها على أنها تبعيات انجاز العمل الذي يقوم به الفرد في محيط عمله، وفي هذا الإمكان إدراك المهنة من خلال نظام متسلسل مترابط الواحد بالآخر مكونة بناءا خاصا بها.

[1]: حبيب الصحاف: "معجم إدارة الموارد البشرية وشؤون العاملين". مكتبة لبنان ناشرون ط1. 1997 ص30.

[2]:بياربونت، ميشال أيزار وآخرون. ترجمة مصباح الصمد. معجم الاثنولوجيا والانتربولوجيا. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت لبنان. ط1. 2006. ص ص 667..669.

[3]: حبيب الصحاف:"معجم إدارة الموارد البشرية وشؤون العاملين". مرجع سابق. ص 30.

إذا كان بناءا فإن التبعيات تكون مرتبة أحيانا بشكل متدرج لتحديد الدخل والاعتبار، وغالبا ما يحدد مفهوم المهنة من خلال دراسة العمل، وقد ادعى (هاورد بيكر) (1963) بأن هذا المفهوم ذا قيمة مهمة في تنمية نموذج لأنواع متنوعة من السلوك، كما استخدم المفهوم كوفمان (1961) [1].

- الصراع:

هو عبارة عن تفاعل أي المقاومة للحصول على نفس الأشياء و الخدمات، و هو تنافس محدد و له بؤرة ارتكاز معينة، و التنافس و الاتصال محرك للصراع لذا يحدث الصراع بين الأعضاء داخل الجماعة إذ ما تراخى الاتصال بينهم[2]... .

- العائلة التقليدية:

حسب تعريف "مصطفى بوتفنوشت" للعائلة الجزائرية أنها: "مؤسسة اجتماعية أساسية... بل هي سواء بالأمس أو اليوم الخلية الأساسية لمجتمعنا عوض القبيلة أو العشيرة[3].

كما أن العديد من الدراسات تتفق أن العائلة الجزائرية ليست ممتدة و لا نووية[4]و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى استمرارية النمط التقليدي و إلى تمسكها بالعادات التي تعمل بدورها على إبقاء الحياة الجماعية و إعطاء الأولوية للمصلحة الجماعية على المصلحة الفردية.

[1]: معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع المعاصر" مرجع سابق ص ص 145..146.

[2]: غريب سيد أحمد: علم الاجتماع و دراسة المجتمع، مرجع سابق ص 60.

[3]:مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984،د ط ص 4.

[4]:Hadjij Cherifa,Famille logement Propriété à Alger,Insaniyat, Revue Algérienne CRASC N4 vol2 Oran1998 P100.

- القوانين الاجتماعية:

تشير كلمة قانون إلى وجود مجموعة من القواعد والمبادئ التي يتبعها الأفراد خلال ممارساتهم الاجتماعية المختلفة والتي تهدف إلى تحقيق النظام والاستقرار.

ومفهوم القوانين الاجتماعية يعني تلك القواعد والمبادئ التنظيمية العامة المجردة في المجتمع[1] وهذه القوانين الاجتماعية تعبر عنها العادات والتقاليد وكذلك الأعراف المميزة لمجتمع معين، و هذا ما جعلها تكون سلطة تنظيمية تحدد سلوك الأفراد والجماعات وتترجم بذلك القيم و الوعي الاجتماعي للمجتمع، و بالتالي فهي تنظم العلاقات الاجتماعية وسلوك الأفراد و الجماعات في المجتمع نفسه.

- النسق الاجتماعي:

هو اتجاه نظري تحليلي ينظر للواقع بنظرة خاصة و هو أنه يتكون من مجموعة من العناصر المتساندة وظيفيا إذا تغير أحدها تغير الباقي، والاتجاه النسقي الذي يتزعمه "تالكوت بارسونز" يعرفه على أنه "يتكون من عدد من الفاعلين الأفراد الذين يتفاعل أحدهم مع الآخر في أحد المواقف، يحركهم الميل إلى الحصول على أكبر قدر من الإشباع، و يتم تحديد علاقاتهم بما في ذلك أحدهم بالآخر و يتم التوفيق بينهم في ضوء نسق من الرموز المشتركة و المتكونة ثقافيا[2] فبالتالي هو يرى أن الواقع الاجتماعي كل متكامل ومتوازن له القدرة على المحافظة على كيانه، و ما يحدث فيه من تغيرات هي تغيرات ديناميكية متوازنة فالأنساق الاجتماعية تميل "عبر الزمان نحو التوازن بسبب وجود حدود تحفظ النسق"[3].

[1] : Bruhlhenri levy , Sociologie du droit Ed, P 4,F / Paris1961 P P 21 ,22.

[2]:عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 236.

[3]:معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، مرجع سابق،ص 386.

- النوع أو الجنس أو الجندر:

إن علم الاجتماع يفرق بين الجنس البيولوجي و النوع (أي الجندر) فالجنس يعني الاختلاف البيولوجي بين الذكر و الأنثى، فالاختلاف واضح... والجندر هو مسألة ثقافة فهو يرجع إلى التصنيف الاجتماعي بين المذكر والمؤنث[1]، فالجنس يمكن تحديده من خلال الجينات التي تحدد الذكر و الأنثى والتفريق يكون من خلال الخصائص البيولوجية، بينما الجندر(النوع الاجتماعي) فهو الفروقات الاجتماعية والعلاقات بين النساء و الرجال و الأدوار المكتسبة التي تتطور بالوقت و تختلف من ثقافة لأخرى وهذه العلاقة مبنية اجتماعيا و مكتسبة في صيرورة المجتمع و هي قابلة للتغيير.

- الاستقلالية:

هي وضعية ما غير خاضعة لسلطة أي شخص[2]، أي أن الأفراد لديهم الحرية في اختيار ما يريدون دون أن يكونوا مقيدين أو تسيطر عليهم أي قوى، كما أنها تعرف بسلطة اتخاذ القرارات والمشاركة في التخطيط وتحديد الإجراءات الخاصة بالعمل[3]، وهذا يعني أن الفرد الذي يملك الاستقلالية قادر على أن يتجاوز القيود التي تحد من حركته وفكره ويستطيع أن يحقق رغباته وحاجاته دون الخوف من الآخرين.

[1] :Hurtig Marie Claude et autres : Sex et genre : De la hiérarchié entre les sexes, CNRS,Edition, Paris 2003, P91.

[2] :Akoun André et autres : Dictionnaire de sociologie, Presses de Mame, France 1999 P 274.

[3]:بلال محمد اسماعيل: إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة العربية الجديدة، الاسكندرية 2004، د/ط ص239.

- الضبط الاجتماعي:

حسب "روس Ross" فيتعلق بما يمارسه المجتمع للمحافظة على نظامه عن طريق مختلف النظم والعلاقات الاجتماعية، كما أنه نظام متكامل من رأي عام وايحاء اجتماعي ومثل ديانة وفن وقانون ومعتقدات وقيم، فحسب ابن خلدون هو الرقابة الاجتماعية أي كافة الجهود والإجراءات التي يتخذها المجتمع لحمل الأفراد على السير على المستوى العادي المألوف المصطلح عليه من الجماعة دون انحراف أو اعتداء[1].

- مفهوم الدور:

فالدور هو رباط اجتماعي يحدد توقعات والتزامات تقترن مع المواقع الاجتماعية، والدور هو وحدة تساهم في بناء المؤسسات الاجتماعية، والدور يحدد السلوك بشكل رئيسي[2].

والدور الاجتماعي هو المتوقع من وضع اجتماعي محدد، أما الوضع فهو الاسم الذي يطلق على دور اجتماعي معين أو الوسيلة المستخدمة في تحديده[3].

وقد عرفت د.نادية جمال الدين أن الدور هو مجموعة من الصفات والتوقعات المحددة اجتماعيا والمرتبطة بمكانة معينة. والدور له أهمية اجتماعية لأنه يوضح أن أنشطة الأفراد محكومة اجتماعيا، وتتبع نماذج سلوكية محددة، فالمرأة في أسرتها تشغل مكانة اجتماعية معينة، ويتوقع منها القيام بمجموعة من الأنماط السلوكية تمثل الدور المطلوب فيها. وبالنسبة للمرأة فالدور المعياري لها كامرأة وزوجة وأم أي الدور الذي يتوقعه منها المجتمع وينتظر منها القيام به، يتفق اتفاقا مع دورها الفعلي إن لم يتطابق معه.

[1]: غريب سيد أحمد: علم الاجتماع و دراسة المجتمع، مرجع سابق ص ص 253،287.

[2]: معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع المعاصر" مرجع سابق ص 362.

[3]: عبد الهادي الجوهري: "قاموس علم الاجتماع: مرجع سابق ص 96.

- العمليات الاجتماعية:

هي مجموعة التغيرات والتفاعلات التي تؤدي إلى ظهور نمط متكرر من السلوك والتي تخلق حركة ديناميكية تصنع المجتمع في حالة تغير مستمر، كما أنها أنماط التفاعل المتكررة والمستمرة التي توجد عادة في الحياة الاجتماعية وتتضمن معنى التغير والتحول، إذ تفرض معايير الأنساق الاجتماعية تفاعلا طبيعيا بين الأفراد[1].

- الجماعة الاجتماعية:

هي مجموعة من الناس تربط بينها علاقات اجتماعية تؤدي أو تشير إلى التفاعل الاجتماعي(روابط، الانتماء، تفاعل، معايير، قيم) و هي ظاهرة اجتماعية عامة في كل المجتمعات البشرية، و هي ضرورية لكل النظم الاجتماعية مثل النظام الاقتصادي والأسري إذ لا وجود لهذه النظم إلا داخل جماعات، كما أنها تلقائية في التنظيمات الاجتماعية حيث يكون ثمة تفاعل فيتأثر كل شخص و يؤثر في الآخر لتتكون بينهم علاقات، كما تتضمن أكثر من فعل ورد فعل كالتخطيط و النفور و السعي و الإعلان والتعليم...(مثل الأسرة، الاتحادات العمالية، النقابات...)[2] .

ب-المفاهيم الإجرائية:

- المرأة:

فالمرأة والرجل هو الموجود الإنساني ذاته فليس بمقدور أي طرف أن يكتسب شرعية وجوده كانسان دون وجود الطرف الآخر أو الجنس الآخر وللمرأة نفس القدرات التي للرجل وتستطيع القيام بكافة النشاطات والأعمال والنشاطات التي تؤهلها لها الأدوار الحيوية المطلوبة منها[3].

[1]: غريب سيد أحمد: علم الاجتماع و دراسة المجتمع، مرجع سابق ص 53.

[2]: غريب سيد أحمد: المرجع نفسه ص ص 102،103.

[3]: عبد الفتاح عفيفي:"بحوث في علم الاجتماع" .دار الفكر العربي. القاهرة. 1996. د/ط. ص 27.

ولكن الحذر المنهجي جعلنا نركز على "**مفهوم الجندر** "المبني على الأدوار الاجتماعية يرجع إلى إطار النوع الاجتماعي قضية المرأة إلى الاختلال في ميزان القوة والنفوذ بين الجنسين، وينادى بإعادة توزيع القوة بينهما من خلال مراجعة توزيع الأدوار والفرص وعليه سوف يتمركز تحليلنا على مساءلة هذه الفروق وميزان التفاوتات.

- المرأة العاملة:

المرأة التي تزاول عملا أو مهنة ما خارج أو داخل المنزل لقاء أجر مادي إضافة إلى كونها تقوم بالأدوار التقليدية.

- الأمن الاجتماعي:

ألا تشعر المرأة بالاضطهاد وأن يكون لها خيارات اجتماعية.

- الأمن الاقتصادي:

ألا يكون هناك انتهاك لحق المرأة في اختيار طريقها في العمل ونوعه مع حرية التصرف في دخلها.

- التغير الاجتماعي و الثقافي:

هو الانسلاخ من العادات و التقاليد و العرف و كل ما هو تقليدي خاصة فيما يتعلق بالعقليات... .

- الاستقلالية:

الاستقلالية عند المرأة هي القدرة على ممارسة كل ما هو ممكن من أجل البروز والحصول على الراحة النفسية، من حيث المساهمة في ترقية أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية... والاستقلالية نوعان:

استقلالية مادية: أي الحصول على مورد عيش من عملها وتحررها من الجانب المادي عن الأسرة لتتمكن من تلبية حاجاتها دون اللجوء للآخر سواء الزوج أو الأسرة وبالتالي:

الاستقلالية المعنوية وهو الإحساس بالانفصال عن سيطرة الآخر (الزوج أو الأسرة) ولو نسبيا إلى جانب إثبات قدرتها وإمكانياتها وبالتالي إثبات الذات.

- مفهوم الدور:

يقوم دور المرأة في الحياة على أمرين حيث يتصل أحدهما بحياتها الخاصة في المنزل والثاني بحياتها العامة في المجتمع فإلى جانب أنها أم وزوجة فهي رفيقة الرجل في رحلة الحياة وساعده الأيمن في شؤونه وأعماله[1].

- النسق الاجتماعي إجرائيا:

الفرد متواجد في مجموعة مكونة من المؤسسات الاجتماعية(الأسرة، الصداقات، الروابط، الجماعات المهنية، و سائل الإعلام، الجامعات، المدارس و بيوت العبادة...)[2] هذه المؤسسات التي يرتبط بها الأفراد فتجده يحدد علاقاته و سلوكه ضمنها بما يملك من ميولات و رغبات، و النسق الذي يتواجد فيه الفرد مقسم إلى قسمين الأول البيئة المباشرة و المحددة بالأسرة والأقارب، و الثانية البيئة غير المباشرة والمحددة بمختلف الأجهزة والهيئات الحكومية(الهيئات الإدارية، المالية، النقابية،الضريبية، الجمعيات...) هذا من جهة والمجتمع المتواجد فيه من جهة أخرى كالأصدقاء و المعارف و الجيران... هاتين البيئتين اللتان تمثلان النسق الاجتماعي للمرأة تسمح بتحديد سلوكها من خلال تفاعلها معها وتحدد أيضا كيفية تأثيرها عليها في ممارستها للعمل و في طيات هذا السلوك يقوم بفعل التحدي والتغير من أجل التعايش مع هذا النسق مستعملة مختلف المداخل والمخارج.

[1]: فاطمة المرنيسي: "المرأة والسلطة" سلسلة مقاربات. نشر لفنك. الدار البيضاء المغرب.ط3. د/س. ص 24.

[2]:معن خليل العمر:نظريات معاصرة في علم الاجتماع،ط1،دار الشروق الأردن2005،ص80.

- الحراك الاجتماعي:

في بحثنا هذا سيرتبط مصطلح الحراك بدينامكية مكانة المرأة في المجتمع فبعدما كانت السجينة أو الدمية التي تحركها جملة التقاليد والأعراف الاجتماعية استطاعت أن تفك عزلتها لتتغير الأدوار بذلك وتخرج إلى المجتمع لشق طريقها لنلمس تغير في الأدوار ثم القيم وبالتالي البنية.

- التنمية:

إن مفهوم التنمية في موضوعنا هذا يرتكز على فكرة حشد الطاقات الموجودة في المجتمع للقيام به، والمقصود هنا هو التركيز على طاقة المرأة في المجتمع أي من خلال العمل بصفة عامة سواء كان منزلي أو خارجه أو في الاقتصاد الرسمي أو غير الرسمي، مع ذكر جوانب التنمية من اجتماعية واقتصادية وحتى ثقافية... .

- الصراع:

إن كل مجتمع متواصل إلى درجة ما وثابت من حيث بناء عناصره، هذه العناصر متكاملة جدا كل مع الآخر، ولكل عنصر وظيفته الخاصة، بحيث يسهم في دوام المجتمع كنسق. ويعتمد كل بناء اجتماعي وظيفي على نوع من وفاق القيم بين أعضائه. وعلى العكس من هذه الأفكار تركز نظرية القهر على أن كل مجتمع عبارة عن موضوع لعمليات التغير بوجهة أو بأخرى، والتغير الاجتماعي هذا كلي الوجود، ويصور كل مجتمع في كل فترة نوع من النزاع والصراع ويسهم كل عنصر في المجتمع في عدم تكامل النسق، كما أن كل بناء اجتماعي لا يعتمد على وفاق القيم وإنما يعتمد على قهر بعضها البعض[1].

[1]: غريب سيد أحمد: علم الاجتماع و دراسة المجتمع، مرجع سابق ص224.

- الأسرة:

جماعة صغيرة تتكون من الزوج والزوجة والأبناء يعيشون مع بعضهم البعض في بيت واحد.

- **المنهج وأدوات البحث:**

يعرف العلم أنه تفكير يستمد الحقائق من مصدرها، فيرتبها ذهنيا يربطها في نسق يمضي بها بشكل يفسر ما تكون عليه أو ما تؤول إليه[1].

إن من المسلم به أن نجاح البحث يكمن في تحقيق أهدافه ويتوقف على الاختيار الرشيد والأنسب للأدوات الملائمة للحصول على البيانات والجهد الذي يبذله الباحث في تمحيص هذه الأدوات وتنقيحها وجعلها على مستوى عال من الكفاءة.

وعليه فالمنهج يعرف على أنه "نسق من القواعد الواضحة والإجراءات التي يستند عليها البحث في سبيل الوصول إلى نتائج علمية"، فيستعمل طرق وأساليب وأدوات علمية متفق عليها من طرف الباحثين من أجل الوصول إلى حقائق علمية.

وهذه القواعد تعتبر إشارات عامة وتوجيهات كلية يهتدي بها الباحث أثناء بحثه وله مطلق الحرية في تعديلها بما يتلاءم وموضوع بحثه الخاص.

وككل دراسة وبحث علمي لا يسمى كذلك إلا بعد السير على منهج علمي وخطوات بحثه تؤطره وكي لا يكون عبارة عن جمع وتكديس للمعلومات اعتمدنا على مناهج وطرق علمية موزعة حسب ما تتطلبه الدراسة لأنها ترتبط بكل مجالات الحياة فهي تتصف بالشمولية:

-الدراسة النظرية: فأثناءها سيظهر جليا أنه لجمع المعلومات اعتمدنا المنهج التاريخي لسرد المفاهيم العامة حول محددات الموضوع وذلك باستعمال أدوات ومصادر لجمع البيانات تتمثل في

[1]:زكي نجيب محمود. المنطق الوضعي.ج2. المكتبة الأنجلو مصري. القاهرة.1961. د/ط ص167.

المفاهيم les concepts العامة حول الموضوع، تفسيرها وتصنيفها ووصفها وتحليلها باستعمال الوثائق التاريخية.

-الدراسة الميدانية: ستفرض علينا الدراسة الميدانية، و لحل الإشكال المطروح، استخدام المنهج الميداني أي المنهج الكيفي لأنه يقوم على أساس التعمق في دراسة الوحدات المختلفة و عدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري، كما أنه يحاول الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة، ولأننا بصدد دراسة المرأة كمتغير داخل نسق متكامل وهو المجتمع والتنمية و نتيجته على التغير الاجتماعي، وللوصول إلى النتائج علينا باستعمال الملاحظة الدقيقة بالمعايشة و المقابلة لمجتمع الدراسة في معرفة وضع المرأة عامة و العاملة خاصة الاجتماعي و الاقتصادي و مساهمتها في تنمية المجتمع وهنا سنحتاج إلى تقنية المقابلة و السيرة الذاتية ليكون العمل الميداني منظم يبحث في مؤشرات محددة وأهداف مرسومة، كما أن المنهج طريقة للتحليل الكيفي للظواهر والحالات، و هو يهتم بالموقف الكلي وبمختلف العوامل المؤثرة فيه و العمليات التي يشهدها، و من أجل استنتاج نتائج دقيقة استعملنا الوصف و التحليل الدقيق للمعطيات مع تأويلها لإعطاء الصبغة العلمية للبحث و في الأخير كانت أداة النقد المخرج الوحيد للتعليق على النتائج و المعطيات.

إن هذا المزج والتنوع في أدوات البحث سيجعل الدراسة ديناميكية متحركة في جوهرها ترتكز على مبدأ الأخذ والعطاء في عملية جمع البيانات وتطبيقها.

تقنية الدراسة كانت عبارة عن المقابلة بنوعيها، الفردية والجماعية حيث تسمح المقابلة بالاتصال المباشر بمصدر المعلومات والمعطيات الأمر الذي يجعل النتائج المتوصل إليها تتصل بدرجة عالية من الصدق والموضوعية.

المقابلة تساعدنا على تعميق وتعديل المعارف التي نبحث عنها انطلاقا من تحليل و تحقيق في المعطيات التي يدلي بها المبحوثين.

تسهم المقابلة في عملية ربط بين المكتسبات النظرية وبين الواقع الموضوعي والواقعي لتلك المعارف.

1-المقابلة الفردية: والتي كنا نجريها بشكل منعزل عن مجموعة مما ساعدنا على توفير مناخ **حميمي** والذي تسوده الثقة مما ساعدنا على الحصول على المعلومات والمعطيات بشكل موضوعي وصادق، كما سمحت لنا باستجواب الفاعلين بشكل تلقائي مما سمح بنوع من الحرية في التعبير عن الآراء والاتجاهات والاعتقادات، على عكس ما قد يبديه المفحوص من تردد في حالة تواجد ضمن مجموعة أفراد. وقد استعملنا هذا الشكل في الفصل المتعلق تمثلات المرأة للعمل، فضاء المنزل مثلا كمجال للعمل، حيث يمثل العمل المنزلي كممارسة فضاءا حميميا لا يمكن أن نكشف عنه إلا عن طريق المقابلة الفردية، كما استعنا بمخبرات –نساء- من أجل تعزيز معطيات الميدان من خلال التسجيلات الرقمية .كما استعملنا المقابلة الفردية للكشف عن بعض أشكال العمل التي تعبر عن عدم رضى بعض المبحوثين في وضعياتهم ضمن اطرهم الاجتماعية وعوائلهم وهذا يسهم في جعل الفاعلين أكثر تقبلا للمقابلة وهم فُرَادا.

2-المقابلة الجماعية: فعلى الرغم من أن المناهج الكمية والإحصائية تؤمن الثقة والطمأنينة في صحة النتائج التي يتم الوصول إليها وإمكانيات تعميمها إلا أنها لا يستطيع أن تتوغل في عمق العالم الاجتماعي، ولذلك جاءت المقابلات الجماعية كضرورة أنثروبولوجية ،ولهذا السبب استعنا بتقنية المنهجية "طريقة الجماعات البؤرية" وهي من التقنيات المهمة التي أُستعملت في البحوث النوعية والتي سمحت بالحصول على معلومات لا يمكن تحصيلها بالطرائق والوسائل التقليدية لما تمتاز به هذه التقنية من قدرة على جمع معطيات ووجهات نظر متعددة ومتقاطعة وأحيانا متناقضة ومنظورات مختلفة للموضوع نفسه والوصول إلى النظرة الداخلية لفهم حس الأفراد المشترك للحياة اليومية والطرائق التي يتأثر بها الأفراد يبعضهم البعض في أجواء التفاعل داخل الجماعة.

وتعتبر الجماعات البؤرية بوصفها أسلوباً للفهم على عملية التفاعل التي تتم بين المشاركين، حيث تعد هذه الأداة عاملا حاسما في التحقيق الميداني، فهي تسلط الضوء على وجهات نظرهم اتجاه العالم وكذلك **اللغة** التي يستخدمونها والقيم والمعتقدات التي يؤمنون بها فيما يخص الموضوع، وهذه المشاعر والمواقف والمعتقدات يمكن أن تكون مستقلة جزئياً عن الشريحة الاجتماعية التي تنتمي إليها الجماعة البؤرية ولا يمكن الكشف عنها إلا عبر التجمعات الاجتماعية والتفاعل بين الأفراد في الجماعات البؤرية.

– الإطار النظري والمرجعية الإبستمولوجية للبحث:

– المدخل النظري للموضوع:

من خلال هذه الدراسة نحاول أن نقدم رؤية بانورامية تعكس مجمل الأبعاد والتغيرات التي ترتبط بأوضاع المرأة و التنمية وقضايا التغير الاجتماعي، ذلك أن هذا الموضوع لا يمكن دراسته وفق رؤية وصفية فقط، أو رؤية اختزالية تهمل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية و حتى السياسية والقانونية، بل التعمق إلى أكثر من ذلك في دراسة الوظيفة التي تعتمد على نوع من التشريح الاجتماعي بهدف الكشف عن ما تؤديه المرأة في البناء الاجتماعي في الوقت الحاضر كجزء من كل اجتماعي عام وما ستساهم به في التنمية كتغير اجتماعي لذا فهذه الدراسة تتصف بالعمق والتعقيد ونظرية دراسة التغير الاجتماعي أي النظرية الوظيفية هي الحل الأنسب لفك وتحليل هذا الدور.

–مكانة الموضوع في النظريات الاجتماعية والأنثروبولوجية:

لقد كان الاقتصاديون يعدون أن التنمية هي موضوع اقتصادي محض ونشاطا هادفا للقطاع الاقتصادي العام ينحصر فيما يعرف بالإنتاج أو ينظرون إليه كعميلة تتسع بها القدرة الصناعية، وتزداد بها إنتاجية الفرد في القطاع الاقتصادي، وبالتالي تلبية الحاجيات الفردية لتحقيق الرفاهية.

لكن الاجتماعيون يرون أنها عملية اجتماعية شاملة تعمل على تغير الأحوال الاجتماعية التي تتبلور في شكل مفاهيم وقيم، وعادات ونظم...الخ تتداخل فيما بينها لتكون إطارا ثقافيا ينشىء فيه الفرد تنشئته الاجتماعية.

لذا فإن الاهتمام بالتنمية لم يعد قضية تشغل رجال الصناعة والإدارة أو مخططي السياسة العامة أو قادة المجتمعات على اختلاف منطلقاتهم الإيديولوجية، بل أصبح ميدانا جديدا يتعاظم شأنه في علم الاجتماع، كما أنه الامتداد الطبيعي لدراسات التغير الاجتماعي والثقافي[1].

الأنثروبولوجيا كباقي العلوم لم تغفل عن دراسة موضوع التنمية الذي أصبح أحد مجالاتها التطبيقية، وهي تؤكد على أهمية التغير الاجتماعي والثقافي للمجتمعات، في تفاعل دينامي مع القوى التي تدعم الاستقرار[2].

هذا وقد ارتبطت تفسيرات التغير الاجتماعي بنظريات هامة في المجال الاجتماعي والأنثروبولوجي باعتباره نتيجة حتمية لعملية التنمية و هي:

أ- النظرية الوظيفية: لقد أصبح التحليل الوظيفي مدخلا رئيسيا في تحليلات السوسيولوجيين الذين يريدون الربط بين النظام الاجتماعي ووظيفته وبين خصائص سلوك الأفراد الذين يكونونه، ويرى بعض المتخصصين في علم الاجتماع أنه يمكن تصور المجتمع على أنه نسق اجتماعي أو نسيج من العلاقات المنظمة بين الناس وتتضمن هذه العلاقات المنظمة بالضرورة الوظيفية. والنظرية الوظيفية تؤكد على ضرورة تمثيل الفرد للتحليل الثقافي، كما أنها أساسية في تفسير الظواهر الاجتماعية، تعالج قضية التغير الاجتماعي في سياق نسقي وبنائي[3].

[1]: نبيل السمالوطي: "علم اجتماع التنمية" مرجع سابق ص 10.

[2]: محمد حسن غامري: "مقدمة في الانتربولوجيا العامة" ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.د\ط.1991 ص 141

[3]: فادية عمر الجولاني: "التغير الاجتماعي" مرجع سابق ص 133

ب- النظرية الثقافية:[1] يرى أصحاب هذه النظرية أن الفرد يحمل معه جملة من الأفكار، والمعتقدات والقيم، والقواعد التي اكتسبها من محيطه والتي تتطلب منه أن يستوعب جملة من الأنماط الثقافية الجديدة التي تشكل تراثا ثقافيا خاصا بالمحيط الخارجي، ويعبر عن هذه الظاهرة" بلاسيد رمبو Placid Rambau" في دراسته لعملية التحضر في الريف، بأنها تمثل التقاء ثقافتين متناقضتين أساسها العمل الصناعي، التحضر، لتصل للتغير، هذا الالتقاء يدفع الفرد إلى أن يتخلى عن بعض القيم والنماذج الثقافية التي اكتسبها في مجتمعه، لتحل محلها قيم ونماذج جديدة، فهو في هذه الحالة يقبل التغير. كما تمثل خاصية "التطبع الثقافي" الإطار المرجعي لهذه النظرية، حيث عن طريقها يتجلى نسق التكيف في الوسط الجديد، والذي يأخذ أشكالا مختلفة.

ج- بعض المقاربات المستعملة في دراسة الموضوع:

-مقاربة اقتصادية: وتعتمد مؤشرات اقتصادية مثل عمل المرأة.

-مقاربة اجتماعية: تقوم على مؤشرات اجتماعية كأدوار المرأة.

-مقاربة ثقافية: كالممارسات من عادات وتقاليد وأعراف.

-مقاربة سياسية: دراسة الإصلاحات السياسية وتأثيراتها.

-مقاربة قانونية: دراسة قانون الأسرة و قانون العمل (للمرأة).

- محددات الدراسة و نطاقها:

أ- الإطار الزمني للدراسة:

حددت هذه الدراسة في الفترة بين 1990 و 2010 حيث عرفت هذه الفترة الزمنية بمرحلتين هامتين مر على إثرهما المجتمع الجزائري بجملة من التغيرات و التحولات على جميع الأصعدة فالمرحلة الأولى كانت بين 1990 و 1999 و التي عرفت بالفترة الدموية أو العشرية السوداء أو كما سماها

[1]:عثمان فكار: "التوطين الصناعي في الريف الجزائري وأثاره الاجتماعية.الهجرة الزراعية وعملية الاندماج". رسالة ماجيستير. جامعة الجزائر 1985.1986. ص ص 8..9.

البعض الحرب الأهلية أو اصطدام السياسة بالدين أو انعدام الحوار، ثم المرحلة الثانية 2000-2010 و هي مرحلة التغير الشامل بدءا بالمصالحة الوطنية و الهدنة و الوئام المدني ثم الانفتاح على السوق فمرحلة دخول الجزائر عالم اقتصاد السوق و الخصخصة.

فهاتين المرحلتين المتضادتين من حيث الصيرورة، فالمرحلة الأولى هي مرحلة ركود اقتصادي، تخلف، وجمود والمرحلة الثانية هي مرحلة تطور، نمو، تغير ومرحلة البرامج التنموية الضخمة فهذا البرادوكس أثر كثيرا على المجتمع عامة وعلى المرأة خاصة.

لكن ونظرا لعدم معايشتنا الفترة الزمنية المذكورة أو المحددة للبحث، قمنا بإسقاط حول المرحلة من خلال العمل الميداني وقد دامت الدراسة من 2011 إلى غاية 2017 كأقصى حد وذلك من أجل الإلمام بجميع عناصر البحث محاولين عدم الإجحاف ليس لشيء إلا لما له من أهمية بالغة فهو يعالج العنصر الأكثر حساسية وصلابة في آن واحد في المجتمع.

ب-الإطار المكاني للدراسة: إن الدراسة التي نحن بصدد إجرائها تخص دراسة المجتمع الجزائري ككل واحد وكنسق اجتماعي واحد، وبما أنه يصعب على الباحث أن يدرس المجتمع ككل أو أن يتصل بعدد كبير من المبحوثين، فإنه لا مفر من الالتجاء إلى أسلوب أخذ العينات التي تمثل المجتمع الأصلي حتى يستطيع لأن يأخذ صورة مصغرة عن التفكير العام.

من أجل ذلك ارتأينا أخذ عينة من نساء تمثل المجتمع وهذا الاختيار لم يكن عشوائي بل مقصود وهي الأماكن التي استطعنا البحث فيها وذلك لوجود الأقارب والأصدقاء.

- **مجتمع الدراسة:**

تعتبر طريقة اختيار العينة إحدى المقاييس الهامة في البحوث الإمبريقية، حيث يستطيع الباحث عن طريقها جمع البيانات، فرزها وتحليلها وفقا لأهداف الدراسة وقد تم في هذا الصدد التعرض لأهم

خصائص العينة وذلك انطلاقا من البيانات الأولية باعتبارها قاعدة مرجعية أساسية في تفسير وتحليل البيانات الميدانية.

وهكذا ومن أجل إثبات أو رفض كليا أو جزئيا فرضيات الدراسة، سيتم في بداية الأمر، التعرف على البيانات الأولية، انطلاقا من الخصائص العامة للعينة، التي تفيد بدورها في الاطلاع على بعض المؤشرات الهامة من الجوانب العامة، النفسية، التاريخية والثقافية للمبحوثين، التي تمثل الإطار العام المتحكم في بعض التصرفات والمواقف في المجتمع.

و كما ذكرنا سابقا أننا لن نستطيع دراسة كل المجتمع الجزائري لأنه كبير و شاسع، فلهذا السبب كان لزاما علينا تحديد عينة تمثل المجتمع الجزائري و التي كانت هنا بولاية تلمسان، و من أجل تحديد معالم و مؤشرات و محددات الدراسة ارتأينا القيام بدراسة استطلاعية و التي اشتملت على توزيع 100 استمارة أو استبيان و الذي اشتمل على 40 سؤال فلم يسترجع منه سوى 18 استمارة و التي كانت في حالة يرثى لها (أجوبة ناقصة، استمارات مملوءة جزئيا، أجوبة غير مقنعة خاصة الأسئلة المفتوحة والإجابات عنها كانت بنعم و لا...الخ) فلهذا السبب و لأسباب أخرى ارتأينا استبعاد الاستبيان أو الاستمارة و استعمال المقابلة لضمان السير الحسن و الفعلي و جمع المعلومات الصادقة و على أحسن وجه، و لقد وقع اختيارنا على عينة الدراسة بطريقة منتظمة وقصديه و قد تراوحت في فترتين فردية تارة ثم جماعية تارة أخرى من كلتا الجنسين أي نساء و رجال (الرجال حسب المستطاع)، فقد اخترنا 25 امرأة عاملة في القطاع العام و 25 امرأة في القطاع الخاص و 25 مستثمرات و صاحبات مشاريع ثم 25 مقابلة جماعية، فالجماعية تسمى البؤرية و هي العينة الضابطة للعينة القصدية و ذلك من أجل التأويل الذاتي للفاعلين، أما الرجال فاخترنا 25 رجل و 10 جماعية.

والجدول الآتي يشرح العينة أكثر:

-توزيع العينة حسب السن و الحالة المدنية و المستوى التعليمي:

- الحالة الاجتماعية؟ والمستوى التعليمي؟ والسن؟.
- متى بدأت العمل؟.

	من25 إلى35 سنة				من 35إلى 45 سنة				من45إلى55 سنة				من55إلى65 سنة			
	عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة	عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة	عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة	عزباء	متزوجة	أرملة	مطلقة
بدون	0 0	0 0	0 1	2 1	0 0	0 0	0 1	0 4	0 0	0 0	0 1	1 9	0 0	1 3	0 8	0 0
ابتدائي	0 0	0 0	0 0	0 6	0 1	0 0	0 0	0 0	0 0	0 1	0 5	0 1	0 0	0 3	0 7	0 1
متوسط	0 6	1 3	0 7	0 1	0 6	1 0	0 0	0 3	0 0	1 7	0 0	0 0	0 0	2 3	0 0	0 0
ثانوي	3 4	2 1	0 7	0 0	1 9	2 6	0 0	0 9	0 1	4 3	0 0	0 1	0 0	4 3	0 5	0 0
عالي	2 1	3 3	0 0	0 0	0 0	2 9	0 0	0 0	0 0	2 3	0 0	0 0	0 0	1 1	0 6	0 1

-توزيع العينة حسب القطاع و الأقدمية المهنية:

	القطاع العام				القطاع الخاص				الاستثمار			
	تعليم	صحة	ثقافة	إدارة	النقل	الخدمات	الورشات	المصانع	الحرف	التجارة	الفلاحة	الصناعة
أقل من 10سنة	21	29	10	17	03	09	10	01	13	03	10	01
من 10 إلى 20	52	41	07	25	00	01	06	01	19	03	05	00
من 20 إلى 30	41	18	14	09	00	01	01	00	09	02	01	01
أكثرمن 30سنة	22	11	09	21	00	00	00	00	05	00	00	00

إن الجدولين أعلاه يمثل تكرارات عينة الدراسة من حيث السن، الحالة المدنية و المستوى التعليمي، فمن خلال قراءتنا له نلاحظ أن النساء العاملات بدون مستوى تعليمي أو الابتدائي قد كن أغلبهن نساء مطلقات و أرامل، حيث توزعن على مختلف القطاعات سواء العامة أو الخاصة أو الاستثمار فأغلبهن كن يشغلن منصب منظفة في المؤسسات العمومية أو عاملات في القطاع الخاص و نسبة منهن خارج المدينة (نسبة قليلة جدا) يعملن في قطاع الفلاحة سواء عاملات يوميات أو صاحبات مشاريع فلاحية أو يشتغلن في البيوت أو في التجارة خاصة القطاع الغير رسمي، و قد كن

من مختلف الفئات العمرية (ومنهن المتقاعدات)، أما عن النساء اللواتي لهن مستوى التعليم المتوسط فقد توزعن على مختلف أنواع الحالة المدنية ضف إلى نوع العمل الذي غلب عليه القطاع العام والإدارة، نفس الشيء بالنسبة لمن لهن مستوى التعليم الثانوي فقد تراوحت الوظائف بين التعليم بكل أطواره ثم الصحة ثم الإدارة، و نفس الشيء عن التعليم العالي. فمما سبق نلاحظ أن المرأة العاملة تميل بكثرة إلى العمل في القطاع العام خاصة النساء اللواتي لهن مستوى تعليمي وقد تركزن بكثرة في التعليم والصحة ثم الإدارة، على عكس النساء اللواتي لهن مستوى تعليمي محدود أو بدون مستوى فقد اخترن القطاع الخاص ليكون البديل والحل الأنسب للعمل.

وكما أشارت النتائج أن ظواهر الفقر النسائي والاقصاء الاجتماعي له نتائج وخيمة على هشاشة النساء، والأشخاص الذين يدخلون في كنفهن أضف الى ذلك أن تجاهل بعد النوع الاجتماعي والتي تأخذ في الحسبان الحاجيات الخاصة بالنساء وهذا نلاحظه في الخانة الخاصة بالنساء المطلقات وارتباطه بالسن وبطبيعة العمل ويمكن فحص عمل المرأة وذلك بإحراز تقدم ملموس في ثمانية ميادين للعمل وهي ميادين متكاملة وذات أولوية وتتمثل في محاربة الفقر والتربية والتكوين والمعرفة وخدمات الصحة والتدبير العقلاني للموارد الطبيعية والادماج في سوق الشغل والمبادرة النسائية ومحاربة العنف ومواقع سلطة القرار، وهذا نلاحظه متوفر إذا ارتبطت المرأة بالعمل في الوظيف العمومي أو المؤسسات العمومية هي يمكن ان نناقش الأمر من الزاوية الايجابية أما إذا فكرنا في القطاع الخاص وارتباطه بالعمل النسوي فإن المؤشرات التي خضنا فيها سابقا فإنها سوف تحضر وبكل سلاسة حيث عندما قمنا بالمقابلات الجماعية حول الأجرة الشهرية والتأمين والتغطية الصحي وقضية التقاعد، فكان هذا

مصدر مثلث العنف عند النساء العاملات ،حيث تقول إحداهن " معليش تكون الخلصة قليلة بصح المهم لسيرانس ولاروترات ،الانسان راه يكبر، وراه يكبر معاه الخوف والمرض " من خلال المقابلة التي جمعت خمس نسوة وكانت مقابلة نوعية حيث كان للصمت مكان والدموع ، فكانت

قراءة الجسد والعين بالعين احسن اداة لفهم وضعية المرأة العاملة في القطاع الخاص، حيث خلصنا في نهاية المقابلة إلى نتيجة مفادها، أن الحقرة رديفة العمل الخاص، ولكل مرأ قصة مع رب العمل تستحق الحكي والسرد لتفهم وضعيات المرأة العاملة .فعلا المرأة العاملة تحقق تنمية ولكن أي تنمية بنيت على القهر والتسلط .

- **الدراسات السابقة:**

إن المقولة إني أول من درس هذه الظاهرة أو الموضوع خاطئة بحكم أن الظواهر الاجتماعية لا تخلق من العدم بل لكل ظاهرة أو موضوع خلفية تاريخية لذا فقبل دراسة أي موضوع علينا العودة إلى تاريخه لأنه يضمن الاستمرارية في البحث وموضوع دراستنا ليس الأول ولا الأخير لكن لكل دراسة وطابعها الخاص واتجاهها فعن موضوع المرأة لقد كتب فيه العديد من المفكرين والباحثين أمثال: عبد القادر جغلول، ترانسي مور، مريا أميتا كرناز، جون دارك، سناء الخولي، فاطمة المرنيسي، ونوال السعدوي... وآخرون أما عن محور دراستنا "المرأة بين التنمية و التغير الاجتماعي في الجزائر المرحلة 1990- 2010" فسنقوم بعرض بعض الدراسات التي تصب في نفس المنحى:

أ-الدراسات العربية:

1- دراستا سامية محمد فهمي عن مشاركة المرأة في تنمية المجتمع بمصر فالأولى: كانت سنة 1999 وقد شملت على ثلاثة أبواب رئيسية، الأول يشمل جانبا تاريخيا عن المرأة عبر العصور القديمة والحديثة-أهم المجالات التي تتعلق بالمرأة منها المشاركة الاقتصادية للمرأة والتعليم ومشاركتها في العمل الاجتماعي والسياسي. و الباب الثاني فيشمل على تجارب تطبيقية لدراسات ومشروعات حول المرأة أهمها دراسة إنتاجية المرأة في تنمية المجتمعات وكذا مشاركة المرأة في زيادة الدخل من خلال التعاونيات بالأراضي الجديدة. والباب الثالث فيشمل على توصيات الجمعيات الأهلية المصرية حول تطوير أوضاع المرأة المصرية وقوانين حمايتها.

والثانية: كانت سنة2001 وتدرس أدوار المرأة في تنمية المجتمعات. تجارب من الوطن العربي وهي لا تختلف كثيرا عن الأولى.

2- دراسة فوزية العطية عن "المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" سنة 1983 حيث تقوم الدراسة على وصف وتشخيص أوضاع واتجاهات ومواقف المرأة العربية من خلال دراسة الجوانب الصحية والتعليمية والأسرية التي تعيشها ودورها في عملية التغير الاجتماعي من خلال مدى مشاركتها في برامج وسياسات التنمية والتغير في المجتمع العربي.

3- دراسة عبد الحميد إسماعيل الأنصاري حول "دور المرأة الخليجية في التنمية" سنة 2001 بدول الخليج العربي, حيث يحاول في هذه الدراسة إلقاء الأضواء على الوسائل التي تضمن رفع مستوى مشاركة المرأة في خطط التنمية والمعوقات التي تحد منه لكن من منظور ديني إسلامي والوصول إلى مقترحات وتوصيات تساهم في وضع تصور يساعد صانع القرار في معالجة الصعوبات التي تعترض عملية إدماج المرأة في التنمية حيث تناولت الدراسة مكانة المرأة في الإسلام ودورها الأسري، مبررات عمل المرأة وموقف المعارضين، حجم ومجالات عمل المرأة الخليجية، المخاوف المجتمعية والحلول المقترحة والنتائج والتوصيات.

4- دراسة هيفاء فوزي الكبرة "المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية"،سنة 1987 دراسة ميدانية لواقع المرأة العاملة في سوريا. تتصدى دراسة الموضوع هذا ضمن منظور يعتمد على التراث الفكري، الاجتماعي وتتحدد أهدافه في إطار التنمية الشاملة. فالدراسة تبحث في مسألة إدماج المرأة في عملية التنمية من خلال رصد وتحليل الشروط الاجتماعية التي تعمل ضمنها والعقبات التي تواجهها. تكونت الدراسة من بابين، الأول كان عن أوضاع المرأة العاملة في القطر العربي السوري ميدانيا على مستوى وحدة إنتاجية والثاني العلاقة بين المرأة والتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المجتمع.

5-و الدراسات العربية في المجال كثيرة و كثيرة جدا مثل دراسة كاميليا عبد الفتاح سنة 1984 عن سيكولوجية المرأة العاملة، و دراسة علي عبد العزيز عبد القادر سنة1995 حول واقع المرأة السعودية اجتماعيا و إقليميا و موقف المجتمع حيال عملها، و كذا دراسة هادي رضا مختار سنة 1997 تأثير عمل المرأة على عدم الاستقرار الأسري بالكويت...

ب-الدراسات المحلية:

1- دراسة بليدي و آخرون سنة 1980 : حيث قامت أسبوعية الجزائر بالتحقيق حول النساء العاملات بمصنع الإلكترونيك بسيدي بلعباس حيث أوجدت أن آثار خروج 1320 امرأة للعمل بالمصنع وضعية لا مثيل لها في تاريخ و حياة سكان المجتمع الجزائري حيث خلقت وضعيات جديدة لمواجهة متطلباتها حيث فرضت هذه الوضعية إعادة النظر في سلم القيم السائدة و ظهر ذلك من خلال ردود الفعل الساخطة سواء من طرف العائلة أو الرأي العام أو حتى العمال في المصنع... .

2-دراسة خوجة سعاد سنة 1985 حول الحياة اليومية للمرأة الجزائرية فحاولت تحليل وكشف العوائق التي تعترض تحرر المرأة وفاعليتها في تحقيق التنمية وإدماجها في المجال الاجتماعي والاقتصادي وكنتيجة لهذه المقاومة أوجدت أن نظام القيم والمعايير للمجتمع التقليدي يفضل الرجل ويمنحه السلطة المادية والمعنوية على المرأة....

3-دراسة عبروس ذهبية سنة 1989 بعنوان ظاهرة عمل المرأة حيث جاء ذلك نتيجة للتغيرات التي تحصل في التنظيم الأبوي للعائلة الجزائرية محللة الظروف التي أدت إلى ذلك و النتائج التي أحدثت تصدعا في البناء العائلي و كنتائج للدراسة كانت الحوافز الاقتصادية هي الأقوى وراء خروج المرأة للعمل و بالتحرر من القيود المنزلية بالدرجة الثانية... .

4-دراسة " Femmes et développement" سنة 1995, من طرف مركز البحوث الاجتماعية والأنتربولوجية والثقافية بوهران(C.R.A.S.C) حيث كانت الدراسة عبارة

عن مجموعة من الدراسات الميدانية قام بها مجموعة من الباحثين في المجال تخص الجانب الاجتماعي والاقتصادي للمرأة ومدى فعاليتها ومشاركتها في التنمية.

5-دراسة بلحاج مليكة (ماجستير) "مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي" سنة 2011، وقد أسفرت النتائج على أن مساهمة المرأة في تنمية المجتمع موجودة منذ وجودها به لأنها المرأة التي تنجب و تربي النشء، و التي تحافظ على محدداته خاصة الثقافية، و هي التي تسير الاقتصاديات العائلية والمرأة العاملة سواء في القطاع الرسمي أو الغير رسمي التي تسعى جاهدة لتطويره والإبداع فيه والنهوض به... .

كما هناك دراسات أخرى لم نتطرق لها ليس لسبب ما إلا لكفايتنا بهذا القدر ولتجنب الإطالة في السرد وتفادي الأسلوب الأدبي.

أما عن الدراسة التي سأقوم بها فهي " المرأة بين التنمية و التغير الاجتماعي في الجزائر المرحلة 1990- 2010 " فسأركز فيها على المرأة العاملة على وجه الخصوص ومشاركتها في تنمية المجتمع اجتماعيا واقتصاديا و تأثير ذلك لإحداث التغير بالمجتمع، وقد قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول بدءا بالفصل المنهجي ثم فصلين، الأول عن التغير الاجتماعي كبناء لهوية العمل النسوي، و الثاني عن المرأة و العمل رهانات الذهنيات و إشكالية التنمية المستعصية في ظل تغير قسري.

ج-الدراسات الأجنبية:

- دراسة البروفسور روم سنة 2001 و هي دراسة أمريكية على عمل المرأة و تأثيره على الأطفال في سنوات حياتهم الأولى و خلصت الدراسة إلى أن هؤلاء الأطفال يعانون ضعف في مهارات القراءة لأن عملها أو ابتعادها عن طفلها في سنواته الأولى سيترك أثرا سلبيا على قدرة الطفل على الكلام... .

- دراسة الدكتور "كليقلر Kligler " آثار عمل المرأة المتزوجة على أدوار الزوج والزوجة.

Les effets de l'emploi de la femme marié sur les roles d'épous et épouse.

وقد خلص إلى أن الزوجة العاملة تمارس تأثيرا أكبر فيما يخص اتخاذ القرارات من الذي تمارسه الزوجة الماكثة بالبيت في المجالات كقضايا الشراء، اتخاذ القرارات الخاصة بالقروض، الاستثمار... .

- **بيبليوغرافيا البحث:**

إن الخطوة الأولى من تحديد موضوعنا هذا وجمع المعلومات النظرية هي التوثيق والمطالعة حول الموضوع بدءا بالدراسات السابقة من عربية ومحلية وأجنبية وصولا إلى مراجع ومصادر تعالج نفس الموضوع.

كما يعتمد هذا البحث بصورة أساسية على ما كتب حول المرأة الجزائرية، فهذا الموضوع ليس بجديد بل سبق لكثير من الباحثين التطرق إليه ومن أهم المراجع التي اعتمدنا عليها:

- عبد القادر جغلول: المرأة الجزائرية.
- محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري.
- مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة.
- عبد الرحمان مبتول: الجزائر في مواجهة تحديات العولمة.
- لهواري عدي : تبدل و انتقال المجتمع الجزائري.
- فوزية العطية: المرأة و التغير الاجتماعي.
- تاج عطاء الله: المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري.
- رشدي أبو زيد: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

- **صعوبات البحث:**

من البديهي أن تعترض أي دراسة علمية ميدانية مجموعة من الصعوبات و التي يعاني منها الباحثون أجمعين نذكر من بينها:

- نقص الخبرة خاصة في مجال الدراسات الاجتماعية و الانتربولوجية الميدانية... .

- ندرة المراجع التي عالجت الموضوع خاصة فيما يخص أسباب خروج المرأة للعمل و كذا المراجع التي درست الفترة التاريخية 1990- 2010.

- الفترة الزمنية للبحث كبيرة و شاسعة جدا و لا يمكن دراستها في بحث واحد فقط بل كان تخصيص لها عدة بحوث أو على الأقل تقسيمها و ذلك لإعطائها حقها و عدم الإجحاف على المعلومات.

- المرحلة هي حديثة جدا و لازال لها آثار في المرحلة الآنية المعاشة و حتى الآتية حيث يصعب علينا هذا التداخل بين المراحل في الممارسات الثقافية و الاجتماعية و فك الرموز وتحليل الأحداث.

- صعوبة تحليل المرحلة بين 1990 و 1999 و التي اختلفت عليها و جهات النظر والتي انعكست على الكتابات فمنهم من وصفها بالعشرية السوداء و منهم من رأى أنها فترة أو مرحلة دموية و منهم من نعتها باصطدام السياسة بالدين و منهم من أرجعها لانعدام الحوار بين مؤسسات الدولة... أو هي مرحلة انتقالية، لكن التأثير كان واضح على معضلة الدراسة ألا و هي المرأة التي تأثرت كثيرا في هذه الفترة وعانت من بطش وعنف كبيرين أثرا كثيرا عليها و على مردوديتها لكن رغم ذلك فلم تكن العائق الحقيقي لقهرها.

- صعوبة دراسة موضوع المرأة هذا الموضوع الذي يتسم بنوع من الغموض خاصة في المجتمع الجزائري من جهة و في الفترة 1990 و 1999 من جهة أخرى لأن هذا الأخير لم يرسى على بر لأنه كان مجتمع تقليدي و أراد التعصرن في ظل ظهور الأنظمة العالمية، الحداثة و العولمة... و على

حد فكرة عبد المالك صياد فالمجتمع الجزائري ليس بتقليدي ولا معاصر بل تقليدي معاصر و هذه الازدواجية هي التي تحول دون دراسة الموضوع دراسة معمقة لأن التقليدي واضح و المعاصر واضح لكن التقليدي المعاصر ثنائية لا تفسير لها.

- و من الصعوبات أيضا التغير المتسارع الذي يحصل في المجتمع الجزائري فمثلا الفترة 1990 و1999 هي فترة قصيرة جدا زمنيا مقارنة مع ما حدث من تحولات و تداخلات في الأنظمة و البنى ثم تأتي مرحلة 2000 و 2010 أيضا تعتبر فترة وجيزة إلى حد ما مقارنة مع كل التحول و التغير الذي عرفه المجتمع الجزائري خاصة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي و الثقافي.

- من أبرز الصعوبات التي واجهتنا إلى حد ما هي صعوبة الوصول إلى بعض المراجع بسبب نشرها في الخارج و على مواقع التواصل هي إشهارية فقط لا يمكن تحميلها لأنها نسخ مخفية و مخبأة.

- ندرة الإحصائيات للفترة 1990 و 1999 عن المرأة و العمل.

- لأن تكوين صورة كافية عن هذا المجتمع يعتبر مغامرة علمية صعبة و نحن نعلم أن أي دراسة علمية لا بد أن تكون قادرة على شرح الظاهرة التي تتصدى لها بمقولات على الأقل تكون جزئية ترتبط بين المقدمات والنتائج بطريقة يمكن معها اختيار اختبار هذه المقولات في عالم التجربة والواقع.

خلاصة:

من المفترض أن جوهر الإجراءات في أي موضوع، يجب النظر إليه على أنه يدور حول صناعة المعرفة العلمية، وكأي مجال للبحث العلمي نختار مداخله واتجاهاته مسترشدين بمفهومات وتصورات محددة عن الموضوع تمكننا من فهم عناصره ومكوناته من أجل بناء نسق علمي، وكل ذلك يرتكز على مجموعة من الخصائص كالصدق والموضوعية وحب الاستطلاع... هذا ما تم عرضه باختصار في هذا الفصل المنهجي أو المدخل آملين أن نكون قد وفقنا ولو بقليل من تطويق الموضوع نظريا.

الباب الأول:

المرأة و العمل رهانات الذهنيات و إشكالية التنمية المستعصية في ظل تغير قسري.

تمهيد.

الفصل الأول: : المرأة كذات والعمل كضرورة : أية علاقة ؟.

الفصل الثاني: التغير الاجتماعي كبناء لهوية العمل النسوي.

خلاصة.

إن دور المرأة في المجتمع المعاصر موضوع يحتل مكانة عالية ضمن الموضوعات التي تناقش حاليا، والدراسات المعاصرة لم تؤكد وجود أي فروق بين قدرات المرأة والرجل فيما عدا الجنس فقط. والتغيّر الجذري لهذا القرن في مجال التصنيع خاصة الدول النامية لم يلق بالعبء على الرجل فقط، ولكنه يتطلب مشاركة المرأة في العديد من المجالات كما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب توظيف كافة الموارد. ومع أن الأدوار الاجتماعية والثقافية التي تلعبها المرأة داخل الأسرة تعتبر هامة، إلا أن دورها في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي على وجه الخصوص يعتبر أكثر فاعلية إذا كانت هذه المجتمعات تتيح لها فرصة؟ أو وسائل تنمية قدراتها[1].

فقد وفرت الجزائر العديد من المقتضيات التشريعية، بهدف تمكين المرأة من لعب أدوار فعالة في كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما صادقت على العديد من المواثيق الدولية، التي تهدف إلى رفع الحيف عن المرأة، مع رفع التحفظ على بعض هذه المواثيق في السنوات الأخيرة. حيث أن الجزائر سعت من خلال هذه القوانين والتشريعات إلى تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة. في مختلف المنجزات التي تحققت للمرأة في الجزائر ومواكبة هذه التحولات وكذا فهم المعيقات التي لازالت تعيق تحقيق مساواة عادلة بينها وبين الرجل في مجال العمل بالخصوص.

لا تقف أهمية عمل المرأة عند الحاجة للعمل فحسب بل أصبح التوجه الحديث هو حاجة المجتمع إليه، وبخاصة في المجالات التي تتفوق فيها المرأة أو لا يحسن للرجل أن يشغلها. وتلجأ دول العالم الثالث أمام التطورات السريعة في التقدم والنمو إلى ملاحقة هذا التغير المتسارع، وإلى عبور هوة التخلف التي تزداد يوما بعد يوم عن طريق وضع خطط للتنمية السريعة، وهذه الخطط تحتاج إلى تضافر جهود جميع أفراد المجتمع رجالا ونساء، ومن هنا كان لابد للمرأة أن تساهم بجهدها في تنمية المجتمع الذي هيأ لها فرص التزود من العلوم والمعارف، وأتاح لها فرص التدريب وذلك كضرورة من ضرورات التنمية، ولا يقال إن في الرجال كفاية إذ أنه من غير المقبول في خطط التنمية أن يبقى

[1]: أحمد مصطفى خاطر: "تنمية المجتمعات المحلية". مرجع سابق ص ص 210..211.

نصف المجتمع عالة على النصف الثاني الآخر، ولم يكن الأمر عبثا إن كانت المجتمعات الأكثر تقدما هي المجتمعات الأكثر عددا، طبقا لمبدأ الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات[1]. هذا ما أدى إلى أن المرأة لم تعد تخضع كل الخضوع إلى الرجل اقتصاديا واجتماعيا بل أصبحت مستقلة وتشارك في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتغيرت نظرة المجتمع إليها وتغيرت نظرتها إلى نفسها[2].

فالمرأة اليوم مطالبة بتحقيق القوة في كل شيء، تحقيق القوة في تحصيل المعرفة والعلم، وتحقيق القوة على مستوى الشخصية، تحقيق القوة على مستوى المهارات والمؤهلات الخاصة. كما أنها مطالبة باقتحام المجالات وبكل جرأة؛ بمعنى أن تكون هناك جرأة كافية لاقتحام كل العوالم، اقتحام يخوله لها القانون، الذي من خلاله، سوف تمارس المساواة الفعلية، ومن خلاله تكتسب الأهلية والكفاءة. أما إذا انتظرت أن يدفع بها الرجل إلى هذه المساواة؛ فإن مشاركتها، تبقى دائما ضعيفة ومرهونة بالرجل، الذي يقترح عليها ما تفعله، وهذا ما يمارس اليوم، فالرجل هو الذي يقترح عليها الأدوار، التي يمكن أن تمارسها. لكن، إذا ما اتخذت المرأة بنفسها المبادرة، في ممارسة المساواة، فإنها سوف تتعلم من خلال هذا العمل كيف تدافع عن نفسها وعن الآخرين.

في حين، لا بد لها من مواكبة اجتماعية داخل الأسر الجزائرية، داخل المؤسسات التعليمية والمؤسسات الصناعية والمقاولات، من أجل التحسيس، بأهمية دور المرأة في المجتمع، وتحسيسها بالقوانين، التي تسمح لها بالدفاع عن حقوقها، وأنها فاعل أساسي في المجتمع مثلها مثل الرجل، وليست مجرد «**ولية**» مثلما صورتها الثقافة الذكورية من أجل إقصائها أو استعمالها.

[1]: عبد الحميد إسماعيل الأنصاري: "دور المرأة الخليجية في التنمية" مرجع سابق ص 14.

[2]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان: "علم اجتماع المرأة" مرجع سابق ص 100.

حيث أن التنمية اليوم تقوم على تسخير كل الطاقات المادية والبشرية، بالمشاركة التنموية، تلك الجهود والإسهامات التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي أو الاجتماعي، والتي تؤدي إلى إحداث التغير الاجتماعي، وتسهم في تحقيق درجة ما من التقدم الاجتماعي[1].

وترى (كاثلين ستاندث) أن مسألة المرأة والتنمية تقوم على رغبة النساء في إعطائهن الفرص والمهارات والموارد التي تمكنهم من أداء الأعمال التنموية، وتعتمد سياسة المرأة والتنمية على رسم برامج وتخطيط أكثر عدالة يأخذ في اعتباره تقسيم الأدوار والتقدير العادل للجهد المبذول لكل أفراد الجماعة أو المجتمع[2].

[1]:سامية حسن الساعاتي"علم اجتماع المرأة"رؤية معاصرة لأهم قضاياها.دار الفكر العربي.القاهرة.1999.ط1. ص105.

[2]: محمد السيد الإمام: "المجتمع الريفي" رؤية حول واقعه ومستقبله. مرجع سابق. ص 377.

الفصل الأول:

المرأة كذات والعمل كضرورة: أية علاقة ؟.

المبحث الأول: العمل كقيمة اجتماعية وأخلاقية: الثمثلاث والممارسات.

أولا: تمثلات المرأة للعمل.

ثانيا: تمثلات الرجل لعمل المرأة.

ثالثا: دوافع خروج المرأة للعمل.

المبحث الثاني: التطور الكرنولوجي لعمل المرأة.

أولا: الفترة الاستعمارية.

ثانيا: بعد الاستقلال.

ثالثا: الانفتاح على السوق.

المبحث الثالث: أشكال العمل النسوي.

أولا: عمل غير مأجور.

ثانيا: عمل مأجور.

ثالثا: عمل غير رسمي.

من البديهي الإشارة إلى أن الحديث عن المرأة عامة والجزائرية خاصة هو الحديث عن نصف المجتمع، قد يبدو هذا الكلام بديهيا، بل قد يبدو أيضا من قبيل اجترارا ما تعاهد عليه المتكلمون في موضوع المرأة لكن علينا سياقه علميا وبلغة الأرقام، وعدد النساء فيه هو 15.761.000 امرأة أي بنسبة 49.49%، ومعنى هذا أن معدل المرأة في المجتمع الجزائري تساوي 49.5% أي أن المسلَّمة بأن نصف المجتمع هو المرأة حقيقية. إذن نعود لنقول أن حديثنا عن كائن يمثل نصف المجتمع الجزائري، حقيقة أخرى لا ينكرها بصير عاقل أنه يتحكم في مستقبل المجتمع كله على صعيد التربية والأخلاق وحسن السير.

المرأة التي يجب أن نحيي بكل تقدير وإكبار تميزها عن غيرها في بقية الأقطار بالدور الريادي الذي لعبته أثناء الثورة التحريرية المباركة، أنه كان بمثابة ما يعرف في قاموس العسكريين بسلاح الإسناد الذي يتولى ضمان الدعم المادي للوحدات القتالية[1].

المرأة بالنسبة للجزائر هي الجزائر نفسها وهي الأمة بكاملها باعتبارها الوعاء الذي يضمن الاستمرارية، فقد كانت دائمًا على موعد مع التاريخ فناضلت بعنف وقاومت بشجاعة نادرة إلى جانب أخيها الرجل عبر مختلف مراحل التاريخ خاصة أثناء المقاومات الشعبية للاستعمار الفرنسي وخلال ثورة نوفمبر 1954م المجيدة. إن المشاركة الفعالة للمرأة الجزائرية في صفوف الكفاح المسلح ودعمه عبر تأدية مهام عديدة اقتضت عليها درجات مختلفة من الالتزام والخطورة، فحقق هذا الإنسان الضعيف جسديًا ولكن المفعم بالقوة الروحية العظيمة التصدي لتعسف وقهر المستعمر الغاشم، والمساهمة في تحرير الجزائر. لقد كانت ثورة التحرير الوطني للشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي إحدى أقوى الثورات التي انتزعت الاستعمار، بفضل تعبئة جزءًا كبيرًا من الشعب على اختلاف مستوياتهم العلمية والاجتماعية، فكانت بذلك مساهمة المرأة الجزائرية من أهم انجازات الثورة التي تمكنت من إدماج هذا المخلوق الرقيق في دواليبها، بعد أن عانت من فترة عزلة أملتها عليها

[1]: عبد المالك بوضياف : المرأة الجزائرية بين واقع المجتمع وإرادة الدولة" مرجع سابق. ص76..78.

القوانين الرجعية التي فرضها المستعمر جاعلة نسبة المتعلقات لا تتجاوز (4%) من النساء.[1] وهنا يثار ما مدى مساهمة المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية (1954- 1962)؟ وسوف يظهر جليا مساهمة المرأة الجزائرية في المحطات الكبرى للتغيير .

سبق وذكرنا أن دور المرأة الجزائرية برز بكل نشاط وعزم أثناء معركة التحرير ضمن إطار جيشها وسلاحه، مما جعلها تنصهر بكل شجاعة في الحياة الأساسية للأمة وتتحمل أعباء مسؤوليات الدفاع عن الوطن.

واليوم إذا تنفتح أمامها ميادين العلوم والفنون العسكرية لتتمكن من تحقيق مكانة مرموقة والوصول إلى أعلى المناصب سواء في الميدان الاجتماعي أو العسكري أو السياسي، إن دخول الطالبة ميدان التجنيد يعتبر حدثا ثانويا يمكنها وبطريقة ملموسة من تجسيد مشاركتها الفعالة في المعارك التحريرية بالأمس وتأكيد غيرها الوطنية في الحاضر[2].

وبدخول المرأة الجزائرية عفويا في معركة التحرير، ومشاركتها فعليا في الثورة قد برهنت على أهمية دورها في المجتمع، فالجزائر اليوم هي ثمار الحرب التحريرية ومحرك الثورة لن تقبل أبدا بوجود ثنائية المواطنة، ذلك أن إيجاد توازن في الجزائر الجديدة يتوقف على وحدة إرادة المواطن والمواطنة في السير نحو التقدم.

يستحيل أن يتغير مجتمع ما، دون أن تتغير معه وضعية المرأة، وتحقيق فيها وتدخل هذه الانطلاقة نحو التقدم ضمن إطار احترام القيم الأخلاقية، وفي حدود ثقافة وطنية أصيلة تحتوي في حد ذاتها بذور هذا التقدم، وإذا كان تحرر المرأة ضرورة حيوية في وقتنا الحاضر فإن ذلك لا يهم الجزائر وحدها، ومن الإنصاف أن نعتبر الحلول العادلة لقضايا المرأة حافلا بالنسبة للإنسانية قاطبة.

---

[1] شريف بوقصبة، ويمينة العابد، "دور المرأة في الثورة التحريرية (1954 – 1962)".- دورية كان التاريخية.- العدد السابع والعشرون؛ مارس 2015. ص 84 – 88

[2] : Mallek haddad : les femmes Algériennes. Brochure éditée par le ministère de l'information s/d . p 23.

المبحث الأول: العمل كقيمة اجتماعية وأخلاقية : الثمثلاث والممارسات.

الحديث عن المرأة اليوم هو الحديث عن عملها و مركزها الاجتماعي و موقعها الاقتصادي، فهي لم تعد امرأة الأمس لا اجتماعيا و لا ثقافيا و لا اقتصاديا، لأنها أصبحت تحرك المجتمع و تحدث التغيير به، لذا أصبح على الدارسين و الباحثين دراسة أفكارها وتمثلاتها، فما وصلت إليه يتطلب البحث و التحليل لحل إشكاليات مستعصية عن واقعها وآفاقها، فما هي الفلسفة الكامنة خلف مفهوم العمل النسوي عند المرأة ثم عند الرجل ؟ وما هي دوافع خروجها للعمل؟.

أولا: تمثلات المرأة للعمل:

إثارة موضوع العمل لدى المرأة شيء ليس بالأمر الهين لما فيه من تشعبات وصراعات في الآراء من طرف المرأة في حد ذاتها، فالمرأة التي كسرت القيود و كل الحواجز لتخرج للشارع من أجل العمل ومحاكاة الرجل و منافسته في سوق العمل أصبح لديها اليوم خطاب خاص حول تمثلاتها للعمل، حيث نجد خطابا من داخل هذه البنية أي بنية النساء يثور على البنية في حد ذاتها أي نوع من الصراع أو البرادوكس (paradoxe)سواء من قبل نساء عاملات أو ماكثات بالبيت أو سواء من طرف نساء مثقفات (ذات المستوى تعليمي) أو لا، فهنا استطعنا الفصل من خلال تحليل دقيق لكل الآراء فميزنا تمثلات عديدة تمركزت أهمها حول العمل **كتحرر، استقلال، تحقيق للذات، ضرورة و واجب، اندماج في المجتمع، عبادة، شرف، سلاح، ابتذال و انتهاك للصحة**... .

و سنعرض في الآتي تحليلا مفصلا عن هذه التمثلات:

إلا أننا سنحاول أن نضع بعض الأسئلة فقط لحصر و تحديد الدراسة:

- ماذا يعني العمل بالنسبة إليك؟ أو ماذا يمثل العمل لك؟ وما هو رأيك عن عمل المرأة؟.
- ما هي نظرة المجتمع للمرأة العاملة؟.

-جدول لدراسة تمثلات المرأة للعمل:

التمثلات	بدون	ابتدائي	متوسط	ثانوي	عالي	المجموع
العمل واجب وضرورة حتمية	01	05	01	01	00	08
العمل عبادة و شرف	01	03	03	01	00	08
العمل إثبات وجود	00	00	00	01	06	07
تحقيق للذات و الطموح	00	00	00	02	08	10
العمل سلاح	03	03	05	04	05	20
تحرر و استقلالية	02	01	07	08	07	25
ملء وقت فراغ و كسر روتين	00	00	00	02	03	06
جهد إضافي	02	01	02	01	00	06

- **التحليل و مناقشة المعطيات:**

لقد أسفرت نتائج الدراسة على أن العمل بالنسبة لبعض النساء واجب بالدرجة الأولى وضرورة حتمية و ذلك بنسبة 08%، **فالعمل واجب** قبل كل شيء تلبية للواجب الوطني أي من أجل خدمة الوطن و المجتمع، حيث كان وراء دافعهن للخروج للعمل هو الحاجة الملحة لليد العاملة في المجتمع وتتكون هذه المجموعة غالبا من نساء متقاعدات وأخريات في طريق التقاعد حيث كان مستواهن الدراسي لا يتعدى الابتدائي والجملة التي غلبت على مناقشة الموضوع هي:" ما نخليوش

بلادنا تضيع وحنا لي نخدموها و نطلعوها" و أكبر دليل على ذلك أي على اعتبارهن العمل واجب هو عدم مناقشتهن لمسألة الأجر و عند إثارتنا للموضوع كان كل سخطهن على عمال اليوم المطالبين بالزيادات في الأجور والامتيازات حيث رددن:" هذا جشع و البراكة ما تبقالهمش، الله يهديهم حنا خدمنا غير بزوج دورو والحمد لله..." مع رفضهن لفكرة الدروس الخصوصية للأساتذة و إهمالهم لأدوارهم داخل المؤسسات التربوية لأنه حق التلميذ و ليس بالنقود، كما أن العمل واجب كي لا يكون الفرد عالة على المجتمع عليه تأدية دور و وظيفة شرط أن تكون فعالة في بناء المجتمع، أما عن **العمل ضرورة حتمية** فتلبية لنداء الواجب فهو ضرورة حتمية من أجل بناء المجتمع فعلى حد قولهن:"المجتمع لن يرقى إلا إذا تضافرت كل جهوده من أجل بنائه و تطويره والرقي به أو الوصول به إلى أعلى للحاق بالركب الحضاري و التطور العلمي و العالمي لكن لن يتحقق ذلك إلا بإتقانه والتفاني في تأديته على أكمل وجه مع إمكانية العطاء، وهنا التمسنا رأي آخر أن **العمل عبادة وشرف** فأجمعن بعض النساء بنسبة 08% أيضا أن ديننا الحنيف حثنا على العمل وإتقانه لذا هو عبادة و شرف و خير دليل على ذلك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية و ما ميز رأي هذه النسوة أنهن نساء متدينات وعملهن يقتصر على التعليم في محو الأمية و المدارس القرآنية.... وقد أكد ذلك الداعية والفقيه الدكتور "محمد رأفت عثمان" بأن العمل عبادة للمرأة والرجل وإهماله معصية للخالق والإثبات قوله تعالى " فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى..." وقوله " من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة و لنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون..." و يوافقه الرأي الدكتور سعد الهلالي[1]. والعمل في الإسلام من العبادات المشروعة وليس من الإسلام أن يتقرب العبد من ربه ببعض العبادات فينعزل عن الحياة و عن العمل و عن الكسب، فهذا يعد قصورا عن فهم حقيقة العبادة في دين الإسلام، فالفهم الصحيح هو أن يسعى المسلم في اعمار الأرض و المجتمع ويجتهد في العمل كما يجتهد في العبادة و يقول أبو سليمان الداراني

[1]: مرفت القليوبي: العمل عبادة و إهماله معصية للخالق. مجلة الحياة الجديدة. الأحد 2011/07/31. العدد 5657. ص 16.

رحمه الله" ليس العبادة أن تصف قدميك وغيرك يفت لك، و لكن ابدأ برغيفيك فأحرزهما ثم تعبد، ولا خير في قلب يتوقع قرع الباب ليجيئه شيئا"[1]. فالناحية الايجابية هي قوة الآمال التي تحملها تلك الأفكار، لأنها تثبت أننا نملك فكرة نساء يمارسن بحرية العمل الذي اخترنه، أي فكرة نساء يشاركن الرجال ويتعاون معهم لإعانة مشاكل البلاد وحلها. فعلى رأي "هيلين فان فيلد" :" ربما بدأت قيم جديدة تتجسد قبل أن تفرض نفسها في إيديولوجية موجهة نحو إمساك المصير المشترك من قبل كل شخص بنفسه رجلا كان أم امرأة، عندها قد يتم الاعتراف بالرؤيا النسائية للعالم و هي مختلفة عن الرؤيا الرجالية ولكنها تتمتع بالقيمة ذاتها، وربما تنتهي الفكرة إلى أن تفرض نفسها فكرة أن أي مشروع مجتمع مترابط حقا لا يمكن أن يكون مشروع تفكر فيه و تريده النساء و الرجال على حد سواء و سوف يتقدم المجتمع بمجمله نحو الديمقراطية[2]... .

كما أسفرت الدراسة على وجود آراء أخرى فلخصت جملة تمثلاتها للعمل في أنه إثبات وجود، وتحقيق للذات وطموح، بالنسبة لهذه النساء قد تعني هذه الأفكار التي تظهر وتتداولها العقول، الكرامة المستعادة، كرامة الكائن النسائي المعترف به كشخص بشري بصفة كاملة، من هذا الحماس الذي نلاحظه لدى الكثيرين في سبيل ترقية فردية أو جماعية، مهنية أو في المنزل ومن أجل استقلال حقيقي للمرأة في عائلتها أو في مشاركتها في شؤون البلاد[3]. لو أمعنا التدقيق في تحليل أفكارها فأولئك من اعتبرن **العمل إثبات وجود 7% وتحقيق للذات وتحقيق طموح 10%** هن فئة نساء معظمهن مثقفات أي لهن مستوى تعليمي عالي من جامعي و أكثر، وهذه الرؤية تكونت عندهن نتيجة للتطورات الحاصلة في المجتمع، فهذا التطور الكبير الذي حصل في المجتمعات الحديثة مس بشكل كبير مكانة ووظيفة المرأة بحيث حصلت على قسط وافر من حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و هذا من خلال استفادتها من فرص التعليم و التكوين، كما أن التغييرات

[1]: ابن الجوزي: أبو الفرج عبد الرحمان بن علي. صفة الصفوة. تحقيق طارق محمد عبد المنعم. الاسكندرية. دار ابن خلدون. ج2. ص832.

[2]: عبد القادر جغلول: المرأة الجزائرية، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت لبنان،1983،ط 1ص18.

[3]: المرجع نفسه . ص18.

التي حدثت في البنية الاقتصادية للمجتمعات سمحت للمرأة بالمشاركة بشكل مكثف في الحياة المنتجة في كل القطاعات، مع العلم أن هذه المشاركة قد أثرت في حياة المرأة بنحو عميق، فبعد أن كانت تقوم بمسؤوليات الأسرة والمنزل فقط أصبحت تطمح للمزيد من أجل إثبات ذاتها ووجودها و تحقيق طموحها، ولن تصل إلى ذلك إلا بالعمل حسب رأيها. فلخروج المرأة للعمل الرغبة في تحقيق الذات عن طريق تثقيف النفس وانماء الخبرات والمهارات والتخلص من أنواع الكسل والخمول المخيم على حياتهن في المنازل و الذي أفقدهن لذة الشعور بالرضا عن الذات.[1]

أما من اعتبرن **العمل سلاح للمرأة 20%** ، فالسلاح هو ما نستعمله للمحاربة أو للدفاع عن النفس ومن اعتبرت العمل كذلك فأكيد أنها خائفة من المستقبل سواء القريب أو البعيد و تعتبر الحياة معركة و سلاحها فيها هو العمل و هنا يمكن أن نعتبر العمل مجموعة من الأدوات لمواجهة العدو، فمثلا الأجر هو أداة لمواجهة العدو الذي يعتبر إما المجتمع أو الأسرة، فبفضل هذا السلاح تستطيع المرأة أن تتحرر من بطش المجتمع أي إضافة إلى أن العمل سلاح فهناك من اعتبرته **تحرر واستقلالية** بنسبة 25% أو الباعث للتحرر وهنا سيكون التحرر من نسقين، الأول من الأسرة والثاني من المجتمع، فالتحرر من الأسرة أي التحرر من الأحكام و القيود و الأعراف، أما المجتمع فالتحرر من العادات و التقاليد والبُنى التحتية و الثقافات البالية التي تحكم المرأة و هذا المؤشر ظهر خاصة في المناطق الصغيرة أو النائية أي بعيدا عن المدينة، أما الاستقلالية، فبفضل السلاح الذي هو العمل و الذي سيحرر المرأة بدوره سيوصلها إلى الاستقلالية المنتظرة و المرجوة و الاستقلالية نوعان سواء استقلالية مادية و هنا يظهر الأمن المادي و بالتالي الأمن الاقتصادي أو الاستقلالية المعنوية أي الأمن الاجتماعي ومعنى ذلك الاستقلال عن قيود المجتمع و كل ما هو أسر وسجن للمرأة و بالتالي تتحقق استقلاليتها النفسية. وقد أكدت ذلك العديد من نتائج الدراسات كدراسة كل من " ماري

[1]: د. تماضر زهري حسون. تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في الوطن العربي. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب بالرياض. 1993. د/ط . ص63.

تيرزا " و "شيرمبار دولوف" أن عمل المرأة متعلق بتحسين المستوى المعيشي لأنه يحسن مركزها داخل الأسرة و يعطيها نوع من التحرر والاستقلالية للدخل[1].

وفي هذا الصدد نستعرض رأي أن الأعمال الموكلة إلى النساء هي حتما أعمال محررة، لكن هذا ليس صحيحا سوى في بعض القطاعات عندما يقصد عمل تختاره النساء وتريده حقا، ولكن عندما تكون المرأة مرغمة على كسب عيشها أو عيش أطفالها، تبدو خصوصية العمل الذي يوكل إليها أنه عمل منحط وبالتالي عمل سالب للحرية بالتحديد و ليس محررا[2].

أما أصحاب رأي **العمل ملء وقت الفراغ و كسر الروتين 06%**، فالملاحظ أنهن نساء مستواهم المادي جيد و الاجتماعي أيضا، أي أنهن ينتمين إلى طبقة راقية معنى ذلك أن العمل بالنسبة لهن لا يعبر عن شيء لا للمجتمع ولا للأسرة و لا لأنفسهن سوى ملء فراغ موجود و هؤلاء النساء معظمهن تشغلن مناصب ثانوية في الإدارات أو المؤسسات العامة أو الخاصة، فلا الأجر و لا المركز ولا الاستقلال ولا التحرر شغلهن الشاغل، فالعمل شيء ثانوي في الحياة لهن. وقد بينت نتائج دراسات ميدانية أن المرأة العاملة لا تُقبل على العمل طمعا في المال فقط وإنما تسعى إليه إن كان مريحا ومحققا لذاتها وأهدافها و قتلا للوقت و كسرا للروتين[3].

فأما من تمثلن أن العمل ما هو إلا **ابتذال و انتهاك للصحة و جهد إضافي 06%** ، فهؤلاء النساء لم يخترن مصيرهن لكن القدر كان كفيل بتوجيه حياتهن فهذه الفئة كانت تمثل فئة النساء العاملات في القطاع الاقتصادي الغير رسمي (خياطة، تصنع الخبز، الحلويات، عاملات في الحفلات–الطبخ والتنظيف–) وكذا القطاع الفلاحي و في المنازل و المتاجر (العمل كان من منظفات

[1] :MarieThereseRenard :La Participation Des Femmes à La Vie Civile, Les Edition Ouvrieres, Paris, 1969 P 115.

1:عبد القادر جغلول: المرأة الجزائرية، مرجع سابق ص8.

[3]: د.سعاد الصباح: التخطيط و التنمية في الاقتصاد الكويتي و دور المرأة. دار ابستلوردز للنشر لندن. د/ط. 1983.ص 149.

إلى بائعات كأقصى مستوى)، ورأينا تلك النظرة الاحتقارية للعمل لأنهن يعانين بطش و سلطة الغير، وقد تراوحت تلك السلطة من سلطة أبوية أو زوجية إلى سلطة مصيرية(أرامل ومطلقات)، فأغلبهن كن يعملن لكن ليس لهن الحق في التصرف في الأجر زيادة إلى المصير المنتظر في البيت (أعمال منزلية وشاقة) فهؤلاء النساء لن تفلت من نهار عمل مضاعف، لذلك تكونت لديهن فكرة أن العمل النسوي ما هو إلا ابتذال وانتهاك و جهد إضافي، فابتذال لأنهن يعملن تحت رحمة الآخر و يسمعن ما لا يرضيهن ويرين المستحيل سواء في المتاجر أو المنازل أو الحقول، أما انتهاك فلأنه عمل يتطلب جهد بدني كبير، أما جهد إضافي لأنه يتلازم مع العمل المنزلي و الواجبات المنزلية والأسرية، لذلك فهؤلاء النساء تناضل وتحارب إن صح القول ليس للمكانة الاجتماعية و لا لتحقيق الطموح والذات ولا للواجب و التحرر و إنما هي تحارب فقط لأن سلطة مفروضة عليها أمرت بذلك و مارست عليها الإكراه لتقوم بذلك... الخ.

من خلال هذا العرض التحليلي لتمثلات المرأة للعمل نلاحظ سياق متناقض مكون من مد وجزر ينطبع بطابع تحديدات متعددة، والغالب على الأمر هو الحالة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمبحوثة، حيث أثرت هذه العوامل تأثيرا رهيبا في سياق ذهنيات المرأة وآرائها حول العمل النسوي.

ثانيا: تمثلات الرجل لعمل المرأة:

لقد ارتأينا أن نبحث في آراء وأفكار الرجل عن تمثلاته لعمل المرأة لنعرف نظرته في هذا الموضوع وبصفته محدد من محددات المجتمع، ولا يعني أن الرجل أفضل من المرأة بل يعني الاختلاف فقط، فالذكر والأنثى مختلفان وليس أحدهما أفضل من الآخر إنما كلاهما متكافئان في القيمة، ولو أن قيمة كل منهما من نوع مختلف وإذا كان كل جنس من الجنسين قد أخذ من الآخر بعض السمات بنسب متفاوتة فإن هذا لا ينفي مطلقا أن ليس الذكر كالأنثى. والذكورة والأنوثة ليست شيئا مقصورا على الإنسان وحده بل هي شيء شائع في الإنسان والحيوان والنبات والجماد ويمكن وصفها بالكهارب الموجبة والسالبة تتجاذب وتتنافر فتجاذبها يشكل وحدة ويعطي ثمار أما تنافرها فهو صراع.

فهذا التنافر والتجاذب يحدث في سياق اجتماعي واحد ليكون بذلك بنية المجتمع دون أن ننسى المحركات الأخرى في تكوينه.

فالأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل تجاه المرأة متحيزة في العادات والعرف وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية للمرأة أو على الأدوار النمطية للرجل، وعلى ضوء هذا التمسنا ثلاث آراء متمايزة عن عمل المرأة:

كانت الدراسة عبارة عن مقابلات فردية وجماعية ولم تكن موجهة بل عشوائية حيث يثار موضوع عمل المرأة مع محاولة استدراجهم إلى بعض المعلومات التي تدور مثلا حول:

- هل الزوجة تعمل؟
-ما هو رأيك في عمل المرأة؟
-كيف يعتبر عمل المرأة في المجتمع؟
-هل هو مفيد للمجتمع؟ أي يساهم في تنميته وإحداث تغيير به؟ وللأسرة؟ و للمرأة؟.

- **جدول لدراسة تمثلات الرجل لعمل المرأة:**

التمثلات	الحاجة الاجتماعية	الحاجة المادية	تحرر وانسلاخ
بالعمل تساهم المرأة في بناء المجتمع	19	ـــ	ـــ
عمل المرأة ضرورة اجتماعية واقتصادية وأسرية	13	19	01
اندماج للمرأة في المجتمع	ـــ	11	19
تجديد لها ولأفكارها	07	12	02
دخل اضافي	13	00	03
معارضة عمل المرأة	ـــ	ـــ	21

التحليل:

من خلال الدراسة الميدانية وما أسفرت عليه المقابلات التمسنا ثلاث مجموعات من الآراء فيما يخص تمثلات الرجل لعمل المرأة وسنعرضها بالتفصيل:

فالمجموعة الأولى وهي الفئة المؤيدة لعمل المرأة، فتمثلاتهم لعمل المرأة كانت بأنه **ضرورة اجتماعية واقتصادية** وأسرية بنسبة 32%، وهو **اندماج للمرأة في المجتمع** بنسبة30 %، و **تجديد لها و لأفكارها** بنسبة 21%. فبدخول المرأة ميدان العمل أفرز تغيرات انعكست إيجابا على حياة النساء العاملات وعلى طريقة تفكيرهن وطموحاتهن واحتياجاتهن ومهاراتهن[1]. حيث أن خروج المرأة إلى ميدان العمل في العصر الحديث أصبح ظاهرة منتشرة عبر العالم، هذه الظاهرة تستدعي الانتباه والاهتمام، فالمرأة باعتبارها نصف المجتمع ومربية النصف الآخر يعد وضعها الاجتماعي سواء داخل الأسرة أو خارجها ذا أهمية بالغة خاصة في العصر الذي يوصف بأنه عصر المرأة. فهذه المجموعة ترى أن عمل المرأة **ضروري جدا للمجتمع** بالدرجة الأولى و الأسرة بالدرجة الثانية و للمرأة في حد ذاتها، فللمجتمع أجمع أنها تساهم في بنائه من خلال العمل والتفاني في تقديمه، و الإبداع والإضافات التي تضيفها في المجتمع، و عمل المرأة بالنسبة لهم **تطور و تحضر**، حيث يرون أن الزوجة العاملة أو المرأة العاملة بصفة عامة هي امرأة متحضرة في سلوكياتها و تصرفاتها، تحسن تدبر أمورها وإدارة شؤون منزلها وأولادها، منظمة في أعمالها و أوقاتها و تعطي كل ذي حق حقه، كما أنها غير متطلبة لأنها تعمل وتدرك معنى العمل و التعب والمال، متفهمة وتحسن التشاور في حل المسائل العالقة، زيادة أنها دخل إضافي للزوج حتى و إن لم تساعد في تحمل مصاريف العائلة فلن تكون عالة عليه، فبفضل العمل ستتمكن المرأة من الاندماج في المجتمع كما ستكون دائمة الاتصال بالجديد وستتمكن من تجديد حياتها.

[1]: تماضر زهري حسون: تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب بالرياض 1993.د/ط. ص 62.

أما المجموعة الثانية و هم أصحاب الرأي النسبي، فترى أن عمل المرأة **جيد للمجتمع لكن ليس للمرأة** بنسبة 13% ، و هو مع المرأة العاملة لكن ليس زوجته فهي لا تعمل و يرفض الفكرة من الأصل، وتمثلاتهم أنه دخل إضافي لها لكن مسؤولية إضافية و النتيجة تكون على حساب الأسرة خاصة الزوج والأبناء، كما أن العمل يفتح الآفاق للمرأة من كل الجوانب و لكن يفتح الأبواب على الأسرة من كل الجوانب أيضا، و يعتبر بذلك **انسلاخ ثقافي** ذو نتائج وخيمة على المرأة نفسها والأسرة ذاتها و المجتمع ككل، لذلك لو عدنا أدراجنا و فكرنا في قضية عمل المرأة فإيجابياته قليلة جدا مقارنة بسلبياته، فالنتائج المترتبة عنه ستكون ضخمة والمتضرر الأول هي المرأة، و هذه النتائج علينا محاربتها و تفاديها من الأول ولو كان العمل منزلي أي داخل المنزل فلا تعليق أو يمكن إعادة النظر فيه لكن الخروج للشارع أمر آخر.

أما عن آراء المجموعة الثالثة و هي الفئة **المعارضة** تماما لعمل المرأة أو حتى خروجها من المنزل على حسب رأيهم بنسبة 21 %، فالمرأة خلقت لتكون في المنزل و تدبر أموره من طبخ و تنظيف وإنجاب وتربية للأطفال فقط لا غير و هي الوظيفة التي أعطاها لها الدين وليس عليها غير ذلك، فحسب عبد اللطيف فضل الله أن مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة ينتج عنه إعادة توزيع للأدوار وتغيير مواقع السلطة داخل الأسرة[1]، فبالنسبة لهذه الفئة العمل هو "وسم" للمرأة في الأسرة والمجتمع، لأنه نوع من أنواع التحرر فتلك الحرية الزائدة تؤدي إلى التمرد والذي بدوره سيؤدي إلى الانفجار، و كل ذلك يحدث في بوتقة مغلقة توسم بالاختلاط الذي نهى عنه ديننا و أعرافنا، كيف عاش أجدادنا وجداتنا. المرأة كالطائر الصغير إذا صار له جناح طار عنك فعلينا كسر جناحه قبل الطيران.

لقد كانت هذه الآراء مبنية على أفكار رجعية أو ربما على مبادئ اجتماعية، فللعادات والتقاليد والمعتقدات دور كبير في تكوين عناصر الثقافة، فهي تشكل البناء الكلي للمجتمع، لكن تبدو المشكلة عند حدوث الكثير من التغيرات الاقتصادية مع بقاء الأفكار والأنماط الثقافية على

[1]: عبد اللطيف فضل الله: المرأة و العمل في المغرب العربي، جامعة محمد الخامس الرباط د/س،د/ط، ص 32.

حالها، وتجمد القيم بما لا يلاءم الظروف الجديدة مما أدى بمجتمعنا اليوم إلى التغيير في الجوانب المادية والتكنولوجيا مع تباطؤ التغير الخاص بالجوانب المعنوية كالعادات والتقاليد الاجتماعية.

فرغم التطور الذي عرفه المجتمع الجزائري من الناحية الاجتماعية، فلا يزال ينظر إلى المرأة على أنها كائن يصعب عليه تحمل المسؤوليات في العمل عموما، كما أنها لا تستطيع بحكم شخصيتها أن تقود الرجال وتتولى مسؤوليات كبيرة في تسيير وقيادة المؤسسات، فالمرأة بحكم العادات والتقاليد التي مازالت متجذرة ينظر إليها على أنها لا تصلح لقيادة الرجال رغم ثقافتها وتكوينها العاليين[1].

وكخلاصة عن تمثلات الرجل لعمل المرأة والتي لم تختلف كثيرا عن سابقتها بحيث التمسنا تعارض وتضاد **وصراع في الآراء** والأفكار تمايزت من جماعة المؤيدين والقابلين لعمل المرأة وبفكرة أوضح مع فكرة التجديد والتقدم والتطور والعصرنة إلى جماعة المعارضين الرافضين للفكرة تماما وهم جماعة المحافظين التقليدين وقد عالجوا فكرة الموضوع بانغلاق تام وتحيز رهيب.

ثالثا: دوافع خروج المرأة للعمل:

أثبتت كثير من الدراسات أن خروج المرأة للعمل كانت الدوافع الحقيقية إليه الحاجة الاقتصادية، والمقصود بها، هو الحاجة الملحة والشديدة لكسب المرأة قوتها بنفسها أو لحاجة أسرتها لدخلها والاعتماد عليه في معيشتها[2]، وقد تحتاج المرأة للعمل لتعف نفسها بعمل شريف لاسيما في غيبة ولي الأمر، أو استهتاره، خاصة إذا غاب عن ساحة الواقع، وقد تعمل لتخفف من دين وقع على وليها، أو تساهم في بناء منزل لها كما تعمل المرأة من أجل القيام بغرض الكفاية، و ذلك فيما يتعلق بأمور النساء التي لا ينهض أو لا ينبغي أن ينهض بها سوى النساء، كتعليم بنات جنسها، وتطبيبهن، وتمريضهن، كذلك فإن حب الظهور والحاجة إلى الانتماء وتحقيق الذات هي دوافع أخرى للخروج إلى العمل.

[1]: تاج عطاء الله: المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،د\س د\ط ،ص142.

[2]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان: "علم اجتماع المرأة" مرجع سابق . ص ص 99.98.

كما أثبت (فرديناند زفيج)(F. Zweig) أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة أكثر من خروجها إلى العمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية، إلى ذلك الرغبة في الخروج، والشعور بالرضا عن العمل واتفاقه مع ميولهن.

ويعتبر العمل وسيلة لتأكيد الشخصية واكتساب المكانة، والعمل بأجر وسيلة لتأكيد شخصية المرأة وأهميتها كفرد في المجتمع له حقوق وواجبات.

- **جدول لدراسة دوافع خروج المرأة للعمل:**

و الجدول يجيب عن التساؤل الآتي : لماذا خرجت للعمل أو ما هو دافعك للعمل؟

دوافع و أسباب خروج المرأة للعمل	التكرار	النسبة
الحاجة المادية و الرغبة في زيادة دخل الأسرة.	42	%42
التحرر و الرغبة في الاستغلال المادي و عدم الاتكال على الغير.	31	%31
تحقيق الذات و الرضا عن النفس.	07	%07
العمل ينمي المهارات و ينمي شخصية الفرد.	04	%04
القضاء على أوقات الفراغ و الشعور بالملل و الضجر.	02	%02
أمن اجتماعي و اقتصادي ضد ظروف الحياة.	09	%09
الاندماج في المجتمع.	02	%02
الإيمان بالمستقبل.	03	%03

-تحليل المعطيات:

من خلال سبر الآراء واستجواباتنا للنساء المبحوثات رأينا أن هناك تحيز كبير لدافع **الحاجة المادية** والرغبة في زيادة دخل الأسرة بنسبة 42%. حيث تؤكد العديد من الدراسات على أنه عندما تخرج المرأة للعمل إما أن تكون بحاجة ملحة لكسب قوتها أو قوت أسرتها وبالتالي لا يمكنها

الاستغناء عن عملها ويكون عملها عاملا مساعدا في رفع المستوى الاقتصادي للأسرة[1]. فالمرأة ومهما كان مستواها المادي هي دائما في حاجة ماسة إليه، لأنها لا تريد أن تكون أو تحس أنها عالة على الغير سواء رب الأسرة أو المجتمع، فهي تميل إلى **تحقيق أمنها الاقتصادي** لنفسها دون الاعتماد على الغير، فاستقرارها الحياتي لن يكتمل إلا باستقرارها المادي، وكأن المال سيعطيها المكانة الاجتماعية التي تطمح إليها، وتشتري به **الثقافة** التي تخدم نمط حياتها، فهؤلاء النساء متعلقات بأمل المخلّص ب**الاستقلال** الاقتصادي. أما العامل الثاني من حيث الترتيب فهو **التحرر** والرغبة في الاستغلال المادي وعدم الاتكال على الغير[2] بنسبة 31% وهنا لا تتلخص فكرة التحرر في العمل في حد ذاته حسب ما قال بعض المفكرين لكن التحرر الذي تقصده المرأة بالعمل هو التحرر من القيود الجامحة، والأعراف الظالمة، والتسلط الكاسر، لأن العمل هو جهد إضافي لكن في نفس الوقت سيكون المخلّص المنقذ من كل هذه التبعيات المخيفة، ولو مؤقتا لأنها ستعود في آخر اليوم لسجنها إلا أنه الحل الوحيد الذي تتأمل به المرأة لغد أفضل.

أما باقي الدوافع فكانت آخر شيء تفكر فيه المرأة و ما التمسناه خلال المقابلات أن معظم النساء اللواتي اخترن الدوافع المعارضة للتحرر و الحاجة المادية كن نساء من طبقة راقية على الأغلب أو ذات مستوى تعليمي عالي، فمثلا دافع **الإيمان بالمستقبل** بنسبة 3% وتتلخص فكرة الوجود بوجود الماضي مع الإيمان بالحاضر والتفكير في المستقبل، فالحياة لن تكون و لن تكتمل دون وجود هذه المحددات لأنها الاستمرارية، فأنا موجود و ما دمت حي علي التفكير في المستقبل، فالمرأة من بين المركزين على هذه النقطة لأنها دائما تتطلع لغد أفضل، حتى و إن فهي دائمة التفكير في الغد لذا فكرتها أو دافعها للعمل هو الإيمان بالمستقبل فالحياة لن تكون دون مستقبل فنحن نبني ماضي الغد.

[1]: عمر عسوس. المرأة و العمل في الجزائر. بحث قدم إلى ندوة المرأة في المجتمع العربي الذي عقد في الجماهيرية الليبية من 28 إلى 31 أكتوبر 1989. ص 24.

[2]: عبد اللطيف فضل الله: المرأة و العمل في المغرب العربي، مرجع سابق، ص 23.

أما دافع **تحقيق الذات و الرضا عن النفس** بنسبة 07% فتتلخص فكرة تحقيق الذات كدافع حقيقي للعمل عند الكثير من النساء خاصة المثقفات منهم أي ذوات المستوى التعليمي العالي، فحسب رأيهن النتيجة المتوقعة للتعليم هي العمل فلن تكتمل فكرة المستوى التعليمي إلا بالعمل، وكأن المرأة لن تشعر أنها متعلمة أو لها شهادة ما إلا إذا تحصلت على عمل أو وظيفة بالأحرى، فهن مستعدات لبذل مجهود لإعداد و تحقيق الذات من أجل الوصول إلى الذروة و تحقيق الاطمئنان النفسي لأنه بفضل التعليم استطاعت المرأة أن تتفتح و تطّلع على حقوقها، فلولاه لما فكرت المرأة في الخروج للشارع للمطالبة بحقوقها، و قد كان الحافز الأساسي لدفعها وإعطائها القدرة على التحكم في زمام الأمور، والقيام بخيارات حياتها، وشق طريقها مع تطلُعها لأكثر من ما وصلت إليه.

أما من اخترن دافع العمل **لتنمية المهارات وتنمية شخصية** الفرد بنسبة 04% فبما أن العمل يتيح للمرأة فرصة تحقيق الذات ويجعل صاحبته مستقلة من خلال الأمن الاقتصادي، فهو أيضا وسيلة ترقية مرتقبة والأمل بوجود طريق للتقدم واكتساب المهارات وتنمية القدرات، فبفضل العمل تستطيع المرأة أن تبدع وتبتكر وبذلك ستعيش الجديد والتجديد فمن خلال العمل واحتكاكها بالعالم الخارجي ستخرج عن المألوف وحالة الانسحاق والبؤس والتذمر.

و بالنسبة لمن اخترن **الاندماج** في المجتمع بنسبة 02% نستطيع القول أنهن نساء أردن التحرر لكن مستواهن التعليمي و الاجتماعي لا يسمح لهن الادلاء بذلك فاخترن فكرة الاندماج كي لا يكن في عزلة لأنهن لسن بحاجة لشيء حسب رأيهن، لكنها كسرت القيود وخالفت الأعراف والعادات ، وُسمت ونُعتت بالتمرد فقط لتحقيق ما ترجوه و تصبو إليه، فالمرأة مناضلة حقيقية سواء في المجتمع الكبير أو المجتمع الصغير كالأسرة ، تفكر و تحلم في غد أفضل ، تبتكر و تبدع لتحقيق الأهداف، و مبتغاها الحقيقي هو إظهار ما لديها من قدرات و مهارات تحت نتيجة الاندماج في المجتمع و خدمته، كي لا تكون عالة اجتماعية وتصبح بذلك الفاعل التنموي له. وقد بينت نتائج العديد من الدراسات والبحوث المختلفة أن العمل ضرورة انسانية، فمن خلاله يحقق الإنسان الشعور

بقيمة الذات، ينمي مهاراته، يحقق ذاته ويندمج في المجتمع، الأمر الذي يمنح الإنسان الشعور بالرضا[1]. وهناك من كان دافعهن للعمل أنه **أمن اجتماعي واقتصادي** ضد ظروف الحياة 09% **والقضاء على أوقات الفراغ** والشعور بالملل والضجر[2] 2%.

و كخلاصة لدوافع المرأة للخروج للعمل فهي في مجملها حاجات و ليس فقط دوافع لأن الفرد مهما كان و كيف ما كان هو في حاجة ماسة إلى المال أولا و الإحساس بالحرية ثانيا والاندماج في المجتمع والتفكير في المستقبل و كذا التعليم من أجل تنمية المهارات و كل هذا من أجل تحقيق الذات، فحسب "**موراي Murray**" الحاجات الفردية هي:" الاستقلال، الاندماج، دور الظهور، السيطرة..."[3] ، فالمرأة وبسبب كل الضغوطات التي تمارس عليها سواء اجتماعية أو نفسية أصبحت لا تفرق بين حقوقها ودوافعها الشخصية، فما هي إلا دمية تحركها جملة من العادات و التقاليد والأعراف و المعتقدات وسلطة المجتمع الذكوري، بالرغم من كل ما وصلت إليه فهي اليوم تعاني أكثر من ذي قبل، فلا العمل و لا المكانة و لا السلطة استطاعت تحريرها فإن لم يكن ضغط اجتماعي فهو نفسي و لم تستطع التحرر منه.

[1]: د. تماضر زهري حسون. تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي. مرجع سابق. ص 59.

[2]: : د. تماضر زهري حسون المرجع السابق، ص 59.

[3]:استخدم موراي المصطلحات الآتية لوصف الحاجات الفردية و هي: السيطرة(ضبط الآخرين) الاختلاف(الإعجاب بمسالك الآخرين و تدعيمها) الاستقلال(التحرر من التقييد) العدوان(التعارض مع الآخرين و عقوبتهم) الإذلال (الاستسلام و الاستخفاف بالذات) الانجاز (ممارسة القدرات بقوة) دور الظهور(التفسير العام للذات) الاندماج (علاقات الصداقة المتبادلة) النبذ(الانفصال عن الآخرين و إبعادهم) العون (إشباع الحاجات من خلال مسالك الآخرين) الرعاية (إشباع حاجات الآخرين من خلال المسالك الشخصية) التجنب (الارتداد من المواقف المعوقة) الدفاع (حماية الذات من انتقاد الآخرين) الإبطال (النضال من أجل السيطرة في مواجهة الفشل) الفهم (تفهم العلاقات بين الأفكار و الخبرة). راجع غريب سيد أحمد علم الاجتماع و دراسة المجتمع (مرجع سابق) ص 257.

المبحث الثاني: التطور الكرنولوجي لعمل المرأة.

إن التطور التاريخي لعمل المرأة في الجزائر مرتبط ارتباطا وثيقا بتطور الوضع الاقتصادي للبلاد* ، وعليه سنستعرض أهم المحطات التاريخية لعمل المرأة:

أولا–الفترة الاستعمارية:

لقد انتهج الاستعمار الفرنسي سياسة التجهيل من أجل طمس معالم الحرية لدى الشعب الجزائري، ففي مقولته:" العدو المتعلم و المثقف أخطر من العدو الجاهل و الفلاح الأمي ينحني أمام قبعة الضابط الفرنسي"[1]، فالمستعمر كان يعي خطورة تعلم الشعب الجزائري خاصة المرأة التي كانت تعيش الجهل والأمية، إلى أن ظهر مطالبون و مشجعون لتعليمها أمثال محمد العيد آل خليفة و محمد خباش ومحمود رمضان إضافة إلى الجمعيات مثل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين " باعتبارها مربية الأطفال و حاضنتهم و القيمة على القيم الدينية و الخلقية و القومية للشعب الجزائري"[2]، فالمرأة في هذه الفترة كانت تقوم بالأعمال المنزلية فقط، أما بالنسبة لمن خرج رب الأسرة للقيام بالواجب الوطني فقد اضطرت للخروج و العمل في الحقول و الأراضي الفلاحية من أجل إعالة أسرتها و كسب قوتها، كما قد مارست بعض الحرف التقليدية كالصناعات الصوفية التي تطلبتها الحياة... .

فظلت المرأة عندنا منذ القديم تربط مصيرها ووجودها بمصير الأرض الجزائرية، ولم تقتصر ذلك على فترة معينة من التاريخ مثل التقلبات الزمنية أو الأحداث الثورية ولكنها تعلقت به على مر تتابع الفصول وتوالي الأعمال اليومية الرتيبة في الحقول. وعملت المرأة الجزائرية جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل في حرث الأرض وبذر الزرع من شواطئ البحر إلى نجاد الصحراء، كما شاركت بكل نشاط في حملات الحصاد عبر كافة المناطق الزراعية للبلاد.

---

*: انظر بلحاج مليكة: مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي، مذكرة ماجستير جامعة تلمسان 2011 الفصل الثالث المبحث الأول ص138.

[1]:الطاهر زرهوني: التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر 1994 د\ط ص 20.

[2]:رابح عمامرة تركي:الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الاسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر 2003، ط2 ص 180.

فقد كانت حالة المرأة من حالة الشعب الذي عانى من كل أنواع البطش والتعذيب والحرمان في أوضاع اجتماعية مزرية من فقر وجوع وبطالة... فواجهت المرأة هذا الوضع بإسرار وتحد وجهد كبير حيث تعرضت للتعذيب والتشريد والاغتصاب فهناك من فضلت الالتحاق بصفوف الثورة لتكون سندا لأخيها الرجل كما عبر عن ذلك جغلول: "فكانت سندا أخلاقيا مهما للأزواج والأبناء المقاتلين ...، واستدرجت لتحمل مسؤولية رب العائلة الموجود في السجن أو المقاومة أو مقتولا...، وكثير منهن شاركن مشاركة فعالة في الحرب..."[1].

ثانيا– بعد الاستقلال:

فبعد الاستقلال مباشرة توجب على القادة الجزائريين البدء في بناء وتشييد مجتمع جديد، فأول شيء فكروا فيه هو التعليم، حيث فرضوا إجباريته لكل الجنسين، ففي سنة 1966 وصل عدد التلاميذ إلى 1370357 منهم 513115 إناث و 857242 ذكور[2]، هذا ما جعل الدولة تشيد المدارس و الجامعات ومراكز التكوين المهني.

-الاشتراكية:

فكرت الدولة في انتهاج السياسة الاشتراكية وذلك لما يخدم مصالحها وللتخلص من شوائب الاستعمار، ففتحت أبواب المؤسسات و المصانع و الشركات العمومية و كانت في أمس الحاجة لليد العاملة سواء مؤهلة أو غير مؤهلة، فتسللت المرأة في المدينة لمواقع العمل لتغطية النقص في اليد العاملة و لتساهم في بناء و تعمير البلاد...

-الثورة الزراعية:

بقيت المرأة في الريف وعلى مستوى كافة سهول متيجة ووهران و عنابه تقوم بجمع البواكير والحوامض وقطف العنب...الخ، ثم جاءت الثورة الزراعية فلم يعد نشاطها مقتصر على المهام التقليدية في الفلاحة بل تعداها إلى الأسلوب العصري الذي ابتكرته الفلاحة الجزائرية، و بفضل

[1]: عبد القادر جغلول: المرأة الجزائرية. مرجع سابق. ص 53.

[2]:الطاهر زرهوني : التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال، المرجع السابق ص44.

التعاضديات والوحدات الإنتاجية والتسويقية انتقلت المرأة الجزائرية من مجرد فلاحة بسيطة إلى عاملة زراعية مهرة، وأكثر من ذلك استطاعت أن ترقى إلى ميادين التخصص والتكوين المهني وأصبح دورها يساير بكل فخر واعتزاز تطور البلاد وتقدمها، ففي المعامل كما في الحقول برهنت المرأة على ضرورة وجودها لكي تستطيع الجزائر إثبات شخصيتها الدولية[1].

كما أثبتت المرأة بجلاء والتي حصلت على وظائف دائمة خارج المنزل في مشروعات التنمية من عمل فلاحي أو في المزارع وتربية الدواجن إلى غيره من الأعمال، وحققت مكانة أعلى داخل أسرها فمعنى هذا زيادة الإسهام الاقتصادي للمرأة في القطاع الإنتاجي[2].

وقد تلخص عملها في شكلين[3]:

أ-العمل التقليدي: تقوم به خاصة فئة النساء المتقدمين في السن ويندرج في الأعمال ذات الشكل التقليدي من أشكال الصناعات الصغيرة التي تزود الاقتصاد التقليدي بمتطلبات المعيشة وتقوم على استغلال موارد البيئة بالاعتماد على الخبرات المتوارثة ونذكر منها صناعة النسيج، الحلفاء، السجاد، التطريز والخياطة...الخ.

كما الصناعات الغذائية كالألبان، الدواجن، الأرانب، النحل وتربية الحيوانات، والجانب الزراعي كجمع الزيتون، صناعة الزيت، قطف العنب والتمور، الخضر إلى جانب الرعي.

ب-العمل غير التقليدي: ويقوم به الجيل الجديد من النساء ويتمثل في:

- الإدارة المحلية: مراقبة التعليم، إدارة المراكز الصحية والمستشفيات.
- العمل التقني: التعليم، التكوين المهني، الطب وما يتعلق به.
- المنظمات ذات رؤوس الأموال العمومية كتعاونيات الإنتاج، التسويق وأملاك الدولة.

---

[1] : Malek Haddad : les femmes algériennes. Ibid. p51

[2]:علياء شكري و آخرون. المرأة و المجتمع وجهة نظر علم الاجتماع.دار المعرفة الجامعية.د\ط.1998.ص30.

[3] : Hassam : les femmes dans les sphères économiques des zones rurales et urbaines. Texte. Femmes et développements. Organise par CRASC et PNUD. ORAN aout 1995. Pp 315..317

– العمل في المؤسسات المحلية والعمومية والخاصة.

ومن هذا نخلص أن المرأة شأنها شأن الرجل سواء بسواء وهي ليست مقولة عامة مطلقة، بل هي مرتبطة بانتمائها الاجتماعي، والاقتصادي والفكري وتستمد قيمتها ومعناها من سياق اجتماعي تاريخي[1].

فهي تقضي عدد لا يُستهان به من الساعات في تنفيذ مهام ضرورية، لأنها تحمل القسط الأكبر من تنشئة الأطفال الاجتماعية منذ سن مبكرة بالإضافة إلى دورها البارز في اقتصاديات الأسرة، فهي عاملة، مشرفة، ومدبرة و مسؤولة عن جعل البيت في حالة مستديمة وثابتة من الاكتفاء الذاتي في معمل بدائي تقليدي تجري فيه صناعة الأغذية، الملابس، الغسيل، التنظيف، جلب الماء والحطب..الخ إلى جانب عملها خارج المنزل أي في الحقول مثل السقي، جني الثمار وتربية المواشي، والاعتناء بها كل هذا لا يقاس أمام دورها الفعلي والفعال في الحفاظ على التراث الثقافي والصناعة التقليدية وهي بذلك أيضا تساهم في تنمية محيطها الأسري أي تنمية ذاتية والتي تنعكس بدورها على المحيط الاجتماعي[2].

–انهيار الاشتراكية:

تعتبر هذه المرحلة (1999/1990) في تاريخ المجتمع الجزائري مرحلة الركود والدمار والتهجير، ففي هذه المرحلة التي دامت قرابة العشر سنوات لم يعرف المجتمع الجزائري أي نوع من التطور ولا التغير بل كله كان تغير قسري مفروض على أفراد المجتمع، بحيث أصبحت المرأة وبعدما كانت في مواقع العمل حرة تساند أخيها الرجل لبناء المجتمع تعيش في سجن من الرعب والخوف وتحت أفكار

[1]: سامية حسن السعاتي: "علم اجتماع المرأة" مهرجان القراءة للجميع 2003 مكتبة الأسرة.سلسلة الأعمال الفكرية,تنفيذ هيئة الكتاب القاهرة. د\ط ص 77.

[2]: باربرا روجنز: " مكان المرأة" تقرير للأمم المتحدة. مجلة الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير. المركز العربي للدراسات الإعلامية العدد 28. يناير. 1982. ص ص 121..125.

رجعية تمنع المرأة الخروج من المنزل وأكبر دليل على ذلك نسبة العمل النسوي "سنة 1987 كانت 9.3% لم ترتفع كثيرا لتصبح 10.45% سنة 1998 ثم تبلغ 14.2% سنة 2003"[1].

ثالثا–الانفتاح على السوق:

بعد الدمار الذي ضرب المجتمع الجزائري في تلك الفترة التي تلت انهيار النظام الاشتراكي، كان على المجتمع كافة والجهات المعنية من سلطة و مجتمع مدني لتدارك الأوضاع، فالتطور و التغير والتحول الذي شهده المجتمع الجزائري في هذه الفترة لا مثيل له و لم يشهده مجتمع على الإطلاق ، ففي ظرف وجيز استطاع إعلان نظام الخوصصة و تطبيقه و فتح المؤسسات و المصانع و تبني سياسات تنمية هائلة جدا ، من مشاريع رباعية وخماسية للتنمية* بميزانيات مالية ضخمة ساهمت في تطوير البلاد ودفعها دفعة لا مثيل لها ، و بذلك استطاعت أن تغطي العجز الذي ضرب البلاد في التسعينات ، ولا ننسى حظ المرأة في هذه الفترة من مشاريع التنمية حيث كانت لها الأولويات الكبرى في تولي مناصب قيادية اجتماعية و اقتصادية و سياسية ، فأصبحت المرأة رئيسة حزب سياسي ووزيرة و كذا صاحبة مصانع و معامل و ورشات و مزارع...الخ ، و تكون بذلك قد بلغت ذروة التطور و الرقي و بالتالي تحقيق الذات والاستقلال فالتحرر.

جدول لدراسة رأي المرأة حول تطور عملها في الجزائر:

	عمل منزلي	اقتصادي رسمي	اقتصاد غير رسمي
قبل الاستعمار	100	—	63
بعد الاستقلال	100	—	42
الانفتاح على السوق	100	100	57

100= الكل أجمع.

[1]:المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: النساء و سوق العمل، الدورة العامة العادية الخامسة و العشرون، ديسمبر 2004 ص 64.

*: انظر بلحاج مليكة: مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي، مذكرة ماجستير جامعة تلمسان 2011 الفصل الثالث المبحث الثاني ص146.

-قراءة الجدول و التحليل:

انتهج النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال استراتيجية تنموية، كان الهدف من ورائها هدم البنى الاجتماعية والاقتصادية القديمة وإقامة بنى حديثة اعتبرها القائمون على هذه الاستراتيجية أكثر رشادة عقلانية[1]. وعلى إثر ذلك سعت الدولة لترقية المرأة وتحسين وضعها وإزالة كل العقبات التي حالت دون وصولها إلى المراتب التي تستحقها في مختلف المجالات، وهذا انطلاقا من أن الاهتمام بوضعية المرأة يشكل إحدى مؤشرات الحداثة في أي مجتمع، فلا يمكن الحديث عن مجتمع حديث أو عصري، ما لم تتمتع فيه المرأة بمكانتها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وتتحقق فيه مكانتها الإنسانية. فمجتمع في اتجاه التحديث هو مجتمع يولي أهمية كبرى لوضعية المرأة من أجل إدماجها في عملية التنمية، من حيث التعليم وتوفير سبل الرعاية الاجتماعية ودعم مشاركتها في المجتمع على كافة المستويات[2].

وكنتيجة لذلك، شهد عمل المرأة تطورا كبيرا، وهذا يشكل انعكاسا طبيعيا لتطور وضعها التعليمي، فقد تعزز وجود المرأة في مختلف أوجه النشاط في قطاع الوظيف العمومي والقطاع الاقتصادي، وفي تقلد المسؤوليات واحتلال مراكز السلطة والقرار، وهو ما تعكسه المعطيات الإحصائية والمؤشرات التالية:

***الوظيف العمومي**: بلغ عدد النساء العاملات في الوظيف العمومي 607 160امرأة أي بنسبة 31,8% من العدد الإجمالي.

[1] : Pierre Colin: Sous-développement، identité et réalité, édition Gallimard, Paris,1998,P228.

[2]:فتحي بالحاج: **المرأة رهان للحداثة العربية**،مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، على الموقع:http://www.mokarabat.com/s6656.htm بتاريخ: 29-09-2015

*التربية والتعليم: يعتبر قطاع التربية والتعليم إلى جانب قطاع الصحة والقضاء من أكبر المجالات التي استقطبت المرأة الجزائرية، حيث بلغت نسبة المعلمات والأستاذات 53% من مجموع هيئة التدريس. إضافة إلى ذلك يمثل تمدرس الفتيات نسبة 49,27 % (في الابتدائي والمتوسط والثانوي). ويمثل التأطير في قطاع التربية تقريبا 62 % من النساء.

*قطاع الصحة: يمثل التأطير النسوي في قطاع الصحة 65%. حيث بلغت نسبة النساء (54%) من مجموع الموظفين في مجال الطب التخصصي و73% في الصيدلة.

*قطاع القضاء: بلغ عدد النساء القاضيات 957 من مجموع 2897 قاضيا سنة 2004، أما حاليا فقد عدد النساء القضاة 2064 قاضية بنسبة 41,41 % من العدد الإجمالي. أما مناصب المسؤولية فقد تقلدت المرأة منصب رئيس مجلس الدولة (01)، ورئاسة مجلس قضائي (02) إضافة إلى 29 منصب رئيسة محكمة. كما دخلت المرأة مجالات كانت حكرا على الرجال دون غيرهم، فحسب إحصائيات 1999 بلغ عدد النساء في منصب محضر قضائي 84 امرأة بنسبة 9%، في منصب محافظ بيع بالمزاد العلني 11 امرأة وفي منصب ترجمان رسمي 82 امرأة بنسبة 54%[1].

*المجال العسكري: انخرط في المجال العسكري عدد كبير من النساء، خاصة في المجال الصحة العسكرية، الإدارة والدرك الوطني. وتقلدت رتبا عليا في المؤسسة العسكرية كان أعلاها رتبة جنرال وهي سابقة في تاريخ الجزائر المستقلة.

*مجال الأمن الوطني: لقد تعزز عدد النساء في مجال الأمن الوطني، فبعد توقف توظيف النساء لفترة طويلة بعدما انطلق في بداية السبعينات، تم من جديد فتح المجال لهن، من خلال توظيف سنوي في مختلف الرتب، وقد بلغ عدد الشرطيات 9700 شرطية سنة 2011 من بينهن 7300

[1]: السعيد عواشرية: **الأسرة الجزائرية إلى أين**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة باتنة، العدد 12، جوان2005، ص28.

عونات للأمن العمومي و369 حافظة للأمن العمومي، فيما بلغ عدد مفتشات الشرطة 1086 مفتشة وعدد الضابطات 634، و129 محافظة شرطة و22 عميدة شرطة، كما توجد 5 نساء في رتبة عميد أول للشرطة[1].

*__المجال السياسي__: لقد حققت المرأة الجزائرية عددا من المكتسبات على الصعيد السياسي، حيث تكرست مشاركتها في المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية، ومنذ مجيء الرئيس بوتفليقة إلى سدة الحكم أحدث تعديلات جوهرية في القوانين المتعلقة بالأسرة والمرأة والطفولة، ففي عام 2008 أقر في التعديل الدستوري مبدأ ترقية المشاركة السياسية للمرأة، وتم بموجب هذا المبدأ تعديل قانون الانتخابات، الذي أقر تمثيلا نسبيا للمرأة في المجالس المنتخبة بـ 30%. وسمح ذلك ببلوغ عدد كبير من النساء مقاعد البرلمان، حيث تشغل النساء145 مقعدا في البرلمان من أصل 462 مقعدا، بنسبة 31.6%، وهي نسبة كبيرة مقارنة مع نسبة 7% في البرلمان السابق. وبذلك أصبحت الجزائر تتصدر تصنيف الدول العربية في تمثيل النساء في البرلمان، قبل تونس التي تحتل المرتبة 34 عالميا بنسبة 26.7 بالمائة، ثم العراق في المرتبة 38 بنسبة 25.2 بالمائة والسودان في المرتبة 41 بنسبة 24.6 بالمائة، ثم موريتانيا في المرتبة 55 بنسبة 22.1 بالمائة. كما سمح التصنيف الجديد باحتلال الجزائر مراتب متقدمة مقارنة بعدد من الدول الغربية، مثل فرنسا التي تحتل المرتبة 69[2]. والجدول التالي يوضح توزيع عدد المقاعد حسب الجنس بالمجلس الشعبي الوطني:

[1]: الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، مرجع سابق، ص 41.

[2]: الجزائر تحتل المرتبة 25 عالميا والأولى عربيا في مجال التمثيل النسوي بالبرلمان، على الموقع: http://www.elmaouid.com/index.php/national بتاريخ: 29 -09- 2015

جدول يوضح توزيع عدد المقاعد حسب الجنس بالمجلس الشعبي الوطني[1]

Législatures التشريع	2002-1997	2011-2007	2017-2012
عدد الرجال النواب	376	359	243
عدد النساء النواب	13	30	145
عدد المقاعد الإجمالي	389	389	462
نسبة النساء (%)	3,34	7,71	31,6

كما ترشحت المرأة لأول مرة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 ممثلة في رئيسة حزب العمال "لويزة حنون".

أما فيما يتعلق بالمسؤوليات السياسية: يوجد حاليا نساء في منصب وزير في الحكومة، في منصب والي، أمينات عامات للولايات، مفتشات عامات للولايات، رئيسة دائرة ...

***المجال الاقتصادي**: حسب مؤشرات إحصائية :(وبلغت نسبة المساهمة الفعلية في النشاط الاقتصادي للنساء المشتغلات 1.904.000 بـ % 17,6 من العدد الإجمالي للسكان المشتغلين الذين يقدرون بـ10.788.000. (وكانت تقدر هذه النسبة بـ % 5 سنة 1977 و% 8,1 سنة 1987)[2].

من خلال ما تقدم، يتضح لنا جليا أن المرأة الجزائرية اقتحمت بقوة مختلف أوجه النشاط في المجتمع، فاتسعت بذلك مشاركتها في الحياة العامة وفي مراكز السلطة واتخاذ القرار، وهو ما يعكس

[1]: مرغاد لخضر وحاجي فطيمة : **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة بسكرة العدد 13 جوان 2013، ص 178.

[2]: الديوان الوطني للإحصاء، نشرية الثلاثي الرابع 2013.

تطور مكانتها الاجتماعية وتحسن ملحوظ في وضعها الاجتماعي. ونستنتج من خلال التغيرات التي تم رصدها في عالم المرأة في مجال التعليم والعمل وكذا المنظومة القانونية، **أن الفعل التحديثي للدولة** استطاع أن يحقق المساواة النسبية بين الرجل والمرأة في المجتمع الجزائري خارج المنزل بفعل ديمقراطية التعليم وإلزاميته، قوانين العمل، الانتخابات، الجنسية... وكذا داخل المنزل بفعل قوانين الأحوال الشخصية، وكل ذلك له انعكاسات على التغير القيمي لجهة المساواة.

لقد قمنا بمحاورة النساء عن موضوع انطلاقة المرأة و العمل، أي عن تحديد وقت دخولها عالم الشغل في المجتمع الجزائري، فقد انحسرت آراء النساء على أنه لا وجود لوقت محدد عن اجتياحها ميدان العمل، لأنها تعمل منذ وجودها في المجتمع و منذ بلوغها سن الرشد (كل النساء أجمعت 100%)، فالمرأة تعمل سواء في المنزل أو خارجه كل أنواع العمل وبكل درجاته وصعوباته فمنذ وجود الحياة و هي تعمل من أجل أسرتها، فهي التي تربي، تنظف و تطبخ وهذه كلها أعمال رغم أنها لا تحتسب في الأسرة و لا الدخل القومي لأنها لا تعود بأرباح أو أجر إلا أنها أعمال تتطلب جهد عقلي وبدني* ، فلو فكرنا منطقيا لوجدنا أنها تُكسب الأسرة أرباح فمن خلال قيامها بهذه الأعمال مثلا الطبخ وصنع الخبز...الخ فهي تجنب الأسرة مصاريف ضخمة لاقتناء الأكل و الخبز الجاهز من المطاعم، أما تنظيف الملابس فهي تجنبها تكلفة أخذها للمغاسل الخاصة، و عن تنظيف المنزل ومستلزماته فكذلك تجنبها (الأسرة) دفع أجرة منظفة لذلك بهذا الشكل هي ترشد اقتصاديات المنزل وتنظم مصاريفه و ميزانياته، و إلى جانب كل ذلك هي تقوم بأعمال أخرى ففي الأرياف تقوم بالعمل الفلاحي من زراعة و تربية للحيوانات، أما في القرى الكبيرة فهي تميل للصناعات التقليدية بكل أنواعها، أما في المدينة فهي تساير العصر و تعمل خارج المنزل كل أنواع العمل المأجور.

*: حسب مفهوم العمل: انظر حبيب الصحاف: معجم إدارة الموارد البشرية و شؤون العاملين، مرجع سابق ص 30.

وكما قال فرانز فانوا: " إنه انطلاقا من العنف الذي عاشته المرأة الجزائرية من خلال الكفاح، ستعرف وضعيتها تغيرات جذرية وثورية لا جدال فيها بفعل الوعي، سيكون ذلك دافعا لتحول وضعيتها والسير إلى الأمام خاصة مع الاستقلال"[1].

ولقد تطلعت الآراء كثيرا لما سيكون بعد الاستقلال وذلك نتيجة للوعي الذي اكتسبته المرأة من خلال نضالها المتعدد الجوانب كما ذكر رشيد ميموني نقلا عن:

Camille et Yves Lacoste

"A partir du 21 siècle، les dominations françaises، italiennes، espagnoles du Maghreb seront ressenties comme un choc. C'est la fin d'un monde et avec l'inévitable confrontation avec la modernité qui rend brutalement désuètes toutes les valeurs qui fondaient la société maghrébine[2]".

لكن لم تصل المرأة إلى ما حلمت به بل عادت أكثر مما كانت عليه سجينة العادات والتقاليد وتحكمها جملة الأعراف التي تحركها وفق عقلية الرجل المتسلط لكن المفاجأة كانت في المدينة حيث اكتسبت المرأة وعي جديد من خلال الوعي السياسي والنضالي الذي قامت به أثناء الثورة ولم ترد تضييعه بهدف الوصول إلى المساواة مع الرجل وتحسين وضعيتها الاجتماعية.

لذلك نستطيع القول أن عمل المرأة ليس له انطلاقة في المجتمع الجزائري حسب المفهوم الخاص، أما حسب المفهوم العام فقد كان ذلك غداة أحداث أكتوبر 1988 و التي أسفرت عن تغير جذري للمجتمع بذلك قلب الموازين و تغيير المفاهيم لتصبح المرأة قائدة و لواء في المجتمع الجزائري.

[1] :FANON Frantz : Sociologie de l'Algérie. Ed Maspero. Paris. 1968. P 59.

[2] : LACOSTE , Camille et Yves : Maghreb peuples et civilisation. Ed la découverte. Paris 2004. P 93.

المبحث الثالث: أشكال العمل النسوي:

أولا–عمل غير مأجور:

ربة البيت التي تقوم بمجموعة من الأعمال والتي أصبحت مشكلة في حساب الدخل القومي، فالخدمات المنزلية المتبادلة التي يقدمها أفراد الأسرة الواحدة لبعضهم البعض دون مقابل، جرى العرف الدولي على استبعادها من الدخل القومي. و السبب في ذلك يعود إلى أن هذه الخدمات تقدم دائما بالمجان، أي بلا مقابل، و يترتب على ذلك استبعاد أن تصبح نتائج تقدير الدخل القومي متحيزة لصالح الدول المتقدمة، و يصعب بالتالي إجراء المقارنات الدولية، و السبب في ذلك يرجع إلى أن عديدا من الأنشطة الاقتصادية التي تتم في إطار السوق في الدول المتقدمة تأخذ مكانها في داخل نطاق الأسرة كخدمة منزلية، فإذا ذهبت ربة البيت في بلد كإنجلترا مثلا لشراء رغيف من الخبز فإننا نقول أن الدخل القومي قد تزايد (عن طريق حساب القيمة المضافة المتولدة من إنتاج القمح وطحنه وخبزه وتوزيعه للمستهلك) بينما ربة البيت في ريف الدول النامية التي تقوم بهذه الأنشطة جميعا داخل نطاق الأسرة لا تحسب خدماتها ضمن حسابات الدخل القومي، مع أن مساهمتها في الدخل القومي لا تقل عن تلك التي حدثت في انجلترا، كما أن هذه الخدمة قد قدمت في إطار الأسرة فاحتسبت من قبيل الخدمات المنزلية المتبادلة، كذلك فإن المرأة الأوربية التي تقوم بإرسال ملابسها للحصول على خدمته التنظيف والكي فإننا نقوم بحساب هذه العملية ضمن الدخل القومي، بينما المرأة الريفية التي تقوم بغسيل ملابس أفراد أسرتها على ضفاف النهر فإننا نستبعدها من حسابات الدخل القومي، بالرغم من مساهمتها في توليد هذا الدخل، و المشكلة الرئيسة هنا أن نطاق هذه الخدمات من الاتساع في الدول النامية بحيث يشمل عديدا من الأنشطة التي تتم في إطار السوق في الدول المتقدمة، أما بعض الدول المتخلفة تعتبر هذه الخدمات المنزلية المتبادلة ذات طبيعة تجارية، بمعنى أن ربة البيت تتقاضى مقابلا نقديا من أفراد الأسرة نتيجة تقديم هذه الخدمات، مثال ذلك التقاليد

السائدة في بعض بلدان غرب إفريقيا وهذا يؤدي بنا إلى نتيجة هامة و هي أن تعريف الدخل القومي وتقديره يتأثر بطبيعة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي السائد في بلد معين[1].

ثانيا–عمل مأجور:

يقصد بالعمل ما يعتبر منه يدويا، أو بدنيا، أو ذهنيا، سواء كان العمل حرفة حرة منزلية وغير منزلية، أو كان بأجر، أو بمرتب أو بمكافأة أو المشاركة أي المساهمة في مؤسسة تثميريه بالعمل أو الخبرة مقابل حصة في الأرباح، ويستوي كذلك أن يكون العمل زراعيا أو تجاريا أو صناعيا مهنيا أو غير مهني، طالما سمحت به طاقة المرأة، وصلاحيتها لأدائه.

هذا ومن الخطأ أن ننظر إلى العمل على أنه مجرد مصدر للإيراد فحسب، بل هو مظهر للنشاط الإنساني. فالفرد غير العامل هو إنسان فارغ الحياة، ولذلك كان من الخطأ الفادح اعتبار المرأة مخلوق فارغ الحياة، والعمل بالنسبة لها كما تقول الكاتبة الفرنسية "فرانسوا جيرو": "ضرورة وليس تسلية، والعمل ليس علاجا لمرض، وإنما ضرورة حياة أو الحياة نفسها"[2].

وقد باتت المرأة اليوم تشغل بنجاح مناصب عمل في المجتمع في شتى المجالات و القطاعات سواء الاجتماعية (التعليم، الصحة، التكوين، الادارة...) و الثقافية (النوادي و دور الشباب ودور الثقافة و المكتبات... و الاقتصادية (البنوك، المؤسسات التجارية، المؤسسات الاقتصادية، الشركات والمصانع...) و الدينية (دار الإمام، الإرشاد الديني، المساجد...) و حتى السياسية (كالمجالس البلدية والولائية و حتى مجلس الدولة، والأحزاب و الحركات الجمعوية و النسوية...)، كما بدأت تحتك بالدولة و مناصب السلطة وذلك لما لها من نظرة سامية، قوة، و حب للعمل و روح للتجديد و البحث في كل ما هو جديد وعملي أكثر في مناصب الإدارة و كذا المؤسسات[3].

---

[1]: عمرو محي الدين: "التخلف والتنمية" مرجع سابق ص ص 36..37.

[2]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان. علم اجتماع المرأة. مرجع سابق. ص 96.

[3] : GUY Thuillier : les femmes dans l'administration depuis 1900. Presse universitaires de France. paris.1[er]et 1988. P125.

حيث تعد الجزائر في طليعة الدول التي أقرت قانون عمل عادل و منصف للمرأة، و كذلك قانون ضمان اجتماعي يحمي حقوق المرأة العاملة، فتشريع العمل الجزائري يمنع كل شكل من أشكال التمييز على أساس الجنس و يضمن تكافؤ الفرص للجميع دون تمييز، كما تقر أحكامه بالمساواة بين العمال أيا كان جنسهم أو سنهم، و قد أدرج تشريع العمل من جهة أخرى إجراءات خاصة لحماية المرأة لاسيما فيما يخص الأمومة، صيانة لدورها في الحفاظ على الخلية الأسرية، لذا نجد المرأة عاملة بغض النظر عن مؤهلاتها العلمية بمعنى أنها متواجدة في مختلف مستويات سوق العمل[1].

وفي هذا المجال نجزم القول أن العمل المأجور بالنسبة للمرأة عامة و الجزائرية خاصة هو أكثر من عمل، بل إثبات للذات و تحقيق له، كما يعد أحد الوسائل الايجابية لتأكيد شخصيتها في المجتمع عامة و الأسرة على وجه الخصوص[2].

ولقد حصل تحول كبير في أنماط عمل المرأة في الاقتصاد الصناعي خلال الربع الأخير من القرن (20) العشرين، إذ دخلت في سوق العمل أكثر مما كانت عليه سابقا بسبب زيادة الطلب على خدماتها، مثل نمو الروتين للأعمال الخدمية والغير يدوية التي كانت المرأة تقوم بها في حياتها التقليدية، واهتمام أصحاب الأعمال بالعمل الجزئي، لكونه أقل أجرا وسهولة إنهائه بسبب صغر حجم الأسرة، وإعطاء المرأة فرص أكثر للعمل، وتغير في مفهوم دور المرأة وتغير في كفاءة المرأة التعليمية وتغير في دخل ربة البيت[3].

ثالثا–العمل غير الرسمي:

لقد مرت الجزائر بأزمة اقتصادية كبيرة قلبت ميزانية الأسرة فأصبحت المرأة تبحث عن مورد تساهم به في تحسين الوضعية الاقتصادية وبالتالي الاجتماعية للأسرة عن طريق العمل غير المهيكل

[1]: عبد المالك بوضياف: "المرأة الجزائرية بين واقع المجتمع وإرادة الدولة" مرجع سابق. ص .91

[2] : Farouk benatia : le travail féminin en Algérie. Société national d'édition et de diffusion Alger. 1970. P40

[3]: معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع" مرجع سابق ص 429.

أي غير الرسمي، خاصة وأن شبح البطالة أصبح ظاهرة منتشرة على المستوى الوطني، فكان هذا الحل هو المنفذ لتحقيق طموحاتها بالنسبة لها، فضعف القدرة الشرائية للأسرة مع دخول قيم جديدة نتيجة العولمة جعل الأسرة في حالة تأهب وديناميكية لكل جديد.

و إن كان العمل غير الرسمي في الماضي محصورا في الحرف التقليدية كالخياطة والطرز وتحضير بعض المأكولات التقليدية كالكسكس...الخ هذه الأعمال التي تقوم بها المرأة في المنزل أو في ورشات خاصة والتي لا تزال تقوم بها إلى يومنا هذا، إلا أن التغيرات الحاصلة نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية سمح لها بممارسة التجارة كالبيع في المحلات، تجارة الذهب و الملابس في المنازل (دلالة) وتشمل أيضا النشاطات الجديدة في المجتمع كمنظمة حفلات، منظفة... الخ و بدأت في الإبداع لإيجاد أعمال تسمح لها بالحصول على المال و منه تحسين وضعيتها.

ويعتبر القطاع غير الرسمي الذي تميز قديما بالقطاع الفلاحي يعرف اليوم بالقطاع غير الفلاحي حيث تواجد المرأة في هذا القطاع يزيد خاصة في مجال التجارة والخدمات[1] ورغبة منها في تطوير عملها فمن العمل المصغر أصبحت لها ورشات ومؤسسات خاصة بها لكنها تنشط في القطاع غير الرسمي، فرغم المكاسب المادية التي تحصل عليها إلا أنها غير محمية ولا يمسها الضمان الاجتماعي واعتبارها سوق سوداء غير قانونية.

[1]:مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث: العولمة و النوع الاجتماعي، المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، تونس 2001،ص 121.

-جدول لدراسة أشكال العمل النسوي و أيهم تفضل المرأة:

	عمل مأجور				غير مأجور	اقتصاد غير رسمي	
	تعليم	صحة	اقتصادي	ثقافي	منزلي	خارج م	تجاري
عمل مرغوب	20	32	03	01	01	97	04
عمل منبوذ	05	09	00	00	00	01	00
للضرورة	23	19	07	01	09	01	02
مفروض	11	15	00	00	17	00	00

خارج م = خارج المنزل.

-التحليل:

في هذا العنصر أردنا أن نعرف نوع العمل الذي تفضله المرأة من حيث الاقتصادي أو التجاري أو الوظيفي ثم من حيث داخل المنزل أو خارجه، و قد تجلت جل الآراء بنسبة 52% على أن يكون وظيفة لدى المؤسسات العامة أي الدولة و خارج المنزل، و هذا لعدة أسباب أهمها ضمان المستقبل، فالوظيفة لدى الدولة هي وظيفة ذات طابع دائم و تمتثل للضمان الاجتماعي، أي أن العاملة تستفيد من كافة الحقوق دون استثناء إلى جانب حقوق الأمومة و العطل ...الخ، مع الاستفادة من التقاعد أي أنها مضمونة على المدى البعيد، لكن العمل التجاري أو الاقتصادي أو الاستثماري أو أيا كان نوعه فمهما كان ربحه أو مدخوله إلا أنه مجهول المستقبل لأنه غير مضمون و لا يحكمه قانون محدد ولا يمتثل لحقوق الضمان الاجتماعي، و عليه فالمرأة تفضل العمل عند الدولة أي في القطاع العام مهما كانت الوظيفة نوعها أو أجرها إلا أنها تفضلها على سائر الأنواع و القطاعات إلا لمن تعذر عليه الحصول عليها، أما في حديثنا عن العمل داخل أو خارج المنزل فهي تفضله خارج المنزل بنسبة 97%، من أجل الاحتكاك بالعالم الخارجي أولا و التحرر المؤقت من القيود و السجن الذي

يحكمها ثانيا و كما عبرت بعضهن " نشمّ الهوا" و كأن الهواء لا يوجد داخل المنزل لكن المعنى أعمق من ذلك رغم أننا طرحنا فكرة توفير بعض الوقت والراحة بين الفترات إلا أنها تفضل التعب على الراحة في هذه الحالة، و كما قالت " العمل خارج المنزل لا يقارن بشيء" لأنه يمنحها عدة مزايا و إيجابيات أهمها توفير احتياجاتها لنفسها، المخالطة و الصداقات، التعرف على المجتمع الكبير، التجديد بكل أنواعه، التحرر والاستقلالية...الخ.

كما قالت فاطمة المرنيسي:

«Le travail et ainsi présenté comme une solution à l'enfermement de la femme dans sa maison et sa dépendance dans les idéologies, la tendance est donc à l'opposition quasi-mécanique de la famille qui incarne l'empire de la tradition[1]. »……

[1] : MERNISSI Fatima : Le prolétariat féminin au Maroc-Annuaire de l'Afrique du nord. 1980. p 63.

خلاصة:

ففي هذا الفصل استطعنا أن نتعرف على نظرة المرأة للعمل ونظرة الرجل لعمل المرأة، ومن ثم دوافع خروج المرأة للعمل. فمن خلال ما عرضناه وفي النهاية يمكن الاعتراف، بأن ظروف النساء لم تتغير إلا قليلا موضوعيا منذ الإستقلال، وخلف المساواة الشكلية في الحقوق التي يعترف بها الدستور والحقوق الممنوحة للمرأة ليست في الواقع سوى واجبات، حتى حق العمل المعترف به ما هو إلا تشجيع يعيد المرأة إلى نضال فردي ويتركها عزلاء لمواجهة سلطة الأب أو الزوج.

بيد أن ثمة تطور يرتسم نحو فهم أفضل لقضية المرأة فهي مسؤولة فعلا ومشاركتها مطلوبة وتلقى الترحيب والتشجيع، لكن تعللنا طويلا بالأوهام واكتفينا بالمكانة الرمزية والخرافية للمرأة التي أعلنت أنها وصلت إلى نتائج بالنسبة للمجتمع الملتزم منذ الاستقلال في تحرك هائل يهدف إلى التحرير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والآن بالتحديد يبرز التناقض الذي لم يعد بالإمكان تخطيه أي غياب المرأة عن هذا السياق يشكل كابحا له بالذات ويعيد طرح غيار التنمية من أساسه. إن النقاش العلمي والإيديولوجي الكثيف الذي يرافق حساب التنمية الوطنية والقائم حاليا يجبرنا على التخلي عن نطاق الشعوذة والتعاويذ في الكلام عن المرأة ووضع هذه القضية في نطاق العقلانية[1].

[1]:عبد القادر جغلول : المرأة الجزائرية . المرجع السابق. ص ص 203- 204 - 205.

الفصل الثاني:

التغير الاجتماعي كبناء لهوية العمل النسوي.

المبحث الأول: عوامل التغيير .

أولا: التغير الاجتماعي.

ثانيا: التغير الثقافي.

ثالثا: التغير الاقتصادي.

المبحث الثاني: محركات وأشكال التغيير.

أولا: الاصلاح السياسي 1989.

ثانيا: الاصلاح السياسي 1994.

ثالثا: الاصلاح السياسي 2008.

المبحث الثالث: المرأة والقانون.

أولا: قانون الأسرة في الجزائر.

ثانيا: قانون العمل في الجزائر.

ثالثا: المرأة ومبدأ المساواة.

منذ تولي رئيس الجمهورية لمقاليد الحكم سنة 1999 لم يفتأ يعبر عن رغبته في إدخال تعديل جذري على الدستور الذي كان يحوي في طياته تناقضا صارخا في تنظيم السلطة التنفيذية على الخصوص، وهو ما بادر رئيس الجمهورية إلى محاولة تصحيحه من خلال مبادرته بتعديل دستوري سنة 2008، مس على الخصوص إعادة تنظيم السلطة التنفيذية، إضافة إلى دسترة رموز الثورة وترقية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية، وقد سبقها سنة 2002 تعديل دستوري آخر.

غير أن التجربة المنبثقة عن الممارسة السياسية التعددية لأكثر من عقدين، و ما ترتب عنها من نتائج من جهة، والظروف التي يعرفها العالم العربي عموما وبلدان شمال إفريقيا على الخصوص، دفعت برئيس الجمهورية إلى الإعلان عن إجراء إصلاحات شاملة، أعمق من تلك التي جرت في2002 و2008، حيث لن يقتصر الأمر هذه المرة على تعديل دستوري يمس الدستور بمفهومه الشكلي، بل امتد إلى نصوص أخرى لها علاقة بالممارسة السياسية وبترقية الحقوق والحريات، مما يجعل الرغبة في التعديل الدستوري والتشريعي القادم يطال الدستور بمفهومه الموضوعي[1].

أما عن مشاركة المرأة في المجتمع بوجه عام لا يمكن أن تتم بالقدر المطلوب ما لم ينخلق الوعي الذي يحرك إرادة المشاركة، كما أن الوعي المطلوب لدفع مشاركتها في التنمية مرتبط بالوجود الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، ومن أهم متطلبات التنمية أن يكون هناك سلطة ممتثلة للجماهير تمثيلا صادقا بين احتياجات وطلبات وتوفير وتلبية.

فهل مطالبة المرأة لحقها يعني رفضها للعرف والتقاليد أم للحاجة المادية التي فرضتها ضروريات الحياة اليومية؟

هل خروج المرأة للعمل راجع للقوة الاجتماعية (منعتها ومارست عليها الإكراه) أم العكس؟

وكيف تمكن المرأة من المشاركة الفعالة في عمليات التنمية والإنتاج وما هي المساحة المتاحة لمشاركتها وما هي محددات ذلك؟

[1]:عمار عباس: قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2008، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، عدد 01 سنة 2009.

المبحث الأول: عوامل التغيير.

أولا: التغير الاجتماعي:

يعتبر التغير الاجتماعي من أهم العوامل التي تساعد المرأة على دخول عالم الشغل فهو المؤثر الأساسي على ذهنية الأفراد و المجتمعات و قد ظهرت عدة عوامل ساعدت على ذلك، فانطلاقة التغيير في الجزائر كانت سنة 1988 حيث بدأت بخروج مجموعة من النساء إلى الشارع مطالبة بحقوقها في التعليم و التكوين والعمل و المساواة و حق ممارسة السياسة و التعددية الحزبية و بتغيير القانون العام و قانون الأسرة و قانون العمل، فهذه الإيديولوجيات الجديدة المشبعة بأفكار التحرر والتعددية والحركات النسوية ساعدت في تكوين جو جديد إن لم نقل مجتمع جديد، فبعد الإصلاحات السياسية التي أعطت أولوية كبيرة للنساء خاصة في جانب حقوقها وممارسة حقوقها كالعمل و الانتخاب وممارسة السياسة، ثم التعديلات في القانون كقانون الأسرة وقانون العمل و التي أثمرت كلها عن تغيير شامل مس كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية و السياسية و حتى الثقافية لأن النتائج ترتبت على الجانب الثقافي و بذلك حصل تغير ثقافي.

يتسع عالم مشاركة المرأة و دورها كي يشمل التنمية التي تعتبر المحرك الرئيسي في عملية التغيير الاجتماعي، و لا ريب في أن المرأة أحد أركان المجتمع و الأساس الذي يرتكز إليه لذلك فإن أية مساهمة اجتماعية لا تخلو من دور المرأة النموذجي[1] .

لذا هل يمكننا الرهان على المرأة كرافد من روافد التنمية الحالية؟

إن مساهمة المرأة في التغيير الاجتماعي [2] تعتبر جزءا لا يتجزأ من قضية المجتمع برمته، كما أن وضعها ارتبط بالظروف التاريخية و الأوضاع الاجتماعية ، فمساهمة المرأة في التنمية يعتبر مؤشرا هاما

[1]: شادية علي قناوي: "المرأة العربية وفرص الابداع" مرجع سابق .ص 32.

[2]: فوزية العطية: "المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد 1983.مؤسسة الفليج للطباعة و النشر د/ط. ص ص 105-106.

في تغيير دور المرأة في عملية التغيير الاجتماعي والمؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية ذات الصلة المباشرة بعملية التنمية والتغيير الاجتماعي لها وظيفتان أساسيتان ، فهي تعتبر أداة للتحليل الاجتماعي تستخدم للبحث عن العلاقة بين المتغيرات التي تربط بين الظروف الاجتماعية والاتجاهات النفسية نحو المرأة ودورها في عملية التغيير الاجتماعي ، كما أنها تحدد المستوى المعيشي للجماعات التي تتأثر بالتغيرات الاجتماعية الاقتصادية ، أما الوظيفة الثانية فهي كونها أدوات للتخطيط يمكن أن تستخدم لغرض تحديد السياسة الموضوعية والمنهج المطروح وبلورة هدف التخطيط للتنمية، فالمتغيرات الاجتماعية ترتبط بالعوامل الاقتصادية كما أنها تؤثر فيها وتتضح هذه الصورة بشكل أكبر في المجتمعات النامية ، فالتنمية ترتبط بالحضارة والمجتمع و تغيير البنى الاجتماعية كما تؤثر في مدى مساهمة المرأة في التغير الاجتماعي و التنمية.

إذا أخدنا مفهوم التغيير الاجتماعي على أنه تغيير للمناشط الاجتماعية لتعمل بكفاءة ومقدرة وفعالية تتزايد مع ما يقدم لها من خدمات. فعملية التنمية الاجتماعية تؤدي إلى تغيير في المواقف التي تعرض لها المجتمع حيث أن تحريك المواقف والعقبات تعد بدورها شرطا أساسيا لتحقيق التقدم و هذا النوع من التغيير و التطور ينطبق بصفة خاصة على المحتوى الهدفي لأية عملية للتنمية و إذا كان الناس في المجتمع يتصرفون في حدود قيم و معايير معينة فإن عمليات التنمية يجب أن تضع في اعتبارها القيم السائدة في وظائفها الاجتماعية حتى يجري تغييرها و تبديلها، و بذلك لا تتناول التنمية الاجتماعية حسب المفهوم الاجتماعي جانبا واحدا، و إنما هي عملية تغيير في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقي أو في نظمه الاجتماعية و أنماط العلاقات الاجتماعية و في القيم و المعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، و التي تحد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها، بالإضافة إلى أنها تتناول مختلف المشكلات المتصلة بالتغيير الاجتماعي والمشكلات العمالية ومشكلات الهجرة ومشكلات أخرى ناتجة عن التغيير السريع.

إن العوامل الاجتماعية والحضارية تحدد إلى درجة بعيدة عمليات التغير الاجتماعي وقد حدد "بلاك C.E Black" مراحل عملية التغيير الاجتماعي وهي[1]:

-مرحلة التحدي أو الإيقاظ والمطالبة بالتغيير والتحديث.

-مرحلة الكفاح.

-مرحلة تحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

-مرحلة إعادة التنظيم الأساسي للبناء الاجتماعي ككل نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: التغير الثقافي:

فعلى رأي "بارسونز" منبع التغير هو تحول القيم و النماذج، فالقيم تتحول و تتغير حسب أوضاع المجتمع، فبعد خروج النساء إلى الشارع و مطالبتهم بحقوقهم شاع الخبر و تناقلته وسائل الإعلام والاتصال و أصبحت كل امرأة تريد أن تتعلم و تتكون و تخرج للعمل من أجل كسب قوتها و تحسين أوضاعها، ثم ظهور موجة الاختراعات التكنولوجية من آلات كهرومنزلية والتطورات الاجتماعية كظهور دور الحضانة والنوادي... الخ و ما إلى ذلك من وسائل و طرق تساعد المرأة وتسهل عليها واجباتها، جعل المرأة تتحرر من بعض الأعمال لتكسب بعض الوقت هذا ما جعلها تفكر في الخروج للعمل، لأن العوامل الثقافية للتغيير تتأثر بالاختراع و الاكتشاف والتكنولوجيا، و مع كل ذلك و بعد 1990 أي مرحلة التغير القسري و مرحلة عزوف الدولة في كل المجالات، التي أسفرت عن غلق المصانع والشركات و تسريح العمال و عزوف الرجل عن أداء دوره في التكفل بالأسرة وتلبية مطالبها، كان للمرأة أن تأخذ المشعل و تستلم الدور لتصبح بذلك المسؤولة عن إعالة الأسرة و هذا كان قد أثر على أفكار الرجل وعقلياته للسماح بذلك لأنه أمر فُرض عليه.

[1]: فوزية العطية: "المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" مرجع سابق. ص ص 101-102.

إن مشكلة التنمية في المجتمعات النامية هي في الأساس مشكلة التغير الاجتماعي، مشكلة التقاليد السلبية. وفي الحقيقة ليس هناك حياة اجتماعية بدون تقاليد وليس هناك علاقات إنسانية بدون نظام، والتقاليد هي من صنع الإنسان إلا أنها تخضع إلى شخص معين ولكونها من صنع الإنسان فهي قابلة للتعديل أو التغيير[1].

لكن تعاني المرأة العربية من قضية التحديد و الانحسار أكثر من الرجل و ذلك لوجود أسباب تختص بالمرأة فقط و أبرزها عادات و تقاليد المجتمع ، فليست المرأة بطبيعتها خائفة أو ضعيفة لكن تجبرها آليات الموروثات الخاطئة سحيقة القدم و التي أخذت شكل المسلمات اليقينية فوجد فيها الرجل في ذات الوقت أنها تحقق لصالحه العديد من المكاسب الاجتماعية الاقتصادية و السياسية أيضا و من ثم قد يصح القول بأن الرجل هو راعي هذه الثقافة المعاصرة المحملة بالموروثات المزيفة والمعيبة له كما هي معيبة للمرأة وهذا ما أنتج لنا عبارة المجتمع الأبوي أو عالم الرجل أو الذكوري[2].

لذا فإن هذه القواعد التنظيمية كالتقاليد والعادات الاجتماعية ينتج عنها معاملة مختلفة للنساء وحواجز أمام مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وهي بذلك تؤثر على قدرة المرأة على إدارة أصولها وعلى الاستثمار أو إنشاء شركات أو الاقتراض[3].

وهذه القواعد التنظيمية هي[4] العادات والتقاليد حيث يتخطى مفهوم العادة الاجتماعية مسألة التكرار لعملية معينة، أو النشاط اللاشعوري أو اللاواعي لعملية ما وقد عبر " بيار بورديو" عن ضيق مفهوم العادة "habitude" في كتابه الحسن العملي، والمفهوم يشير إلى عملية إنتاج الأفكار

[1]: فوزية العطية: "المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" مرجع سابق: ص 102 .

[2]: شادية علي قناوي: "المرأة العربية وفرص الإبداع" مرجع سابق ص ص 55..28.

[3]: هبة حندوسة: "ندوة حول المرأة العربية والتنمية الاقتصادية"الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي صندوق النقد العربي. سنة 2003. طبع في مصر ص 52.

[4]: عبد الغني عماد: "سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات. من الحداثة إلى العولمة" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان ط1. 2006. ص ص 152..158.

الاجتماعية ثم إعادة إنتاجها مع تغير الظروف الاجتماعية أيضا، واستمرارية هذا النشاط مع استمرارية تطور المجتمع. وتنقسم العادات إلى فردية و أخرى جماعية، وقد قال البعض أن الإنسان حيوان صانع عادات، إذ أن طبيعته تحتم عليه أن يقيم صرحا من العادات والمعتقدات، وهو إذ يفعل ذلك يرسي دعائم المجتمع، أما الجماعية فهي مجموعة من الأفعال و الأعمال وألوان السلوك، تنشأ في قلب جماعة بصفة تلقائية لتحقيق أغراض تتعلق بمظاهر سلوكها وأوضاعها، وتمثل ضرورة اجتماعية تستمد قوتها من هذه الضرورة، أما الأعراف فأشهر تعريف عند علماء الاجتماع ما ذهب إليه "سمنر" عندما أشار إلى أن الأعراف هي تلك السنن الاجتماعية التي تدل على المعنى الشائع للاستعمالات والعادات والتقاليد والمعتقدات والأفكار والقوانين وما شابه ذلك، و عن التقاليد فتعبر عن مدى ارتباط حاضر المجتمع بالماضي كما يشكل أساس مستقبله لذلك جاء هذا المفهوم ليعبر عن ارتباط الإنسان الاجتماعي بثرائه المادي الروحي ومحاولته بعثه من جديد عن طريق إعادة إنتاجه ماديا أو روحيا، فهي تستمد قوتها من قوة المجتمع، وتفرض سلطتها بالتالي على الأفراد باسمها وقد اعتبر البعض "كهوبهاوس" أن تقليد السلف هو "غريزة المجتمع" أو القاعدة التي تسير بموجبها مجريات الأمور. أما التراث الشعبي فيتجلى في عناصر كثيرة منها الموروث الثقافي والمعتقدات الشائعة من خرافات وأساطير، ويعني بشكل عام العناصر الثقافية التي تلقاها جيل عن جيل إلا أن بعض الباحثين يروا أن هذه الكلمة يتوقف مدلولها على السياق الذي يستخدم فيه أو على القائم المكتسبة للمعنى.

ثالثا: التغير الاقتصادي:

هناك مراحل أثرت على التغير الاقتصادي للبلاد، أولها الثورة الزراعية، ثم مرحلة التصنيع والانفتاح على السوق، ثم مرحلة التطور التكنولوجي، كانت هذه أهم المحطات التي جعلت التطور الاقتصادي يكون متسارع، فبعد كل التغيرات والتحولات التي مست المجتمع من تغيير في القانون خاصة قانون العمل و قانون حماية المرأة العاملة و قوانين الأمومة والطفولة و قانون العطل المدفوعة الأجر، إلى جانب التنظيم الاقتصادي و قوانين فتح الورشات و المصانع و الخوصصة... و تكاثر

وكالات التشغيل والدعم المالي للاستثمار، كل ذلك التغيير الاقتصادي أثر تأثيرا لا مثيل له في تحول المجتمع عامة وخروج المرأة للعمل خاصة.

صحيح أن الإصلاحات جاءت في الجزائر متأخرة وتم الشروع في معظمها خلال فترة التعديل الهيكلي التي رافقها تحرير الأسعار، وإغلاق المؤسسات العمومية (أكثر من 400) وتسريح لا مناص منه للعمال (أكثر من 400.000 بين 1995 و 1997).

لكن هذه التجربة الصعبة لم تنقص شيئا من إرادة الجزائر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بحذافيرها، الأمر الذي تجسد بإبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي من المقرر أن يفضي إلى قيام منطقة تبادل حر، ويتواصل بالتفاوض الحازم حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي تنتظر الجزائر بشأنه مساندة شركائها.

وفي مرافقة هذا الاختيار تقوم الجزائر على المستوى الداخلي بالتغييرات والتعديلات اللازمة، وهكذا فإن مراجعة القوانين، قصد تكييفها مع اقتصاد السوق، قد بلغت مرحلتها النهائية أو تكاد.

وهكذا تم كذلك فتح المجال أمام الشراكة والاستثمار الخاص محليا كان أم أجنبيا، وتقديم التشجيع لهما، وقد تم جني بواكير ثمارهما. وعلى سبيل المثال، شهدت السنوات الخمس المنصرمة إسهاما يقدر بأكثر من 6 ملايير دولار من الاستثمار الخاص المحلي وبما يربو عن 10 ملايير دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة. ويمثل القطاع الخاص اليوم أكثر من 50% من حجم واردات البلاد وما يقارب 3/2 النمو خارج قطاع المحروقات.

كما يخص الإصلاح قطاع الخدمات، سواء أتعلق الأمر بالاتصالات أم بالبنوك (على سبيل المثال)، حتى وإن ظل هذا المسار ينتظر منا الاستكمال.

أخيرا إن الجزائر من منطلق وعيها بأن الإصلاح الاقتصادي لا بد أن يمر حتما بمرحلة انتقالية، ترافق انفتاحها بمجهود عمومي لدعم التنمية والنمو، المجهود المتوخى منه أن يفسح أكثر فأكثر مكانا للرأسمال الخاص.

و يوضح البروفيسور "تسيمون كابزينر" أن التنمية الاقتصادية للمجتمعات ترجع إلى استعدادهم للتغيير عن طريق الضغوط والإرغام و لا يمكن العمل على زيادة الوعي الاجتماعي لدى الأفراد إلا عن طريق التغيير في أنماطهم الحضارية و الثقافية و يقول كول- coole أن مجرد زيادة الاستثمارات الجديدة لا يؤدي بالضرورة إلى سرعة التصنيع أو إلى انطلاق عجلة المدنية الحديثة بل يقضي الأمر تغيير العادات و التقاليد التي ظلت تسيطر زمنا طويلا حتى يمكن الاستفادة من وسائل الإنتاج الحديثة، كما يرى المفكران "جيرهارد كولم Gerhard colm" و "تيودور جيجر T.Geiger" أن للتنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة أهدافا اجتماعية كرفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحقيق الرفاهية للسكان، كما أن "جونار ميردال Goonar mirdal" يعتقد أن عمليات الإنماء الاجتماعي بدأت تدخل النطاق الاقتصادي، لذا فالتغيير الاقتصادي من وجهة نظر معينة إنما يكون عاملا آخر من عوامل تغيير هذه المناشط، حيث أن المجتمعات النامية قد أخذت بأسباب الإنماء الاقتصادي و تعمل على إنماء الصناعة بها و ما يطرأ على بيئتها من تغيرات[1].

-جدول لدراسة عوامل التغيير:

عوامل التغير	نعم	لا
التغير الاجتماعي، الإصلاحات السياسية و القانون	43	04
التغير الثقافي (العقليات و الثقافات و التفتح)	31	08
التطور الاقتصادي(المشاريع التنمويةو التدعيمية)	10	02
التطور التكنولوجي(وسائل تسهيل العمل)	16	05

[1]: فادية عمر الجولاني: "التغير الاجتماعي" مرجع سابق ص ص 50...56.

-التحليل:

إن المجتمع الجزائري كباقي الدول العربية له هوية بالمفهوم الحضاري، وتعني الانتماء إلى هذا المجتمع بكل مكوناته الواضحة اجتماعيا وثقافيا، التي تحظى بالقبول النسبي من طرف أفراد المجتمع وكذا مختلف الفاعلين السياسيين داخل المجتمع بالإضافة إلى عوامل أخرى مادية أساسا مرتبطة بمستوى التقدم الاقتصادي والحضاري الذي يبلغه المجتمع في مرحلة معينة من مراحله التاريخية غير أن هناك عدة عوامل تاريخية محلية ساهمت في بلورة ثوابت معينة للهوية الجزائرية تتمثل في ثلاث محددات، حيث يرى مجتمع الدراسة أن السبب الأول و الرئيسي لتطور البلاد و خروج المرأة للعمل هو التغير الاجتماعي بالدرجة الأولى و المتمثل في جملة من التحولات التي طرأت على المجتمع كغلق المؤسسات الوطنية من ورشات و مصانع مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي و بذلك رفض المرأة لهذا الوضع فخروجها للمجتمع مطالبة بحقوقها و مصارعة لعوامل المجتمع للنهوض بحالها، ف 43% من النساء ترى أن التغير الاجتماعي و الذي كان سببه الإصلاحات السياسية والتعديلات القانونية حركت المجتمع و أدت إلى التغيير وبالتالي تغير في مكانة المرأة الاجتماعية، مما أثر في العقليات و بالتالي تغير ثقافي ف 31% من رأوا أن التغير الثقافي كان سبب في تغير مكانة المرأة، لأن العقليات البالية كانت جامح و كاسر لتقدم و تطور المرأة ومكانتها، و النتيجة قد سادت على المجتمع الذي أصبح من مجتمع تقليدي ضيق المشاركات إلى مجتمع كبير واسع المشاركات في طريق التطور والنمو، فالتطور الاقتصادي و التطور التكنولوجي كانا أيضا سببا في تغير المجتمع و تغير مكانة المرأة وخروجها من المنزل إلى الشارع لمجابهة الرجل، و العمل في شتى المجالات ومختلف القطاعات من خلال خلق الوسائل المكملة والمساعدة و المسهلة للأعمال التربوية كدور الحضانة و الأدوات الكهرو منزلية...الخ، إذ يعد الاختراع من العوامل الأساسية في التغير الاجتماعي لأنه عبارة عن تركيب جديد للعناصر المعروفة ويحدث الاختراع في الجانب المادي للمجتمع، وقد يحدث الاختراع في الجوانب غير المادية للمجتمع كاتحاد العمال أو استخدام بعض المفاهيم الجديدة. وقد يغير الانتشار الثقافي حالة المجتمع ولكن أثر الانتشار يعتمد على مدى التنظيم في المجتمع فيما اذا كان قادرا على الاستفادة من

العناصر الثقافية المنتشرة القادمة إليه، و النتيجة كانت الرقي و الازدهار ليس فقط على المستوى الضيق أي الأسرة فقط بل على المستوى العام الواسع أي المجتمع.

لقد أصبح واضحا أن التغير الاجتماعي عملية تتوقف على تفاعل عوامل عديدة، مثل التكنولوجي والصناعي والاقتصادي والثقافي والديني. وليس لعامل واحد ترجيح أو الأفضلية على العوامل الأخرى في حد ذاته، وإن كان يذهب بعض العلماء الى أن التكنولوجيا هي الأساس لكل التغيرات في العلاقات الاجتماعية، كما يذهب آخرون إلى أن التنافر بين الطبقة التي تمتلك أدوات الإنتاج والطبقة التي لا تمتلك هو الأهم, وأيضا وضع البعض العوامل الأيديولوجية أو الدينية على أنها تؤدي للتعديلات الأساسية في الدور والمكانة[1].

[1]:أ.رحالي حجيلة. التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المفهوم و النموذج. مجلة كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية. جامعة بسكرة. العدد 7 جوان 2010. ص 17.

المبحث الثاني: محركات و أشكال التغيير.

يعتبر القرن التاسع عشر من القرون التي نُقشت حروفها في التاريخ، فلقد أُطلق عليه اسم عصر التحرر والتغيير والتقدم العلمي والاجتماعي، وقد لا نخطئ إذ نسميه عصر النمو الاقتصادي، فالدول العربية وشعوبها التي بلغت درجة متقدمة من العلم والأدب والفن أصبحت لديها حلم تركض وراءه وهو هاجس التغيير و التغير، فأفادت من ذلك وعمدت إلى استغلاله و طمحت إلى توسيع نفوذها عن طريق حركات التحرر التي اجتاحت المجتمعات العربية، مقلدين بذلك الغرب و منددين بأنظمة الحكم و السياسة...

ولو عدنا أدراجنا لحقوق الإنسان فقد استندت في البداية إلى أفكار القانون الطبيعي اعتمادا على أن هذه الحقوق طبيعية نشأت والتصقت بالإنسان بحكم طبيعته الإنسانية، ثم احتلت حقوق الإنسان طابعها القانوني الوضعي، وعنيت مختلف الدساتير بحمايتها فنالت بذلك قيمتها الدستورية. وقد ارتبطت حقوق الإنسان بفكر سياسي متغير، وتجسدت في بادئ الأمر في مجموعة من الوثائق مثل العهد الأعظم الذي استخلصته بارونات إنجلترا للحد من سلطة الملك سنة 1215، و إعلان الحقوق سنة 1776 بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم إعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان و المواطن سنة 1789، و قد نالت حقوق الإنسان العالمية على يد ميثاق الأمم المتحدة الذي نص على أن من أغراض هذه المنظمة تطوير وتشجيع و احترام حقوق الإنسان (المادة 3\1)، و على يد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10\12\1948 و الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة و توالت بعد ذلك المواثيق الدولية التي تضفي الحماية على حقوق الإنسان[1].

و الجزائر من بين الدول التي تمتثل لهذه القوانين، لذا فإن التركيز على السنوات العشرين الأخيرة، هو من منطلق كون الفترة –لا يمكن لأحد إنكار هذه الحقيقة– هي فترة التحولات

[1]:رشدي شحاتة أبو زيد: إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ط1،سنة 2007، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الاسكندرية ص 19.

الإستراتيجية العميقة التي تعيد صياغة المجتمع الجزائري على جميع الأصعدة. فهذا التفاعل الذي حدث في مجتمعنا أسفرت عنه عدة تغييرات في البنية التحتية والفوقية للمجتمع.

لقد تميزت الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بمعالجة الأزمات السياسية التي واجهتها البلاد.

فدستور 1963 تمت صياغته في ظل الخلافات بين قادة الثورة، إلا أنه لم يعمر سوى أسابيع معدودة.

أما دستور 1976 فقد جاء ليعالج الفراغ الدستوري للفترة جوان 1965 إلى نوفمبر 1976، ليخضع بعدها لتعديل جوهري سنتي 1988 و 1989 عقب حوادث 05 أكتوبر 1988 محاولة أحكامه التأقلم مع الوضع الدولي و الداخلي السائد آنذاك و الذي ميزته المطالب الديمقراطية، لكنه لم يصمد أكثر من ثلاث سنوات، لأنه لم يعالج حالة شغور رئاسة الجمهورية عن طريق الاستقالة و تزامنها مع شغور المجلس الشعبي الوطني عن طريق الحل، لتدخل البلاد في أزمة سياسية و دستورية أخذت طابعا داميا بعد ذلك.

أولا: الاصلاح السياسي 1989: (بداية الاصلاح).

انطلاقا من تقييم التجربة التعددية التي باشرتها البلاد في نهاية الثمانينات، في ظل التحول الشامل الذي عرفه العالم نتيجة تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار جدار برلين، والذي تجسد في الجزائر في حوادث 05 أكتوبر 1988، عرفت البلاد تحولا جذريا إن على المستوى الاقتصادي أو السياسي، من خلال تبني آليات اقتصاد السوق، والتفتح على الممارسة السياسية التعددية، غير أن هذا التحول لم يكن دون مقابل، حيث دفعت البلاد ثمنا غاليا خاصة خلال فترة التسعينات[1].

[1]: أكد على ذلك رئيس الجمهورية في خطاب 15 أفريل 2011 مؤكدا على أنه"منذ أكثر من عقدين من الزمن، باشرت الجزائر نظام التعددية السياسية، كان لها ثمن باهظ سدد ضريبتها شعبنا بلا دعم ولا مساعدة من أي كان في العالم".

وانطلاقا من هذه التجربة المريرة، التي بقدر ما كانت لها سلبيات كان لها جوانب ايجابية، جعلت البلاد تحاول تصحيح المسار دون التخلي عن الخيار الديمقراطي الذي اعتبره الدستور من الأسس التي يقوم عليها المجتمع الجزائري.

وفي هذا السياق أكد رئيس الجمهورية على المضي قدما وبمشاركة القوى السياسية سواء الأغلبية المسيطرة على المجلس الشعبي الوطني أو حتى المعارضة، سواء كانت ممثلة في البرلمان أو خارجه، قصد تعميق المسار الديمقراطي وتعزيز دعائم دولة الحق والقانون، بمشاركة القوى الاجتماعية، على اعتبار أن أي إصلاح سياسي لا يمكن أن يؤتي ثماره إذا لم تصاحبه تنمية اقتصادية واجتماعية.

إن هذه التجربة المريرة، التي بقدر ما كانت لها سلبيات تجسدت في انهيار الوضع الأمني وما نتج عنه من خسائر في الأرواح والبنية التحتية للدولة، كان لها جوانب ايجابية، جعلت البلاد تحاول تصحيح المسار دون التخلي عن الخيار الديمقراطي الذي اعتبره الدستور من المبادئ التي لا يمكن أن يمسها أي تعديل دستوري[1].

إن هذا المشروع الإصلاحي سيكون بلا معنى إذا لم تتم إعادة النظر في المنظومة التشريعية المؤطرة للممارسة السياسية التعددية في ظل ترسيخ حرية التعبير، ومن ثم كان لا بد من إدخال تعديلات جوهرية على حزمة القوانين العضوية المرتبطة بالعملية الانتخابية والأحزاب السياسية وترسيخ حرية الإعلام، على أن تكون هذه المراجعة قبل حلول المواعيد الانتخابية المقبلة[2]، سواء المحلية منها أو التشريعية بهدف ترقية الممارسة الديمقراطية في البلاد.

[1]:حيث نصت المادة 174 فقرة 2 من دستور 1996 على أنه "لا يمكن لأي تعديل دستوري أن يمس:...النظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية".

[2]:علما أن العهدة الانتخابية للمجلس الشعبي الوطني والمجالس المحلية ستنقضي مع نهاية سنة 2012.،" وهي فترة زمنية كافية للقيام بمراجعة الأسس القانونية لممارسة الديمقراطية والتعبير عن الإرادة الشعبية وتحسينها وتعزيزها، بما يستجيب لآمالكم في تمثيل نوعي أوفى ضمن المجالس المنتخبة"، من خطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011.

ففي سنة 1988 و هي ثورة خروج المرأة للشارع، حيث خرجت النساء الجزائريات إلى الشارع منددة بنظام الحكم و مطالبة لحقوقها بكل أنواعها فكانت نقطة انطلاقة لتغيير حتمي ...الخ، و التي أفرزت أنظمة جديدة مثل الجمعيات و المطالبة بإعادة تشكيل الدستور و طلب المساواة في الحقوق واستقلالية بعض المواد. القانون جُدد والنتائج على المجتمع ترتبت والمرأة في صفة جديدة حيث قفزت قفزة نوعية من البيت والعادات والتقاليد إلى الشارع و سوق العمل و الانفتاح.

أما سنة 1989 هي الفترة التي تمثل انهيار الاشتراكية و غلق الكثير من المؤسسات العامة وبداية توسع القطاع الخاص كبديل لها في التنمية الوطنية، فبدأ انتعاش القطاع الخاص وعرف حركة كبيرة فأصبحت المؤسسات الخاصة في تزايد مستمر و هذا راجع لسياسة الدولة التي أصبحت تولي لها أهمية و سبب ذلك دخول البلاد الاقتصاد الحر.

رغم كل التطورات التي حصلت على مستوى الاقتصاد الوطني من تطوير و تحسين المؤسسات الخاصة أو القطاع الخاص، إلا أنه مازال يواجه مشاكل مختلفة منها منافسة القطاع الغير رسمي، القبول في القروض، مبالغ القروض، الضرائب، الجمارك وقوانينها[1]...

إن التحول من نظام اشتراكي إلى اقتصاد السوق تطلب من الدولة وضع خطة جديدة تسمح بدراسة الأوضاع العامة المساعدة على القيام بإصلاحات وأحد هذه الخطوات تمثلت في قانون فيفري 1989 الذي يسمح بالتعددية الحزبية والنقابية، فهذا القانون فتح المجال للجزائريين بممارسة حقهم السياسي و منه الاقتصادي.

إن أحداث أكتوبر 1988 قد أثبتت بصفة عملية أن الدعوة للتضحية والنضال من طرف الحزب الحاكم وقادته لم تعد مجدية، وأن المناضلين لم تعد تنطوي عليهم الحيل المتمثلة في رفع شعارات براقة وصياغة مواثيق مثيرة، بل أصبحوا يؤمنون بالعمل

[1] :Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat :acte de l'assise nationale de la Pme janvier 2004 P 43.

الملموس الذي يساعدهم على تحسين مستوى جميع الفئات الاجتماعية. كما أثبت أحداث أكتوبر 1988 أنه لم يعد من الممكن احتكار ديمقراطية العمل والتوجيه من أعلى وإهمال القاعدة لأن احتكار السلطة وعدم وجود منافسة حقيقية لا يدفعان أي مسؤول للاجتهاد والتفتح على المجتمع وقضاياه. ولهذا، فإن الإصلاحات السياسية جاءت لتفسح المجال أمام الأحزاب السياسية لكي يعبروا عن آرائهم واحتياجاتهم وإبراز القضايا الحقيقية للشعب والتخلص من فكرة الحزب الواحد الذي لا يعبر عن الواقع الاجتماعي بقدر ما يعبر عن الآراء الفوقية التي هي عبارة عن انعكاسات للفكر الفردي الذي تفرزه الزعامات القوية[1].

ثم تأتي سنة 1990 و هي مرحلة اصطدام السياسة بالدين أو الحرب الأهلية التي عرفها المجتمع الجزائري و التي دامت حتى سنة 1999، حيث كانت نتائجها ثقيلة على المجتمع أجمع من دمار و تهديم و غلق للمؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية و تراجع على جميع الأصعدة.

هذا الأمر قد عجل بوضع دستور جديد لمعالجة الوضع وحل الأزمة فجاء دستور 1996 مستعجلا لضمان المزيد من التحكم في تسيير شؤون الدولة[2]، و من أهم تعديلاته ترقية الحقوق السياسية للمرأة و توسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة على جميع المستويات.

إن إقرار التعددية الحزبية والاعتراف بأهمية المنافسة والسماح للآخرين أن يدلوا بدولهم في قضايا الساعة التي تهم بلدهم لأنهم قد يكونوا أحسن أو أفضل من الحزب أو الأحزاب المتربعة على كرسي الحكم، و بهذا الأسلوب يمكن التخلص من الممارسات العتيقة والمتمثلة في عدم التحدث إلى المعارضة إلا في حالة وجود أزمة أو مشاكل عويصة، أو العجز عن حل مشاكل معقدة لا يستطيع الحزب الحاكم أن يحلها بمفرده، ففسح المجال للعمل الديمقراطي وحرية التعبير عن الإرادة الشعبية، والشيء المأمول

[1]: تومي حسين، جريدة الشعب، 8 فيفري 1990 ، ص 15.

[2]:انظر المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07ديسمبر 1996 المتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 76 المؤرخة في 08-12-1996 ص 6.

هو أن تكون هذه الديمقراطية حقيقية وليست شكلية لأن الديمقراطية الحقيقية هي التي تفرز المنافسة الحرة ويقبل المتنافسون في ظلها بقرار الشعب، أما الديمقراطية الشكلية أو السلبية فتتمثل في وجود أحزاب بغير برلمان تتفاعل فيه الحياة السياسية، وتتبادل القوى المختلفة مناصب المسؤولية[1].

ثانيا: الإصلاح السياسي 1999:

تبقى المصالحة الوطنية والاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتلاحم الاجتماعي المكونات الأساسية لمسعى التجدد الوطني الواجب استكماله.

وتوخيا للبلوغ بهذا المسار مداه في أفضل الظروف، رسمت الجزائر لنفسها، في هذه المرحلة الجديدة، ستة أهداف ذات أولوية، وهي تبذل جهودا حثيثة مكثفة لتحقيقها.

إن تعزيز دولة الحق والقانون يفرض نفسه لتأمين حماية أفضل لحقوق الإنسان ودعم أمن الأشخاص والممتلكات والأنشطة الاقتصادية.

لقد تم بعد قطع شوط بعيد في إصلاح العدالة. وإنه يتعين إتمامه من حيث أن المنظومة القضائية تشكل قطب رحى دولة الحق والقانون. وفي هذا السبيل، سيشمل العمل:

- تعزيز استقلالية المنظومة القضائية ومصداقيتها.
- تسهيل الوصول إلى هذه المنظومة وتعجيل وتيرة معالجة الخلافات وتنفيذ القرارات.
- إتمام مسار التساوق التشريعي، ضمانا لمطابقته مع التزامات الجزائر وتعهداتها الدولية.
- تعزيز تكوين القضاة ومضاعفة الإمكانيات المادية للشبكة القضائية وشبكة السجون.

[1]: عمار بوحوش، "التعددية الحربية وأثارها على وحدة المغرب العربي"، بحث لملتقى "الدساتير للمغاربية والتعددية الحربية" الذي عقد بجامعة تيزي وزو يومي 19 و 20 مارس 1990.

إن الإصلاح هذا يهدف، في حقيقة الأمر إلى إرساء الدولة الجزائرية على أسس جديدة حقا، استجابة للمقتضيات الجديدة الناتجة عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الجزائر، وهو يشكل إحدى ورشات العهدة الخماسية ذات الأولوية.

إن الإصلاح هذا الشامل المدى، يتوخى تزويد الإدارة بالأدوات المكيفة والوسائل اللازمة كي تساند المسار الديمقراطي، وتجذير الحكم الراشد وعصرنة الاقتصاد وإفاضة التقدم الاجتماعي، مساندة فعالة.

فالمسار الذي شرع فيه يتطلع إذن إلى إعادة تحديد طبيعة علاقات الدولة بالمجتمع وبالدائرة الاقتصادية وكذا إلى تعميم الأنماط التشاركية للتسيير على كافة المستويات.

إن الهدف الأساسي إنما هو تحويل المواطن من مجرد محكوم إلى شريك كامل في تسيير الشؤون العمومية[1].

إن الدولة مع تعزيزها لصلاحيات التحكيم والضبط المخولة لها وتحسين شروط ممارسة هذه الصلاحيات، تعتزم صب عملها أكثر فأكثر على العوامل المتحكمة في النمو الاقتصادي وتطوير التشغيل وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

وتنوي السلطات العمومية بهذا المجهود المبذول في سبيل تجديد الهياكل المؤسساتية والإدارية، تحمل مسؤولياتها في مجال الاستشراف والتصور والعمل والتقييم والمراقبة.

يشمل إصلاح هياكل الدولة ومهامها من بين ما يشمل، تعميق اللاتمركز واللامركزية من خلال إعادة توزيع فعلي للصلاحيات والوسائل لفائدة الجماعات المحلية، من حيث هي الفضاء

[1]: عمار عباس، قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2008، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الأقتصادية والسياسية، عدد 01 سنة 2009.

الأمثل الذي يقاس فيه يوميا مدى تمثيل الدولة ومصداقيتها، ومن حيث هي في نفس الوقت، الدليل على ديمقراطية محلية حقيقية[1].

ثم الانفتاح على السوق سنة 2000 وهي سنة إعادة البناء والتعمير وسنة الاستثمارات الاقتصادية، فهذه الفترة فترة البناء المؤسساتي والإصلاح الشامل جعلت المرأة تتقاسم والرجل حظها من الحياة في التعليم، العمل، الإنتاج والاستثمار، الخدمة والإبداع وحتى دوائر القرار ودواليب الدولة. لقد تبنت الجزائر طرحا تنمويا يعطي الصدارة للإنسان بصفته فاعلا مستفيدا، وعكفت على ترقية أوسع مشاركة ممكنة، من مرحلة التصور إلى مرحلة التنفيذ.

لقد سمحت أطر الحوار الثنائي بين الحكومة والحركة النقابية، والثلاثي الذي يشرك كذلك أرباب العمل، بإقامة سنة تشاور محمودة بشأن التسيير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، فهذه الأطر تساهم في إحداث التوازن الضروري بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الإنصاف الاجتماعي، من أجل التوصل إلى عقد اقتصادي و اجتماعي على المدى المتوسط يوطد شراكة حقيقية بين الحكومة و الحركة النقابية والمستخدمين، و الدولة متمسكة كذلك بتشجيع التطور النوعي للحركة الجمعوية، خصوصا من خلال تشجيع تنظيمها على الصعيد الوطني و تعزيز قدراتها من أجل مساهمة أكبر في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية من حياة الأمة، كما تحرص الدولة على تحفيز تطوير الأطر الملائمة للتشاور والتنسيق على المستوى المحلي[2].

ثالثا: الاصلاح السياسي 2008:

إضافة إلى كل ما سبق فقد تضمن التعديل الدستوري لسنة 2008 ترقية الحقوق السياسية للمرأة ودسترة رموز الثورة، غير أن كل ذلك لم يكن كافيا لتصحيح النص الدستوري الذي وضع سنة

[1]: أبو القاسم سعد الله، "تمويهات الأستاذ حسين آيت أحمد"، الشعب، العدد الصادر بتاريخ 19 فيفري 1990 ، ص 13

[2]:د.عمار عباس: مقال منشور بمجلة "الفكر البرلماني" الصادرة عن مجلس الأمة الجزائري، عدد 27 / 2011.

1996، لمعالجة الأزمة السياسية والدستورية التي عرفتها البلاد عقب استقالة رئيس الجمهورية وحل المجلس الشعبي الوطني وتوقيف الانتخابات التشريعية لسنة 1991 قبل إجراء دورها الأول.

كما يعتبر إصدار قانون عضوي متعلق بتمثيل النساء في المجالس المنتخبة ضروري، خاصة بعد تأخر صدوره عقب التعديل الدستوري لسنة 2008، والذي أكد على ترقية الحقوق السياسية للمرأة[1]، بوضع آليات كفيلة بضمان تمثيلها في المجالس المنتخبة والمشاركة في صنع القرار، إذا استثنينا ما جاء به مشروع قانون البلدية الذي أدرج بعض الحلول لترقية تمثيل المرأة وعنصر الشباب في المجالس الشعبية البلدية.

على الرغم من الخطوات البارزة التي قطعتها الجزائر في مجال ترقية حقوق الإنسان، وهو ما كان يؤكد عليه رئيس الجمهورية في رسائله المختلفة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وإنشاء آليات للدفاع عنها، إضافة إلى ما تضمنه التعديل الدستوري لسنة 2008، من ترقية للحقوق السياسية للمرأة، تطبيقا لمبدأ المساواة بين المواطنين الذي تضمنته كل النصوص الدستورية الجزائرية، إلا أن مشروع الإصلاح الدستوري والتشريعي القادم جعل من بين أولوياته الإشارة مجددا إلى ضرورة ترقية حقوق الإنسان من خلال"انفتاح أكبر للسلطات العمومية تُجاه مختلف الرابطات والجمعيات الوطنية لحقوق الإنسان"[2]، لذلك يتعين على المؤسسات والإدارات المعنية أن تسهم في احترام حقوق الإنسان من خلال تمكين هذه الجمعيات من القيام بدورها على أكمل وجه[3].

إدراكا منها للدور الكبير الذي تلعبه الحركة الجمعوية في تأطير المواطنين وتوجيههم للمشاركة في اتخاذ القرار في إطار مبادئ الديمقراطية التشاركية التي يقوم عليها الحكم الراشد، فقد ارتأت السلطات

[1]: نصت المادة 31 مكرر من دستور 1996 على أنه": تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة. يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة".

[2]: من بيان مجلس الوزراء المؤرخ في 02 ماي 2011.

[3]: أكد بيان مجلس الوزراء المنعقد في 02 ماي 2011 على أن الحكومة ستقوم بعرض مشروع نص تنظيمي على رئيس الجمهورية يرمي إلى تعزيز ترقية حقوق الإنسان مع احتفاظ اللجنة الوطنية الاستشارية المكلفة بحماية حقوق الإنسان وترقيتها بالدور المنوط بها في هذا المجال.

العمومية إعادة النظر في الحركة الجمعوية من خلال فتح المجال لها للمشاركة في تنشيط جهاز الدولة لمحاربة البيروقراطية ومحاربة الفساد، تطبيقا لالتزامات الجزائر الدولية[1] وتفعيلا لما نص عليه القانون المتعلق بمكافحة الفساد[2]، وما جاء به مشروع قانون البلدية الذي خصص مجالا واسعا لتنظيم الدور التشاركي للمواطنين في صنع القرار المحلي[3]، على اعتبار المواطن أصبح أكثر تطلعا وأكثر اطلاعا وتعلما وهو ما يؤهله للقيام بدور محوري في تحديد أولويات التنمية[4].

غير أن كل هذه الإرادة السياسية الرامية لتفعيل الحركة الجمعوية" بصفتها فضاءات للتحكيم والوساطة بين المواطنين والسلطات العمومية"، لن تتأتى دون "توسيع وتوضيح مجال الحركة الجمعوية وأهدافها ووسائل نشاطها وتنظيمها"[5]، للقيام بدورها في ملئ الفضاء الذي يفصل بين السلطة والمواطنين، وذلك من خلال إعادة النظر في القانون المتعلق بالجمعيات[6]، وريثما تتم المراجعة المزمعة للقانون الذي يسير نشاط الجمعيات، دعا رئيس الجمهورية الحركة الجمعوية "إلى تكثيف المبادرات التي تخولها رسالتها من خلال الانخراط من الآن ضمن هذا المنظور"[7].

و لقد توالت الإصلاحات السياسية و ظلت مستمرة إلى يومنا هذا من أجل إصلاح أحوال المجتمع عامة و المرأة خاصة.

---

[1]: على اعتبار أن الجزائر انضمت سنة 2004 إلى اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد لسنة 2003.

[2]: انظر القانون رقم 06-01 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والذي يخصص مجالا واسعا لدور المجتمع المدني في محاربة الفساد.

[3]: خصص مشروع قانون البلدية الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في أفريل 2011 بابا كاملا ضمنه خمس مواد لتوضيح الدور التشاركي للمواطنيين وذلك "لتحفيز المواطنيين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم"، المادة 12 من مشروع قانون البلدية.

[4]: فقد جاء في أسباب تعديل قانون البلدية أنه يهدف إلى إشراك المواطن الذي أصبح لديه"آراء واقتراحات متعلقة بتسيير بلديته"، وقد أكد رئيس الجمهورية في خطابه في 15 أفريل 2011 على أنه"سيشرع في عملية تشاورية على المستوى المحلي مع المواطنين والمنتخبين والحركة الجمعوية والإدارة، لتحديد أهداف التنمية المحلية على نحو أفضل وتكييفها مع تطلعات الساكنة".

[5]: من خطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011.

[6]: أنظر القانون رقم 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 المتضمن قانون الجمعيات.

[7]: من خطاب رئيس الجمهورية في 15 أفريل 2011.

جدول يبين رأي المرأة حول الإصلاحات السياسية:

الاصلاحات	نعم	لا
إصلاح 1989	100	00
إصلاح 1999	100	00
إصلاح 2008	100	00

قراءة و تحليل للجدول:

في ما يخص رأي النساء حول الإصلاحات السياسية، فقد كن موافقات تماما في كل ما ذكر بنسبة 100% لأنهن ترى أن الدولة الجزائرية تعمل جاهدة لإنصاف المرأة و دمجها في كل نشاطات المجتمع، فمن حيث الإصلاحات فقد أقررن أنها كانت أسطورية لدرجة أنها لم تسبقها لها دولة عربية قبلا مهما كان مستواها المادي الاقتصادي فهن يقارن أنفسهن مع نظيراتهن في الوطن العربي ويرين أنهن أحسن وضعا ومستوى، وأنهن أصبحن يضاهين نساء الغرب في الحقوق و التقدم والممارسات، خاصة التغييرات السياسية و الإصلاحات الأخيرة التي أعطت أهمية بالغة و أولوية للمرأة، وكذا ما مس القوانين من إصلاحات في حق السكن وحقوق الطلاق والمنح العائلية... الخ من التعديلات التي أصبحت تستهويها النساء من جهة و تستقطب النساء للممارسة من جهة أخرى، فمثلا كثيرات من أغرمن بقانون الطلاق الأخير من حق في السكن و المنح للأطفال فطلبن الطلاق أو الخلع...الخ، فهن جد فخورات ببلدهن على كل التغييرات التي أجراها فهي لصالحها و في خدمتها، فحسب رأيهن الإصلاحات لها والقانون يحميها و هي اليوم في المجتمع أفضل من الرجل حسب رأيها فلا حواجز تعيقها ولا قوانين تردعها (مثلا الرجل للعمل عليه أن يكون معفى أو مؤدي للخدمة الوطنية) فما التمسناه في هذه المقابلة أن هؤلاء النساء الموافقات على كل الإصلاحات سواء مطلعات عليها أم لا، أن أغلبهن نساء عازبات ليس لهن مسؤوليات أكثر من على أنفسهن حتى و إن كان كذلك فهو ليس بقدر المسؤولية المضافة لهن من مسؤولية الأسرة و الأطفال مثلا.

المبحث الثالث: المرأة و القانون.

أولا: قانون الأسرة في الجزائر:

إن وضع المرأة الجزائرية يميزه التساوي في الحقوق والواجبات في المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية. وقد سمحت هذه المساواة بالتمدرس الكثيف للفتيات في كافة أطوار التعليم وولوجهن أكثر فأكثر الحياة المهنية والمسؤوليات السياسية والاقتصادية والوظائف السامية في الإدارة والقضاء.

فبغض النظر عن حق التصويت والمساواة في الأجر اللذين جاء بهما الاستقلال، صار العنصر النسوي يشكل اليوم في الجزائر، على سبيل البيان، أكثر من 50% من التعداد الجامعي وأكثر من 60% من التعداد الطبي وأكثر من 30% من سلك القضاة وأكثر من 55% من تعداد الصحافيين.

إن هذا التطور سيتمم بعد بضعة أشهر عن طريق إدخال أحكام جديدة على قانون الأسرة، والذي تكفل استرجاع التوازن بين الزوجين من حيث الحقوق والواجبات لجعلها تتماشى وما يقتضيه الدستور والتزاماتنا الدولية وقيمنا الحضارية.

إن الجزائر وعيا منها بأن تثمين رأس المال البشري هو بالذات أساس التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بذلت منذ استقلالها استثمارات معتبرة من أجل تعميم التمكن من التعليم والتكوين.

وها هي اليوم تسعى جاهدة لتحقيق تحول نوعي لمنظومتها التعليمية بغية الاستجابة لمتطلبات إعداد أبنائها وتحضيرهم لممارسة الأنشطة المواطنية وتثمين قدراتهم الإبداعية ضمن سياق اقتصاد يقوم أكثر فأكثر على العلم والمعرفة.

و يرمي هذا الإصلاح في المقام الأول، إلى توفير الشروط المادية و البيداغوجية الأكثر ملائمة للتكفل بتعداد مدرسي يتجاوز 8 ملايين تلميذ (أي 25 % من الساكنة) و يعد ما يقارب مليون طالب. وهو السياق الذي تم فيه الترخيص القانوني لإسهام المدرسة الخاصة والجامعات الأجنبية في الجزائر.

كما يشمل إصلاح المنظومة التربوية الوطنية فتح هذه الأخيرة على العلم والثقافة العالميين وعلى اللغات الأجنبية وعلى التعاون الدولي، ويشمل في الوقت ذاته ترقية العناصر المؤسسة للهوية الوطنية ضمن منظور يندرج في إطار الحداثة والتنمية.

– **تطور المنظومة القانونية الخاصة بالمرأة:** سعت الدولة الجزائرية في مختلف تشريعاتها إلى تكريس مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين دون تفريق أو تمييز من حيث الجنس، وهو مبدأ يكفله الدستور الجزائري باعتباره أسمى القوانين، وقد تطورت المنظومة التشريعية الخاصة بالمرأة، وتعززت الحقوق التي تتمتع بها، وهو ما يتجلى فيما يلي:

• **الدستور:** لقد كرس الدستور الجزائري المساواة بين الرجل والمرأة في العديد من مواده، وذلك في الحقوق والواجبات، في التعليم والعمل، وفي تقلد المهام والوظائف، كما تضمن التعديل الدستوري الأخير إضافة مادة تؤكد على سعي الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة، وانبثق عنه اعتماد نظام الحصص (الكوتا) بالنسبة للمرأة في جميع الاستحقاقات الوطنية على جميع المستويات. ويشكل ذلك تطورا ملحوظا ومكسبا كبيرا بالنسبة للمرأة الجزائرية، خاصة وأن الدستور هو أعلى مرتبة من جميع القوانين، حيث يفرض مبدأ دستورية القوانين، مطابقة وعدم تعارض جميع التشريعات الوطنية مع أحكامه.

• **قانون الأسرة:** لقد حققت المرأة الجزائرية مكاسب كبيرة وتدعم مركزها وتعززت مكانتها داخل الأسرة، على إثر تعديل قانون الأسرة الجزائري، من خلال الأمر رقم 05 -02 المعدل والمتمم

للقانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 جوان 1984، وذلك 27 فيفري 2005. وتتمثل أهم التعديلات التي جاء بها لصالح المرأة في[1]:

- توحيد سن الزواج لكل من الرجل والمرأة بتسعة عشرة (19) سنة (المادة 7) .

- إخضاع تعدد الزوجات لعدة شروط، منها الرضا المسبق للزوجة السابقة، وكذا ترخيص رئيس المحكمة الذي يتولى التأكد من حصول التراضي، وكذا أهلية الزوج وقدرته على ضمان العدل واستفاء الشروط الضرورية للحياة الزوجية (المادة 08).

- استعادة التوازن في الحقوق والواجبات بين الزوجين (المادة 36).

- حق الزوجين أن يشترطا في عقد الزواج كل الشروط التي يرى أنها ضرورية (المادة 19).

- إلزام الزوج في حالة الطلاق على ضمان السكن لأبنائه القصر الذين تسند حضانتهم لأمهم أو تقديم بدل الإيجار (المادة 72).

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الأسرة عموما يحتوي على الكثير من الأحكام والتدابير، التي تعزز وضعية المرأة؛ كحق اختيار الزوج، التمتع بالذمة المالية المستقلة، طلب التطليق والخلع، حقها في الميراث وفي التصرف في ممتلكاتها[2].

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون الأسرة**: أمر رقم 05-02 المؤرخ في 2005/02/27، يعدل ويتمم القانون رقم 84-11،الصادر في 9 يونيو1984.

[2]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة: **المرأة الجزائرية ... واقع ومعطيات**، ص 10.

• **قانون الجنسية:** لقد جاء قانون الجنسية المعدل سنة 2005، ليضيف مكاسب أخرى للمرأة الجزائرية ويكرس مساواتها مع الرجال ويدعم مكانتها الاجتماعية، وتتمثل أهم التعديلات التي أدخلت على قانون الجنسية لصالح المرأة في[1]:

– الاعتراف بالجنسية الجزائرية الأصلية بالنسب عن طريق الأم، حيث تنص المادة 6 من القانون على:" يعتبر جزائريا الولد المولود من أب جزائري وأم جزائرية ".

– منح امتياز الحصول على الجنسية الجزائرية عن طريق الزواج من جزائري أو جزائرية (المادة 9 مكرر).

فضلا عن ذلك، تبنت الجزائر في السنوات الأخيرة استراتيجية وطنية للإدماج وترقية المرأة، صادقت عليها الحكومة سنة 2008، وتم التركيز في هذه الاستراتيجية على تشجيع تكافؤ الفرص في التشغيل والترقية مع خلق محيط مناسب يسمح للمرأة بالتوفيق بين حياتها المهنية والعائلية. وتتكفل مختلف القطاعات الوزارية حاليا بتطبيق المخطط التنفيذي للاستراتيجية تحت إشراف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. وإضافة إلى المكاسب السابقة، فهناك عدد كبير من الجمعيات التي تدافع عن حقوق المرأة، والتي تطالب بمزيد من المساواة والتحرر، وكذا تعزيز مكانتها داخل الأسرة وتحريرها من هيمنة الرجل باسم مناهضة العنف ضد المرأة، وحماية حقوق الإنسان.

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون الجنسية: المعدل بالأمر رقم 05-01 المؤرخ في/2005/02 227 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-86 المؤرخ في 1970/12/15 المتضمن قانون الجنسية.

-جدول لدراسة رأي المرأة حول قانون الأسرة:

القانون	مع المرأة	ضد المرأة(قهر)	تحرر سلبي
الزواج	61	31	08
الطلاق	06	73	21
الخلع	72	00	28
النفقة	78	12	04
الحقوق	59	30	11
الأسرة الممتدة (العائلة)	00	100	–
الأسرة النواة (الصغيرة)	100	00	–

-دراسة و تحليل:

من خلال الدراسة الميدانية لمقابلات النساء و ما أسفرت عنه الآراء حول موضوع قانون الأسرة فقد ارتأينا وضع مجموعة من المتغيرات أو المؤشرات التي أكدت عليها النساء من خلال المحاورات والتي تمثلت في الزواج و الطلاق و الخلع و النفقة و الحقوق و إمكانية أو تفضيل المرأة للعيش في الأسر الممتدة أو النووية، و قد كانت الإحصاءات كالآتي: فيما يخص مؤشر الزواج 61% من النساء ترى أن طرق الزواج قد تغيرت كثيرا مقارنة بالماضي كحق اختيار الزوج و المهر و السكن...الخ فقديما المرأة كانت لا تخير في الزواج و يفرض عليها المهر و السكن و حتى الزوج لكن اليوم انقشع الضوء في أحوالها، أما عن الطلاق فالمرأة ترى أنه يقهر المرأة لأنه من حق الرجل و قد أجمعت على ذلك 73% من النساء وفي المقابل 21% تراه تحرر سلبي للمرأة لأنه فتح الأبواب لها لتصبح متمردة على الدولة و القانون أولا ثم الأعراف و التقاليد ثانيا، و بالمقابل المرأة راضية جدا عن قانون الخلع الذي وضعه رئيس الجمهورية ب 72% لأنها ترى نفسها الدمية الاجتماعية التي تحركها مجموعة العرف والتقاليد و بهذا القانون ستتحرر و تكون لها قرارات و مواقف و في المقابل 28 % من النساء ترى

أن هذا القرار أدى إلى تفكك المجتمع و انحلاله من خلال التحرر السلبي للمرأة، أما فيما يخص النفقة 78% من النساء موافقات وراضيات عن القانون لأنه يضمن لها الحقوق الضائعة جراء هذا القرار، و59% من النساء ترى أن قانون الحقوق الممنوحة للمرأة ناقص جدا و يحتاج إلى تعديل دستوري جديد، و عن مؤشر سكن المرأة داخل الأسر النووية أو الممتدة فقد أجمعت كل المساء 100% على العيش و السكن في أسر نووية أفضل من الممتدة و التي تسودها جملة العادات و التقاليد و يحركها عرف المجتمع الذكوري آملة في نسبة من التحرر و الاستقلالية و لو الشكلية فقط.

ثانيا– قانون العمل في الجزائر:

نظرا و لأن النظام الاجتماعي يتمثل في قوانين تحكم العلاقات الإنسانية، فالرعاية الاجتماعية في المجتمع تمتثل إلى مجموعة من القوانين فبذلك يكون دور الإنسان هو التلقي و الفهم والطاعة ومحاولة الوصول إلى أفضل السبل و الوسائل و البرامج لتطبيق القوانين على أكمل وجه من أجل ضمان السير الحسن للأنظمة الاجتماعية، فكان على المرأة في المجتمع الجزائري أن تذعن للرجل وتخدمه، لأن الأعراف فرضت هذا التدرج و اعتبرته نظاما لا يجوز مخالفته، إلى أن كسرت المرأة هذه القواعد و رفعت الستار عن الظلمة الحالكة التي كانت تعيشها و تخرج مطالبة بحقوقها و الباب الأول الذي طرقته هو عالم الشغل، فدخولها له فتح الباب لها على مصراعيه لتصبح عاملة كاملة الحقوق مثلها مثل الرجل.

من هنا توالت القوانين تلو الأخرى محدثة تطورا هائلا، بحيث شجعت المرأة على الخروج للعمل ومساهمتها في المجهود الوطني على اعتبارها عضوا فاعلا في المجتمع، الأمر الذي أحدث تحولات مذهلة دون المساس بالقيم الروحية والعقائدية للمجتمع الجزائري.

لقد سمح تحرر المرأة الجزائرية الذي تبناه المشرع وناد به ميثاق الجزائر وأكدته الدولة إلى أغلب النساء بالتفتح على شخصيتها الأصلية وإثراءها، فشاركت بكل عزم وثقة في المعترك الاقتصادي والسياسي للبلد، وأدى ذلك إلى الازدهار وتحقيق حياة أفضل[1].

كما أنه للمرأة الجزائرية منظمتها الخاصة هي "الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات" وكان أول انعقاد لمؤتمرها من 19إلى 23 نوفمبر 1966 من أجل وضع برنامج شامل لتحديد طرق العمل وتهيئة نشاط أعمال المرأة ولدراسة مشاكل المرأة والتعرف على أحوالها وأوضاعها بطريقة شاملة للمشاركة بكل نشاط في الحياة السياسية والاجتماعية التي تعنى بمصير الأمة.

لا يسعنا في هذا البحث التطرق لكل تطور النظام القانوني الجزائري نظرا لطول الموضوع، والأهم هو أن نركز على المراحل التي رأيناها جديرة بالبحث والتمحيص ومراعاة منا للفترة الزمنية المحصور فيها بحثنا.

و إن دراسة حق المرأة في العمل في هذه المرحلة يكتسي أهمية بالغة نظرا للتطور الذي حصل في المنظومة القانونية خاصة الدساتير و قوانين العمل... .

جاء دستور و ميثاق سنة 1976 بتعديلات في الدستور الجزائري و ذلك من أجل إقحام المرأة الجزائرية في التنمية، ثم دستور 1986 الذي عرف بعض التعديلات الطفيفة في المساواة و بعض الحقوق.

فبعد سنة 1988 و صدور دستور الانفتاح سنة 1989 و التي تعرف هذه الفترة بمرحلة التحولات الكبرى التي شهدتها الجزائر من النظام الاشتراكي إلى ما يعرف بنظام اقتصاد السوق "النظام الرأسمالي" و التي جاءت لعدة أسباب أهمها الأزمة الاقتصادية العالمية، قيام منظمة التجارة، العولمة...الخ مما أدى بالكثير من الدول و خاصة الجزائر إلى إدخال مفاهيم جديدة كانت في بادئ

[1]: Malek Haddad: les femmes Algériennes : Ibid. pp 29.30

الأمر إصلاحات هيكلية على الاقتصاد الوطني ثم أدخلت في إطار دستور 1989 كنظام متكامل[1]. وعليه فالانطلاقة ستكون بمرحلة اقتصاد السوق والتعددية السياسية أو ما يعرف بعهد الانفتاح والذي جاء في دستور 1989 والذي أحدث تغيرا و تحولا جذريا و مهما في النظام السياسي و الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الجزائري[2].

ومن بين هذه التحولات المادة 52 من دستور 1989:" لكل المواطنين الحق في العمل"[3] وقد أعطى ذلك للمرأة نوعا من الأمان و الاستقرار الاجتماعي.

وقد جاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: "تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية"[4]. وقد نص القانون العام للعامل في مادته 12 على: "يضمن القانون حماية الحقوق الخاصة بالمرأة في العمل تطبيقا للتشريع المعمول به[5].

كما يحمي قانون العمل ويتعلق الأمر بالقانون رقم 90\11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المعدل والمتمم للمرأة ضد التمييز القائم على الجنس للحصول على منصب عمل، ويترتب عن ذلك أنه يعتبر باطلا وعديم الأثر كل شرط – يتضمن عقد العمل أو الاتفاقية الجماعية-يقيم التمييز بين المرأة والرجل في مجال الترشح للوظيفة، لكن المشرع لم يكتف بترتيب البطلان على شروط التوظيف

[1]:تاج عطاء الله: المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري، مرجع سابق ،ص89.

[2] :Belloula Tayeb, Droit du travail, Collection droit pratique, Ed Dahlab. Alger 1994,P 39.

[3]:الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية دستور 1989.

[4]:قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 2200\ألف(د-21)المؤرخ في 16\12\1986 المادة 6 لفقرة 2.

[5]: الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية دستور 1989.

التمييزية بل أسس المسؤولية الجزائية على إمضاء الاتفاقية الجماعية التي تكرس مثل هذا التمييز فنص على عقوبة الغرامة أو الحبس[1].

تعديلات سنة 1992 و 1994 حول أخطار العمل من مرض، عجز، و وفاة[2].

دستور 1996 كذلك شهد بعض التعديلات خاصة في مبادئ الحقوق والواجبات والمساواة[3] وكذا التأمينات الاجتماعية[4].

ثم تعديلات 1997 والتي مست العمل الجزئي مثل قانون 90\11 المعدل والمتمم في مادته 13 نص على النظام دون تفصيل و يرجع الفضل إلى المرسوم التنفيذي رقم 97\473 المؤرخ في 1997\12\08 الذي أرسى قواعد العمل الجزئي[5].

كما يتفق التشريع الجزائري مع القانون الدولي لحقوق الإنسان عندما وضع قاعدة المساواة في الأجور، لكنه لم يرسم معالم العمل ذي القيمة المتساوية حسب متطلبات لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة حتى يؤدي رب العمل حق العامل كاملا[6].

و التعديلات كثيرة جدا و لم تتوقف إلى يومنا هذا لصالح المرأة من عمل و استثمار وحق ومشاركة سياسية.

---

[1]: أعمر يحياوي: المساواة في الحقوق بين الرجل و المرأة في القانون الدولي و التشريع الجزائري، دار الأمل للطباعة و النشر و التوزيع د\ط، 2007 الجزائر،ص185.

[2]: القانون رقم 83\11 المؤرخ في 02 جويلية 1983 المادة 2 و تفسيرها جاء في المرسوم التنفيذي رقم 85\33 و رقم 85\34 المؤرخين في 09 فبراير 1985 و المعدلين سنتي 1992و 1994.

[3]: انظر المواد 28 و 30 من دستور 1989 و المواد 29 و 31 من دستور 1996.

[4]: انظر المواد 21 و 22 من الأمر 96\17 المؤرخ في 06 جويلية 1996 المعدل و المتمم للقانون 83\11 المؤرخ في 02 جويلية 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

[5]:تاج عطاء الله: المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة و الحماية القانونية،مرجع سابق، ص 245. انظر المادة 04 04 من نفس المرسوم التنفيذي للتوقيت الجزئي.

[6]: أعمر يحياوي: المساواة في الحقوق بين الرجل و المرأة في القانون الدولي و التشريع الجزائري، مرجع سابق ،ص193.

-جدول لدراسة رأي المرأة في قانون العمل:

قانون العمل	مع المرأة	ضد المرأة	نسبي
ساعات العمل	21	74	05
الأجر	68	02	30
المردودية	-	–	100
العطل	23	68	09
الأمومة	00	100	00
التأمين	14	71	15
التقاعد	04	93	03

تحليل المعطيات:

فيما يخص قانون العمل في الجزائر فقد تضاربت آراء النساء حوله فهناك فئة الموافقون عليه والزمن أنه بدون نقاش لا من حيث ساعات العمل و لا من حيث الأجر والعلاوات والعطل و كل ما يتعلق بالعمل حتى التقاعد و الضمان الاجتماعي، أما المجموعة الثانية فهي مجموعة النساء المتزوجات والأرامل و المطلقات المهم ذوات المسؤولية الإضافية حيث أجمعن على أن قانون العمل فيه إجحاف في حق المرأة، لأنها تعمل مثل الرجل في الجهد والساعات (وقد عبرت 74% من النساء المعارضات لساعات عمل المرأة)، و تتقاضى نفس الأجر (رغم تذمرها لكنها أقرت أن الدولة منصفة في حق الأجور وقد وافقت على ذلك 68% من النساء) وتحصل على نفس الامتيازات والعطل التي اعتبرتها المرأة شيء وهمي بنسبة 68% و نفس حقوق الضمان الاجتماعي و الذي نعتته بالخرافي 71%من النساء ثم الأمومة و هي القانون الكارثي في حق المرأة (100%)، رغم ما عليها من مسؤوليات إضافية سواء تجاه الأسرة من واجبات و أعمال منزلية أو تجاه الأطفال من تربية

و اهتمام في المنزل و خارجه حتى المتابعة اليومية والمدرسية زيادة إلى الواجبات الاجتماعية والممارسات التقليدية (زيارة الأهل و الأقارب حضور الحفلات والولائم التهاني...)، فالرجل يعمل نفس ساعات عمل المرأة بنفس الوتيرة و الجهد إن لم يكن لدى المرأة أكثر لأنها لا تخرج للمقاهي أثناء الدوام، لكن فور دخول المنزل تبدأ عطلته ويرتاح من أتعاب العمل حتى يمكنه القيام بنشاطات أخرى أو ممارسة هوايات أو ارتياد نوادي...الخ و ذلك لانتهاء مسؤولياته فور مغادرته مكان العمل على عكس المرأة التي تبدأ مسؤولياتها التابعة الأخرى... لهذا ترى النساء أن القانون مجحف و على الجهات المعنية مراعاة ظروف النساء خاصة من حيث ساعات العمل والعطل مع مراجعة قانون الأمومة، فعليهم إنقاص ساعات العمل للمرأة كي يبقى لها الوقت للراحة و لو قليلا قبل الأشغال و الممارسات الأسرية، أو على الأقل كي لا يكون هناك ضغط عليها و تقوم بأعمالها بارتياح حتى ولو لم تسترح.

وكخلاصة لهذا "**البرادوكس** "في رأي المرأة، فالمطالب الأكثر إلحاحا قد تم تلبيتها حاليا، بعد إقامة المراحل التأسيسية و الاقتصادية الكبرى في بناء الأمة، يتنوع المجتمع أكثر فأكثر وتبرز المطالب و تتباين مع تباين الطبقات الاجتماعية وفق التصنيفات القائمة وبالتالي وفق التصنيف رجل\ امرأة، إلى درجة بدأت معها المطالب النسائية بالبروز إلى جانب مطالب مجموعات اجتماعية أخرى[1].

ثالثا: المرأة ومبدأ المساواة:

وقد كتب (فرانز فانون) يقول أن الثورة طرحت كافة المشاكل، ولقد تحسنت الظروف الموضوعية للمرأة بشكل هائل، فنالت حقوقها في الانتخاب والعمل والتعليم، والتكوين المهني...الخ، لكن على الشعوب تطبيق كافة القوانين بعقيدة راسخة وشعور فياض لضمان المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة وقد أكد ذلك ميثاق الجزائر أن المساواة يجب أن تدخل ضمن إطار الوقائع الملموسة، كما يجب على المرأة أن تدخل المعترك السياسي بكل نشاط وحزم لتجسيد المعنى الاشتراكي، ثم

[1]: عبد القادر جغلول: المرأة الجزائرية، مرجع سابق ص16.

عليها أن تبذل قصارى جهودها لخدمة البلاد وتشييد صرحها الاقتصادي، وبهذا تكون قد ضمنت سبيل رقيها الحقيقي.

هذا ما جعل الحكومة الجزائرية تتخذ سلسلة من الإجراءات قصد ضمان حقوق المرأة وتدعيم رقيها، فأنشأت مدارس التكوين المهني النسوي وسهلت بعدد من الوسائل مهمة دخول المرأة إلى ميدان العمل.

فمنذ فجر الاستقلال تسللت المرأة الجزائرية بشكل هائل إلى الحياة العملية وتسلقت إلى عدد من المناصب الإدارية، وبرهنت بشجاعة نادرة على قدرتها وكفاءتها.

فهذه المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية، تفرض على المرأة الجزائرية مسؤولية عامة ومشاركة دائبة في كافة القطاعات الحية التي تضمن استمرار سير البلاد إلى الأمام.

أ- المرأة وحقوقها:

لم تتمتع المرأة إلى اليوم بكل حقوق الرجل وإن كانت قد خطت للوصول إلى ذالك خطوات واسعة ففي القرون الوسطى وبعدها إلى أوائل القرن التاسع عشر لم تكن المرأة تملك شيئا من الحقوق القانونية وكانت تربيتها تنحصر في تعليمها الطبخ وتربية الأولاد وخياطة الملابس، وفي أيامنا هذه قطعت المرأة شوطا بعيدا في نيل كثير من حقوقها كالزواج، الانتخاب، التعليم...الخ[1].

ولقد اكتسبت الحرية النسائية زخما جديدا واعتراف بشرعيتها من قبل أعلى جمعية استشارية في العالم بالإعلان عن عقد الأمم المتحدة للمرأة في المكسيك عام 1975، وقد اتسع التركيز الذي كان من قبل منصبا كليا على حقوق المرأة ليشمل إمكانات دورها في التنمية الاقتصادية الوطنية[2].

[1]: أحمد أمين: "الأخلاق" دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ط2. 1921. ص 175.

[2]:فؤاد مرسي وآخرون:"التغيرات الاجتماعية المجتمع والمرأة"المؤسسة العربية للدراسات.بيروت.د\ط.1993. ص155.

والمجتمع الجزائري كنظيره من المجتمعات. فقد مس التغير بعد الاستقلال قطاعات عديدة، فالعلاقات الأسرية شهدت تغيرات على مستوى دور المرأة التي أصبح من حقها الانتخاب والعمل والتعليم وتقلد المناصب السياسية، ومن التغير ما مس ميدان العمل والعلاقات الإنتاجية... وجميعها يرجع إلى الحركية التي طبعت في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، بعد الاستقلال[1].

ومن الحقوق التي كانت تنادي بها جل الجمعيات، قوانين الأحوال الشخصية حيث تعكس طبيعة المجتمعات وأوضاع المرأة فيها على الرغم من وُلوج المرأة العربية ميادين التعليم والعمل ورغم ما تنص عليه الدساتير والخطب الرسمية من مساواة اجتماعية بين المرأة والرجل فإن المرأة لا تزال رهينة قوانين الأحوال الشخصية التي تتسم بالتميز بين المرأة والرجل في المجتمع العربي، وتختلف أوضاع المرأة من قطر لآخر، حيث في الجزائر لم تشرع مجلة الأحوال الشخصية، رغم توالي مشاريع قوانين في هذا المجال[2].

وعن الزواج الذي هو نظام اجتماعي يحدد العلاقات بين الجنسين ويعطي للأسرة صفتها الشرعية، وهو فوق كل ذالك يحدد مكان كل شخص ونسبه وعلاقته مع الآخرين في المجتمع الذي يولد فيه، فكل طفل يولد في المجتمع عن طريق الزواج يحتل مكانا خاصا في البناء الاجتماعي، وتتحدد صلته ونسبه ببعض الأفراد في هذا المجتمع، ويترتب على ذلك أن يحل له الزواج من بعض أفراد الجنس الآخر، كل هذه العلاقات وغيرها من هذه الناحية فهو لا شك من أكبر النظم الاجتماعية أهمية[3].

[1]:محمد السويدي: "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري" ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1990 .د/ط. ص 102.

[2]:فوزية العطية:"المرأة و التغير الاجتماعي في الوطن العربي"، المرجع السابق. ص 77.

[3]: السيد محمد بدوي: "مبادئ علم الاجتماع" مرجع سابق ص ص 373..374.

وقد درست هذا الباحثة "فاطمة المرنيسي" مستندة في ذلك على تناول نظام الزواج لدى العرب قبل الإسلام في طرح فكرة أنظمة الزواج فالأول أمومي (maternel) يدعى بزواج الصديقة والآخر أبوي (parental) ويسمى زواج البعل أو زواج الملكية. فالأول تكون فيه الحرية الجنسية للمرأة كبيرة، والثاني العكس من ذلك، كما تذهب الباحثة إلى أن حرية المرأة في الزواج وإصرارها على تقريرها مصيرها كانا مستحيلين بدون مؤازرة أهلها لها، وقد ظلت هذه الحرية موجودة رغم السيادة المتصاعدة لاتجاهات الأبوية في المجتمع العربي[1].

والمرأة الجزائرية نالت حظا في هذا المجال من التحرر، فبعدما كانت لا ترى زوجها إلا في ليلة العرس. أصبحت اليوم لها قرارات ومواقف في اختيار الزوج. وهذا الأمر الذي يتوقف على وزن مشروع الزواج من جميع نواحيه، ناحية التكافؤ المادي والثقافي، وعدم التنافر بين ميول أحد الزوجين.

أما الطلاق فهو حل عقد الزواج بالإيقاع الزوج أو وكيله أو من فوض في ذلك أو الزوجة، إذا ملكت هذا الحق أو القاضي. رغم أنه يعتبر في الإسلام أبغض الحلال عند الله، إلا أنه من جانب الرجل هو الأكثر شيوعا في أقطار الوطن العربي. فالرجل يجوز له أن يطلق زوجته ومن جانب واحد، أما المرأة فلا تستطيع ممارسة هذا الحق إلا إذا رخص لها بذلك، إن الظروف الاجتماعية المسلطة على المرأة حريصة على إبقاء العادات والتقاليد، هذا إلى جانب أن حرية الزوجين في الطلاق يضمنها القانون في المجتمع الجزائري إضافة إلى حق الحضانة والنفقة[2].

حق السكن الذي يعتبر أحد احتياجات الإنسان الأساسية فكل فرد منا له علاقة بالمسكن سواء شخصية أو جماعية وكلنا تتأثر حياتنا اليومية بنوع المسكن الذي نعيش فيه، والقول المأثور "مسكني هو مملكتي" الذي يرجع إلى أكثر من 350 سنة ينطبق على المرأة حيث أنها تقضي في

[1]: ضامر وليد عبد الرحمان: "مكانة المرأة في الفكر العربي الحديث" مجلة دراسات اجتماعية. مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية. الجزائر. العدد1 افريل 2009. ص ص 22..32.

[2]: فوزية العطية: "المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" مرجع سابق. ص ص 80-81.

المسكن أطول وقت بالمقارنة بكافة أفراد الأسرة. فرغم التقدم الذي لحقته البشرية إلا أن المسكن لم يتلقى اهتمام الباحثين والمختصين الاجتماعيين، وذلك لأنه لا يقتصر فقط على إيواء العائلة بل يجب أن يوفر البيئة المناسبة المعيشية للعائلة لمزاولة النشاطات المنزلية اليومية، البيئة الصالحة لتنظيم الحياة العائلية داخل الوحدة السكنية لضمان ترابط واستقرار العائلة، البيئة التي تساعد على النمو السليم والصحي لجميع أفراد العائلة، فهنا تبرز مشاركة المرأة في تحسين مسكنها بشكل عمومي وواقعي وصحي و ذلك لضمان سلامتها وعائلتها، مع خلق الجو العائلي المناسب وذلك لراحة عائلتها النفسية[1].

إن العصر الذي نعيشه يشهد بشدة التركيز على حقوق المرأة باعتبارها نصف المجتمع، إذ أن المتتبع لوضعية المرأة في المجتمعات الإنسانية عبر العصور سحيقة القدم يواجه بالحقيقة التي مؤداها إن الوضعية الدولية لها أو اعتبارها الجنس الثاني لم يكن من الأصل حيث تشير الكتابات التاريخية، والاجتماعية الأنثروبولوجية المختلفة إلى أن للمرأة في التاريخ القديم وضعية متميزة وضعتها في مقام الصدارة و القدسية[2]، فالأمم الذكية تعمل جاهدة على تنمية عقل الإنسان ليفكر ويبدع ويطور الموجود ويبتكر الجديد فالعقول هي الثروات الحقيقية في عصرنا هذا فهي لا تنفذ ولا تتقادم واستثمارها يؤدي دائما إلى التقدم[3].

ومن المفارقات الغريبة أن الدعوة إلى تحرير المرأة العربية انطلقت من رجل دين وليس تيار آخر إذ تمثل دعوة العلامة "رافع الطهطاوي" أولى الدعوات لإخراج المرأة من وضعها الجامد، وقد ثار على الكثير من التقاليد الرثة التي تحيل المرأة إلى كائن فاقد لحريته وكرامته وتحيلها إلى مجرد أداة لمتعة الرجل[4].

---

[1]: كمال أبو حمده: "إدماج المرأة في التنمية" مرجع سابق ص ص 76-77.

[2]: مونيك بيتر و هنريت عبودي. "المرأة عبر التاريخ. تطور الوضع النوعي من بداية الحضارة إلى يومنا هذا. دار الطليعة. بيروت. 1979. د/ط. ص 11.

[3]: شادية علي قناوي:"المرأة العربية وفرص الإبداع: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. د\ط. 2000.ص 11.

[4]: ضامر وليد عبد الرحمان: "مكانة المرأة في الفكر العربي" مرجع سابق. ص 20.

فقد قال " كينيث ووكر": "أن جهل الرجل بالمرأة لا يعني جهله بجسم المرأة ورغباتها والوظائف الفيزيولوجيا للجسم فحسب ولكن يعني أيضا الجهل لما هو أخطر وأهم. ذلك هو الفهم الإنساني للمرأة كإنسان مثله تماما[1].

ومن حقوقها التعليم إذ تشير إحصائيات منظمة اليونسكو أن معدل الأمية في تزايد مستمر وقد يصل إلى 9 مليون أمي في نهاية هذا القرن، فالمقصود بالأمية هو العجز عن القراءة والكتابة والحساب وبالتالي فهي تدل على الافتقار إلى وسيلة أساسية لتحقيق الذات بالاستقلالية ومسؤولية وسط عالم يعتبر ملكا للمتعلمين، فهي أيضا بهذا المعنى قرينة بالفقر المادي، رديفة العوز الفكري، أما الأمي فهو الشخص الذي تجاوز سن العاشرة ولم يكن منتظما في المدرسة الابتدائية ولم يصل إلى المستوى الوظيفي في معرفة القراءة والكتابة لذا ابتكرت الدولة الجزائرية مشروعا للتنمية البشرية يندرج في إطار محو الأمية وهذا لمحاربة الأمية، ومحاولة الرقي بالأفراد وتعليمهم، فمحو الأمية يراد به النشأة التعليمية والتربوية التي تمكن الأمي الراشد من اكتساب المهارات في القراءة والكتابة والحساب، على أن تكون هذه المهارات وسيلة لتحضير طاقاته وتوظيفها في خدمة نفسه وجماعته اقتصاديا وحضاريا[2].

إن أراء الطهطاوي اتجاه قضية المرأة يمكن إجمالها في ضرورة تعليم المرأة كونه الأساس السليم لتكوينها، وأن تعليمها يؤدي أساسا لتنمية قدراتها، وأن الإدعاء بأن لا ضرورة لتعليم المرأة مرده إلى العقلية الجاهلية والعادات والتقاليد الاجتماعية، ومن هنا فإن تعلم المرأة يرتبط ارتباطا وثيقا بتمدن المجتمع وتحضره، بل هو دليل على انتقال المجتمع إلى مرحلة حضارية وهو ما يؤهلها إلى دخول ميدان العمل بحيث تتحول من مستهلك إلى منتج حيث أن عملها فضيلة بحد ذاته فهو يحولها إلى جزء فعال في بناء المجتمع، كون احتباسها في البيت لا ينتج عنه سوى تحويلها إلى ثرثرة[3]. أما التدريب المهني للفتيات لا يزال غير متطور حيث لا ينتفع منه إلا نسبة محدودة من الفتيات، في الخياطة،

[1]: نوال السعداوي: "المرأة والجنس". المؤسسة العربية للدراسات و النشر و التوزيع. بيروت.ط3 .1974. ص 17.

[2]: معمر داود:"آثار محو الأمية في عملية التنمية بالجزائر". مجلة التواصل.العدد 6 جوان 2000. ص ص75. 76

[3]: ضامر وليد عبد الرحمان: "مكانة المرأة في الفكر العربي" مرجع سابق ص ص 20-21.

الطبع على الآلة الكاتبة، التعليم، التمريض...الخ من المهن وهن ممن يقطن المدينة لكن التدريب المهني في الريف شبه منعدم[1]. و كل ذلك لأن الإسلام أنصف المرأة ورفع عنها الظلم وما عانته من تميز في العصور السابقة على نزول القرآن. و كان من أثر ذلك الاعتراف بحقها في تدبير شؤون المجتمع كافة، وأصبح لها شأن في المجال السياسي، حيث تستشار في الأمور كلها، أكانت إدارية أو حربية بل تشارك إلى جانب أخيها الرجل سواء بسواء في تسيير شؤون المجتمع وتدبيرها. وقد أكد الشيخ محمد الغزالي في كتابه" السنة النبوية بين أهل الفكر وأهل الحديث" على حق المرأة في تولي القيادة ودخولها للعمل السياسي حيث يقول "يجوز أن تتولى المرأة المسلمة رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، فمسألة ولاية المرأة للحكم ليست من اختراعي وإنما قال بها من قبل عدد من الأئمة من بينهم ابن حزم وابن جرير الطبري والدين الإسلامي لا يمانع أن تكون المرأة زعيمة سياسية وقد أباح لها الحق في تولي أمور القضاء." والسيدة عائشة أم المؤمنين وزوجة رسول الله عليه الصلاة والسلام خير دليل على المرأة ودورها السياسي كنموذج للزعامة السياسية[2].

إن مساواة المرأة للرجل في الحقوق السياسية تتضمنها قوانين الانتخاب والدساتير في بعض البلدان حيث نالت المرأة حقوقها الكاملة في حق التصويت، وحق الترشح للانتخابات، فكل مواطن فوق الثامن عشر له حق التصويت ولكل مواطن متعلم فوق الثلاثين حق الترشح للانتخابات، وثمة مقاعد مخصصة للنساء. فعلى الرغم من اهتمام النساء العاملات في السياسة بالقضايا الوطنية فغالبا ما يفضلن العمل في أحزاب سياسية على الترشح إلى مناصب عامة[3]. إذ أن هذا يقتضي مهارات خاصة بالعمل الانتخابي لم تكتسبها النساء بعد، ويسهل انسياق البنات، وهن في سن الدراسة الجامعية خاصة، إلى الأحزاب السياسية على الرغم من معارضة الأسرة بل ربما كان ذلك بسبب هذه

[1]: فوزية العطية: "المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" مرجع سابق. ص 72.

[2] : http:// ahewar.org/debat/show.art.asp.

[3]: فؤاد مرسي وآخرون: "التغيرات الاجتماعية. المجتمع والمرأة" مرجع سابق ص ص 186-187.

المعارضة. ففي التجمعات السياسية الصغرى بيئة محدودة ليست ببعيدة الشبه بالأسرة، و لكنها تملك أهدافا وأنشطة سياسية مثيرة حيث تهتم الفتيات كثيرا بالانضمام إلى الأحزاب لتتمكن عن طريقها الوصول إلى مراكز قيادية. لقد تميز تطور الجمعيات في الجزائر غداة حوادث أكتوبر 1988 خاصة بخلق مجموعات نسويه للنضال من أجل حقوقهن، كان لهذه المجموعات طابع حظري لأنها كانت موجودة في المدن الكبرى، حيث تهدف إلى تحسين القانون الشخصي للمرأة الجزائرية عن طريق تدخلات سياسية، وكانت تعتقد أن قانون الأسرة تمييزي ومناقض للدستور حتى ولو أنها تختلف حول الاقتراحات.

و لقد تميزت سنة 1989 بمبادرات نسويه كثيفة غنية و متعددة ، و في هذه المرحلة ظهرت الحركة النسوية على أنها الحركة الاجتماعية الأكثر قوة و الأكثر وحدة في تنوعها وتستطيع أن تكون قوة مضادة، وكذا في قضية العلاقة بين النضال من أجل حقوق النساء في الجزائر، و النضال ضد الأصولية الدينية قد وضعت للنقاش خاصة بعد الندوة العالمية الرابعة حول النساء (المنعقدة في بيكين سبتمبر 1995) مسألة القانون الشخصي للمرأة الذي يمد بعض الوقت، و أعيد للنقاش نفي هذا الوقت المطالبة بمواطنة كاملة و تامة، وإلغاء قانون الأسرة و استبداله بقوانين مدنية متساوية حققت الإجماع في وسط الحركة.

فبعد عشر سنوات من الوجود و التجارب الجمعوية للحركة النسوية من أجل حقوقهن في طور البناء " لحركة متعددة من أجل النساء و إلى النساء " في إطار " إشكالية نسوية" تريد أن تكون قوة اقتراحات، حيث أصبحت الحركة اليوم حقيقة لا نستطيع تفاديها [1].

[1]: مليكة رمعون: "الجمعيات النسوية من أجل حقوق المرأة" مجلة إنسانيات. المجلة الجزائرية للانتربولوجيا والعلوم الاجتماعية . مركز البحث في الانتربولوجية الاجتماعية والثقافية. العدد8 ماي-أوت 1999. ص ص 45..47.

ب- المرأة و المساواة:

1- المرأة و مبدأ المساواة في الإسلام[1]:

شرع الإسلام مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فيما هو من خصائص الإنسانية في الدنيا والآخرة فكل منهما ينال ما يستحق من جزاء، ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [2]حيث منح الإسلام المرأة العديد من الحقوق حفاظا على كرامتها وعلى إنسانيتها ومن هذه الحقوق: الحق في الميراث، التعاقد مباشرة عقد الزواج، الوقاية من الجهل والشفاء، الجهاد، في التصرفات المدنية...الخ.

وقد أصبحت المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق والواجبات والوظائف والمراكز الاجتماعية أمرا ضروريا، خاصة بعد أن أثبتت المرأة جدارتها في كل ما كلفت به من أعمال وبكافة الاختصاصات.

2-المرأة ومبدأ المساواة عند الغرب[3]:

أ- نظرية أفلاطون: وهي تقوم على مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وجميع الالتزامات المدنية، وتقلد الوظائف الاجتماعية العامة حيث قال أنه لا فرق بين الرجل والمرأة، وإن وجد فإنه لا يكون جوهريا.

[1]: عصام نور: " دور المرأة في تنمية المجتمع" مرجع سابق. ص ص 26...31. بالتصرف.

[2]: من سورة آل عمران الآية 195.

[3]: هيفاء فوزي الكبرة : "المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية" دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق. سورية. ط1. 1987. ص ص 30...32.

وقد دعا الدولة إلى التسوية فيما بينهما في كل الحقوق والواجبات، في العلم وحتى الحكم، كما دعا إلى إلغاء الملكية في طبقة الحراس والحارسات دون بقية الطبقات، وإلى شيوعية النساء والأولاد في هذه الطبقة أيضا.

ب- أرسطو: من خلال دراسته للأسرة التي اعتبرها أول خلية اجتماعية، تدعو إلى اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر، وأنا الحياة الإنسانية لا تتحقق إلا في نطاق الأسرة، كما وضع الرجل على رأس الأسرة لأن الطبيعة وهبته القوة الجسمانية والعقل الكامل وهو دعامة الأسرة، أما المرأة في نظره فهي أقل عقلا واستعدادا، والطبيعة لم تهيئها لمشاركة الرجل في الحكم والإدارة والجندية... لذا يجب أن تقتصر وظيفتها على العناية بالأطفال والأسرة والمنزل فقط.

ج- انجلز: وتدور فكرته حول العائلة الوحدانية بشكلها التقليدي الذي يحفظ للرجل فقط حق السيطرة والنفوذ وتخضع المرأة لسلطة رب الأسرة التي لا حد لها والتي تصل إلى بيع النساء، نفيهن أو قتلهن وتعذيبهن.

3-المرأة و مبدأ المساواة في القانون:

لقد بدأت مواثيق المساواة بين المرأة و الرجل تظهر بقوة لما كانت تعانيه المرأة من تهجير وبطش من طرف الرجل، فعندما صدر ميثاق الأمم المتحدة سنة 1945 أقر و نادى في مادته الأولى بمبدأ المساواة بين الجنسين، ثم صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في سنة 1948 حيث أثار في مادته الثانية إلى عدم التفرقة بين النساء والرجال، وفي مادته السادسة عشرة (16) نادى بالمساواة بين الجنسين في حق الزواج و تأسيس الأسرة، وأن لهما حقوقا متساوية عند الزواج و أثناء قيامه و عند

انحلاله[1] . ويتفق التشريع الجزائري مع ما ورد في المادة الأولى من اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز تجاه المرأة[2].

ولئن كان القانون الدولي لحقوق الإنسان و يتعلق الأمر بصفة خاصة بتوصية منظمة العمل الدولية رقم 111 سنة 1958 و اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز تجاه النساء، لضمن المساواة بين الجنسين، ويلاحظ أن القانون الجزائري يؤكد ذلك بمزيد من المساواة[3].

كما ركز ميثاق الجزائر على ما جاء في ميثاق طرابلس و تعرض لقضية جديدة (لم يصرح بها ميثاق طرابلس) و هي المساواة بين الرجل و المرأة إذ نص على:" أن المساواة بين المرأة و الرجل يجب أن تكون أمرا واقعيا، ينبغي على المرأة الجزائرية أن تكون قادرة على المشاركة الفعلية في النشاط السياسي و بناء الاشتراكية بالنضال في صفوف الحزب والمنظمات القومية و النهوض بمسؤولياتها" كما جاء فيه:" يجب على المرأة أن تكون قادرة على وضع طاقاتها في خدمة البلاد بالمشاركة في النشاط الاقتصادي بحيث تضمن ترقيتها الحقيقية بواسطة العمل"[4].

كما جاء دستور1976 و 1989 بتعديلات مهمة طرأت عليه، من أجل ضمان و تأييد مساهمة المرأة في الحياة المهنية و أكد حقوق المرأة و فتح أمامها كل الفرص المتاحة للرجل من تعليم وعمل في جميع الميادين، و هذا ما نجده في المادة 42 سنة1976 التي تنص على: "يضمن الدستور الحقوق السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية". كما جاء في المادة 30 من الدستور:" تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين و المواطنات في الحقوق و الواجبات

[1]:رشدي شحاتة أبو زيد: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،مرجع سابق ص 13.

[2]:أعمر يحياوي: المساواة في الحقوق بين الرجل و المرأة في القانون الدولي و التشريع الجزائري،مرجع سابق،ص192.

[3]: أعمر يحياوي: المرجع نفسه ص185.

[4]:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. ميثاق الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني 1964 ص 70.

بإزالة العقبات التي تعيق تفتح شخصية الإنسان و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية"[1].

-جدول لدراسة سبر آراء حول المرأة و المساواة:

	مع المرأة	ضد المرأة	نسبي
المساواة بين المرأة و الرجل	45	45	10
الحقوق	45	45	10
العمل	45	45	10
التعليم	45	45	10
التدريب و التكوين	45	45	10
الصحة	45	45	10
السكن	45	45	10
السلطة	45	45	10
السياسة	45	45	10

-التحليل:

لقد أسفرت المقابلات فيما يخص رأي النساء حول المرأة و المساواة عدة تضاربات في الآراء ذلك لما للموضوع من تشعبات و تداخلات، فقد رأت النساء أنه من حيث القانون فهناك مساواة عادلة بين الجنسين في شتى مجالات الحياة بنسبة 45% و إن لم تكن المرأة أعلى مستوى من الرجل ذلك لما لها من امتيازات كالعطل، الأمومة، دخول ميدان العمل دون شرط أو عائق ليس كالرجل

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية 1989. ص 273.

الذي عليه التزامات (الخدمة الوطنية) و قد مس ذلك العديد من الحقوق كالصحة، السكن، حق التعليم والتكوين، العمل، ممارسة السياسة و الحركات الجمعوية...الخ، وذلك لما أولته الدولة الجزائرية بعد الاستقلال من عناية كبيرة للتعليم، منتهجة بذلك سياسة مجانية وديمقراطية التعليم وإلزاميته في المراحل الدراسية الأولى. وقد أثمرت هذه السياسة بارتفاع قياسي في معدل التمدرس، وانخفاض معدل الأمية وانتشار واسع للتعليم في جميع مناطق الوطن، وقد أعطت سياسة الدولة في مجال التربية والتعليم فرصا متكافئة لكلا الجنسين، وأزالت الفوارق الاجتماعية بتوفير الخدمات الاجتماعية المدرسية كالمراقد، المطاعم، النقل المدرسي والمنح المدرسية. كما سمحت الاستثمارات الضخمة في هياكل التعليم بتقريب المدرسة من التلاميذ، خاصة في الأرياف والمناطق النائية، وهو ما ساهم في ارتفاع نسبة التمدرس بشكل ملحوظ، أما الرأي الثاني فقد أقر أن المساواة بين الرجل و المرأة في المجتمع الجزائري هي مساواة شكلية لا صحة لها من الوجود بنسبة 45% و قد أرجعوا السبب لسوء تقسيم العمل أو التقسيم الغير عادل، والأعمال التي هي حكر على المرأة و أخرى حكر للرجل فقط، إضافة إلى تسلط العادات، التقاليد و الأعراف عليها التي لا تدع لها متنفس، تضغط عليها من كل جانب ليس لسبب و إنما فقط لإرضاء الرجل، وهناك نساء أجمعن بنسبة 10% أنها مساواة نسبية أحسن من لا شيء و هي فئة حيادية الرأي، المهم أنها تعمل، تتعلم، تتكون، تخرج من المنزل و تقضي حاجاتها...الخ.

خلاصة:

من خلال ما عرض في هذا الفصل الذي عالج التغير الاجتماعي كبناء لهوية العمل النسوي، كالتغير الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي، مستدلين في ذلك بالإصلاحات السياسية التي عرفها المجتمع الجزائري ثم التعديلات القانونية و ما أسفرت عنه مطالب المساواة، و ما نتج عن ذلك من صراعات ونتائجها، لكن و رغم ذلك إلا أنها استطاعت أن تفتك جزءا من حقوقها و ترسم بوادر التغيير الحتمي للمجتمع.

إلا أن مشاركتها في بناء المجتمع وتطويره سواء اجتماعيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو سياسيا... الخ لا يمكن لأحد إنكارها، فبفضل طموحاتها وعزمها وإرادتها القوية التي ساعدتها على كسر القيود والحواجز لتصل إلى ما وصلت إليه، واستطاعت أن تكون محط اهتمام الباحثين والدارسين لتدخل التاريخ وتسجل فيه من الأحداث ما تريد و ما يخدم مستقبلها لأننا من خلال ماضيها حللنا حاضرها و سنتنبأ لمستقبلها، لأننا نتوقع منها الكثير بعدما عرفنا عن انطلاقتها و سير مسيرتها فربما المستقبل كفيل بإنصافها و تكريمها.

وفي الأخير يمكننا القول، أن مشروع الإصلاح السياسي الطموح، سوف لن يؤتي نتائجه إذا لم تتوفر الإرادة السياسية من جميع مكونات المجتمع المدني، لإقامة نظام سياسي مستقر، يتم التداول فيه على السلطة بالوسائل السلمية.

الفصل الثالث:

أي سياق للتنمية في ظل عمل المرأة.

المبحث الأول: المرأة و مشاريع التنمية.

أولا: آليات إدماج المرأة في التنمية.

ثانيا: مشاريع التنمية للدعم و التشغيل في الجزائر.

ثالثا: مشكلات و معوقات عمل المرأة.

المبحث الثاني: أشكال التنمية من خلال عمل المرأة.

أولا: تنمية اجتماعية.

ثانيا: تنمية اقتصادية.

ثالثا: تنمية ذاتية.

تمهيد:

منذ فجر الاستقلال و المرأة الجزائرية تناضل من أجل ترقية حياتها وتسوية وضعيتها واستطاعت فعلا أن تبرهن عن جدارتها في جميع الميادين فقد تحررت من عدة قيود خاصة في المدن الكبرى، هذه القيود التي تعرقل طموحاتها وهذا يجعل الدور الذي تقوم به المرأة في بناء المجتمع دورا لا يمكن إغفاله أو التقليل من خطورته، و لكن قدرتها على القيام بهذا الدور تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمتها و دورها فيه وتمتعها بحقوقها و خاصة ما نالته من تثقيف و تأهيل وعلم و معرفة لتنمية شخصيتها وتوسيع مداركها، و من ثم يمكنها القيام بمسؤولياتها اتجاه أسرتها وعلى دخول ميدان العمل والمشاركة في مجال الخدمة العامة و ذلك يرجع إلى العوامل الاجتماعية، حيث أصبحت قضية المرأة اليوم تشغل البال لأنها اقتحمت عالم الشغل و سعت لاكتساب القدرات والمهارات التي تمكنها من تحمل المسؤولية دون تبعية لمقاومة ظروف الحياة و تصدي الصعوبات وهكذا تحدد دورها الاجتماعي و الاقتصادي. تهمل المرأة من قبل الرجل. فللتفكير بالمرأة سنذهب مباشرة إلى علاقتها بالمنزل وكأنه ليس لها الحق في التعليم والرقي أو الإبداع أو أي شيء يعبر عن حريتها وطموحاتها، وإذا حاولنا التقرب أكثر من حياة المرأة في المجتمع الجزائري، لأدركنا الجوانب المتخفية من نمط عيشها، لها ثقافتها الخاصة التي تعبر عن مجموعة من القيم والاتجاهات والآراء وأنماط السلوك التي تمتزج مع الحضارات والثقافات الأخرى في المجتمع. وفي بحثنا هذا لابد أن ننظر إلى الدور الذي تقوم به المرأة في التنمية، أي في حاضر المجتمع ومستقبله، لإحداث التغيير به، ولابد أن ننظر إليه في إطار التنمية الشاملة بكل أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية، وفي إطار التنمية المستهدفة القائمة على الأصالة والتجديد الحضاري.

المبحث الأول: المرأة و مشاريع التنمية.

أولا: آليات إدماج المرأة في التنمية:

تشمل عملية إدماج المرأة في التنمية الشاملة جهودا مركزة في جميع قطاعات التنمية، جهودا تتسم بالشمولية نظرا لما تواجهه دول العالم الثالث من تحديات تخلف الماضي وبطء نمو وتطور الحاضر وما يتطلبه ذلك من تعبئة وتنمية جميع الموارد البشرية بشكل متكامل لمواجهة ما يعترض مسيرة التنمية من عقبات وعوائق من جهة ووضع خطط مشروعات التنمية المستقبلية على أسس جديدة من المشاركة الفعالة للمرأة في بناء المجتمع من جهة أخرى، وقد شهدت السنوات الماضية تجارب وممارسات جدية لتحقيق ذلك، ورغم بطء هذه التجارب فإن الدفع الديناميكي لهذه الممارسات قد فرض نفسه حيث تشكل المرأة نصف المجتمع ولا سبيل إلى التنمية الشاملة ورفع مستوى معيشة الإنسان دون إشراك المرأة إشراكا إيجابيا كاملا بما يحقق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية في المجتمع، إن ذلك لا ينفي بالطبع عدم إشراك المرأة في الماضي في عملية التنمية ولكن بنظرة سريعة إلى أحوال المرأة العربية وتقييم دورها في مجالات التنمية في فترات مختلفة نجد أنه اتصف في بعض الحالات الإيجابية وفي البعض الآخر بالهامشية أو السلبية. ولا يعني ذلك بطبيعة الحال ثباته على حالة واحدة في فترات تالية فهو في حالة ديناميكية دائمة ترتبط إلى حد كبير بالمتغيرات التي يشهدها المجتمع والتي تؤثر بالتالي على عملية مشاركة المرأة اشتراكا فعالا في بناء الحاضر وصياغة المستقبل وهنا يأتي دورنا في تغيير الواقع وتحويل المتغيرات السلبية أو الهامشية إلى متغيرات إيجابية وبذالك نؤكد دور المرأة كشريك كامل في صنع الحياة[1].

[1]:كمال أبو حمده: "إدماج المرأة في التنمية" مجلة الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير. المركز العربي للدراسات الإعلامية. بغداد. العدد 27ديسمبر 1981. ص ص 75..76.

وتتعدد آليات إدماج المرأة في التنمية حتى يكون لها دور محوري في عمليات التنمية داخل المجتمع وتشارك في صنع واتخاذ القرارات ونذكر منها[1]:

- التحيز للمرأة والدفاع عن كيانها واعتبار عملها وإسهامها المجتمعي تعبيرا عن نبذ مواقف التبعية للرجل.
- الربط بين المرأة والبنيان أو الإطار الثقافي الذي تعيش فيه والذي يؤثر على تباين أدوارها في المجتمع.
- الدور الذي يمكن أن تلعبه قوة العمل النسائي في الاقتصاد العام وتحديد الأعمال التي ينبغي على المرأة القيام بها و النتائج التي على ذلك.
- تبعية الدول المتخلفة أو النامية للمتقدمة وهو يحرض على إبقاء المرأة كقوة احتياطية يستعان بها عند الحاجة أي تبعية المرأة للرجل.
- تغير أدوار المرأة في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع ككل مع إظهار الأدوار الجديدة للمرأة وانعكاساتها على مكانتها في المجتمع.
- تنمية دور المرأة يعتمد على تنمية معارفها ومهاراتها ومقدرها من خلال عمليات التربية والتعليم والتدريب.
- دور المرأة ومكانتها والعوامل المؤثرة على ذلك فهو ينسق بين المداخل الاقتصادية والتنظيمية والتربوية ويربط أوضاع المرأة بدرجة تقدم المجتمع.
- تكامل وإدماج أدوار المرأة في التنمية عن طريق توفير فرص التدريب والتعليم وفرص الدخول في اقتصاديات السوق مع وضعها في مواقع صنع القرار.

[1]: محمد السيد الإمام: "المجتمع الريفي" مرجع سابق ص ص 382..385.

– الانتقال بها في التنمية إلى النوع الاجتماعي والتنمية مع إدماج الوعي بالنوع الاجتماعي وقدراته ضمن المجرى الرئيسي للتنمية وهو يشجع الكفاءة إلى جانب الفرص المتاحة لتحسين التوزيع والعدالة في سياسات وبرامج ومشروعات التنمية بين الجنسين.

– أما في الجانب التطبيقي الميداني فالدولة الجزائرية تسعى جاهدة لابتكار طرق وأساليب جديدة وناجحة من أجل إدماج المرأة في مشاريع التنمية، وقد اتخذت عدة سياسات وتدابير من أجل ذلك كإنشاء وكالات الدعم وتشغيل الشباب، وكالات تطوير الاستثمار، الوكالات الوطنية لتسيير القرض المصغر، التأمين على البطالة، القروض بشتى أنواعها من استهلاكية إلى نفعية بكل مستوياتها*...الخ.

–جدول لدراسة رأي المرأة حول آليات إدماجها في التنمية:

	الدولة تساعد المرأة	الدولة لاتساعد المرأة	إجحاف و تقصير
التعليم	100	–	–
التكوين	100	–	–
الصحة	90	–	10
مشاريع التنمية	68	27	05
مشاريع اقتصادية	76	01	23
مشاريع فلاحية	77	02	21

–التحليل:

يعتبر رأي المرأة حول آليات إدماجها في التنمية رأي يمتثل لمعطيات المجتمع الجزائري، حيث تقوم الدولة و المجتمع المدني بجهود لتطوير المجتمع و الرقي بالمرأة، خاصة في مجال التعليم والتكوين

*:انظر بلحاج مليكة: الفصل الثاني، المبحث الثالث: أشكال التنمية من خلال عمل المرأة، العنصر الثاني: المرأة و مشاريع التنمية. ص 159.

والصحة حيث أجمعت النساء 100% على أن الدولة تقوم باستثمارات هائلة في هذا المجال، فبإجبارية التعليم ومجانته و تعميمه استطاعت أن المرأة أن تكسر هاجس الجهل و تقتحم جل تخصصات العلم و التعليم و التكوين، فما حققته المرأة من انجازات ونجاحات في مجال التعليم تحديدا، واكتساحها مختلف أوجه النشاط في الحياة الاجتماعية العامة وتقلدها مناصب حساسة، وتمركزها العالي في قطاعات معينة أدى إلى تحول كبير في مكانتها الاجتماعية سواء داخل الأسرة أو على مستوى المجتمع ككل. وخلال السنوات الأخيرة تشهد الجزائر تفوق كبير للإناث على الذكور في جميع الميادين الأكاديمية تقريباً، فعدد الطالبات في الجامعات الجزائرية يعرف تزايدا مطردا، وهو نتيجة منطقية لتفوق البنات بصفة مستمرة، وقد توصل الباحث **عبد القادر لقجع** في دراسة ميدانية حول القيم وطرق التفكير لدى الشباب الجزائري، إلى أن البنات أصبحوا أكثر حرصا على دراستهن من الذكور. وذلك من أجل تحقيق غاية مزدوجة، التحرر من الرقابة العائلية، وتجاوز الحدود المجتمعية التي تكرس السيطرة الذكورية[1].كما أن الدولة أعطت أهمية حتى لمن لم يتسنى لهم التعليم في الوقت المحدد بمشاريع لتدارك النقص كمحو الأموية، وتعليم الكبار في المدارس القرآنية...الخ، وكشفت بعض إحصائيات عن ارتفاع كبير لنسبة تواجد الجنس اللطيف في قطاعات الخدمات العمومية، وبتفوق واضح على نظرائهن الرجال، حيث أن عدد النساء يفوق بكثير عدد الرجال في قطاعات هامة أبرزها قطاعي الصحة والتعليم. وكشفت الدراسات أن الكوادر النسائية في قطاع الصحة بلغت 65 %، مقابل نسبة لا تتعدى 35 للرجال، أما في قطاع التربية فإن الأمور لا تختلف كثيرا بنسبة بلغت 62 %. وهو ما يعني أن عددهن هو ضعف عدد الرجال في القطاعين، وكل رجل يقابله امرأتان، كما أن القطاعات الأخرى تعرف تواجدا قويا للنساء، على غرار قطاع القضاء بنسبة بلغت 42 % من

[1] : Abdel Kader Lakjaa: **La Jeunesse Algérienne entre valeurs communautaire et aspérations sociétaires**, centre de documentation économique et sociale, Alger 2007 , P 09.

مجموع القضاة[1]. أما عن المشاريع التنموية الاقتصادية التجارية والفلاحية يبقى رأي المرأة أنها بحاجة إلى انتباه أكثر من قبل المصالح المعنية رغم أن ما بين 68% و77% من أجمعوا على أن الدولة تساعد وتساند وتمول المشاريع الاقتصادية التجارية والفلاحية وحتى الخدماتية أي التنموية بصفة عامة، إلا أنه ما بين 23% و21% من رأين أن هناك تقصير وإجحاف في حق هذه المشاريع وحتى التمويل.

ومن الطبيعي أن يكون لهذا الواقع أبعاد ودلالات ومؤشرات هامة في المستقبل، فهذا التفوق سيكون له تداعيات على ميدان الشغل الذي سيشهد تزايدا مطردا للعمالة النسوية، وهو ما يؤكده تحقيق للديوان الوطني للإحصائيات حول المرأة العاملة في الجزائر، والذي يشير إلى أن الفئة النشطة النسوية ما فتئت تزداد، حيث انتقلت من 166000 سنة 2004 إلى 2275000 سنة 2013 أي ارتفاع بنسبة 37 بالمائة خلال عشرية.

وأمام هذا المسار التصاعدي لتولي المرأة للمناصب، واحتلالها مكانة معتبرة جدا في مختلف مجالات الحياة، بل وتتفوق في بعض المجالات على الرجل، يمكن القول أن الواقع يتغير بسرعة لمصلحة تمكين المرأة في العديد من القطاعات وهو الاتجاه الأغلب الآخذ في التطور والانتشار، وتؤكد التوقعات لآفاق 2020 بأن نسبة النساء العاملات ستتضاعف مرتين بالنسبة للرجال[2] ، مما يوحي أن عصر السيطرة النسائية بدأت بوادره تلوح في الأفق، وهذا مؤشر خطير عن انسحاب نصف المجتمع الآخر من الحياة العامة وتحوّله إلى طاقة معطلة.

[1]: جريدة الفجر ، انظر : http://www.al-fadjr.com/ar/rtila/299520.html ، تاريخ الاطلاع 09 أكتوبر 2015

[2]: منير مباركية: **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، كركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2013، ص 189.

ثانيا: مشاريع التنمية للدعم و التشغيل في الجزائر:

في ظل مجتمع يهيمن عليه أو فيه الرجل خطابا و ممارسة لأنه هو يكون مصدر الإنتاج وإعادة الإنتاج والتنمية تم التقليص من المراقبة المبنية على الذكورية بسبب الأزمة التي ضربت المجتمع الجزائري في فترة التسعينات و التي أحدثت خلخلة كبيرة في بناء المجتمع هذا ما أدى إلى تسلل المرأة لسلب هذه المكتسبات و شرعنتها و التي دفعتها لتصبح المنتج الحقيقي للتنمية لكن طبيعة البنية لا تسمح بإظهار هذا الموقف لذلك نجد مفارقة عجيبة عن تعارض الحقيقة مع الأدوار و الخطاب، فما هو المعنى الذي نمنحه لعمل المرأة في سياق التغير الحاصل؟.

لذلك كان لزاما على الدولة أن تتخذ تدابير من أجل تدارك الوضع، فالإصلاحات السياسية هي الحل الأنسب و التي أسفرت عن ظهور موجة من المؤسسات الخاصة وذلك نتيجة للتطور الملحوظ خاصة في برامج التنمية الاقتصادية و ذلك بإنشاء أجهزة وطنية تحت إشراف الدولة في خدمة الأفراد الذين يرغبون في تحقيق طموحاتهم ونجاحاتهم و يظهر ذلك من خلال المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان عام 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002، حيث يتضمن إنشاء صندوق القرض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع تحديد قانونه الأساسي من أجل الإنعاش الاقتصادي و امتصاص البطالة مع استغلال اليد العاملة النشطة[1].

وللحصول على الأرقام الخاصة بالنساء أرباب الأعمال أو أصحاب المؤسسات الصناعية أو التجارية... الخ أمر صعب لعدم وجود إحصائيات كاملة في الموضوع، لهذا قمنا بمحاولة معرفة نصيبها من المشاريع من خلال أجهزة الدولة وذلك نذكر خمسة آلاف (5000) من النساء الرائدات اللائي

[1]:وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية: مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر 2005، ص 3.

استفدن من آليات وطنية لتسيير القروض المصغرة والتنويه بالإحدى عشر ألف (11000) بطالة اللائي نجحن في إنشاء مؤسستهن المصغرة بفضل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[1].

صدر قرار إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار المشروع الجديد لتوظيف الشباب بالمرسوم الرئاسي رقم 96/234، الصادر في 20 جويلية 1996، والمرسوم التنفيذي رقم 96/296-297 الصادر في 08 سبتمبر 1996[2]، وعليه يمكن تعريف المؤسسات المصغرة على أنها: تلك المؤسسة التي يقدر متوسط العمال فيها بثلاث مناصب شغل كحد أقصى، أما رأسمالها فلا يتعدى 10000000 دج في كل مؤسسة، فإذا فاقت هذا الحد لا يمكن تصنيفها ضمن المؤسسات المصغرة.

ومن بين هذه الوكالات نذكر:

1-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

أنشأت هذه الوكالة سنة 1993 تحت إشراف رئيس الحكومة تعمل من أجل خدمة الأفراد الذين يريدون الاستفادة من قروض الدولة و تكمن مهامها في استقبال و إعلام و مساعدة المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و تقديم الخدمات الإدارية و تسيير صندوق دعم الاستثمار و هي لا تمس الرجال فقط بل ساهمت في إدخال المرأة مجال الاستثمار، ومن حيث التقارير سنة 1997/1993 احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى بنسبة تقدر ب 43% من المشاريع و القطاع الخاص فلقد تحصل على 7151 مشروع أي ما يعادل 99,2% أما القطاع العام فلقد تحصل على ما يعادل 0,7% أما المختلط (الشراكة بين العمومي و الخاص) فتحصل على 0,1% من المشاريع و هذا ما جعلنا نلاحظ أنها تدعم القطاع الخاص و العام على حد سواء، أما عن المشاركة النسوية

[1] :Ministère de la PME et PMI et de l'Artisanat, espaces PME, PMI locomotive du développement, revue périodique, Mars-Avril, 2002 P 5.

[2]: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 52، الصادرة في ديسمبر 1996 .

في هذه الوكالة فخلال الفترة 2003/1999 سجل 354 تصريح استثمار من مجموع 33600 مشروع وقد تراوحت أو توزعت بين الصناعة و الخدمات و الصحة و النقل[1].

2-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أحد الأنواع الجديدة لتمويل المشاريع، جاءت كتدعيم للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و كتكملة للمخطط العام للدولة من أجل ترقية الاستثمار حيث شرعت أشغالها سنة 1997 و هي تمس فئة الشباب الذي لا يشغل منصب عمل مأجور أو لا يمتثل للضمان الاجتماعي، فهناك التمويل الثنائي و الثلاثي ويستفيد من الإعفاء الجبائي و الشبه الجبائي حيث تنتشر فروعها في مختلف مناطق البلاد حيث استفاد الوسط من 44,5 % من عدد المشاريع والشرق 23,60% و الغرب 22,55% و الجنوب 8,23%، و حصة النساء من عدد المشاريع هي:

الخدمات 5889 مشروع - الصناعة 745 مشروع – نقل المسافرين 406 مشروع – الحرف 2546 مشروع – نقل البضائع 294 مشروع – الفلاحة 628 مشروع – البناء والأشغال العمومية 128 مشروع – الأعمال الحرة 835 مشروع – الصيانة 46 مشروع – الهيدروليك 7 مشاريع[2].

3-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

يعتبر هذا الجهاز كباقي الوكالات فقد جاء كمحاولة لحل مشاكل الشباب و للتخفيف من البطالة، وشروطه نفسها كباقي الوكالات و هي لا تميز بين الجنسين مع شرط بلوغ سن الثامنة عشر (18) فما فوق، و عدم الامتثال لأي عمل مأجور ذو خاصية الضمان الاجتماعي، و يتميز أيضا بانتشاره عبر مختلف أرجاء الوطن و هو يعمل ابتداء من السلفة البنكية المصغرة (السلفة الغير معوضة لاقتناء المواد الأولية) إلى غاية الوصول إلى السلف ذات الأهمية الفائقة و التي تستدعي تمويلا

[1]:المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: القطاع غير الرسمي أوهام و حقائق، لجنة علاقات العمل 2004، ص 116.
[2]:الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب 30 – 06 – 2007.

بنكيا، وفي إحصائيات 2006 بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة 16649 منها 5832 مشروع منجز من قبل النساء أي 35,03% للنساء[1].

4-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة[2](CNAC) :

منذ تاريخ إنشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، تعمل على تخفيف الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي.

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30 -50 سنة. الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار.

المساعدات المالية:

-يمثل القرض على شكل هبة من 28-29 بالمئة من التكلفة الإجمالي للمشروع .

-التخفيض في الفوائد البنكية.

المساعدة على الحصول على التمويل البنكي (70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط، من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار/قروض لاستثمارات الشباب العاطل عن العمل والبالغ من 30-50 سنة.

وتستند الاستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصريا، على صيغة التمويل الثلاثي التي تربط صاحب المشروع و البنك و الصندوق من خلال التركيبة التالية:

[1]:وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية، السداسي الأول، رقم 09 مديرية المنظومة الإعلامية و الإحصائية 2006، ص 33.

[2]: وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي. www.cnac.dz.

-المساهمة الشخصية : 1-2٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.

-تمويل الصندوق : 28-29٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع (على شكل هبة).

-تمويل البنك : 70٪ (بفوائد مخفضة).

المزايا الضريبية (الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال).

-التدريب و التكوين في مجال تسيير المؤسسات، أثناء تركيب المشروع و بعد إنشاء المؤسسة.

-التصديق على المكاسب المهنية.

وضع هذا الإجراء بشراكة مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين، وهو يهدف إلى تقييم وتحسين الخبرة المهنية لأصحاب المشاريع في المستقبل، الذين لا يملكون إثبات الكفاءة (شهادة التأهيل، دبلوم أو شهادة عمل). يتكفل ماديا بهذه العملية.

يتوفر الصندوق على شبكة من الفروع والملحقات تغطي كامل التراب الوطني.

5-المجلس الوطني للاستثمار[1] CNI :

الذي أنشأ بأمر القانون 01-03 وهدفه ترقية تطوير الاستثمار، حيث يقترح الاستراتيجيات وأولويات الاستثمارات، تكييف أرباح الاستثمارات في حال تغيير الشروط العلمية، وجميع المعايير اللازمة لتشجيع وتطوير نظام الاستثمارات، كما أنه يحدد مجموع الميزانية التي تحت تصرف صندوق دعم الاستثمار، وهذا المجلس تحت رئاسة رئيس الحكومة، ويتكون من وزارة المالية، التجارة، الجماعات المحلية، الوزير المكلف بالإصلاح المالي والأمانة تحت رقابة ANDI.

[1]:زغيب شهرزاد و عيساوي ليلى، المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الجزائر الواقع و الآفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، الأغواط 8-9 أفريل 2002، ص 171.

6-أهداف المؤسسة المصغرة:

إن النظريات الاقتصادية وعلى غرار بعض المدارس في فترة الستينات والتي كانت ترى أن الأسبقية يجب إعطاؤها للصناعات الثقيلة، إلا أن بعد هذه الفترة برزت اتجاهات أخرى ترى في المؤسسة المصغرة وسيلة فعالة لتحقيق أهداف المنافسة العامة داخل الأسواق، وبالإضافة لخلق مناصب شغل دائمة، حيث يعتبر هذا الهدف جوهريا من جراء خلق هذا النوع من المؤسسات التي أكدّ نجاحه وفعاليته في البلدان الصناعية، والتي ترى أن بإمكان هذا النوع من المؤسسات أن تكون أكثر فعالية في البلدان التي هي في طريق النمو، باعتبار أن هذه المؤسسات لا يتطلب إنشاؤها إمكانيات مالية أو مادية كبيرة. يرمي إنشاء المؤسسة المصغرة إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

-ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تمّ التخلي عنها لأي سبب كان، ومثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية .... الخ.

-استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة، وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لفرص العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

-إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها، جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

-استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية

[1]: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تقرير حول التنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، ماي 1998، ص : 86- 87.

اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.

-يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية ممّا يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

-يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادية من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات.

-تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

-تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها ومستخدميهم، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

-تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

7-خصائص المؤسسة المصغرة:

تحمل المؤسسات المصغرة من الخصائص ما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما في عملية التنمية حيث تتميز بـ[1]:

-صغر الحجم وقلة التخصص في العمل مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية.

-الضآلة النسبية لرأس مال هذه المؤسسات ممّا يسهل عملية التمويل.

-سرعة الاستجابة لحاجيات السوق.

[1] محمد الهادي مباركي، مداخلة بعنوان (المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية)، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط، 08-09 أفريل 2002، الجزائر، ص84 – 85

-قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية.

-دقة الإنتاج والتخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي وتجسيد كل المبادرات الرامية إلى الاستفادة من التطور التكنولوجي، مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض مستوى التكلفة.

-القدرة على الاندماج في النسيج الوطني من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة، ومن خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة.

-حرية اختيار النشاط للمستحدث أو المستحدثين يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد وترقية المبادرات الفردية، وإدماج كل إدارة في الإبداع والاختراع حجبتها القدرات المالية عن الاندماج في النشاط الاقتصادي.

-سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي، وترقية الاقتصاد العائلي مما جعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عدديا في أنحاء متعددة من العالم.

-جدول الدراسة الميدانية و التحليل:

	ANSEJ	ANGEM	CNAC	ANDI	CNI
استثمار جيد بفوائد معقولة	08	11	09	13	10
استثمار محدود	13	15	17	12	09
حل تعسفي	19	14	12	08	17
تحقيق طموح	09	11	03	05	01
صدمة	02	01	01	02	01

-التحليل:

من خلال ما توصلت إليه نتائج الدراسة لهذا العنصر فقد التمسنا صراع في الآراء بين موافقين ومعارضين رغم استفادتهم من مشاريع التنمية للدعم والتشغيل وعليه سنعرض ذلك بالتفصيل. وكما ذكرنا سابقا أن المرأة الجزائرية على غرار نظيراتها في المجتمعات الأخرى تسعى جاهدة للاندماج في المجتمع بكل الطرق، و من بين الطرق التي تتبعها المرأة هي المشاركة في المشاريع التنموية، وهي تفتك فرصتها من بين أيدي المنافس الأول ألا وهو الرجل، وفي حديثنا عن هذه النقطة كان لزاما علينا أن نتوجه إلى وكالات دعم وتشغيل الشباب والوكالات الوطنية للاستثمار و القروض...الخ، و ذلك لانتظار فرصة مقابلة مع النساء اللواتي اخترن هذا الطريق أو هذا الحل، و نظرا لظروف خاصة لم تتكرر العملية كثيرا، لذلك انحسرت الآراء على مجموعة قليلة فقط من النساء ، و عليه نستطيع تحليل آرائهن من خلال ما قدمنه من استجواب حول المشاريع التنموية، فهناك من ترى أن هذه المشاريع هي استثمار جيد بفوائد معقولة لدى كل الوكالات ب 51% و ذلك لما تقدمه لهن من دعم وتفسيرات ومساعدات لتحقيق ما تصبوا إليه، و قد أجمعن على أن الدولة الجزائرية تقدم الكثير لأبنائها وبناتها من دعم واستثمار و تشغيل و فرص...الخ، وعلى المرأة استثمار ذلك ليس فقط من أجلها بل حتى من أجل بلدها، لأنه في رأيها المرأة تحسن استغلال المشاريع أكثر من الرجل الذي أصبح يتقرب من هذه الوكالات فقط ليكسب مالا من أجل اقتناء سيارة فقط، لا العمل أما هي فتعمل جاهدة من أجل إنجاح مشروعها وتوسيع نطاق عملها.

أما عن المرأة ففئة قليلة جدا من لجأن لهذه الوسائل 29% ويعتبرن نساء أحرار لا تحكمهن مجموعة من القوانين الاجتماعية، ودافعهن هو تحقيق طموح بالعمل الحر، وقد غلبت المشاريع الفلاحية بالدرجة الأولى ثم تليها الصناعات التقليدية والغذائية وفي الأخير الاستثمارات من مكاتب لكراء السيارات أو النقل العمومي ونقل البضائع أي الخدمات...الخ.

لكن في الأخير أثنت على أنها مبادرة ممتازة والتفاتة جيدة من الدولة ليس فقط لمن ليس له الحظ في فرص العمل بالمؤهل لكن حتى من أجل ترقية المجتمع وخلق فرص عمل للآخر، ومن جهة أخرى وبالنسبة للصناعات التقليدية من أجل الإحياء والترسيخ فهو إرث يجمع تاريخ أمة وهوية مجتمع، وعليه فالدولة الجزائرية تنتهج سياسة سلسة لمساعدة الشباب والقضاء على البطالة تحت عنوان تشغيل الشباب، والمرأة كالرجل تنال حظها من هذه المشاريع المسطرة للنهوض بها وإدماجها في المجتمع.

أما 66% تراه استثمار محدود و ذلك لعدم تنوع المشاريع و الاستثمارات المقترحة أو التغيير المفاجئ في سلسلة المشاريع المقترحة حيث عند تقربك من الوكالة تجد مجموعة من المشاريع و حين تختار ما يناسبك و تجمع الملف و ما يلزم من وثائق تجد تغيير في المشاريع المقترحة و ما ذهبت لأجله قد حذف، و هذا ما يعني ضيق فرص الاستثمار والمشاريع...الخ، و هناك من تراه حل تعسفي 70% أي أن الدولة تقوم بتبذير هذه الأموال فوصفتها بتحصيل الشباب، لأنها عائق رغم أنها حل إلا أنه يبقى حل تعسفي، لأنها من جهة تقضي على البطالة عن طريق دعم و تشغيل الشباب سواء بفتح مناصب عمل أو تدعيم المؤسسات و الورشات الصغيرة أو القروض...الخ، و من جهة أخرى تجعل المستفيد رهينة لدى البنوك أو الدولة لأنها لن تكون هبة بل في شكل سلفة ترجع بفوائد ربحية طائلة، فإغراء المستفيد بها سهل لكن بعد الاستفادة تبدأ المشاكل، و إذا كانت الدولة حقا تريد القضاء على البطالة بتشغيل الشباب، كانت لتستثمر تلك الأموال بنفسها فتفتح مصانع وشركات ومؤسسات عامة و يتم توظيف الشباب بشتى مستوياته من الجامعي إلى من ليس له مستوى تعليمي، و هكذا تكون قد قضت على البطالة مع استثمار عقلاني، لأنها بتلك المشاريع لا تقضي على البطالة نهائيا بل مؤقتا فقط، لكن في المقابل فقد تكلمت عن هذه المساعدة المؤقتة التي تنتهي برد المال ففي رأيها كان من الأحسن أن يكون هبة بدون استرجاع، خاصة للمرأة لأنها تعمل حقيقة وجاهدة أو على الأقل نسبة منه لا ترد ف 07% من تراه صدمة في هذه الحالة خاصة لمن خسر في مشروعه فكيف السبيل لرد المال المقترض... .

و من كل هذا يمكن أن نخلص إلى أن الدولة تسعى جاهدة لابتكار طرق جديدة للحد من البطالة والقضاء عليها و خاصة فيما يتعلق بالمرأة، لكنها تبقى أمور شكلية ما لم تستطع تغيير العقليات البالية التي تحد من مشاركة المرأة و إدماجها في التنمية خاصة والمجتمع عامة، و التي تتلخص في جملة العادات و التقاليد و السلطة الذكورية و هذه العوامل هي المعوقات الرئيسية التي تحول دون تقدم المرأة و بالتالي تقدم المجتمع، فالجزائر بلد غني من حيث الثروات البشرية أولا لأنه مجتمع فتي والثروات الطبيعية ثانيا لأنه بلد البترول والثروات المالية، لكنها عوامل لم تستطع دفعه دفعة قوية للأمام ما لم يجدد عقلياته البالية التي تتحكم به، و المبنية على تراث خلفه الأجداد وفق معطيات الماضي.

ثالثا: مشكلات و معوقات عمل المرأة و مشاركتها في التنمية.

تعتبر معوقات مشاركة المرأة في التنمية نفسها معوقات ومشكلات عمل المرأة، وأهمها الاتجاهات التقليدية المرتبطة بدور المرأة في المجتمع والاعتقاد بأن عمل المرأة أمر ثانوي، وقد ظهر هذين العاملين من خلال التقرير الخاص بهيئة الأمم المتحدة عام 1971 الذي تمحور حول تدنى المستوى التعليمي للمرأة أو الأمية ومن العقبات التي تواجه المرأة نذكر منها الرئيسية:

تعتبر المشكلات الأسرية من أخطر المشاكل التي تعاني منها المرأة العاملة، فعملها لساعات طويلة يخل بواجباتها الأسرية الملقاة على عاتقها ومن بينها نذكر[1]:

-فالمرأة العاملة ليست فقط ملزمة بواجبات أسرية بل وظيفية أيضا هذا ما يجعل تعارض الواجبين.

-الإرهاق الجسدي والنفسي وكل هذا سينتج لنا نساء تتخلى عن رموز اجتماعية كالعادات والتقاليد، الدين، العلاقات القرابية والأسرية، الإنجاب وتربية الأولاد، الهامشية...الخ فتكون عرضة للتفكك والتحلل وعدم الاستقرار.

-تعاني المرأة العاملة من الإهمال لأطفالها فعملها لساعات طويلة يعرض الأطفال إلى الإهمال وسوء التربية والتنشئة...الخ والرسوب الدراسي.

[1]: إحسان محمد الحسن: "علم اجتماع المرأة" مرجع سابق. ص ص 79..84.

-تناقض الواجبات وتربية الأطفال، الإرهاق، فقدان التركيز، الملل، التعب، كلها أسباب تؤدي إلى عدم قدرة المرأة العاملة على تقديم العناية الكاملة والمطلوبة للزوج والأطفال مما يؤدي إلى تأزم الحياة الزوجية.

-صعوبة تحرير المرأة بسبب نظام الملكية وعلاقات السيطرة والاستغلال في المجتمع وفي مؤسساته ونظمه. والنظام الأبوي ساعد على تسلط الرجل على المرأة وأدى ذلك إلى توارث الأفراد والجماعات هوياتهم وانتماءاتهم الطبقية والحضارية[1]. إن الثقافة الذكورية تحد الحياة الاجتماعية للمرأة، كما تمنع المرأة من الخروج والاحتكاك بالرجل قديما لكن اليوم ومع دخول عصر النهضة والتصنيع، تأخذ المرأة حظها من الحياة في العمل الاقتصادي والإداري خاصة في المدينة، رغم العراقيل التي تواجهها[2]. وهيمنة الرجل على المرأة تظهر في عدة أنواع كالهيمنة الجسدية في تقرير الإنجاب أو عدمه، الهيمنة الاقتصادية في عملها أو على أجرها، الهيمنة الثقافية كاللباس...والهيمنة على شؤون المنزل كاتخاذ القرار ...إلخ[3].

رغم كل التطور الذي حصل فعلا في الموقف من عمل المرأة فإنه لم يزل عملها خارج المنزل قضية إشكالية مهما كانت طاقاتها ومؤهلاتها، ذلك أن كثيرين يعتبرون العمل المنزلي من إنجاب، طبخ، ترتيب...الخ, مهن خاصة بالمرأة على حساب حقها في تحقيق شخصيتها الاجتماعية، وأي خسارة للمجتمع والوطن إذا ما تم هدر هذه الطاقات وتشتيتها بطريقة أو بأخرى[4]؟

وتترتب نتائج المشكلات الأسرية على عمل المرأة بمشكلات مهنية[5] نذكر منها:

---

[1]: فوزية العطية: "المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي" المرجع السابق ص 68.

[2] : Addi lahouari : les mutations de la société Algérienne. Édition la Découverte paris 1999.p127.

[3]: معن خليل العمر: "معجم علم الاجتماع" مرجع سابق ص332.

[4]: بثينة شعبان: " المرأة في السياسة والمجتمع". دار الفكر سوريا. ط1. 2008. ص ص 36..38.

[5]: إحسان محمد الحسن: "علم اجتماع المرأة" مرجع سابق ص ص 85..90.

-تدني إنتاجية المرأة العاملة لأن ظروفها تقع عائق أمام تكوينها المستمر على التجديد.

-غياب المرأة عن العمل المستمر أو المتقطع نتيجة لأوضاعها أو بيئتها الخاصة يؤثر سلبا على مهنتها وإنتاجها.

- العلاقة السيئة بين المرأة العاملة والإدارة أو المسئولين التي لا تراعي ظروفها ولا تحترمها تحتم ممارسة ضغوط وعقوبات جبارة عليها للبقاء في العمل ومزاولته، وعدم إعطاء الحوافز والمكافآت المعنوية والمادية لتحفيزها على العمل والإبداع.

-تدني المستوى التعليمي وتحررها من القيود والمعوقات التي تؤدي إلى جمودها وتخلفها.

ومن معوقات مشاركة المرأة في التنمية نذكر ما يلي[1]:

-الجهل مما يجعل المرأة غير قادرة على معرفة ما تستطيع إنجازه إلا في ضوء الأساليب التقليدية.

-العادات والتقاليد التي من شأنها أن تحول دون أن تسعى المرأة إلى اتخاذ خطوات مغايرة لما اعتادها المجتمع.

-الخوف من التغيير أو تحدي القيم التقليدية والاتجاهات في المجتمع.

-ندرة برامج التنمية المخصصة للمرأة.

[1]: أحمد مصطفى خاطر: " تنمية المجتمعات المحلية" مرجع سابق ص ص 222..223.

-جدول لدراسة مشكلات ومعوقات عمل المرأة ومشاركتها في التنمية:

مشكلات و صعوبات و معوقات و عراقيل	حافز ودافع	عائق ومشكل	لا أمتثل
المستوى التعليمي	40	51	09
العادات و التقاليد	ـــ	81	19
المجتمع الذكوري	ـــ	73	27
محددات اجتماعية و التزامات	03	19	78
الشعور بالتقصير حيال أفراد الأسرة	ـــ	93	07
التوفيق بين أعباء العمل المنزلي و الخارجي	ـــ	87	13
الإرهاق العصبي و التعب الجسدي	ـــ	91	09
التنقل بين المنزل و مقر العمل	07	49	44
الأطفال في مرحلة ما قبل التمدرس	ـــ	89	11
حرص الزوج على نمط الحياة التقليدي	01	91	08

-الدراسة الميدانية و التحليل:

1. تواجه المرأة اليوم عدة مشكلات و معوقات تحول دون قيامها بأعمالها أو مشاركتها في التنمية، لكنها رغم ذلك فهي تتحدى الصعاب من أجل تقديم و لو الأدنى فقط، و عليه من بين المشكلات والمعوقات التي أجمعت النساء على أنها تعتبر الكاسر لها، العادات والتقاليد و الأعراف بنسبة 81% والسلطة الذكورية بنسبة 73%، فمشاركة المرأة الجزائرية في عملية التنمية، بقيت ضعيفة، نتيجة تجذر بعض التقاليد والأفكار داخل المجتمع الجزائري، والتي تحصر عمل المرأة داخل البيت، وكذا سيادة نظرة الشك والريبة والحرمان تجاه المرأة، باعتبارها حاملة للشرف ومسؤولة على المحافظة عليه، فمن جهة التقاليد والأعراف الاجتماعية واستجابة لنظرة محافظة، يتم التحكم في

حريتها وكيانها والتضييق عليها، حفاظا على شرف العائلة، إضافة إلى ذلك تشكل قيم الذكورة موروثا ثقافيا كامنا داخل نسيج البناء الاجتماعي في المجتمع الجزائري، "حيث ظلت الأنوثة في البيئة الجزائرية عنوانا على الضعف، إذ أضحى مفهوم "الولية" يوحي إلى تلك الأنثى التي لها على الرجال حق الرعاية والأخذ باليد، كما بقيت كلمة الرجل في البيئة الجزائرية إلى الآن كلمة فوقية، ومازال الجزائري يجد في مفهوم الرجلة دغدغة مثيرة في نفسيته"[1]، وفي هذا الإطار تحاول الأفكار الذكورية التقليدية إبعاد المرأة وتقزيم دورها في المجتمع، فهذه العوامل هي المدمر الأول و الرئيسي لحياة المرأة سواء داخل أو خارج المنزل، فبدلا من أن تفكر المرأة في طرق جديدة وتبتكر أشياء مفيدة لتطوير عملها مأجورا كان أم تجاري أم اقتصادي، تفكر فقط في كيفية عدم المساس بهذه الطابوهات التي أصبحت تشكل عائقا أمام تقدمها، ذلك لأنها تعيش داخل مجتمع يمتثل لهذه العوامل و على المرأة أن ترضخ لها كي لا تصبح متمردة، وكذا من أجل أن لا تعيق سير حياتها، لذلك نجد جل النساء يحاولن الموازنة بين حياتهن وهذه الأنساق، ناهيك على المشاريع التنموية التي تضيعها المرأة و لا تلتحق بها لأنها لا تتماشى وظروفها، والأمثلة كثيرة جدا، ثم يأتي العائق الآخر ألا و هو المستوى التعليمي بنسبة 51% فالمرأة تطمح للكثير لكن مستواها التعليمي سيحد من طموحاتها ويكسر تلك الطاقات المكبوتة بداخلها، وفي المقابل سيكون الداعم الأول لتفجير الطاقات واستثمارها من أجل إعطاء الأفضل، ثم تأتي عوامل أخرى لكن تبقى ثانوية مقارنة مع ما ذكر كالإرهاق العصبي و التعب الجسدي 91% ، الشعور بالتقصير حيال أفراد الأسرة93 % وعدم التوفيق بين أعباء المنزل و العمل الخارجي ...الخ.

أصبحت المرأة الجزائرية شريكا للرجل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بفضل تواجدها في شتى مواقع العمل والإنتاج والإبداع والخدمة وفي دوائر اتخاذ القرار. إلا أنها

[1]: عشراتي سليمان: **الشخصية الجزائرية، الأرضية التاريخية والمحددات الحضارية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2007،ص ص248 -250.

تواجه تحديات صعبة، لا بد من تجاوزها حتى تكون في مستوى الدور المنتظر منها في عملية التنمية، هذه التحديات تتمثل في[1]:

1- إذا ما تأملنا أوضاع المرأة العاملة في الجزائر، نلاحظ وجود العديد من الشواهد الواقعية،التي تؤكد على وجود توجه نحو تغليب البعد الحقوقي على البعد الإلتزامي، ففي حالات عديدة نجد المرأة تطالب بمزيد من الحقوق، وفي نفس الوقت تحاول التهرب من أداء الواجبات والالتزامات بحجة نوعها الاجتماعي، وهو ما يتنافى والمناداة بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ومن أبرز هذه الشواهد:

*رفض العديد من الصيادلة الالتزام بالمناوبة الليلية، بحجة أن أكثر من 80 % من مستخدمي القطاع، هم من النساء، وهو المشكل الذي طرحته النقابة الوطنية للصيادلة الخواص على الوزارة الوصية من أجل تأجيل العمل الليلي واقتصار المناوبة على أيام العطل والأعياد، مستندة في ذلك إلى قانون العمل الذي لا يجبر المرأة على العمل خلال الفترات الليلية، ويترتب على هذا الإخلال بالواجب، المساس بمصالح المرضى، ومن ثمّة بروز مشاكل صحية كبيرة في حالات الضرورة القصوى.

*اختلال التغطية الصحية بالعديد من ولايات الجنوب، وحدوث عجز كبير في تخصّصات عديدة، نتيجة بروز إشكالية الخدمة المدنية والعمل بولايات الجنوب بسبب رفض عدد كبير من الإطارات الطبية النسوية التنقل إلى الولايات الداخلية والجنوبية للعمل هناك، في إطار الخدمة المدنية. وقد أصبح هذا الأمر مطروح بحدة في السنوات الأخير خاصة، إذا علمنا بأن أكثر من 80 % من ممارسي الصحة من النساء.

*تشير العديد من الدراسات، إلى أن فئة العاملات في العديد من المؤسسات لا يرغبن في متابعة تربصات والمشاركة في الندوات والملتقيات التي تنظم في أماكن بعيدة عن مقر سكنهن، وذلك لالتزامات أسرية وأسباب عائلية. مما يؤثر سلبا على مستوى تأهيل وكفاءة العديد من هن، انطلاقا

[1]: تريكي حسان– جامعة الطارف. أ- حجام العربي – جامعة لمين دباغين سطيف 2: الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية. ص 11.

من كون الهدف النهائي للتكوين هو الوصول لتحسين قدرات الفرد ومهاراته، وبالتالي رفع قدرته على التحكم أكثر في العمل.

*وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2002، والذي اعتبر نقص تمكين المرأة من أحد أهم أسباب المشاكل التي تواجه التنمية في البلدان العربية، والتي هي بحاجة لكل طاقاتها البشرية. ويعكس الواقع أن وضع المرأة العربية العاملة ما يزال بعيدا كل البعد عن الوضع الأمثل لاستخدام الرصيد البشري العربي وهو الشرط الأساسي لانطلاق التنمية الشاملة[1].

*هناك توجه لدى النساء العاملات في العديد من القطاعات، لاسيما الأجهزة النظامية، للاستفادة أكثر من الامتيازات المهنية، وتجنب قدر الإمكان الاكراهات والالتزامات المهنية التي تفرضها المهنة، كالتحويلات خارج ولاية الإقامة، العمل الليلي، والمشاركة في المهام الخطيرة، الأمر الذي يخل بالموازنة بين الحقوق والواجبات، ويكرس المساواة مع الرجل إلا في جهة الحقوق.

2 – إن المبالغة والارتجالية في التوجه نحو تمكين المرأة استجابة للضغوط الممارسة من طرف الحركة النسائية المطالبة بتحسين وضعية المرأة، يمكن أن يؤدي إلى نتائج وخيمة ويولد انزعاج وعدوانية لدى الرجال، ففي حالات عديدة نجد فئات من النساء يرتفعن في السلم والمكانة الاجتماعية إلى القمة وبسرعة فائقة دون وجود قاعدة موضوعية تبرر ذلك، مما قد يؤدي إلى تراجع قيم العمل والأداء والفعالية والكفاءة والامتياز....إلخ، وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لموارده البشرية. ومثال على ذلك، نظام الكوطا الذي يهدف لرفع تمثيلية المرأة في المجال السياسي، حيث ترتب عن تطبيقه، التحاق عدد كبير من النساء اللواتي يفتقدن للكفاءة والخبرة السياسية بالبرلمان الجزائري.

3 – إن الإفراط في المساواة بين الرجال والنساء والاندفاع نحو تعزيز حقوق المرأة تحت ضغط الحركات النسوية، قد تؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من العلاقات تهدم قيما وتركيبات اجتماعية

[1]: تقرير التنمية الإنسانية العربي للعام 2005 بعنوان: "**نحو نهوض المرأة في الوطن العربي**".

مهمة جدا كالأسرة على غرار قانون تجريم العنف ضد المرأة الذي يراه البعض مخالفا للشريعة الإسلامية ومنافيا لقيم المجتمع الجزائري.

4 -تواجه العمالة النسائية في القطاع غير الرسمي في الجزائر وضعا حرجا، حيث أصبحت عرضة أكثر للاستغلال، عمالة بلا حقوق، تشتغل بأبسط الأجور، ويجري تجميعها في الأعمال المتدنية المهارات (عاملات نظافة، نادلات...)، فالقطاع غير الرسمي في الجزائر تسيطر عليه ذهنية متخلفة، حيث لا تتمتع العاملات بأدنى الحقوق من تأمين وضمان اجتماعي أو أمن وظيفي، في ظل غياب علاقات مهنية يسودها الاحترام بين رب العمل والعاملة، إذ تنتشر على نطاق واسع في هذا القطاع مظاهر الاستغلال والتحرش في أبشع صوره.

كل هذه المعوقات والمشكلات تبقى نسبية لوجود معوقات ومشكلات أخرى، لأنها لا تمثل كل أفراد المجتمع الجزائري لكنها معقولة إلى درجة ما وتعاني منها جل النساء الجزائريات خاصة والعربيات عامة، وهي الكاسر لطموح ودوافع جياشة عند المرأة.

المبحث الثاني: أشكال التنمية من خلال عمل المرأة.

ليس هناك شك في أن تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية يتطلب الاستفادة من الطاقة البشرية (نساء ورجال) ولا يمكن تصور مجتمع يسعى إلى التنمية ونصف طاقاته الإنتاجية معطلة أو متعثرة.

ويصبح الأمر أكثر صعوبة في ظل ظروف العولمة التي أزالت الحدود على المستوى الاقتصادي والتجاري، و في هذا الإطار تدور تساؤلات عديدة لم تحسم بعد حول أثر العولمة على عمل المرأة، و يستمر النقاش بين مؤيدين و معارضين حيث يرى البعض أنه في ظل ظروف الترشيد و فائض العمالة تظهر أهمية التوجه الاجتماعي المحافظ وتشريعات العمل الخاصة بالمرأة و تزداد التحديات التي تواجه عمالة المرأة خاصة بتقلص فرص العمل المتاحة لها، بينما يرى البعض الآخر أن ما تتمتع به المرأة من سمات المرونة و سهولة التأقلم في أداء مهامها يزيد من فرص العمل المتاحة أمامها.

واستجابة للتغيرات العالمية ظهر اتجاها واضحا في الفكر التنموي نحو التركيز على إدماج المرأة في عملية التنمية وإدخالها في مشروعات إنتاجية صغيرة، ووضع كافة الضمانات اللازمة لتمكين المرأة اقتصاديا، كذلك المستوى التمويلي والتدريبي والتنظيمي والتقني[1].

هل "وسم" الوضعية الحالية في مستواها الجمعي بالنسبة للمرأة على أنها تنمية ذات بعد نسوي؟

أولا: تنمية اجتماعية.

حسب بعض المفكرين أن التنمية الاجتماعية هي الارتقاء في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على رفع المستوى المعيشي، وهذا الارتقاء يكون عن طريق مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير الموجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، لتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي حيث يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع،

[1]:رشدي شحاتة أبو زيد: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مرجع سابق ص 258.

كما يراها بعض الباحثين أنها وسيلة تغيير الواقع الاجتماعي كما هو عليه الآن وذلك في اتجاه محدد، وهو خلق المجتمع الصناعي الحديث[1]. كما أنها مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية أي مجموعة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة لمواطنيها، كالتعليم، الصحة، الإسكان، والتدريب المهني، إذن فهي تعمل على توفير الخدمات التي تحقق أقصى، استثمار متاح لأفراد المجتمع كما تعرف أيضا التنمية الاجتماعية بأنها عملية للتدخل المقصود في البناء الاجتماعي للعلاقات بين الناس والمنظمات في المجتمع لتسهيل حل المشكلات المجتمعية وتطوير الخدمات من حيث الكفاءة والفاعلية وتعمل على تحديد الوظائف الاجتماعية وإيجاد بناءات يمكنها ممارسة التأثير المجتمعي وتحقيق الأهداف المطلوبة[2]. وهي عبارة عن أسلوب حديث للعمل الاجتماعي يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة والتنمية الاجتماعية ويعرفها "وفيق أشرف حسونة" بأنها عملية إحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع في بيئته وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة للمجتمع إلى أقصى حد ممكن وبطريقة تحقق له أهدافه[3].

-مجالات التنمية الاجتماعية[4]: يمكن تقسيمها إلى مجموعات تختلف في طبيعتها ولكنها من حيث وظائفها متكاملة و مترابطة وهي:

-المجموعة الأولى: وتشمل الخدمات ذات الصلة الحيوية الدائمة بنشاط المجتمع مثل:

[1]: إبراهيم إسماعيل:"دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية الموارد البشرية في الأردن" رسالة دكتوراه. جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان 2009-2010 ص ص 222..223 بالتصرف.

[2]: رشاد أحمد عبد اللطيف: "التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية" دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر. الإسكندرية ط1 2007..ص ص 21. 26 بالتصرف.

[3]: عادل مختار الهواري وآخرون:قضايا التغير و التنمية الاجتماعية .مرجع سابق.ص ص154 - 155 .

[4]: المرجع نفسه ص ص 164..166

المجال الزراعي (الإرشاد الزراعي، مقاومة الآفات، تحسين التربة، تنظيم وسائل الري)، في المجال الصناعي (العمل والعمال وبناء المستعمرات السكنية مع الاهتمام بالخدمات الصحية)، في مجال الصيد (توفير الآلات الحديثة للصيد، والعناية بالثروة الحيوانية).

-المجموعة الثانية: و هي تلك الخدمات التي تقوم على النظرة البعيدة لما يجب أن تكون عليه عمليات التنمية في حياة المجتمع إذ هي دعامة لقيام خطة للتنمية الاجتماعية يعتمد عليها المخططون الاجتماعيون لأن لها وظائف أساسية وجوهرية مثل الخدمات الصحية، والتعليمية، وخدمات الضمان الاجتماعي... إلخ.

-المجموعة الثالثة: وتتناول الخدمات العامة للتنمية وهي ما يعبر عنها بالهياكل أو المقومات الأساسية للمشروعات مثل خدمات السكك الحديدية، الطرق، المجاري، المياه، الكهرباء، الموانئ، المطارات، البنوك...الخ.

تمثل المرأة نصف المجتمع و دورها أساسي خاصة لو عدنا إلى تلك الأدوار المتعلقة بأدوارها الفطرية كالإنجاب و تربية الأجيال و تقديم الدعم الأسري، فمن هذا المبدأ تنطلق عملية مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية، فبالإنجاب و تربية الأطفال و الأجيال وتنشئتهم تنشئة صحيحة وتعليمهم وتوجيههم و توعيتهم فرعايتهم من كل الجوانب حتى صحيا، ترسيخ الدين و الحفاظ على التراث وغرس القيم، فهذا يعد الركيزة الأولى للتنشئة الاجتماعية، حيث يكون دورها كهمزة وصل بين المجتمع ومحدداته، دون أن نغفل الاهتمام بالمنزل و توفير حاجيات الأسرة، ثم تتوسع لتخرج إلى الشارع فتتمثل مشاركة المرأة في ميدان العمل و ما توفره من خدمات اجتماعية كالتعليم، الصحة، التدريب، التكوين، البريد، الاتصال، الإعلام، و تتطور لتنتقل من هذه الأدوار إلى الأدوار التمركزية كالأمن، الدرك، السياسة...الخ، وبذلك تكون المرأة قد اجتاحت عالم الشغل لتقدم للمجتمع خدمات لا متناهية لضمان تنمية اجتماعية على أكمل وجه.

ثانيا– التنمية الاقتصادية:

إنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مع تحسن في توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة الفقيرة في المجتمع بغية الوصول إلى تحقيق مستوى عيش راق يتميز بالاستقرار والرفاهية[1]. وتقوم على الإنسان ومن أجل الإنسان فهو الذي يحول الموارد الطبيعية ويستغلها لمصلحته وهو الذي يقوم بتغيير الإطار المادي الذي يعيش فيه مستغلا مهاراته وخبراته وقدراته، وهو في تغييره لهذا الإطار المادي الذي يعيش فيه يغير هو من نفسه ويكسبها قدرات وخبرات جديدة، كما أن ثمار التنمية الاقتصادية إنما تعود إليه هو وبالتالي فلابد أن يكون مؤمنا بضرورة التنمية والتغيير، عارفا بوسائلها وأدواتها.

هناك عدد كبير من المفكرين والدارسين والباحثين في هذا المجال والذين يرجعون عملية تنمية المجتمع ذات مرجعية اقتصادية، ترتكز على قضايا الإنتاج الاقتصادي، وتعرف أنها عملية الزيادة في معدل الاستثمار الذي يدفع إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع ومن ثم زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات المنتجة[2].

–جدول لدراسة مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية:

خدمات اجتماعية	النسب	خدمات اقتصادية	النسب
انجاب، تربية، تنشئة...	100	الأعمال الاقتصادية	50
تعليم، صحة، تكوين...	100	ترشيد نفقات الأسرة	100
اعلام، اتصال، السكن، البريد...	100	توجيه اقتصاديات الأسرة	100
تلبية الحاجات الأسرية...	100	تلبية الحاجات الأسرية	100
الإنفاق و الادخار	50	الإنفاق والادخار	50
توجيه الأطفال و ترشيدهم	100	الابداع (خلق جو جديد)	50

[1]: عبد الرسول محمد سعد: "الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي" مرجع سابق ص201.

[2]: عمر ومحي الدين" التخلف والتنمية " مرجع سابق ص 122.

ترسيخ الثقافة التقليدية	100	التدبير(سد الثغرات)	50
الدين	100	التعويض(الحلول البديلة)	50
غرس القيم الأخلاقية	100	منع التبذير	00
همزة وصل بين محددات المجتمع والأسرة	100	ترقية المستوى المعيشي من كل الجوانب	100

التحليل:

تقدم المرأة الجزائرية للمجتمع خدمات عديدة ومختلفة وأهمها الحفاظ على ديمومته من خلال التناسل والانجاب وتربية النشء وتنشئته، تعليمه ومراعاة صحته وتكوينه مع تلبية كل حاجاته مع ترسيخ القيم الاجتماعية والدينية ليكون جيل صالح يخدم المجتمع، فعلى غرار نظيراتها عبر العالم، هي لا تقوم بأدنى الوسائل للحد من الانجاب أو قطع التناسل، فالمرأة الجزائرية تنجب وهي محبة للتكاثر سواء القليل أو الكثير المهم كل النساء 100% يرغبن في مواصلة السلالات وهذا شيء طبيعي ناجم عن طبيعتها العربية وأكثر منها الإسلامية، دون أن نغفل الأدوار و المساهمات اللاحقة من توفير للحاجيات وتلبية للطلبات...الخ. فالمرأة الجزائرية هي العمود الفقري للأسرة الذي يبني و يرقي ويواجه الصعاب...الخ.

دون أن نغفل قدرة المرأة على العطاء والمساهمة في التنمية الاقتصادية لا تقل عن تلك التي يتمتع بها الرجل، فهي في الواقع تمثل أحد شقي رأس المال البشري والذي يعتبر من أهم عناصر التنمية. فحسب التجارب التي قام بها المجتمع الجزائري والتي بينت نتائجها أن المرأة قادرة على تحمل مسؤوليات العمل والأعمال وكونها عنصرا فاعلا في جميع المستويات، كقطاع التوظيف والخدمات والاقتصادي...الخ.

إن مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية واسعة جدا و تنطلق من داخل المنزل و ما يتعلق بالخدمات كالطبخ و الغسيل...الخ من أعمال تكسب الأسرة فوائد أي في نطاق الأسرة لتتوسع إلى المجتمع كالأعمال الاقتصادية التي هي حكر على المرأة كالصناعات التقليدية بكل أنواعها...الخ و بالتالي نقول أن المرأة قد أثبتت جدارتها لتكون رائدة و قائدة في المجتمع، أي التنمية الاقتصادية التي قوم بها المرأة تعود بالإيجاب على مستويين، فالأول على مستوى الأسرة و الثاني على مستوى المجتمع، فللأسرة برفع مستواها المعيشي، تحقيق الرفاهية، تحقيق متطلبات أفراد الأسرة، مساعدة الزوج على تحمل أعباء ومصاريف الأسرة...الخ، أما المجتمع فبتقديم الخدمات و توفير السلع و سد حاجيات الأفراد و تغطية العجز في الأسواق و المساهمة في الدخل القومي و التطور الاجتماعي والازدهار...الخ.

الباب الثاني:
نتائج عمل المرأة و مشتركتها في التنمية على ذاتها و المجتمع.

تمهيد.

الفصل الأول: موقع المرأة في ظل سيرورة التنمية و التغير الاجتماعي.

الفصل الثاني: المرأة و الصراع.

الفصل الثالث: عمل المرأة و تحيين إشكالية تقسيم العمل.

خلاصة.

تمهيد:

لقد عرفت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال تطورا ملحوظا في وضعها التعليمي والقانوني وحتى الثقافي، وحسب ما تعكسه الإحصائيات ومؤشرات الواقع توسعت مشاركتها في الحياة الاجتماعية والوطنية، كما شهد عمل المرأة تطورا كبيرا، وتعزز وجودها في مختلف أوجه النشاط في قطاع الوظيف العمومي والقطاع الاقتصادي سواء الرسمي أو غير الرسمي، وفي تقلد المسؤوليات واحتلال مراكز السلطة والقرار. فضلا عن ذلك سعت الدولة الجزائرية في مختلف تشريعاتها إلى تكريس مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين دون تفريق أو تمييز من حيث الجنس، وهو مبدأ يكفله الدستور الجزائري باعتباره أسمى القوانين، وبهذا تطورت المنظومة التشريعية الخاصة بالمرأة، وتعززت الحقوق التي تتمتع بها، إضافة إلى المكاسب السابقة، هناك عدد كبير من الجمعيات التي تدافع عن حقوق المرأة، والتي تطالب بمزيد من المساواة والتحرر، وكذا تعزيز مكانتها داخل الأسرة والمجتمع وتحريرها من هيمنة الرجل باسم مناهضة العنف ضد المرأة، وحماية حقوق الإنسان.

وبناء على ما سبق، يمكننا القول أن المرأة الجزائرية قد ولجت بقوة مختلف أوجه النشاط في المجتمع، فاتسعت بذلك مشاركتها في الحياة العامة. ومن هذا المنطلق سنحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على نتائج هذا الولوج على المجتمع وعلى المرأة في حد ذاتها.

الفصل الأول:

موقع المرأة في ظل صيرورة التنمية والتغير الاجتماعي.

المبحث الأول: تبعية المرأة.

أولا: مجتمع ذكوري (سلطة أبوية).

ثانيا: قيود اجتماعية.

المبحث الثاني: المرأة و الحراك الاجتماعي.

أولا: السيرورة الاجتماعية للحراك.

ثانيا: الحراك، التغير و بنية المجتمع الجديد.

المبحث الثالث: المرأة و تغير القيم.

أولا: محافظة المرأة على القيم التقليدية.

ثانيا: اغتراب المرأة.

قال الفيلسوف الاشتراكي الشهير "**برودون**" في كتابه ابتكار النظام:" أن وجدان المرأة أضعف من وجداننا بقدر ضعف عقلها عن عقلنا و لأخلاقها طبيعة أخرى غير طبيعة أخلاقنا فالشيء الذي تحكم عليه بالقبح أو أحسن لا يكون هو عينه ما يحكم عليه الرجل كذلك بحيث أن المرأة بالنسبة إلينا يمكن أن تعتبر غير مؤدبة، لاحظها جيدا تر إنها إما مُفرطة أو مفرّطة في جنب العدالة فإن عدم المساواة خاصية نفسها، و لا ترى عندها الميل لتوازن الحقوق و الواجبات و هو الميل الذي يؤلم الرجل و يسوقه إن لم يتحصل عليه إلى الدخول مع أمثاله في نزاع شديد فالشيء الذي تحبه أكثر من كل شيء و تعبده هو الامتيازات والخصوصيات، أما العدالة التي تسوي بين صنوف البشر فهي بالنسبة للمرأة عبء ثقيل لا تتحمله"[1].

إن مركز المرأة يتحدد حسب دورها الاجتماعي المخصص لها وحسب حضارة المجتمع، وإن تغير الدور يؤدي إلى تغير المركز، ومن العوامل التي تساعد على مساهمة المرأة في العمل والتنمية هي العوامل الاجتماعية والتحرر من التقاليد والأعراف العشائرية والتحضر وخلق ظروف اقتصادية جديدة إضافة إلى العامل الإيديولوجي[2].

وهل عمل المرأة هو ابتذال وسقوط بقدرها الإنساني وإهدار لقيمتها وبؤس؟ أم هو أمن اجتماعي واقتصادي لحياتها في المجتمع؟.

هل قضية المرأة مجتمعية حددتها نظرة المجتمع لها أم هناك عوامل أخرى؟

وهل هناك حكم عام لكل النساء أم أن الأمر يختلف من امرأة لأخرى بحسب طبيعة ظروفها وتعليمها والمجتمع الذي تنتمي إليه؟

[1]:محمد فريد وجدي: المرأة المسلمة، دار ابن زيدون للطباعة و النشر.بيروت لبنان.ط1.د\س.ص ص 17،18.

[2]:فوزية العطية: المرأة و التغير الاجتماعي في الوطن العربي، المرجع السابق ص 125.

المبحث الأول: تبعية المرأة.

أولا: مجتمع ذكوري (سلطة أبوية).

رغم أن الجزائر من الدول القليلة التي استطاعت أن تقطع شوطا لا يُستهان به في مساعدة المرأة، إلا أن الواقع لا يزال بعيدا كل البعد عن الحقيقة، الأمر الذي يستدعي عمل وجهد متضافر لتغيير الذهنيات والعقليات التي تسود في المجتمع[1].

في الوقت الذي نتحدث فيه عن التقدم و التطور العالمي و العلمي الكبير الذي أحرزه العالم أجمع، إلا أننا في الوقت نفسه نكاد نعيش في العصر الحجري حينما نتحدث أو نتعامل مع العلاقات الإنسانية، فلا يزال الكثيرون منا لا يستطيعون قبول الآخر، ويشعرون بالعدائية لمن يختلف عنهم سواء في اللون أو الجنس، و هذا التعصب هو قديم قدم البشرية، و لعل أخطر أنواعه هو التعصب ضد المرأة، ولمحاربة هذا التعصب والغلو في الدنيا و ما قد يصاحبهما من ميل إلى العزلة الاجتماعية أو إلى تمييز الرجل عن المرأة، لا يتحقق بقرار أو عمل واحد أمني أو سياسي و إنما يتحقق من خلال مسيرة متواصلة الحلقات جوهرها تعليمي و تربوي[2].

كما يعتقد البعض أن النظام الأبوي الذي هو أساس المجتمعات العربية هو أساس التعصب ضد المرأة، إذ يفرض سلطة الذكور على الإناث داخل الأسرة، وتكمن جذور النظام الأبوي في التنظيم الأسري والدور الايجابي للإنسان كما حدده التاريخ، و لو لم توجد الأسرة الأبوية لأصبح النظام الأبوي مجرد تسلط يقاومه الآن النساء[3].

وليس بمجرد أن نعقد موازنة بين الرجل والمرأة ونخرج بنتائج كمية تشير إلى قيمة المرأة في المجتمع وأنها أكبر أو أصغر من قيمة الرجل أو تساويها، فهذه الأحكام ليست سوى افتراء على حقيقة

[1]:تاج عطاء الله: المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري، مرجع سابق ص135.

[2]:رشدي شحاتة أبو زيد: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مرجع سابق ص16.

[3]: المرجع نفسه ص 64.

الأمر، أما دعاة حقوق المرأة وتحريرها أو المطالبون بإبعادها من المجتمع ما هي إلا تعبيرات عن نزعات جنسية لا شعورية، و ما هي إلا تعبير عن الشعور و الدوافع النفسية العميقة طبقا لتحليل فرويد. فهذا الصراع في الآراء للذين يطالبون بخروج المرأة في زينة فاتنة إذ في ذلك ما يرضيهم و يوقظ غرائزهم يشبع شهواتهم من جهة و من جهة أخرى المتمسكين بإبعاد المرأة عن المجتمع و المؤمنين بضرورة إبقائها في سجنها التقليدي، فهذا التفكير الغير منطقي لا نلبث إلا أن نعطيه تفكير الحفاظ على الأخلاق والتمسك بالأنثى (الغريزة تكلمت بلسان الآخر)[1].

إن دعوات وحدة الجنس أو تعدده بأكثر من اثنين كما يحمل مفهوم النوع الاجتماعي، هي دعوات مصادمة لنواميس الفطرة والخلق والطبائع الاجتماعية. يقول "عباس العقاد": " إنه من اللجاجة الفارغة أن يقال إن الرجل والمرأة سواء في جميع الحقوق وجميع الواجبات لأن الطبيعة لا تنشئ جنسين مختلفين لتكون لهما صفات الجنس الواحد ومؤهلاته وأعماله وغايات حياته". فلا يمكن إيجاد جنسين و نوعين من أجل القيام بوظيفة واحدة. و قد أكد الأمر الباحث الأمريكي "أستيفن جولد بيرغ" (في كتابه حتمية النظام الأبوي منشور سنة 1977):" إن تباين الرجل و المرأة في المجتمع ليس بسبب ضغوط اجتماعية في واقع الأمر، بل الفروق الطبيعية الأساسية بين الجنسين هي الأسباب الحقيقية،- ويعلق و يقول- هذا لا يعني أن الرجل أفضل من المرأة بل يعني فقط أن الرجل يختلف عن المرأة"، والسبب هو أن التنشئة الاجتماعية هي التي تجعل الرجل رجل و المرأة امرأة، فليست هناك أنماط خاصة للنساء باعتبارهن نساء وليست هناك أنماط خاصة للرجال باعتبارهم رجال، و من ثم فهناك إمكانية واسعة لتبادل الأدوار باعتبارها أدوار محايدة، بل ووصف دور المرأة في مجال الأسرة بالأنماط الجامدة[2].

[1]: رشدي شحاتة أبو زيد: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المرجع السابق ص ص 63، 64.

[2]:رشدي شحاتة أبو زيد: المرجع نفسه، ص 67.

- **جدول الدراسة الميدانية و التحليل:**

المؤشرات	نعم	لا
مجتمع ذكوري و سلطة أبوية	90	10
ممارسة العادات و التقاليد بحذافيرها	74	26
ضغط من رب العائلة على المرأة العاملة	50	50
التحكم في الأجر من قبل الزوج (أو رب العائلة)	50	50
اتخاذ القرارات للزوج و عدم مشاركة المرأة فيها	50	50
تحكم الزوج في نوع لباس المرأة	50	50
مشاركة الزوج في الأعمال المنزلية (المساعدة)	18	82
انتقادات الزوج لعمل المرأة المنزلي (كالطبخ)	87	13

التحليل:

حسب ما جاء في آراء النساء و ما أسفرت عنه المقابلات حول المرأة و تبعيتها أو المرأة والسلطة الذكورية بصفة عامة، و رغم تحفظها عن الموضوع و رفض مناقشته خاصة في المقابلات الجماعية إلا أن المقابلات الفردية قد أعطتنا بعض الآراء و الأفكار والمؤشرات، فالمرأة التي تعيش مجموعة من الضغوطات الاجتماعية و الأسرية تحاول أن تتستر عليها تحت غطاء التقاليد الاجتماعية أي أنها ضغوطات أو سلطة تقليدية فرضتها التقاليد والأعراف 74% توارثتها الأجيال لتمارس بذلك القهر على المرأة و في المقابل تشكو من السلطة الأبوية 90 % التي تقوم بتنفيذ هذه الأعراف والتقاليد في كل المجالات عن طريق الضغط الذي أجابت به النساء بأكثر من 71% من مجموع المبحوثات أي جل مجتمع الدراسة و في المقابل هناك فقط 09% من أقررن أنها تعيش حالة توازن وانفتاح أما بالنسبة للمتحررات كليا من السلطة الأبوية أو المجتمع الذكوري فقد كن 08% فقط أما

12% فهن النساء اللواتي أصبح الموضوع يشكل لهن هاجس نفسي و إثارته تسبب لهن القلق والارتباك، كما تعاني 87% من النساء من انتقادات الزوج حول عمل المرأة في المنزل كالطبخ والتنظيف...الخ، أما عن مشاركة الزوج للزوجة في الأشغال المنزلية 82% من تعاني من هذا الإشكال الذي يرفضه الزوج لأن الأعمال المنزلية في نظره حكر على المرأة، أما عن الضغوطات التي تمارس على المرأة من قبل رب العائلة كالتحكم في الأجر و اتخاذ القرارات و التحكم في نوع اللباس و الذي أسفرت عنه الدراسة ب 50% وهذا لا يعني نصف عينة الدراسة بل هو ضغط و تحكم و عدم إشراك في اتخاذ القرارات لكن تحت شعار المشاركة في مصاريف و نفقات المنزل و نوع اللباس لعدم التعرض للمضايقات...الخ، و عليه هل المجتمع الجزائري مجتمع رجال؟ من الناحية الكمية هذا غير صحيح... لكنه صحيح من الناحية الاجتماعية، و في نظر الملاحظ فإن المجتمع الجزائري هو قبل كل شيء مجتمع ذكور، و هذا يعود لسبب أن القواعد السلوكية للجزائر التقليدية تجعل المرأة في مرتبة غير بارزة وهو ما لا ينتبه إليه الملاحظون[1]".

ومن هذا نميز بين ثلاث أنواع من التبعيات التي تحول دون مستقبل المرأة فأولها تبعية للعادات والتقاليد والأعراف وهي سلطة اجتماعية مفروضة وثانيها تبعية للسلطة الأبوية وهي سلطة أسرية تمارس الضغوطات والقهر على المرأة أما التبعية المستترة فهي تبعية المرأة لأهوائها وأحلامها وطموحاتها للمستقبل والدور والمركز.... وهذا ما يؤكد لنا النظرة أو الخلاصة السابقة في أن المرأة لا تصارع المجتمع أو الأسرة فقط بل حتى نفسها وكل ذلك لتحقيق اكتفائها لكن دون جدوى.

ثانيا: قيود اجتماعية.

كل مجتمع متواصل إلى درجة ما، و ثابت من حيث بناء عناصره، هذه العناصر متكاملة جدا كل مع الآخر، و لكل عنصر وظيفته الخاصة، بحيث يسهم في دوام المجتمع كنسق، ويعتمد كل بناء اجتماعي وظيفي على نوع من وفاق القيم بين أعضائه، و على العكس من هذه الأفكار تركز نظرية

[1]:مصطفى بوتفنوشت العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984،د\ط ص76.

القهر على أن كل مجتمع عبارة عن موضوع لعمليات التغير بوجهة أو بأخرى، و التغير الاجتماعي هذا كلي الوجود، ويصور كل مجتمع في كل فترة نوعا من النزاع و الصراع و يسهم كل عنصر في المجتمع في عدم تكامل النسق، كما أن كل بناء اجتماعي لا يعتمد على وفاق القيم، و إنما يعتمد على قهر بعضها البعض[1].

فالمجتمعات العربية عامة و المجتمع الجزائري خاصة مازال يحتفظ بالبنية التقليدية في معالم الحياة الاجتماعية، و بقاء العديد من الرواسب التي تغزو النظام العائلي في ظل بيئة المدينة، و هذا بالرغم مما تعرفه الحياة الحضرية من تغيرات ملموسة منها الثورة التي حصلت في وسائل النقل و انتشار التعليم و خروج المرأة للعمل، و التي كسرت أشياء كثيرة كالموانع و الحواجز في أفكار الناس الحضر من رقابة للأهل و انحسار للسلطة الأبوية وتراجع للعادات و التقاليد العائلية بفعل التحولات الراهنة والتقلبات في الأوضاع، إلا أن تفكك البنى الاجتماعية العائلية سيكون أقل جذرية مما في سائر المؤسسات الأخرى، لأن الأسرة الجزائرية حتى في أيامنا مازالت محكومة بمقاييس المحرمات الجنسية والدينية، مقيدة بعلاقات القرابة و سيطرة الأب و لذلك بقيت العائلة تنقل بشكل آلي ثقافة المجتمع، لأن العائلة تعيد إنتاج أنماط ثقافية محددة سلفا و هذا لا يعني ثبات الوضع واستقراره على منوال واحد دون أن تمسه رياح التغيير، لكن هذا التغيير يتم ببطء مقارنة بالتغيرات المادية، أي يمكن القول للتوضيح أكثر أن البنيان الثقافي لا يتغير بالإيقاع نفسه و لا بالوتيرة نفسها التي يتغير بها البنيان الاقتصادي، أي لا يكون جذريا بل يحتفظ بالكثير من المعتقدات والعادات.

فالمجتمع الجزائري يتطور بصراع داخلي يخاض باسم نظام يتحسن باستمرار، هذا النظام الذي يساهم في البناء الاجتماعي ما هو إلا صراع المرأة والرجل في مجتمع تقوده التقاليد التي توارثها الجيل

[1]: غريب سيد أحمد: علم الاجتماع و دراسة المجتمع، مرجع سابق ص224.

الحالي من الأجيال السابقة والتي تحمل الكثير من مظاهر الوضع المتدني للمرأة، وعلاقات تستند إلى السلطة الوحيدة للأب أو لزعيم العائلة[1].

- **جدول الدراسة و التحليل:**

المؤشرات	نعم	لا
ضغط العادات و التقاليد على المرأة	90	10
خوف الزوج من أهله في مساعدة زوجته	88	12
لباس المرأة بسبب ضغط اجتماعي	08	92
لباس المرأة بسبب ضغط أسري	72	28
عدم مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات بسبب الأهل	61	39

-التحليل:

و كقراءة لمعطيات الدراسة الميدانية و ما أسفرت عنه المقابلات فقد أجمعت النساء 90% عن ضغط العادات و التقاليد عليها و التي لا تدع لها متنفسا لممارسة حياتها، و قد أثر ذلك على إشراك المرأة في عملية اتخاذ القرار بسبب الأهل 61% من لديهن عائق إشراك المرأة في اتخاذ القرار خوفا من الأهل...الخ، وذلك أثر أيضا على لباس المرأة 72% حيث الخوف من الأهل و ما يقال أو يثار يجعل الزوج يفرض على الزوجة نوع من اللباس، و لا ننسى أن نغفل الأدوار الموكلة للمرأة داخل المنزل فخوف الزوج من الأهل يمنعه من مساعدتها في الأشغال المنزلية و هذا باعتراف 88%. فإن المرأة تنافس من أجل صنع مكان ومكانة في المجتمع الذكوري حسب رأيها، فهي تعيش ازدواجية الصراع، تصارع العادات والتقاليد والمحددات الاجتماعية والمجتمع الذكوري والسلطة الأبوية في حياتها الخاصة وتمارس حياتها العامة على أكمل وجه.

[1]:عبد القادر جغلول: المرأة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 16 و 17.

من خلال هذه المعطيات نستطيع الحكم أن المرأة رغم كل المراتب التي تقلدتها والمراكز التي وصلت إليها إلا أنها مازالت تعاني من ترسبات الموروثات الثقافية والاجتماعية في الفكر السائد والتي تحكمها مجموعة من القوانين الثقافية والاجتماعية التقليدية، لتجعل المرأة تعيش نوع من الصراع الثقافي لمواصلة السير الحسن لحياتها، إلا أن قدرتها على التعايش مع الوضع رغم خطورته جعلها تقوم بعملية توأمة للموقف أي تكون تقليدية في حياتها العائلية ومعاصرة عند ممارستها لحياتها العملية، حيث يرى "ماركس ودارندورف" أن التغير الاجتماعي هو صورة شاملة تعم كل الأنساق الاجتماعية ونتيجة حتمية لجدليات الصراع الذي يدور داخل أشكال مختلفة من الأنماط التنظيمية لهذا فالتغير هو حوصلة للتناقض بين الاتجاهين أحدهما مبني على الوفاق (التوافق) الذي يقع في حدود الوظيفة التي تقوم على الاندماج و الاستقرار الاجتماعي هذا من جهة و من جهة أخرى مبني على الصراع، الحريص على ديناميكيات البنيات و السلوكيات المحددة أو المتجادلة و المفتوحة أكثر بالمذهب النقدي[1].

ومن هذا المنطلق كان على المرأة أن تصارع العادات والتقاليد والثقافات الرجعية والضغوطات الاجتماعية لتحدث تغير اجتماعي وليد معطيات جديد وعقليات مستحدثة يخدم مصالحها ويتماشى ومعطيات المجتمع الجديدة.

[1] : BALANDIER George : Sens et Puissance. Ed : P.U.F/ Paris 1971. P 75.

المبحث الثاني: المرأة و الحراك الاجتماعي.

يُعرف الحراك الاجتماعي Social Mobility بشكل عام، بوصفه التحرك من فئة أو شريحة اجتماعية إلى فئة أو شريحة أخرى. ويكون هذا التحرك عادة من جماعة مهنية إلى جماعة مهنية أخرى. فإذا انتقل الفرد من مهنة الطب إلى مهنة الهندسة، يكون انتقاله في شكل أفقي. أما إذا انتقل من مهنة التمريض إلى الطب، مثلاً، فيكون حراكه رأسياً. وقد يكون الحراك على شكل حركة بين تجمعات تقع على مستوى واحد. فالحراك الاجتماعي الحقيقي يعبر عن دينامية المجتمع وتغيره واستجابته لكل التغيرات، التي تحدث نتيجة تغير نوع العلاقات الاجتماعية وتقريب الفوارق الطبقية. وبناءً على ذلك، فإن الحراك الاجتماعي يعبر عن عملية اجتماعية ينتقل من خلالها الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر. لهذا، يربط بعض الباحثين بين "الحراك الاجتماعي" وظاهرة أعم وأشمل وهي ظاهرة "التغير الاجتماعي"، التي يتعرض لها الأشخاص أو الجماعات، حيث تنتقل أو تتحول من وضع اجتماعي معين إلى آخر، ومن مكانة اجتماعية معينة إلى أخرى، وذلك حسب اختلاف المكان والزمان[1].

وعُرّف الحراك الاجتماعي بشكل أكثر تحديداً بأنه: الوضع الذي يشير إلى إمكانية تحرك الأشخاص أو الجماعات إلى أسفل أو إلى أعلى الطبقة أو المكانة الاجتماعية، في هرم التدرج الاجتماعي. يرى باحثون آخرون أن مصطلح "حراك" يُستخدم، أيضاً، ليدل على الحركة المكانية أو الهجرة السكانية، وهذا ما يسمى "الحراك الفيزيقي". أما الانتقال من وضع اجتماعي إلى آخر داخل البناء الاجتماعي فيُسمى "الحراك الاجتماعي"، بمعنى انتقال الفرد أو مجموعة من الأفراد من مستوى طبقي إلى مستوى آخر، مما يدل على أن الحراك الاجتماعي يتطلب وجود مجتمع طبقي[2]. لهذا فالحراك الاجتماعي ظاهرة جديدة في المجتمع الحديث، بل هو أحد المقومات الرئيسية في المجتمع

[1]: غريب سيد أحمد وآخرون، "المدخل إلى علم الاجتماع"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996د/ط. ص 26.

[2]: السيد الحسيني، "مفاهيم علم الاجتماع"، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة، 1987، ط 2.ص 34.

المتحضر، الذي يتميز عن المجتمع التقليدي، الذي يُعد مجتمعاً مغلقاً، ولا يتحرك الفرد فيه خارج الجماعة التي ينشأ فيها لوجود حواجز اجتماعية تربط الفرد بجماعته.

يتحدد مدى الحراك الاجتماعي بناءً على عدد من العوامل، التي تساعد على حدوثه داخل المجتمع. ومن هذه العوامل كالهجرة، التعليم، التحولات السياسية...الخ، إذ تلعب الهجرة دوراً كبيراً في الحراك الاجتماعي، على أساس أن الهجرة ناتجة عن السعي لتحسين ظروف وأحوال الأفراد والجماعات اجتماعياً واقتصادياً، لِما تتيحه من فرص متعددة في التعليم والعمل ومستوى عالٍ من الدخل، ومن ثم تحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، إن التقدم المتدرج للمتخصصين في المهارات المختلفة، في سلسلة من المراكز المرتفعة داخل البناء الاجتماعي المتدرج، يرتبط . بشكل أو آخر . بحركة السكان المكانية والاجتماعية. ويُعد التعليم عاملاً أساسياً من العوامل، التي تؤدي إلى حدوث الحراك الاجتماعي داخل المجتمع المعاصر، نظراً لما يتيحه من فرص تحقيق التقدم العلمي والاجتماعي، بما يجعل الأفراد أكثر استعداداً لتقبل التغيير وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يرى علماء الاجتماع أن التحول السياسي يرتبط بفترات الاضطراب الاجتماعي، مثل الحرب والثورة وحركة الإصلاح السياسي والاجتماعي، بحيث يصبح الارتقاء والحراك الاجتماعي والانتقال من طبقة إلى أخرى أكثر يُسراً[1].

فما هو الفاصل لتكون امرأة و ما هو الفاصل لتتحول إلى رجل؟.

أولا: السيرورة الاجتماعية للحراك (حراك داخل الأسرة من خلال أدوار المرأة):

كانت المرأة قبل منتصف القرن العشرين تلعب دورا هامشيا في المجتمع بالرغم من الواجبات الأسرية والتربوية و الإنتاجية المهمة التي كانت مسؤولة عنها، فكان الرجل لا ينظر لها نظرة مليئة بالاحترام والتقدير و لا يعتبرها مساوية له في الحقوق و الواجبات غالبا ما كان يشكك في قدرتها و إمكانياتها الخلاقة ولا يسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبل العائلة و الأطفال كما

[1]: غريب سيد أحمد وآخرون، "المدخل إلى علم الاجتماع"المرجع السابق. ص 37.

كان لا يريد لها العمل خارج البيت أو اكتساب التربية والتعليم الذي يمكن أن يساعدها في تطوير قدراتها وصقل شخصيتها و تحرير ذاتها من القيود الاجتماعية البالية التي فرضت عليها لفترات طويلة من الزمن[1].

فقد ميّز علماء الاجتماع بين أشكال كثيرة من الحراك الاجتماعي، داخل البناء الاجتماعي للمجتمع المعاصر. ومن أهم تلك الأشكال التمييز بين الحراك الاجتماعي الصاعد، الذي يُشير إلى انتقال الفرد من مستوى طبقي أدنى إلى مستوى طبقي أعلى، والحراك الاجتماعي الهابط الذي يُشير إلى هبوط الفرد من مستوى طبقي أعلى إلى مستوى طبقي أدنى، كأن ينتقل الفرد من طبقة عليا إلى طبقة متوسطة، مثل تدهور الحال لدى بعض الأثرياء والأغنياء نتيجة أزمة اقتصادية معينة، وانحدارهم إلى مستوى طبقي أقل[2].

فلو أردنا تحديد انطلاقة الحراك في المجتمع الجزائري، فسنجد أنفسنا نتحدث عن فترة إغلاق المؤسسات الصناعية وتسريح العمال، فالرجل الذي كان يعمل ليتحمل أعباء الأسرة أصبح عاطل عن العمل، فالزوجة تحاول المساعدة لإعالة الأسرة من خلال أعمال بسيطة كصناعة الخبز والخياطة ...الخ و بذلك نرى أن دور الرجل قد تراجع.

وفي ظل تراجع دور الرجل في مرحلة سابقة الذكر و نتيجة للعنف المؤسس بالطرد والتسريح الفجائي للعمال، و في الفترة التي كان فيها الجزائريون وراء الستار كان هناك حراك اجتماعي نسوي داخل البيت و خارجه، حيث تم التسلل من طرفها و من الداخل إلى الخارج دون الانتباه له لشرعنة مكتسبات (الرجل)، ذلك لأن العمل و التنمية مرتبطان دائما بالرجل، و سبب هذا الحراك هو الوضع الاقتصادي الذي فرض نفسه على أفراد المجتمع، بالتالي المجتمع خلق استراتيجيات جديدة تقوم على المرأة و ليس على الرجل في عملية التنمية.

[1]: إحسان محمد الحسن: "علم اجتماع المرأة: مرجع سابق. ص ص 51..52.

[2]: محمد الغريب عبد الكريم، "سوسيولوجيا السكان"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1982 د/ط ص 64.

وفي ظل هذا السياق الخاص تم ملاحظة تنمية موازية تزداد حجما ونوعية من طرف الآخر (المرأة)، وفي ظل هذا السياق الحاصل وبدل أن تتراجع التنمية تقدمت، فالمرأة قفزت قفزة نوعية من البيت والعادات و التقاليد و العرف إلى الشارع و سوق العمل، وعليه نتج تغير في الأدوار و من ثم القيم والمعايير ثم البنية داخل المجتمع، دون أن نغفل دور التعليم و التكوين اللذان أسهما في هذا الحراك حيث كانا سبب و نتيجة في آن واحد.

إن دخول الأفكار و المفاهيم الجديدة و انتشار معالم التحضر و التنمية الشاملة قد أدت دور كبير في تغيير أوضاع مختلفة كانت تعيشها المرأة سابقا، فالرجل بدأ يتغير بالتدريج و يغير مواقفه، أفكاره وقيمه القديمة التي كان يحملها إزاء المرأة و أخذ ينظر لها نظرة مليئة بالاحترام بعد إثبات قدرتها على اكتساب التربية و التعليم في المدارس، المعاهد والجامعات (جنبا إلى جنب مع الرجل) و أشغال المهن الحساسة في المجتمع و أداء كافة الأعمال والأنشطة العلمية والمهنية التي يؤديها الرجل إضافة إلى تحملها مسؤوليات تربية الأطفال والبيت و الاهتمام بالزوج هذا ما رفع مكانتها و حررها من أميتها وتخلفها الثقافي ومن القيود الاجتماعية التي كبلتها و عرقلت تقدمها الحضاري وأيضا جعلها تقف على صعيد واحد مع الرجل في الواجبات و الحقوق. فهذه المكاسب والانتصارات لا تعود مردوديتها الايجابية على النساء فحسب بل على المجتمع الكبير أيضا[1].

و يمكن القول بأن تغير مكانة المرأة الاجتماعية هو سبب و نتيجة في آن واحد للتغير في بناء الأسرة وفي وظائفها، من حيث البناء الأسري نتجه نحو الشكل الزواجي الصغير ومن حيث الوظيفة تفتقد العديد من وظائفها التقليدية نتيجة لظهور مؤسسات متخصصة تؤدي تلك الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة بشكل غير متخصص، إذ من طبيعة عملية التحديث الحضاري ذاتها أن تغيير معايير التقييم الاجتماعي و نسق المراكز والأدوار ما يطلق عليه "هاري جونسن" الأوضاع الاجتماعية فمع اتساع معدلات النمو الحضري والتقدم الصناعي و انتشار التعليم تتاح الفرص أمام النساء

[1]:احسان محمد الحسن : "علم اجتماع المرأة " مرجع سابق ص ص 53 -54 .

للتحرر والتعليم والعمل و تحقيق قدر كبير من الاستقلال الاقتصادي سواء قبل الزواج أو حتى أثنائه إلى جانب ظهور الخدمات المتخصصة في رعاية الأطفال و الخدمات المنزلية...الخ و ضغوط الحياة الحضرية (ماديا أو نفسيا) استوجب خروج المرأة للعمل فضلا عن تمسكها بهذا الحق و نضالها للحصول على حقوقها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والمساواة مع الرجل[1].

ومن التغير الذي حدث في مكانة المرأة الاجتماعية أو في حياتها الاجتماعية هو المشاركة في أنشطة الفراغ والترويح التي تمكنها من الشعور بذاتها وكيانها وفعاليتها في العائلة والمجتمع، وقد حدد مفهوم وقت الفراغ على أنه ما تبقى من الوقت بعد العمل، لكن قد يكون هذا مضللا لبعض الناس من ليس لهم عمل بأجر مثل عمل المرأة في المنزل، ولقضاء وقت الفراغ عدة طرق مختلفة لكن عادة ما يتم قضائه في المنزل في مشاهدة التلفاز، كما للجنس (ذكور وإناث) دورة الحياة والطبقة تأثر على كيفية قضاء وقت الفراغ في شكل مختلف[2].

ثانيا: الحراك، التغير وبنية المجتمع الجديد:

شهدت معظم الدول العربية منذ منتصف القرن العشرين حملة تغييرات حضارية، اجتماعية ومادية كان لها الدور المباشر في تطوير السمات المجتمعية و المؤسسية لهذه الأقطار، ولم تقتصر هذه التغيرات على البناء و المؤسسات الهيكلية للمجتمع، بل تعدتها إلى بناء واستقرار، توازن و ديناميكية السكان، العادات، التقاليد، القيم الاجتماعية، العلاقات، التفاعلات، السلوك الاجتماعي، مركز المرأة في المجتمع و علاقته بطبيعة واجباتها وحقوقها الاجتماعية، البناء الطبقي، الانتقال الاجتماعي وأخيرا الوسائل الرسمية و شبه الرسمية للضبط الاجتماعي. وقد استأثرت التغييرات التي طرأت على الأحوال الاجتماعية للمرأة أهمية شاخصة واهتماما متزايدا من قبل المسؤولين والباحثين والمتخصصين في قضايا الاجتماع، الاقتصاد والسياسة لأنها كانت تعبر عن طبيعة التحولات الديناميكية الشاملة.

[1]: نبيل الساموطي: "علم اجتماع التنمية" مرجع سابق ص 336.

[2]: معن خليل العمر: معجم علم الاجتماع المعاصر . مرجع سابق ص 281.

ويوضح علماء الاجتماع طبيعة الحراك الاجتماعي على أساس حركة وتنقل الأفراد دون الجماعات. وهذا يوضح الفارق بين الحراك الاجتماعي، الذي يتخذ شكلاً فردياً، والحراك الذي يتخذ شكلاً جماعياً، ويُطلق عليه "الحراك الطبقي" ويُطلق الحراك الاجتماعي الأفقي على حركة الأفراد أو الجماعات، من وضع اجتماعي إلى آخر مع عدم وجود اختلاف في الدرجات بين الوضعين، والوضع الاجتماعي ذاته داخل بناء المجتمع[1].

كما يميز علماء الاجتماع بين نمطين آخرين من الحراك، الأول هو الحراك الاجتماعي بين الأجيال، الذي يظهر عند مقارنة الطبقة الاجتماعية، التي ينتمي إليها كل من الأبناء وآباؤهم أو أجدادهم، فإذا حقق الأبناء مستوى طبقياً أعلى من ذلك الذي ينتمي إليه آباؤهم، فإنهم بذلك يكونوا قد أنجزوا حراكاً اجتماعياً صاعداً عبر الأجيال، وعكس ذلك صحيح أيضاً للحراك الاجتماعي الهابط عبر الأجيال، والثاني الحراك الاجتماعي داخل الجيل وتجري بمقارنة الأوضاع الطبقية التي شغلها الفرد في حياته المهنية، وما يحققه من إنجاز فيها. وقد حدد "بيترم سروكين" أربعة أنماط أساسية للحراك الاجتماعي على النحو التالي:

-الحراك المهني:

ويُقصد به تغيير الفرد لمهنة أسرته، وتبديل الأبناء لمهن آبائهم نتيجة لازدياد التخصص المهني، وتوافر مجالات العمل أمام الفرد، حسب ميوله الفردية واستعداده للإنتاج. ويساعد الحراك المهني على تحرك الأفراد اجتماعياً واقتصادياً، عن مكانة أسرهم الاجتماعية والاقتصادية. ويؤدي ارتقاء الفرد في التركيب المهني وتغييره لوضعه المهني، عن وضع أسرته الأصلية، وصعوده أو هبوطه في السلم المهني، إلى تغييره مكان إقامته، ومعارفه وأصدقائه الذين تربى معهم في نشأته الأولى، واختلاطه بأفراد جدد

[1]: حسن شحاته سعفان : أسس علم الاجتماع، الطبعة التاسعة، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت، ص326.

ذوي ميول واتجاهات مغايرة عن الوسط الذي نشأ فيه، وتغييره أيضاً لأسلوب حياته ومركزه الاجتماعي ما يؤثر في علاقته القرابية بأعضاء أسرته[1].

أصبحت وراثة الأبناء لمهن الآباء ظاهرة نادرة في المجتمع المعاصر، وأصبح طبيعياً أو سوياً أن نرى أعضاء الأسرة يعملون في مهن متباينة، لا ترابط بينها ولا اتصال. فقد يعمل أحد أفراد الأسرة في التجارة وآخر في التدريس وثالث في مهنة الطب، بينما يعمل قريب لهم في حرفة يدوية، كالنجارة أو الحياكة.

-الحراك المكاني:

هو أكثر أشكال الحراك الاجتماعي انتشاراً في المجتمع الحضري الصناعي. فقد أصبح من الشائع انتقال الفرد من إقليم إلى إقليم، أو من حي لآخر. وكان الحراك المكاني محدوداً في المجتمع التقليدي، وكان الفرد يدين بالولاء للأرض التي يُولد فيها ويمارس نشاطه الاجتماعي والاقتصادي فوقها؛ ولكن أدى تقدم وسائل المواصلات ووسائل النقل، ونشأة مهن جديدة ذات أجور مرتفعة في أماكن متفرقة، إلى ازدياد الحراك المكاني للأفراد، وهجرتهم من الأقاليم التي يقيمون بها مع أسرهم إلى مواطن العمل الجديدة[2].

ولاحظ علماء الاجتماع أن الأفراد في المجتمع الحضري أصبحوا أقل ارتباطاً بالأرض التي ينشؤون عليها، وزاد تحرك الأفراد من بلد لآخر، وزاد تغيير الأفراد للوحدات السكانية، وتبديلهم لجيرانهم، وزادت المسافات التي يقطنها الفرد في انتقالاته من مجتمع لآخر في المجتمع الحديث، ما يؤثر في ولائه لأسرته وارتباطه بأقاربه.

---

[1]: محمد الخوالدة، فاطمة عناقرة : دور التعليم فى الحراك الاجتماعى للمرأة العاملة من وجهة نظر عينة من النساء العاملات فى المجتمع الأردنى وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات، مجلة جامعة دمشق، المجلد 23، العدد 1، 2007، ص315.

[2]: محيا زيتون : الاستخدام فى القطاع غير النظامى، (تحرير) : أحمد فتحى خليفة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 32، العدد 3، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1995، ص ص35- 36.

-الحراك الاقتصادي:

ويُقصد به تغير مراكز الأبناء الاقتصادية عن مراكز الآباء والأجداد. فلقد أدى تغير نظام الملكية، ونمو الملكيات الفردية، ونشأة نظام الأجور، وتقييم العمل على أساس إنتاج الفرد ومقدار ما يبذله من مجهود ونشاط، إلى تغير المراكز الاقتصادية للأفراد. وأصبح من الطبيعي أن تتغاير المراتب الاقتصادية للأبناء عن مراتب آبائهم، لتغير المهن التي يقوم بها كل منهم. ولعل تغاير المراتب الاقتصادية يعني أن التكوين الطبقي أصبح مرناً ومتغيراً، وأصبح من السهل أمام الأفراد الانتقال إلى مرتبة أعلى من مرتبة أسرهم بمقدار ما يبذلونه من جهد وعمل، وما يقومون به من نشاط في مهنهم. وصار من الطبيعي أن تنخفض مكانة الأفراد الاقتصادية عن مكانة أسرهم، إذا ما فشلوا في مهنهم.

-الحراك الفكري

يقصد به مقدار ودرجة وقوة ارتباط الفرد بالقيم والأفكار المستحدثة المختلفة. وقد ساعدت وسائل الاتصال . مثل الراديو والسينما والتليفزيون والصحف والكتب والمجلات وازدياد الاختراعات الحديثة في العلوم والفنون . إلى ازدياد فرص الحراك الفكري، وعرض نماذج فكرية واجتماعية في أساليب جديدة من السلوك. وكذلك تغير التقاليد المتوارثة عن الآباء والأجداد. كما أدى ازدياد حركة الكشف العلمي إلى ضعف ارتباط الأفراد بالقيم القديمة، واتجاههم نحو تقبل الأفكار والمبادئ المستحدثة[1].

كان المجتمع الجزائري قديما يتسم بخاصية العائلة الممتدة التي تسيرها التقاليد، وتشكل وحدة تتكون من الزوجين وأبنائهم المتزوجين وزوجاتهم وأطفالهم كما قد تضم أحد الأقارب كالأعمام والعمات والجدات. إلا أن التغيرات والتطورات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية منها عمل المرأة عملت بشكل أو بآخر على تشجيع ظهور وانتشار الأسرة النواة التي تتسم بصغر الحجم والاستقلال

[1]: وفاء مرقس : العمالة النسائية فى القطاع غير الرسمى، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الأول، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1998، ص144.

عن جسم وقرارات العائلة، تسودها علاقات ديمقراطية ومساواة نسبية، مما ساعد المرأة بشكل أو بآخر على التحكم بحجم الأسرة من خلال عمليات تنظيم النسل[1].

-جدول الدراسة الميدانية حول الحراك الاجتماعي(من الأسرة إلى المجتمع):

	المؤشرات	النسب
التعليم (خروج المرأة للتعلم)	نسبة الحاصلين على شهادات عليا	36
	نسبة الحاصلين على مستوى تعليمي متوسط(ثانوي و متوسط)	51
	نسبة الحاصلين على تكوين	23
العمل (خروج المرأة للعمل)	العاملات في القطاع الحكومي بأجر منتظم	48
	العاملات في القطاع الزراعي	07
	العاملات في القطاع الخاص و الاقتصادي و التجاري	45
الدخل	دخل منتظم أكثر من 30000 دج	40
	دخل منتظم أقل من 30000 دج	51
	دخل غير منتظم حسب العمل	09
السكن	فردي قريب من مكان العمل	19
	جماعي قريب من مكان العمل	07
	فردي بعيد عن مكان العمل	71
	جماعي بعيد عن مكان العمل	09
العلاقات	علاقات صداقة في نطاق الأسرة	23
	علاقات صداقة في نطاق العمل	48
	علاقات صداقة خارج نطاق الأسرة و العمل	29
العضوية و الانتساب	جمعيات ثقافية و سياحية	13
	أعمال خيرية(جماعية و فردية)	76
	توجهات سياسية	11

[1]:تماضر زهري حسون: عمل المرأة و تأثيره على تماسك الأسرة في الوطن العربي. مرجع سابق. ص 141.

التحليـــل:

إن المرأة تنافس من أجل صنع مكان و مكانة في المجتمع الذكوري، فهي تعيش الازدواجية تصارع العادات و التقاليد و محددات المجتمع و المجتمع الذكوري و السلطة الأبوية في حياتها الخاصة وتمارس حياتها العامة على أكمل وجه فظاهريا لا توجد حدود فاصلة تمنع المرأة من أن تكون رجل في الأدوار فقط، فقد خرجت لتتعلم و تتكون لمجابهة الرجل وافتكاك فرصها فأكثر من 87% من النساء متعلمات تعليم من المتوسط فالثانوي إلى العالي فما فوق، ومن المؤشرات الدالة على حركة الصعود والهبوط على السلم الاجتماعي، التناقص الواضح في فئات الدخل المنخفض، في مقابل التزايد الواضح في فئات الدخل الوسطى، ومن خلال عمل المرأة و الذي فضلت فيه النساء العمل بأجر (40% دخلهن أكثر من 30000 دج) خاصة الحكومي منه ب 48% و بأجر أيضا في القطاع الاقتصادي والتجاري و الخاص ب 45% (و بأجر بين 15000دج و 30000دج)، نلاحظ أن المرأة أصبحت تميل إلى اختيار العيش في أسر صغيرة كالنووية و ذلك لممارسة رغباتها بكل حرية وطلاقة حسب الميدان 71% تفضل ذلك أي العيش في أسر نووية منفردة عن العائلة الكبيرة حتى ولو اضطرت لتغيير مقر السكن و كان ذلك بعيد عن مقر العمل. فالأسرة وبعدما كانت ممتدة كبيرة الحجم ووسط أولي في التنشئة الاجتماعية والإنتاج الاقتصادي أصبحت نووية صغيرة مع اهتمام بسيط بوظيفة التنشئة، لكنها مستهلكة أكثر من كونها منتجة، فالمجتمعات العربية هي التي تجمع بين الاثنين السكون والتغير، الانفتاح والعصرنة، التقليد والحداثة[1].

وبخروجها للعمل استطاعت المرأة من إقامة صداقات على النطاق الضيق والواسع، فالضيق ما كان يمتثل لصداقات العائلة ب 23% أما الواسع فبفضل العمل ب 48% وفي المجتمع الكبير ب 29%، هذا ما يؤكد لنا أن المرأة أصبحت عضو فعال في المجتمع لأنها تتفاعل ومحدداته، لتتعدى

[1]:لطيفة طبال: التغير الاجتماعي و دوره في تغير القيم الاجتماعية. مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية. العدد 8 جوان 2012. ص ص 424 .426.

ذلك إلى المشاركات الفعالة كالجمعيات الثقافية و السياحية ب 13% و المشاركات السياسية ب 11% و الأعمال الخيرية ب 76%.

فالمرأة بدأت و لن تنتهي، بدأت منذ أن فكرت في كسر القيود و مخالفة الأعراف والتقاليد بدأت عندما وقفت في وجه الآخر، وقفت في وجه الرجل الذي كان يمتلكها و يسجنها خلف جدران الفقر و الجهل أولا ثم خرجت للشارع لتقف في وجه المجتمع مطالبة بحقوقها، فالمرأة بدأت ولن تنتهي مادام طموحها متواصل، أرادت التغيير و الرقي، أرادت حياة أفضل وسط جو من الرفاهية و الترف، أرادت العلم، أرادت أن تثبت للرجل وللمجتمع أنها مسؤولة و قادرة على تحمل المشقات و الصعاب، أرادت أن تساهم في بناء و تطوير بلدها و أن تكون فاعلا للتنمية...* الخ.

هي امرأة بفضل ما أعطاها الله تعالى و أكرمها من دور في الإنجاب و التربية إلى جانب أدوارها الاجتماعية الأخرى التي يتعذر على الرجل أن يمارسها أو يقوم بها، و استطاعت أن تقوم بكل أعمال الرجل دون استثناء، إذن هي اليوم رجل من خلال الممارسة والأدوار (و لا نقول أن تتحول إلى رجل لأن ذلك غير ممكن و للضرورة الفطرية)، فهي اليوم فلاحة، مديرة، وزيرة، سياسية، نائبة، حاكمة، والية، قاضية، مقاولة، مهندسة، منقبة في آبار البترول، ضابطة، عقيدة، مرشدة دينية ...الخ و الأدوار كثيرة غير متناهية، و الأهم من كل ذلك أنها اليوم مسؤولة و ربة الأسرة من واجبات عامة و أخرى خاصة في الإعالة والمتابعة ...الخ، لذلك نقول أنها بدأت و لن تنتهي و لا يوجد حدود فاصلة، فهي في البيت امرأة بكل ما في الكلمة من معنى، و خارج المنزل رجل بكل ما في الكلمة من معنى أيضا.

و من هذا نلاحظ أن المرأة تساهم ليس فقط في تنمية أسرتها و لكن المجتمع أجمع بما تقدمه من أعمال و خدمات و عليه فإن مصطلح التنمية أصبح مرتبط بالمرأة و إن جاز المصطلح فنسميها تنمية ذات بعد نسوي، و هذا مؤشر على تغير حاصل و لازال لأنه تغير اجتماعي سببه تغير في

*: تسجيل لشهادات مجموعة من النساء مناضلات و سياسيات و رائدات أعمال .

الحدود الفاصلة بين الرجل و المرأة، فهذا التغير في الوظائف والأدوار و التغير في الإنتاج أثر على الخطاب فتغير أيضا، فأنتج حراك اجتماعي نسوي و بالتالي تغيرت القيم و النتيجة تغير في البنية إذن بنية المجتمع في شكل جديد و إن صح القول أصبح المجتمع أمومي أكثر من ذكوري، لما للمرأة من مسؤوليات جديدة في الإنجاب و التربية و الإنفاق و تحمل المسؤولية.

وقد أكد "Rossi " في بحثه أن الأسر الأكثر حراكا هي الأسر حديثة التكوين، خاصة تلك التي تعمل نساؤها، كما وسع بحثه من خلال دراسة الأسر المتحركة والثابتة في المجال، وبيّن أن الحراك مرتبط بموقع الأسرة في دورة حياتها، أي التغيرات التي تطرأ على الأسرة[1]...الخ.

ويرى ابن خلدون أن المجتمع الإنساني يتميز بخصائص لا تتجمد في حال واحد، بل تختلف أوضاعها باختلاف الأمم والشعوب وباختلاف الزمان داخل المجتمع نفسه ويقرر ابن خلدون أن أحوال الناس لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، كما وصفه بالاستمرارية والحتمية وأنها تتماشى مع مجموعة من العوامل منها:

- الناس يتغيرون وفق تغير نحلتهم في المعاش (الجانب الاقتصادي).
- يكون التغير متماشيا مع التغير المجالي أي بين البدو والحضر (جانب ديمغرافي).
- هذا التغير تابع للتغير في الملك (الجانب السياسي).

والعامل الأخير هو اختلاف العادات و القيم باختلاف الشعوب و الأمم و تباينها بين البدو والحضر لما سماه "الامتزاج"[2].

[1]: عايدة جغار: الحراك السكني و استراتيجيات الأسر بأحياء السكن الجماعي، Les Cahiers du CREAD n 100/2012 ص 115.

[2]:عبد الغني مغربي: الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون، ترجمة محمد شريف بن دالي الحسين، المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1986 ص 168.

المبحث الثالث: المرأة و تغير القيم.

إن أدوار الزوجين والأبناء، الزواج، الطلاق، وضعية المرأة، القرابة، تعد كلها دلائل على إبراز الواقع الجديد للأسرة الجزائرية المتغيرة، كلها خصائص أسرية عبرت عن الانتماء الثنائي للثقافتين، أي تواصل تأثير الثقافة التقليدية إلى جانب تأثير مستمر وعميق للثقافة العصرية[1].

ما هي أهم مميزات الوضعية الجديدة تجاه المرأة المتحررة؟.

أولا: محافظة المرأة على القيم التقليدية:

تعتبر القيم صورة المجتمع لأنها الضابط الأساسي للسلوك الفردي والاجتماعي، وهي تنتظم فيما يسمى البناء القيمي الذي يعكس أهداف المجتمع لأن مفهوم القيم يرتبط بالمصالح وكذا بالتفضيلات ومظاهر السعادة والميول والواجبات والالتزامات الأخلاقية والحاجات لأنها تمثل معتقد واتجاه وميل وطموح[2].

فيمكن الرجوع إلى القيم الخاصة بمجتمع محدد وأحيانا يكون من السهل افتراض وجود اتفاق قيمي في المجتمع وفقا للترتيب الهرمي الممكن للقيم بمصاحبة واحد وأكثر من المؤثرات المسيطرة المطبقة وبمعنى آخر، يجب علينا أن نسلم بالاختلافات بين قيم الجماعات المختلفة وكذا الصراع بينهما[3].

ولتطور البنية الاجتماعية الجزائرية علاقة بنظام القيم حيث عرفت البنية الاجتماعية ولا زالت تعرف أو تكتسب بعض الخصائص الجديدة وذلك عن طريق الاستعمار الثقافي ليس فقط تحت ظل القوة الاستعمارية القديمة، لكن بالاتصال مع الغرب من جهة ومع القيم والتقنيات العالمية من جهة أخرى[4].

---

[1]:فتيحة حراث: القيم الأسرية بين الثقافة التقليدية والثقافة العصرية. مجلة انسانيات عدد 59 جانفي03. 2013 ص 54.

[2]:لعمور وردة: الأسر الجزائرية و جدلية القيم الاجتماعية. مجلة البحوث و الدراسات الانسانية العدد 10/ 2015.ص 36

[3]:غريب سيد أحمد: علم الاجتماع و دراسة المجتمع، مرجع سابق ص 258.

[4]:مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية: مرجع سابق،ص 231.

وقد استلهمت الأدبيات السوسيولوجية في الجزائر أنفاسها من الأطروحات الفاعلة على المستوى العالمي، و إذا حاولنا إسقاط هذه الفكرة في بلادنا أمكننا القول أن التوجه الأول ينطبق إلى حد كبير مع النهج الذي سطرته النخبة التكنوقراطية بمساهمة منظري الطريق الرأسمالي، في حين التوجه الثاني تبنى الأطروحة الداعية إلى شبه تقسيم المجتمع إلى مجتمعين، أحدهما تقليدي مهيمن عليه في طريق الانحلال و التلاشي و ثانيهما عصري في طريق الهيمنة الكلية، و يثمن التوجه الثالث و إن كان ذي وزن ثانوي مقارنة مع سابقيه- فكرة استمرارية القيم الأصلية و تعايشها مع كل ما هو دخيل عنها ريثما تمحورها حسب منطقها أي أن المجتمع يعمل عمله على نفسه حسب مقولات ألان توران[1].

بقي المجتمع الجزائري إلى وقت ليس ببعيد ولا يزال في بعض المناطق المحدودة من الوطن متشبثا بعادات وتقاليد ورثها من حقب سابقة، تجعل المرأة كائنا من الدرجة الثانية مقارنة بالرجل، كما أن الفكرة السائدة فيه وبخاصة في العالم الريفي أن المرأة للبيت والرجل للكسب والعمل، تكريسا لمبدأ تقسيم العمل المعروف لدى فقهاء القانون والاقتصاد، إضافة للعامل الديني النابع عن فكر متحجر وخاطئ أن المرأة ليس لها رسالة في هذه الدنيا سوى المكوث في البيت وإنجاب الأطفال[2].

و إذا كانت المرأة تحافظ و تمتاز بقدراتها و قيمتها الأنثوية فإن الرجل (الزوج أو الأخ أو الأب) يستفيد هو الآخر من ذلك الشرف، و أيضا داخل العائلة لا يوجد تعارض اجتماعي بين الرجل و المرأة وإنما تآلف و تكامل، ضروريان للمبادئ الأساسية للعائلة: تماسك عائلي، شرف عائلي، مساهمة تطبيق وتدعيم القيم التقليدية للعائلة[3].

فمعظم القضايا التي تثار حول المرأة جاءت إما تقليدا للمجتمعات الغربية أو وليدة العادات والأعراف، التي توارثها الناس دون أن يستظهروا ما إذا هذا الذي توارثوه يخدم المجتمع أو لا، كما أن هناك تقاليد وضعها الناس أثرت في الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

---

[1]: بشير محمد: الثقافة و التسيير في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر2007 د\ط ص 4.

[2]:تاج عطاء الله: المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري. مرجع سابق، ص 110.

[3]:مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية، مرجع سابق ص77.

فقضية المرأة اليوم هي العمل لأنه المحطة الرئيسية التي تعترض طريقها لما لها من أهمية كبيرة في بناء حياتها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية وحتى الشخصية والنفسية والتي تنعكس نتائجها على المجتمع، كما أنها من المحطات التي ترسم معالم الطريق للمرأة وبها يتحدد مستقبلها. فعالم النساء عالم خاص يحيا علنا في الأماكن العامة، في الأسواق وفي النشاط التجاري، فهذا المجتمع الأنثوي ليس أقل وضوحا فيما يعنيه ويحدده المجتمع الجزائري المهيكل والمنظم حسب قوانين خاصة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأصولية[1].

-جدول الدراسة الميدانية:

المؤشرات	نعم	لا
التزام المرأة بالقيم التقليدية	82	18
تحافظ المرأة على النمط القرابي التقليدي	63	37
ملازمة المرأة لعادات و تقاليد العائلة	83	17
تقوم المرأة بالأشغال المنزلية على النمط التقليدي خاصة الطبخ	83	17
التزام المرأة بمواقيت الخروج و الدخول للمنزل	50	50
التزام المرأة بنوع العمل المحبذ أو المقبول في الإطار الأسري	50	50
تحافظ المرأة على نمط الصداقة العائلي و عدم تعديه	64	46
التزام المرأة باللباس المحافظ	71	29
حرية المرأة محدودة خاصة في نمط الترفيه...	50	50

-التحليـــل:

تشير النتائج أنّ 82% من يعدّون أنفسهم محافظين على التقاليد، في حين صرّح 18% أنهم يحافظون قليلا على تلك التقاليد ويعدون غير محافظين، وتبيّن لنا أن بعضهم مدرك تماما بكون التقاليد جزءا من ثقافته وقيمه وسلوكه اليومي ويشكل هؤلاء إلى 37%، وتبقى نسبة 63% تشكّل المحافظين على النمط القرابي التقليدي. لقد اعتبرت التقاليد بشكل عام هوية وانتماء اجتماعيا. إنّها

[1]: مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية، مرجع سابق ، ص76.

تدل على مسار موحد لهذه الفئة وهو التمسك بها، مما يجعلنا نتنبأ بدوامها كثقافة مجتمع وأكّد ذلك بنسبة 83% ملازمة المرأة لعادات و تقاليد العائلة، وما ميز ممارسة المرأة للعادات و التقاليد أيضا عامل محافظتها على النمط التقليدي خاصة في الطبخ وقد صرحت بذلك 83 % من النساء أما 17% ممن طلبن الانسلاخ عن هذه التقاليد تحت دافع التوافق مع التغيير، التطور، و تسهيل الحياة (كطلب الطعام جاهز من المطاعم أو الاستعانة بمدبرة منزل)، و قد تعدى ذلك إلى التحكم فتعاني المرأة من التزامها بمواقيت الخروج و الدخول للمنزل 50% تحت ضغط تقسيم الوقت و العمل و كذا الزوج، فمن بين المؤشرات التي تعكس إلى حد كبير التباين الجنسي من حيث استهلاك الزمن الاجتماعي، تبقى المرأة هي الأكثر التزاما بالمواقيت التي لا تتعدى غروب الشمس، وهذا يعني أن القيم التقليدية التي كانت تمنع خروج المرأة ليلا والتزامها بالدخول المبكر لبيتها، لا زالت سارية المفعول رغم التغيير، فالتنشئة جعلت من خضوعهن منعكسا شرطيا بينما يبقى الذكور على حريتهم في ذلك، فالسبيل الوحيد للترويح عن النفس هو العمل لكن بالتزامها بنوع العمل المحبذ أو المقبول في الإطار الأسري 50% وأن لا تخالف قوانين العائلة، فتحافظ على نمط الصداقة العائلي و عدم تعديه 64% أما 46% من النساء من يرفضن ذلك تحت دوافع قبولهن للقيم العصرية من اندماج مع العصر و تطور الفكر وسهولة العيش، أما عن التزام المرأة باللباس المحافظ ف71% منهن تعاني من سلطة رب العائلة على نوع اللباس و في المقابل فقط 29% ممن تحررن من هذا المشكل، فحرية المرأة محدودة خاصة في نمط الترفيه...50% من النساء تعاني ضغط لا محدود و تسلط مجبور و قهر كاسر لطموحاتها و أحلامها.

لقد ترك هذا الوضع الجديد (من خلال عمل المرأة) بصمة عميقة على التصرفات والمواقف والتوقعات وباختصار على عدد من القيم الاجتماعية التي لا تحصى انعكاساتها في ميدان الممارسات الاجتماعية[1].

[1]: سفير ناجي: محاولات في التحليل الاجتماعي التنمية و الثقافة، المرجع نفسه.ص 297.

ثانيا: اغتراب المرأة:

إن الأسرة الجزائرية في مرحلة انتقالية، وهذه المرحلة لازالت مستمرة منذ الاستقلال، فالتأثير المتواصل للثقافة الغربية العصرية يجعلنا نتوقع الابتعاد التدريجي للأفراد عن القيم التقليدية، لكن من جهة أخرى كثرة الأزمات الاجتماعية وأهمها أزمة السكن والأزمات المادية، تجعل الأفراد يبحثون على الحلول في الرجوع إلى القيم التقليدية والدينية، فيمكن أن يكون هذا الوضع تعبيرا عن استقرار تأثير الثقافيين، أي أنّ الأسرة استقرت على الجمع ما بين القيم التقليدية والعصرية وبالتالي فقد وصلت إلى الاستقرار مع أنها تبدو في مرحلة انتقالية و قد أثر هذا على المرأة ليجعلها تعيش اغتراب في القيم.

إن الحديث عن التحول في القيم يقودنا دون شك إلى القول أن الأسرة الجزائرية تعيش جدلية على مستوى القيم عامة و القيم الاجتماعية على وجه الخصوص فالقيم في المجتمع الجزائري كما يصفها علماء الأنثروبولوجيا ترتبط ارتباطا وثيقا بنمط الانتاج و البناء الطبقي و شكل نواة التنظيم الاجتماعي و نمط الأسرة[1]. ومن أسباب ذلك تأثير الاستعمار على المجتمع، فبدأ التغيير مع دخول ثقافة المستعمر، عندما تعرضت التشكيلة الاجتماعية الثقافية لعملية تثاقف عنيف، وعرف المجتمع ابتداء من ذلك الوقت ثنائية في ثقافته، بحيث أدخلت تشكيلة اجتماعية عصرية برموز جديدة حسب النمط الثقافي للمستعمر، فلم تصمد التشكيلة الاجتماعية التقليدية أمام تأثيرها، وكانت البنية الأسرية بما يتخللها من أدوار ووظائف وأفعال تقليدية، فبدأت في التغيير الإجباري والدخول في منطق الثقافة العصرية[2]. وبعد الاستقلال أصبح التغيير مسعى سياسة البلاد التي "دخلت في سيرورة تحديث شديدة السرعة في الفترة الأولى من مراحل التنمية حيث انصبّ التفكير حول مشاكلها وحول

[1]: لعمور وردة: الأسر الجزائرية و جدلية القيم الاجتماعية. مرجع سابق. ص 39.

[2] : Bourdieu, P. (1958), Sociologie de l'Algérie, PUF, Paris, p. 120-123.

تهيئة المحيط"[1] لتحقيق التطور، فجاء دور التغيير المخطط، الذي استهدف سلوك الأفراد بما يتوافق والثقافة العصرية عن طريق فتح مجالات التعليم وإدخال الصناعة والتكنولوجيا وتأثير وسائل الإعلام.

إن التحولات الجذرية التي عرفها المجتمع أنتجت عدم استقرار للقيم والمعايير، أي أنها أحدثت مجتمعا جديدا في مرحلة متقدمة من التثاقف، مما أدى إلى نمو طموحات جديدة لدى الأفراد[2]. ونتيجة لكلّ ذلك تغيّرت الحياة الأسرية، بعدما كانت الأسرة أبوية ذات نظام تقليدي حيث كان "النسق القيمي صورة أو بنية فوقية للبناء الاجتماعي القبلي، الذي يحافظ على وحدة الجماعة"[3]، أصبحت الأسرة ذات تشكيلة نصف تقليدية ونصف عصرية طبقا للثقافة الثنائية للمجتمع، ذات أدوار ووظائف تتأرجح ما بين الميل إلى القيم التقليدية والميل لقيم عصرية ولم تعرف استقرارا بعد، فهي في مرحلة انتقال تجمع بين "غياب التقليدية الأصيلة وبالمقدار نفسه غياب الحداثة الحقة"[4].

وينطبق على الأسر الجزائرية رأي كاميري أنّ "هناك تباينًا في التأثير الثقافي أدى إلى احتلال الأسر لمراكز ثقافية مختلفة"[5]، حيث تختلف في نسقها القيمي، فلا زالت هناك أسر ثقافتها تقليدية أكثر من كونها عصرية، وأخرى تحتل المركز العصري مع حفاظها على بعض التقاليد، ويبقى المركز الأوسط الذي يجمع بين القيم التقليدية والعصرية هو الغالب في المجتمع.

إن التأثير الثنائي لا يتم بالتوازي دون أن يحدث تناقضا في الأسرة، والنظام التقليدي المسير هو المسؤول عنه، فكل ما يخص الفرد يعتبر قضية الأسرة بأكملها، وهو لا يستطيع أن يقرر ولا يختار ولا

[1] : Dahmani, M. (1998) « Modernité et aménagement du territoire » in, El-Kenz Ali (dir.), l'Algérie et la Modernité, Codesria, Dakar, p. 106.

[2] : Boukhobza, M. (1991), Octobre 88,Evolution ou rupture ?, Bouchène, Alger, p. 117.

[3] : Bennoun, M. (1998), Esquisse d'une anthropologie politique, Marinoor, Alger.p 71.

[4]:شرابي هشام: النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي. مركز دراسات الوحدة العربية 1992 بيروت د/ط ص 21

[5] :Camillerie, C. (1973), Jeunesse, famille et développement, essai sur le changement socioculturel dans un pays du tiers monde,.C.N.R.S, Paris, p. 23.

يوجه ما يهمه في مستقبله دون التدخل المكثف لأقربائه[1]. أصبحت هذه الوضعية تُشكّل واحدة من الأزمات الأسرية. ومن بين متطلبات الثورة الأقل توقعا هي السهولة التي تحولت بها المرأة الجزائرية كعنصر منعزل اجتماعيا ومحبوس داخل البيت إلى عنصر يؤدي دورا اجتماعيا هاما، هذا الدور جعل مبدأ دور المنجبة وربة البيت مبدأ باطل الاستعمال، كما شاهد الاستقلال الوطني بروز قيم جديدة اجتماعية اقتصادية وسياسية ونفسية داخل المجتمع الجزائري بفضل الإرادة الوطنية للتطور السريع في كل القطاعات[2].

ولقد لعبت الروح التحررية دور المحرك في تطور نظام القيم نلاحظ ذلك في وسط العائلة، حيث نميز بين نوعين تقريبا متناقضين لكن يعيشان في توافق، فصنف تقليدي يمثل المرأة التي تتميز بطريقة لباسها (الجلابة، اللحاف...) وكذا في انعزالها وتحفظها في طريقة تصرفها، أما الصنف الثاني أو الصنف المعاصر فيقدم مظهرا للباس على الطريقة الغربية، وهو أكثر تفتحا على العالم الخارجي[3].

-جدول الدراسة الميدانية:

المؤشرات	نعم	لا
رفض المرأة القيم التقليدية	93	07
تترك المرأة النمط القرابي التقليدي	71	29
تتخلى المرأة عن عادات و تقاليد العائلة	50	50
تقوم المرأة بالأشغال المنزلية على النمط العصري خاصة الطبخ	50	50
عدم التزام المرأة بمواقيت الخروج و الدخول للمنزل	17	83
مزاولة المرأة العمل الذي تحبه و ترغب فيه	51	49
تقوم المرأة بصداقات مختلفة و متنوعة	61	39
مسايرة المرأة للموضة باللباس	50	50
حرية المرأة خاصة في نمط الترفيه...	50	50

[1] : Medhar, S. (1993), Tradition contre développement, ENAP, Alger, p. 115.

[2]: مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية: مرجع سابق،ص 282.

[3]: مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية: مرجع سابق،ص 292.

– التحليل:

لقد أسفرت نتائج الدراسة الميدانية حول موضوع ازدواجية المرأة في ممارسة القيم، التي أصبحت تشكل انفصام لشخصية المرأة في الممارسة الاجتماعية، عن نبذ لها من قبل المرأة التي أجابت أنها تعمل وفق طلب من الزوج أو عامل التفاهم لكنها في المقابل تصطدم بمجموعة من المعيقات كالقيم التقليدية، فرفض المرأة القيم التقليدية ب 93% يبرهن على أنها تكره التعامل التقليدي و تبحث عن العصرنة و التحديث، أما 7% فالموضوع لا يشكل لهن عائق بل على عكس يفضلن العيش تحت رحمة القيم التقليدية لأسباب كالحشمة والسترة و الاحترام...الخ،فمن النساء من أردن ترك النمط القرابي التقليدي71% مقابل 29%، إن المرأة ليست على خلاف مع القيم التقاليدية الاجتماعية ككل لأنها ترى في بعض منها ما يخدمها و يخدم المجتمع لكن هناك ما تفضل أن تتخلى عنه كعادات و تقاليد العائلة الكبيرة المسيطرة ب 50%، إذ تفضل أن تقوم بالأشغال المنزلية على النمط العصري خاصة الطبخ50% لأنها سئمت من متطلبات الزوج للطبخ التقليدي المتعب،زيادة إلى التحرر ولو النسبي في عدم التزام بمواقيت الخروج و الدخول للمنزل17% مقابل 83% التي تعيش تحت رقابة الساعة، رغم أنها خرجت للعمل تحت رغبة المساعدة أو تحت ضغط الإعالة إلا أن مزاولة المرأة العمل الذي تحبه وترغب فيه51 % مقابل 49%، و للهروب من كل ذلك تقوم المرأة بصداقات مختلفة و متنوعة61% مقابل 39% من تحافظ على الصداقات القديمة والأسرية، فموضوع مسايرة المرأة للموضة سواء باللباس أو بشيء آخر عبرت عنه النساء بنصف العينة أي 50% ما يعني أنها حتى ولو لم ترتدي ما يحلو لها إلا أنها تساير الموضة و العصر لأنها لا ترتدي الحايك أو ما شابه للخروج من المنزل لكن تبقى الرقابة حول نوع اللباس حيث يكون أو يشترط أن يكون محتشم، حرية المرأة خاصة في نمط الترفيه...50% من النساء أو نصف العينة ما يعني أن المرأة ترفه عن نفسها بالتنزه أو السفر لكن في حدود المعقول أو بمرافقة الأسرة.

ومما لا شك فيه أن كثير من تلك التحولات والتغيرات كانت قصدية وتعكس إرادة الرفض لنمط أو أنماط من البناء الاجتماعي التقليدي الذي اتسم بالطابع الاستعماري الاستغلالي في كثير من جوانبه خاصة فيما يتعلق بالمرأة[1]. فبعدما كانت المرأة الجزائرية امرأة تتسم بالعفة والحشمة و تخرج وهي ترتدي الحايك و لا تظهر إلا على أهل بيتها و تخاف من الآخر (المجتمع و أفراد الأسرة) وتحترم الأعراف و التقاليد، و تطبق القيم التقليدية دون نقاش مهما كان مستواها الثقافي و المادي، أصبحت اليوم عبارة عن مزيج من الثقافات المتعارضة في حد ذاتها، ففي البيت هي المرأة المحتشمة المحافظة التي تمارس كل أنواع الثقافة التقليدية و القيم و الروابط و المعاملات و العلاقات الاجتماعية وكل متطلبات الحياة التقليدية من شرف و عفة... أما خارج المنزل فهي المرأة المتطورة العصرية الحديثة التي لا تمتثل لمقومات المجتمع التقليدي. أي أن مسارا تحويليا بدأ يكتسح تلك المرجعية القديمة تمثل خاصة في عدم الاعتراض على عمل المرأة المأجور وكذا تحملها المسؤولية حتى وإن عنتهم مباشرة[2].

و بالفعل فإن التقليد إذا ما انحصر في جوانب تقنية تندرج في تصور شامل يهدف إلى امتلاك معرفة أو تقنية ما يكون جد معقول إذ أن المطلوب لا يتمثل في "تفسير الماء بالماء كما تقول العبارة" وإذا ما انتقل التقليد إلى مستويات أخرى (المقاييس و القيم والممارسات و المؤسسات...) يمس بصفة خطيرة كل هوية وطنية و يؤدي بالتالي إلى تلاشيها أمام النموذج الأجنبي[3].

إن التحولات الجذرية التي عرفها المجتمع أنتجت عدم استقرار للقيم والمعايير، أي أنها أحدثت مجتمع جديد في مرحلة متقدمة من التثاقف، ونتيجة لكل ذلك تغيرت الحياة الأسرية بعدما كانت

[1]:محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1990،د\ط ص 101.

[2]: بشير محمد: الثقافة و التسيير في الجزائر، مرجع سابق، ص 148.

[3]:سفير ناجي: محاولات في التحليل الاجتماعي التنمية و الثقافة،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الجزء الأول1984، د\ط، ص195.

أسرة أبوية ذات نظام تقليدي أصبحت نصف تقليدية ونصف عصرية طبقا لثقافة ثنائية المجتمع ذات أدوار ووظائف تتأرجح بين الميل للقيم التقليدية والقيم العصرية[1].

[1] :Addi Lhouari : les mutations de la société Algérienne, famille et lien social dans la famille contemporaine, la découverte, Paris p 41.

خلاصة:

لقد سعت الدولة الجزائرية كسائر الدول العربية إلى انتهاج خطط تنموية ورفع فكرة القوى البشرية، وزيادة مشاركتها وفاعليتها في القطاعين العام والخاص فيما اصطلح على تسميته بتوظيف القوى البشرية لبناء وتنمية المجتمع، فأصبح ذلك مفهوم عملي تسعى الدولة لتطبيقه، ولم يقتصر ذلك الأمر على الذكور فقط بل إن حظ الإناث منه كان كبيراً بدلالة الزيادة المستمرة في أعداد النساء العاملات عاماً بعد آخر.

ولم تعد المرأة المعاصرة تنظر إلى نفسها على أنها ربة بيت فحسب بل ترى أن لها مكانة جديدة فهي تتطلع إلى أدوار اجتماعية وثقافية وإدارية وإلى تبوأ مهام قيادية مختلفة فهي تسعى لإثبات ذاتها وقدراتها في شتى المجالات العلمية والحضارية وإبراز كفاءاتها بلا تردد، يتجلى ذلك في إصرارها على مشاطرة الرجل لأدواره في حقول التنمية بل ومنافسته. فقد أصبحت المرأة ذات شخصية مستقلة بأفكارها وطريقتها ولم تعد ذات الموقف السلبي التي تتلقى الأوامر من زوجها لتنفذها فحسب، بل أصبحت تعترض وتناقش وتحاور وتنتقد.

من خلال ما سبق وكل ما جاء عن مساهمة المرأة في التنمية وموقعها في ظل سيرورة التنمية والتغير الاجتماعي يمكن القول أن المرأة اليوم تعيش حالة ازدواجية في الأدوار فهي تقليدية لكن ترفضها في الصميم وتعيشها رغما عنها وعصرية في آن واحد وتقبلها وتريد أن تكون تلك المرأة العصرية المتحررة المتشبهة بالغربية.

لكن تبقى آمال وأحلام فقط لا يمكن أن تتحقق وذلك لما يحيط بها من مجتمع تقليدي وذكوري وتسلطي...الخ.

الفصل الثاني:

المرأة و الصراع

المبحث الأول: المرأة و صراع الدور.

أولا: أدوار المرأة.

ثانيا: صراع الأدوار.

المبحث الثاني: المرأة و العنف.

أولا: عنف داخلي.

ثانيا: عنف خارجي.

المبحث الثالث: رهانات عمل المرأة.

أولا: رهانات نفسية.

ثانيا: رهانات اجتماعية، ثقافية و اقتصادية.

تمهيد:

تناضل المرأة الجزائرية منذ الاستقلال من أجل ترقية حياتها و تسوية وضعيتها، و قد استطاعت فعلا أن تبرهن عن جدارتها في جميع الميادين، فبتحررها من القيود خاصة في المدن الكبرى، التي كانت تعرقل حياتها و طموحاتها مما جعل الدور الذي تقوم به المرأة في بناء المجتمع دورا لا يمكن إغفاله أو التقليل من خطورته، و لكن قدرتها على القيام بهذا الدور تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمتها و دورها فيه، خاصة ما نالته من تثقيف و تأهيل لتنمية شخصيتها و توسيع مداركها، و من ثم يمكنها القيام بمسؤولياتها اتجاه أسرتها و على دخول ميدان العمل والمشاركة في مجال الخدمة العامة و ذلك يرجع إلى العوامل الاجتماعية، حيث أصبحت قضية المرأة اليوم تشغل البال لأنها اقتحمت عالم الشغل و سعت لاكتساب القدرات والمهارات التي تمكنها من تحمل المسؤولية دون تبعية لمقاومة ظروف الحياة و تصدي الصعوبات و هكذا تحدد دورها الاجتماعي والاقتصادي. ففي الوقت الذي تلتفت فيه الأنظار إلى المرأة وتركز العناية بها من قبل الإعلام والسياسات والإصلاحات والقانون، تهمل المرأة من قبل الرجل لتواجه مجموعة من الصراعات التي أصبحت تشكل خطرا على حياتها ونفسها.

المبحث الأول: المرأة و صراع الدور.

أولا: أدوار المرأة.

تعتبر وظيفة المرأة الرئيسية ربة بيت من أكثر الوظائف انتشارا رغم عدم تحديد حجمها في النشاط الاقتصادي، وللمرأة في الوسط الاجتماعي عدة ألقاب منها المديرة، المعلمة، المفتشة، الجوندارم، رئيسة المخزن، الكنترول...الخ فعليه فما هي هذه الأدوار في حياتها الخاصة؟ فرغم أن الإسلام تناول دور المرأة والرجل فجعلها شريكة الرجل، لا تفاضل بينهما إلا بما تكسبه كل نفس منهما من خلال العمل الصالح والخصال الطيبة[1]. ولذلك قوله تعالى: "يا أَيُّهَا النَّاسُ اتَقُوا رَبَّكُمْ الذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالا كَثِيرًا وَنِسَاءً"[2] إلا أن مهمتها الأولى والأساسية والتي تقوم بها لوحدها دون مشاطرتها مع أحد هي ربة البيت سواء زوجة أو أم، فالبيت عالم المرأة ومملكتها الخاصة، وهي بما امتازت به من خصائص، الأقدر على القيام بهذه المهمة العظيمة، لذلك استحقت تقدير رسول الله (ص):"الجَنَةُ تَحْتَ أَقْدَامِ الأُمَهَات"[3]، فمهمة البيت لا تقتصر على ما فيه فقط بل إعداد وتربية النشء[4] أيضا، لأنها وبكل بساطة أول قسم من أقسام المدرسة التي يتخرج منها رجال ونساء الغد، فزيادة على أنها تربي النشء هي المسئولة عن إدارة شؤون البيت بما فيها من غسيل وطهي وتنظيف...الخ، الرعاية في كل الجوانب الصحية، التعليمية، التثقيفية، وحتى ترسيخ المعايير الاجتماعية ونقلها من جيل لآخر، أيضا دورها الديني في نشر دينها وتعميمه على أفراد أسرتها، المصلحة الاجتماعية، المتضامنة في شتى المواقف الاجتماعية...الخ. وهي أول مصدر يستلم منه الفرد بدايات خصائص شخصيته وهنا نذكر قولا للشاعر المصري حافظ إبراهيم[5]:

---

[1]: نور عصام: "دور المرأة في تنمية المجتمع" مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.2002. د/ط. ص 26.

[2]: من سورة النساء الآية الأولى.

[3]: رواه السيوطي في الجامع والخطيب في الجامعي و القضاعي وغيرهم، وضعفه الألباني.

[4]: عبد الحميد إسماعيل الأنصاري"دور المرأة الخليجية في التنمية: دار الفكر العربي ط1. 2001 ص 8.

[5]: عبد المالك بوضياف : المرأة الجزائرية بين واقع المجتمع وإرادة الدولة" المرجع السابق ص77 .

من لي بتربية النساء فإنها *** في الشرق عله ذلك الإخفاق

الأم مدرسة إذا أعددتها *** أعددت شعبا طيب الأعراق.

كما للمرأة أدوار مهمة في المجتمع لا يمكننا تغافلها لأنها وإن لم تكن فاعلة وفعالة فيه إلا ولها بصمة تتركها في شتى المجالات والميادين، كعلاقة أسرتها بغيرها من الأسر الأخرى خلال عملية نشاطها اليومي والاجتماعي، قدرتها على تقييم ما تتلقاه من معارف ومعلومات من وسائل الإعلام المختلفة بما يدعم دورها في معايشة قضايا العصر والانفتاح على العالم الخارجي، حيث يلعب التعليم دورا هاما في هذا المجال لأنه كلما نالت المرأة قسطا أكبر من التعليم كلما كانت أكثر فهما وإدراكا ومقاومة للإيحاء والتأثيرات السلبية التي قد ينقلها الاتصال بالعالم الخارجي. كما تعتبر العامل الرئيسي الذي يقوم بترسيخ الثقافة المحلية والتراث الثقافي وهوية المجتمع في الأجيال الصاعدة، ومن خلال ممارستها لحقوقها السياسية والمدنية مثل حق الانتخاب والتصويت، الترشح للمجالس الشعبية والنيابية، المشاركة في النقابات، والتنظيمات النسائية، وحرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون، ستكون عضو اجتماعي يتفاعل داخل المجتمع.

دون أن ننسى كل نشاط تؤديه المرأة داخل أو خارج المنزل بهدف إشباع احتياجات الأسرة أو المجتمع من خلال تحقيق فائدة اقتصادية، بمعنى أن هذا النشاط له قيمة اقتصادية يمكن قياسها وتقديرها فمثلا قيام المرأة بعمل غسيل الملابس وكيها يعتبر عمل اقتصادي لأنها توفر ذلك دون أخذها إلى مغسلة خاصة، أو طهي الطعام على سبيل المثال فهي لا تقوم بالعمل فحسب وإنما الادخار أيضا.

وقد اشتهر فردريك لبلاي[1] بدراسة التطور التاريخي للمجتمع والعائلة والمرأة حيث أجزم بأن كل منهم يمر بثلاث مراحل أساسية وذلك لأن المرأة تحتل مكانة متميزة في العائلة، بحيث هي تجسد

[1]: إحسان محمد الحسن: "علم اجتماع المرأة" دار وائل للنشر. بغداد. ط1. سنة 2008. ص ص 33...44.

العائلة والعائلة تجسد المجتمع وأن هذه العناصر ترتبط بعضها ببعض بروابط قوية وقد تجلت هذه المراحل في:

العائلة المستقرة حيث تجسد بواقع ومعطيات المجتمع المستقر الذي يتمسك أفراده عبر أجياله المختلفة بقيم وأفكار ومبادئ ورؤى وعادات وتقاليد متشابهة، أي أن أيديولوجيته واحدة ومتشابهة مهما تعددت أجياله حيث تكون فيه المرأة خاضعة للرجل الذي يحدد مسيرة حياتها ومستقبلها.

ثم تنتقل المرأة من المرحلة المستقرة إلى الفرعية أو الانتقالية حيث تجمع بين القديم والجديد. فالقديم تجلى في أفكارها، قيمها، عاداتها وتقاليدها أما الجديد فيكون في مظهرها وإطارها الخارجي وهذا ما يجعلها تعيش ازدواجية بين الباطن والظاهر. وفي هذه المرحلة تتمتع المرأة بحقوق أكثر من سابقتها حيث تستطيع التعلم، العمل، اتخاذ القرارات لوحدها وتعيش في نوع من الحرية حيث تمارس حقوقها الشرعية وواجباتها الاجتماعية.

وبعد ذلك تنتقل المرأة تاريخيا من مكانها في العائلة الفرعية إلى العائلة غير المستقرة، أي من المجتمع النامي إلى الصناعي غير المستقر، وهنا تعيش المرأة في تحرر تام من القيود الاجتماعية التي كانت تعيشها في المجتمع المستقر. وفي هذه المرحلة هي تشارك في بناء المجتمع أي أنها تتمتع بنفس الحقوق والواجبات للرجل وهي شريكته في كل شيء. وقد سميت هذه المرحلة بغير المستقرة وذلك للاختلافات الثقافية، المادية، الاجتماعية، العلمية والتربوية والنفسية الموجودة في العائلة الواحدة.

ثانيا: صراع الأدوار.

تقوم المرأة بعدة أدوار سواء في حياتها العامة (كمسؤولة أو عاملة أو ربة عمل أو... والأدوار كثيرة) أو في حياتها الخاصة (في الأسرة كجدة أو أم أو زوجة أو ربة أسرة أو أخت أو بنت أو... والأدوار كثيرة)، وهذان الأمران يتعارضان لأن أحدهما داخل المنزل و تحكمه جملة الأعراف والتقاليد، أما الثاني فهو خارج المنزل و تحكمه القوانين والمراسيم، لذلك تعاني المرأة الصراع الأكبر في قيامها بالأمرين فعليها إتقان عملها وتأديته على أكمل وجه، وبالمقابل القيام بواجباتها المنزلية على أحسن

وجه أيضا. حيث يصبح من الضروري أن يتلازم العمل المهني مع الواجبات المنزلية، وإلا لن تفلت المرأة من نهار عمل مضاعف، وقد نعود إلى استبعاد الأسطورة المريحة لتحرير المرأة بالعمل[1].

وبما أن العمل حسب مخيلتها يتيح تأكيد الذات ويجعل صاحبته مستقلة، وهو وسيلة ترقية مرتقبة والأمل في أن ثمة طريق للتقدم واكتساب الاستقلال الذاتي وإمكانية التحرر بالاستقلال الاقتصادي وبعلاقات تقام في الخارج وبعمل يخرج عن المألوف في العمل المنزلي، فيتحمسن لبذل مجهود إضافي للوصول إلى العالم الخارجي وتحقيق ذلك الطموح.

والمرأة و بعد كل ما وصلت إليه فهي في صراع دائم، فبعد ما كانت ترى أن العمل هو حلم لها وهو تحقيق للذات و الوجود و يضمن لها التحرر و الاستقلالية و الاندماج في المجتمع، أصبحت تشتكي ازدواجية اليوم من جهد إضافي و ثقل المسؤولية و التعب، وكأنها مرغمة على كل ما تقوم به، لذلك فالمرأة تصارع ليس فقط المجتمع أو الآخر أي الرجل بل حتى نفسها لأنها في حيرة من أمرها، فبالرغم من كل التقدم الذي حققته سواء لنفسها أو لأسرتها أو للمجتمع، إلا أنها لم تصل لشيء ما دامت لم ترضى و لم تحقق الاكتفاء النفسي الذي يعطيها التوازن النفسي و الرضا على النتائج فهي لم تحقق شيء.

[1]: عبد القادر جغلول: المرأة الجزائرية، المرجع السابق ص8.

-جدول لدراسة ازدواجية الأدوار و تعارضها:

المرأة بين العمل المنزلي و الخارجي (ازدواجية الأدوار و تعارضها)		نعم	لا
صراع أسري	يساعد الزوج في الأعمال المنزلية.	03	97
	يساعد الزوج في رعاية الأطفال.	17	83
	تعتمد الأسرة الأطعمة الجاهزة أيام عمل المرأة.	01	99
	تعتمد الأسرة على مدبرة منزل.	00	100
	استحواذ الأعمال المنزلية و رعاية الأطفال على كل وقت المرأة بعد العمل.	100	00
	صعوبة التوفيق بين العمل و المنزل و الأطفال.	99	01
صراع اجتماعي	انعزال المرأة العاملة عن المجتمع.	97	03
	غياب المرأة عن المناسبات العائلية.	89	11
	مشاكل تدخل أهل الزوج في شؤونها.	67	33
	غضب أهل الزوج لعدم زيارتها لهم.	94	06
	انقطاع التفاعل الاجتماعي.	100	00
	صعوبة التوفيق بين العمل والمنزل والأطفال والمسؤوليات الاجتماعية.	100	00
صراع نفسي	تتضايق المرأة من عدم مشاركة الزوج في الأعمال المنزلية.	100	00
	أمراض ناتجة عن الإرهاق الجسدي و الضغط النفسي و إهمال التغذية.	100	00
	التعب و الإرهاق بسبب العمل و البيت و الأطفال.	100	00
	توتر المرأة بسبب تعارض الأدوار.	100	00
	غضب المرأة بسبب المؤثرات الأسرية و القرابية و الاجتماعية	100	00

-التحليل:

أن الازدواجية التي تعيشها المرأة العاملة التي عليها أن تُظهر درجة عالية من الكفاءة والإتقان والذكاء وسرعة البديهة والفهم والتفوق في مجال عملها، كما عليها عندما تعود للمنزل أن تمارس

دورها المستبطن لكافة القيم السائدة وتعود زوجة وأما وامرأة تقليدية، إن تلك الازدواجية تشكل مأزقا لها وللثنائي الزوجي، وقد يدفع الأطفال ثمنا باهظا لهذه الأزمة[1].

وفي إثارتنا لموضوع الازدواجية في الأدوار مع نساء مجتمع الدراسة، استطعنا أن نلتمس نوع من السخط من طرف المرأة، لأن الأدوار التقليدية لها أصبحت تعيق سير حياتها وتقدمها، لأنها حكر على المرأة فمثلا 97% من النساء من لا يساعدها الزوج في الأعمال المنزلية، و 83% من لا يساعدها الزوج في رعاية الأطفال و السبب في ذلك هو الامتثال للثقافة التقليدية و القيم التقليدية مع مراعاة الزوج لقيمة المجتمع الذكوري، إذ لا يبالي الزوج بتعب الزوجة أو مرضها لدرجة أنه يرفض أن تعتمد الأسرة الأطعمة الجاهزة 99% أو أن تعتمد الأسرة على مدبرة منزل قطعا، 100% من النساء تستحوذ الأعمال المنزلية و رعاية الأطفال على كل وقتها بعد العمل، لذلك 99% من النساء تعاني صعوبة التوفيق بين العمل و المنزل و الأطفال، مما يؤدي إلى انعزال المرأة العاملة عن المجتمع ما صرحت به 97%، إلى درجة غيابها عن المناسبات العائلية حسب 89%، غضب أهل الزوج لعدم زيارتها لهم حسب 94%، وقد يخلق ذلك مشاكل عائلية تستدعي تدخل أهل الزوج و67% من ترفض تدخلهم في شؤونها، و النتيجة ستكون انقطاع التفاعل الاجتماعي 100%، وبسبب تضايق المرأة من عدم مشاركة الزوج في الأعمال المنزلية و التعب و الإرهاق بسبب العمل و البيت و الأطفال و التوتر بسبب تعارض الأدوار الغضب المرأة بسبب المؤثرات الأسرية و القرابية و الاجتماعية تتدهور صحة المرأة لتنتج أمراض كالإرهاق الجسدي والضغط النفسي و إهمال التغذية.

تعيش المرأة بالأخص صعف القيود بل ضعف التناقضات التي لا تكاد تنتهي داخل النسق التقليدي وداخل النسق المفروض من العصرنة[2]. وحسب ماركس فإن الصراع عملية حتمية تتولد عن

[1]: أنيسة الأمين: العمق النفسي والاجتماعي لعمل المرأة. دراسة مقدمة للندوة التقويمية السابعة لأوضاع المرأة بلبنان يومي 5 و6 أكتوبر 1988. ص 9.

[2] : MEDHAR Slimane : Tradition Contre Développement. Ed. E.N.A.P/ Alger 1992 P 35.

قوى متعارضة داخل التنظيمات البنائية الاجتماعية حيث تعمل على تعجيل أو تأجيل الصراع وللقضاء على الصراع يؤدي إلى بروز بناء اجتماعي جديد وهذا ما نفسر به التفاعلات الحاصلة داخل الجماعات التي نود دراستها حيث نؤكد على أن هذا الصراع نتج عن القيم الثقافية ومعطيات المجتمع الجديد[1].

وليست المرأة الجزائرية فقط بل حتى نظيراتها العربية التي أصبحت تعاني ازدواجية وتعارض في الأدوار فبالنسبة لها ازداد وضعها تأزما وتعرضت للإرهاق الشديد حيث أصبحت مجبرة على القيام بأدوار متعددة ففي الوقت الذي تعمل فيه المرأة خارج البيت للحصول على المال، ظل دورها كأم ينتظر عودتها من أجل تلبية طلبات الأطفال، إضافة إلى الأشغال المنزلية المعتادة والعناية بالزوج[2].

[1] : BALANDIER George : Sens et Puissance. Op cit. P75.

[2]: بلحاج نادية: المرأة و الوضع الأسري. مطبعة المعارف الجديدة. الرباط .1997.ص 60.

المبحث الثاني: المرأة والعنف.

ربما لم تشغل الإنسان قضية عبر سنوات التاريخ المختلفة مثلما شغلته هذه الأيام قضية العنف مع أن البشرية على مدى العصور لم تخلو أبدا من صورة أو أخرى من صور العنف، فالعنف ولد وترعرع مع الإنسان، بل أصبح يمثل هاجسا يقلقه ويفقده راحته ذلك لأن الكل معرض للعنف بشتى أنواعه وصوره. وتعد ظاهرة العنف ظاهرة معقدة تدخل فيها وتتشابك وإياها عدة عوامل منها: النفسية، العقلية، الوراثية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، العرفية وغيرها. فالعنف ضد المرأة ظاهرة موجودة في كل بلدان العالم إلا أن حدتها تختلف من مجتمع إلى آخر، كما تختلف وتتفاوت أشكال مقاومتها ومواجهتها، ولا يمنع العنف ضد المرأة لا مركزها الاجتماعي ولا عمرها ولا وضعها الاجتماعي والاقتصادي أو السياسي أو الديني. حسب الجمعية العامة للأمم المتحدة فالعنف ضد النساء هو أي فعل يتركز على الجنس الذي يؤدي للعنف أو يؤدي إلى أذى جسدي أو جنسي أو نفسي متضمن التهديد بهذه الأفعال، الحرمان الاعتباطي من الحرية سواء كان علنا أو في الحياة الخاصة، وكان القرار الصادر عام 1993 الذي ينص على منع العنف ضد المرأة لاحظ أن العنف يمكن أن يمارس من قبل الجنس الآخر أو أفراد العائلة[1]. وتؤكد المنظمة الدولية للمرأة "يونيغم" أن أشهر صور العنف الموجهة ضد النساء في أماكن مختلفة من العالم في الوقت الحالي هي:

-عمليات الختان حيث تتعرض 120 مليون فتاة سنويا لهذه العملية.

-عمليات الاغتصاب وتتعرض لها 700 ألف امرأة سنويا في الولايات المتحدة الأمريكية.

-نسبة عمليات قتل النساء على أيدي أزواجهن 50% من إجمالي عمليات القتل في البنغلادش.

[1]:عبد الحميد اسماعيل الأنصاري: العنف ضد المرأة متى نتخلص من هذا الإرث، مجلة العربي العدد 548 يوليو 2004.

-في بريطانيا يتلقى رجال الشرطة مكالمة كل دقيقة من النساء اللاتي يتعرضن للعنف داخل المنازل طلبا للمساعدة.

-في جنوب إفريقيا تتعرض 1411 امرأة يوميا للاغتصاب وهو أعلى المعدلات في العالم.

-وقد أشارت إحدى الصحف الجزائرية سنة 2004 إلى أن 1389 امرأة تعرضت للعنف خلال ثلاثة أشهر، كما أن هناك 9000 امرأة يترددن سنويا على المستشفيات طلبا للعلاج جراء الضرب، وسجلت 7 حالات قتل.

يتخذ العنف ثلاث مستويات عند الأفراد[1] كالعنف اللفظي (عنف خفيف) عن طريق السب أو التعنيف شخص ما أو العصيان أو التجريح والتهديد، عدم قبول قانون ونقده، أي هو كل عنف لا يستعمل فيه قوة. والعنف المتوسط حيث تزداد إمكانية الاعتداء على الآخرين كالضرب الخفيف بين الزوج والزوجة أو الاشتباك بالأيدي أو الاعتداء على الملكيات كتكسير أضواء إنارة أو أي شيء والقصد منها إثارة الرعب. ثم العنف الشديد وهو أشد مستويات العنف ضررا، فهو يتعداها من الشتم والضرب الخفيف إلى إمكانية ارتكاب الجرائم كالقتل والاغتصاب، التهديد بالسلاح وتكون آثاره ونتائجه وخيمة على الفرد وعلى المجتمع.

والعنف يكون إما لفظي أو جسدي أو نفسي.

ويعتبر "إليانو والكر" أن ظاهرة العنف بين الزوجين تمر عبر ثلاث مراحل[2]:

1-المرحلة الأولى: يلاحظ من خلالها تزايد التوتر بين الزوجين لأسباب مختلفة قد تكون أحيانا تافهة ويأخذ شكل العنف اللفظي.

[1]:مرى شاكر الشربيني: العنف الجسدي ضد المرأة و مكانتها في المجتمع ، دار الكتاب الحيث 2005، د/ط ص 23.

[2]:جليل وديع شكور: العنف و الجريمة، الدار العربية للعلوم، بيروت لبنان ، ط1 ، سنة 1997 ص 82.

2-المرحلة الثانية: تبدأ عندما لا يستطيع أحد الطرفين احتمال التوتر وعندما يظهر العنف الجسدي واللفظي بأشد صوره.

3-المرحلة الثالثة: يميز هذه المرحلة سلوك الزوجة الانسحابي وشعور الزوج من ناحية أخرى بتأنيب الضمير فيسعى جاهدا لإرضائها.

والتحرش الجنسي نوعان هما[1]:

-تحرش جنسي باللفظ: مثل إصدار أقوال خادشة للحياء أو ألفاظ جنسية مهينة وفاحشة أو ألفاظ واصفة بطريقة مبتذلة ومسيئة لأعضاء المرأة الأنثوية.

-تحرش جنسي باللمس: مثل الاحتكاك الجسدي والمداعبة الجنسية باللمس باستخدام اليد أو الجسم كله ضد أماكن حساسة وجنسية في جسد المرأة.

وللعنف الزوجي ضد المرأة ثلاث أنماط هي[2]:

-النمط الأول: هو الرجل المسيطر الذي يعتبر زوجته شيئا يملكه وحده ويسعى باستعمال العنف إلى تحقيق السيطرة عليه.

-النمط الثاني: هو الرجل المتناقض انفعاليا وهو الذي يعيش حالة مشاعر متناقضة إزاء زوجته فيحاول الحصول على رضاها وعفوها عن ثورات الغضب التي لا يسيطر عليها.

-النمط الثالث: وهو الرجل المهذب المزيف حيث يقوم بتحسين صورته في أعين الناس مما يزيد من تراكم مشاعر القلق لديه إلى حين ظهور الفرصة ليطلقها على شكل ثورة غضب ضد زوجته ويتم من خلالها تفريغ القلق والتوتر المكبوت لديه.

[1]: مرى شاكر الشربيني: المرجع السابق، ص 44.

[2]: عبد الحميد اسماعيل الأنصاري: العنف ضد المرأة متى نتخلص من هذا الإرث، مرجع سابق.

إن العنف أيا كان مصدره ومنفذه لا يمكن الحد من انتشاره بالمعاهدات الدولية والقوانين فحسب وإنما يجب التركيز على الوقاية منه انطلاقا من الأسرة والمدرسة باعتماد مجموعة من الأساليب أساسها الحوار والتنشئة الاجتماعية الصحيحة لأفراد المجتمع فالعنف هو الابن الشرعي للحرمان والإقصاء والاضطهاد وكما يجب التكفل بالمعتدي والمعتدى عليه كي لا تظل الجهود في حلقة مفرغة.

-جدول الدراسة الميدانية:

	عنف داخل المنزل			عنف خارج المنزل		
	لفظي	جسدي	نفسي	لفظي	جسدي	نفسي
أسباب مادية حول كيفية الإنفاق	27	09	31	19	01	13
أسباب مادية حول الادخار						
تخصيص الزوجة جزء من راتبها لأهلها	31	02	65	01	00	01
تخصيص الزوج جزء من راتبه لأهله						
إستلاء الزوج على دخل الزوجة	81	09	05	00	05	00
التقصير في رعاية الأطفال	80	09	100	11	00	100
التقصير في شؤون المنزل						
طبيعة عمل الزوجة (سفر، دخل، علاوة، اجتماعات، الاختلاط)	00	00	100	00	00	00
مظهر الزوجة	37	01	41	02	00	19
تفرد الزوج في السلطة و اتخاذ القرارات	28	01	63	08	00	00
تفرد الزوجة في السلطة و اتخاذ القرارات						
رفض الزوجة تدخل أهل الزوج بشؤونهم	69	01	11	09	01	09
رفض الزوج تدخل أهل الزوجة بشؤونهم						
المضايقة	00	00	00	99	01	100
الوقت داخل و خارج المنزل	100	03	100	31	01	100
التجول و الترفيه عن النفس						
الصداقات و العلاقات						

-التحليل:

تعاني المرأة العاملة من شتى أنواع العنف سواء داخل أو خارج المنزل، لكن في المقابل يعتبر موضوع العنف في مجتمعنا موضوع حرج جدا ولا تستطيع المرأة التكلم عنه أو مناقشته بحرية، فالمقابلات الجماعية التي أجريت لم تسفر عن حقائق علمية مضبوطة ولا مقابلات فئة الرجال، سوى بعض مقابلات النساء الفردية وبالتحايل عليها أعطت بعض النقاشات في الموضوع وليس على أساسها هي بل على أساس صديقة أو جارة أو إحدى أفراد العائلة لكن الاعترافات الشخصية كانت منعدمة. ومن خلال التحليل وجدنا أن المرأة العاملة تعاني العنف بكل أنواعه وطرقه:

أولا: عنف داخلي (في نطاق الأسرة):

ويكون هذا العنف أي داخل المنزل ويحدث من طرف أفراد العائلة الواحدة سواء الزوج أو الابن الأكبر في حالة العائلة النووية البسيطة أما في حالة العائلة المركبة أو الممتدة فسيكون على مستويات بدءا من الزوج ثم والديه أي الأب والأم وصولا إلى الإخوة...الخ وفي هذه الحالة سيكون مستوى العنف كبير وشديد جدا لأنه سيبدأ صغير ثم يكبر ويشتد لتداخل العناصر فيه والعنف الداخلي أنواع:

تعاني 34% من كل 100 امرأة من عنف لفظي داخل المنزل بكل أنواعه من سبّ و شتم من طرف الزوج (المرأة التي تعيش في عائلة بسيطة-نووية-) و هذا لعدة أسباب أولها عدم توفيقها بين العمل المهني و الأشغال المنزلية، لأن عدم إتمامها المهام المنزلية في الوقت المحدد كتحضير الطعام، غسل الملابس،...الخ أي الأعمال المنزلية و الواجبات العائلية بكل أنواعها كالتقصير في رعاية الأطفال 80%، جعلها تسمع من السبّ و الشتائم ما لا يسمع من جهة و من جهة أخرى هو الوقت 100%، فوقت العودة إلى المنزل محدد فلا يجوز لها التأخر و لو لدقيقة أو حتى الترفيه عن النفس بالذهاب إلى التسوق و التبضع أو زيارة الأصدقاء و إلا فستسمع ما لا يسمع إضافة إلى صرف المال الذي تجنيه وليس لها حق في تبذيره و إن احتاجت شيء عليها استشارة الزوج

فيها...الخ، وهنالك أسباب أخرى كالمظهر 37%، أو 69% تدخل الأهل في حياتهم الخاصة، اتخاذ القرارت 28%...الخ، أما الزوجة التي تعيش في أسرة مركبة أو ممتدة فهي التي ستعاني ضعف ما تعانيه الأخرى أو الأولى فإضافة إلى كل ما تسمعه من عند الزوج ستسمع من أمه و أبيه و أخته...الخ معنى ذلك أن العنف اللفظي سيكون مضاعف والمشكل الأكبر أنه ليس لها الحق لا في الراحة أو حتى الاستراحة أو الترفيه عن النفس لأنها تعمل و تخرج كل يوم من المنزل و هذا في حد ذاته راحة خاصة في العائلات التي لا تعمل فيها النساء أي عاطلات عن العمل و هي تخرج للعمل.

أما العنف الجسدي داخل المنزل فلم يعترف به كثيرا سوى 06% لأنه يعتبر حالات نادرة اليوم سوى بعض حالات الغضب التي لا يتحكم فيها الرجل و قد تسفر عن مخاطر جمة ولا يعرف هو في حد ذاته عواقبها، فبعض من العنف الجسدي أدى بالزوجة إلى الهلاك كضربها بأدوات المطبخ...الخ وهاته الفئة هي الفئة التي تعاني من مشكلة التحكم في الأجر، أي أن الزوج يأخذ مال زوجته و إن رفضت ستعاقب بكل أنواع الضرب و العقاب وإن أخفت عنه و لو القليل فقط فستعاقب أيضا، و يصل بهم الغضب إلى تفتيش أغراض الزوجة بحثا عن المال، وهنالك حالات تخصيص الزوج أو الزوجة لجزء من الراتب للأهل حيث يؤدي إلى كل أنواع العنف و من الحالات التي درسنا غضب الزوج حين تدخل الزوجة إذا قام بمساعدة أهله و لو في المناسبات فقط، و ما لاحظناه أن العنف الجسدي تقريبا يتكرر خاصة لسبب واحد أو بنسبة كبيرة حول مشكل الأجر و المال.

أما أخطر أنواع العنف التي تعاني منه المرأة خاصة العاملة هو العنف النفسي و قد أجمعن النساء ب 60% أنهن يتعرضن لعنف نفسي كبير لأن الآثار الوخيمة لكل أنواع العنف ومهما كانت مستوياته هي الأثر النفسي، كطبيعة عمل الزوجة، فهؤلاء النسوة و من جراء العنف الممارس عليهن سواء لفظي أو جنسي أو جسدي خفيف كان أم شديد فهن نساء تعاني من مشاكل نفسية كالاكتئاب و الوسواس والشك و القلق و الاضطرابات الأخرى و هذا لا يؤثر على حياتها الخاصة فقط كعلاقتها بأفراد عائلتها وإنما حتى على حياتها العملية سواء في علاقاتها بزملائها في العمل أو في

إنتاجها و مردوديتها. و هناك نوع آخر من النساء و هن النساء اللائي لم تتعرض لا للعنف اللفظي و لا الجسدي و لكنهن يعشن حياة تجاهل من طرف الزوج، فهاته النساء تعشن حياة فارغة لا معنى لها فالزوج لا يسأل عن زوجته مهما فعلت أو متى دخلت المنزل أو حتى مع من كانت و إن طبخت أو لا غسلت أم لا ...الخ ولا عن أجرها، فهو يعيش منعزل عن الأسرة و الزوجة لكن تحت سقف واحد المهم أن تدعه بسلام، لكن الزوجة في هذه الحالة هي المتحمل الوحيد لأعباء الأسرة بكل ما فيها من إعالة مادية و معنوية و أعمال وأشغال منزلية...الخ و هو ولا على باله فهذه النساء تعاني العنف النفسي الشديد.

ثانيا: عنف خارجي (في إطار المجتمع):

ويكون هذا العنف خارج المنزل أي في المجتمع العام أو الشارع أو حتى مكان العمل، حيث تعاني المرأة يوميا كل أنواع العنف خاصة العاملة التي ترتد الشارع يوميا وتحتك بكل أنواع الأفراد فيه.

فمنذ خروج المرأة من المنزل صباحا حتى وصولها موقع عملها وهي تسمع كل أنواع الكلام سواء كان كلام تحرش جنسي أو كلام سوء أو كلام سبّ وشتم أو غيره، وقد صرحت بذلك 99% من النساء فهذا رغم التطور الذي وصل له المجتمع إلا أن الأفراد لا زالوا على حالهم خاصة الرجال ينظرون نظرة احتقار ونظرة دونية للمرأة عامة والعاملة بالتحديد خاصة.

أما عن العنف الجسدي فقد صرحن به 06% أي كل مئة امرأة تتعرض هذه النسبة للاعتداء لأن أفراد المجتمع ينظرون للمرأة العاملة أنها البنك المتنقل حيث أصبحت تعاني اليوم من عنف جسدي خاصة من طرف الشباب العاطل عن العمل أو المنحرفين، فهي عرضة للسرقة بالإضافة للعنف الجسدي الذي يصاحب السرقة كالضرب أو الاعتداء بوسائل إجرامية أو أسلحة أو حتى الاغتصاب، ناهيك عن السبّ والشتم...الخ.

بسبب المضايقات التي تتعرض لها المرأة يوميا من شتى طبقات المجتمع سواء خارج العمل وحتى في مكان العمل يتولد لدى المرأة إحساس بالملل المستمر و الذي سيدفعها لكره العمل و الشعور بالضجر الذي قد يدفعها للتوقف عن العمل أو طلب النقل...الخ وقد عانت من ذلك أكثر من 39%، و بما أن المرأة العاملة تعاني شتى أنواع العنف خاصة اللفظي حيث تتعرض لمضايقات عديدة سواء بالشتم أو السب أو التحرش بالألفاظ ف 55% ممن صرحن بهذا و قد أرجعن السبب لوجود ثغرة كبيرة في المجتمع، لأن نسبة التعليم مرتفعة جدا مما يفسر نمو و تطور و رقي المجتمع خاصة الثقافي والحضاري، لكن تصرف الرجل أو الشباب بهذا الشكل و النمط ينبئ بجهل و تمرد التعليم على الثقافة لأنه مؤشر لمجتمع همجي غير متحضر فأين الثقافة و الحضارة مقارنة بنسب المستوى التعليمي؟ أم يبقى المشكل مع المرأة فقط؟.

المبحث الثالث: رهانات عمل المرأة.

لقد أنتجت ازدواجية العمل و الأدوار لدى المرأة رهانات عديدة يمكن حصرها في الجدول الآتي:

-جدول الدراسة الميدانية:

المرأة بين العمل المنزلي و الخارجي (رهانات عمل المرأة)		نعم	لا
رهانات أسرية	إهمال الزوج و عدم تلبية رغباته.	83	17
	إهمال رعاية الأطفال يسبب المرض و الرسوب الدراسي.	91	09
	إهمال المنزل و عدم الاهتمام به يسبب الفوضى.	69	31
	غيرة الزوج و عدم قدرة السيطرة على الأمور.	52	48
	إهمال المواعيد و المناسبات الأسرية يسبب التفكك الأسري.	70	30
	صعوبة التوفيق بين العمل و المنزل و الأطفال و الزوج.	50	50
رهانات اجتماعية	انعزال المرأة العاملة عن المجتمع.	50	50
	غياب المرأة عن المناسبات العائلية.	50	50
	تدخل أهل الزوج في شؤونها.	50	50
	غضب أهل الزوج لعدم زيارتها لهم.	81	19
	انقطاع التفاعل الاجتماعي.	100	00
	صعوبة التوفيق بين العمل و المنزل و الأطفال و المسؤوليات الاجتماعية.	100	00
رهانات نفسية	التحرر، الاندماج، الاستقلال، تنمية المهارات والذات...بناء المجتمع...	96	04
	أمراض ناتجة عن الإرهاق الجسدي والضغط النفسي العصبي و إهمال التغذية و العدوى من أماكن العمل.	100	00
	التعب و الإرهاق بسبب العمل و البيت و الأطفال.	100	00
	توتر المرأة بسبب تعارض الأدوار.	90	10
	غضب المرأة بسبب المؤثرات الأسرية و القرابية و الاجتماعية	87	13

-قراءة الجدول و تحليل المعطيات:

أولا: رهانات نفسية و أسرية:

من خلال الدراسة الميدانية وسبر لآراء المرأة حول رهانات عملها فقد كان أول تصريح وتركيز لها على الرهانات النفسية التي تعانيها المرأة جراء خروجها للعمل، فباعتبارها العمل نوع من التحرر الجزئي والذي جعلها تقفز من مجرد حارسة للبيت إلى منافسة للرجل، رغم كل ما له من ايجابيات لا ننسى أو نغفل سلبياته والتي كادت أن تطغى على سلبياته، وقد أسفرت الآراء عما بين 80% و100% وسنذكر أهم الايجابيات و السلبيات:

1-الايجابيات:

- الخروج من المنزل والتحرر.

-اكتساب دور فعال في المجتمع.

-الاندماج مع باقي أفراد المجتمع.

-تنمية المهارات و التجديد.

-الاستقلال المادي.

-إثبات و تحقيق الذات...الخ.

-النهوض و الرقي بحياتها و أفراد أسرتها.

2-**السلبيات:**

-ضغط تأدية العمل على أكمل وجه.

-المجهود المضاعف.

-ضغط عدم التفريط في الواجبات العائلية و المنزلية.

-تفاقم المسؤوليات.

-مشاكل عائلية خاصة مع الزوج.

-فراغ عائلي يولد عدم الاستقرار.

-ضيق الوقت.

-اضطراب في الشخصية يولده الانفعال المستمر.

-فقدان الشهية نتيجة التعب الشديد و ضعف البدن.

-عدم التوفيق بين الأمرين يؤدي إلى الاكتئاب و التوتر و القلق و الخوف.

-إرهاق عصبي نتيجة التفكير الزائد و التخطيط المستمر في كيفية التوفيق بين العمل والأشغال المنزلية.

-عدم القدرة على متابعة الأطفال خاصة فيما يخص الدراسة قد يؤدي إلى الرسوب.

- أمراض ناتجة عن التعب والإرهاق الجسدي والضغط النفسي العصبي و إهمال التغذية والعدوى من أماكن العمل...الخ.

وقد أشار الدكتور زهير حطب إلى أن خروج المرأة للعمل ولد بحد ذاته مجموعة من المشكلات، منها ما هو ناتج عن غيرة الزوج و حساسيته ضد كل التقاء لزوجته مع الجنس الآخر، حيث تصبح المرأة عرضة للشكوك و تعامل كمتهمة، أو عن عدم تمكنها من القيام بعملها المنزلي فتعامل كمقصرة بحق أسرتها و أبنائها، كل هذه الأوضاع تشكل نوعا من الضغط النفسي الداخلي على المرأة بحيث تجعلها دائمة التوتر مستعدة للانفجار لدى أول شرارة، و يستحيل الحوار إلى لغة يتبادلها الطرشان،

فالقلق والإرهاق و الشعور بالاستنزاف و عدم التقدير تتضافر مع بعضها لترسم معالم الحياة النفسية للمرأة العاملة، و بالمقابل نجد أدوات التقويم و المفاهيم الرجالية الجاهزة حاضرة للتعامل مع المرأة كمخلوق جامد مسلوب الإدارة و الحرية و الاختيار فتقع المشادات و يحصل الخلاف[1].

كما تشير "بافون" إلى أن التقارير الحديثة قد أوضحت أن النساء العاملات هن اللواتي يعانين على وجه الخصوص من الاكتئاب المرضي الناجم عن حالة صراع قيم وأدوار متعارضة لا تتلاءم ووضع المرأة الجديد[2].

ثانيا: رهانات اجتماعية وثقافية و اقتصادية: (تحليل الجدول و المعطيات).

وكما للرهانات النفسية من سلبيات وإيجابيات كذلك للرهانات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية فالايجابيات تكمن في مساهمة المرأة في بناء وتطوير المجتمع وتنميته وتكون الفائدة عامة. فبدخول المرأة ميدان العمل أفرز تغيرات انعكست إيجابا على حياة النساء العاملات وعلى طريقة تفكيرهن وطموحاتهن واحتياجاتهن ومهاراتهن[3].

أما السلبيات فهي كثيرة وتعود بالضرر خاصة على المرأة، لأننا نتفق على مدى تأثير التغير الاقتصادي على المجتمع سلبا و بالأخص على نمط الأسرة ووظائفها و أدوار أفرادها وعلاقاتهم الاجتماعية و اتفقت 53% من النساء مع هذا (رهانات اجتماعية)، خاصة عندما فقدت الأسرة مكانتها الإنتاجية و ظهرت مؤسسات اقتصادية مسؤولة عن الإنتاج الصناعي فمن خلال النمو الاقتصادي و زيادة التحضر والهجرة للعمل في المشاريع الصناعية بدأ نمط العائلة الممتدة في التفكك وظهرت أنماط أسرية أصغر حجما كما بدأت الروابط الأسرية الحميمية في الانخفاض تدريجيا و قد غلبت الفردانية والاستقلالية على أفراد الأسرة و بذلك تفكك الأنماط الثقافية ب 66% (رهانات

[1]: زهير حطب و عباس مكي: الطاقات النسائية العربية قراءة تحليلية لأوضاع الاجتماعية و التنظيمية و الشخصية. معهد الانماء العربي. بيروت 1987. ص 164-165.

[2]: تماضر زهري حسون: تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في الوطن العربي مرجع سابق. ص 49.

[3]: مرجع نفسه. ص 62.

ثقافية) الذين أصبحوا أكثر ارتباطا بالمؤسسات الاقتصادية لأنها تحقق لهم مطامحهم الذاتية كالمكانة الاجتماعية المكتسبة والمستوى المعيشي الأفضل و الراتب الشهري المضمون. إن الاعتراف بالجهد العسير والوقت المديد اللذين تتطلبهما نشاطات المرأة في الشؤون المنزلية يؤدي إلى تحسين نظرتها إلى ذاتها وإلى رفع شأنها في المجتمع، كما يؤدي أيضا هذا الاعتراف إلى تصحيح نظرة المجتمع إلى الأعمال المنزلية بالذات وعدم اعتبارها سهلة ومفروضة على المرأة. و من أهم ما تواجه المرأة العاملة هي مشكلة التوفيق بين العمل المأجور أي المهني والعمل المنزلي، حيث تكون أمام تحدي التوفيق بين متطلبات البيت والأطفال و الزوج ومتطلبات العمل و هذا ما يولد لديها نوع من الصراع و هذا الصراع سيكون على مستوى الأدوار وعليه تواجه المرأة رهانات للعمل على حساب حياتها سواء الخاصة أو العامة وهذه الصراعات ستولد تخلخل واضطراب في الأدوار و خلط في تأدية المسؤوليات والنتيجة هي ضغوطات عملية و أخرى أسرية، فالمرأة و باعتبارها للعمل المحرر و المنقذ فلن تتخلى عنه لكن من جهة أخرى الضغوطات الأسرية تستطيع أن تولد صراع يؤدي إلى نزاعات عائلية تنتج عنها الانفصال و الطلاق، وهذا التشتت سيولد تفكك قرابي وبالتالي تفكك في الروابط العائلية والجماعات الاجتماعية.

و كما ذكرنا سابقا فلرهانات عمل المرأة سلبيات و ايجابيات، سنكتفي بذكر السلبيات لما لها من تأثير على حياة المرأة العامة و الخاصة، فالرهانات الثقافية ستتجلى في الانسلاخ الثقافي الذي ستعيشه المرأة فور خروجها للعمل و هذا سنلاحظه جليا في طريقة لباسها التي ستتحول من امرأة تقليدية ترتدي اللباس المحتشم إلى امرأة عصرية تحاول مسايرة التطور وعصرنة مبادئها بارتدائها اللباس العصري و الذي قد لا يمتثل لمقومات حياتها التقليدية، وعليه ستكون امرأة تقليدية في حلة عصرية، ناهيك على التقاليد التي توارثتها عن الآباء والأجداد و التي ستحول إلى الزوال مباشرة لأن اعتناقها للثقافة العصرية الحديثة سيغير نظرتها للمجتمع كافة و لحياتها خاصة و ستباشر التغيير بترك البالي الرث إلى الجديد المتطور حسب رأيها، و بذلك ستكون أمام تحد ازدواجية صعبة التحقيق فلن تدع القديم لأنه لا يعجبها و لن تدرك الجديد لأنه ليس لها و صعب المنال في حالتها، و هذه الازدواجية

في حد ذاتها صراع لأنها ستبعث القلق و الحيرة و عدم الاستقرار في نفسيتها أولا ثم في حياتها ثانيا والنتيجة ستترتب على المحيط العائلي لها.

إن المرأة الجزائرية متمسكة بعملها لأنها ترى أن في ذلك حاجة في كسب المال والاستمرار في مساعدة زوجها في تحمل أعباء العائلة و ضمان مستقبل الأسرة و بناء المجتمع حيث أجمعت 69 % من النساء أن عملها ايجابي للمجتمع و الأسرة وكذا من أجل نفسها وتحقيق ذاتها، لكن المرأة العاملة كثيرا ما تجد نفسها أمام مطالب و توقعات متعددة و اختيارات صعبة قد تكون مستحيلة، فما ينتظره البيت منها لا يمكن أداؤه نتيجة عملها الخارجي، و ما يتوقعه الزوج تحول دونه حاجات الأطفال و مطالب البيت و ضيق الوقت و نقص الجهد وما تتمناه لذاتها قد لا يتاح لها عندما تجد نفسها موضوعة دائما أمام اختيارات و أولويات متعددة، تأجيل هذا و تقديم آخر حتى تتمكن من المحافظة على الحد الأدنى والاستمرارية، لذلك 31% من النساء ترى أنه سلبي و رهاناته كبيرة، فالأشغال المنزلية التي تقوم بها المرأة العاملة تحتل حيزا كبيرا من حياتها و هو النشاط الذي يعبر عن هويتهن كنساء و يستغرق مدة زمنية كبيرة و جهدا مضاعف و نتيجة لذلك تشعر المرأة بالإرهاق وهذا ما يؤدي إلى إحساسها بالصراع زيادة إلى مشاكل الزوج والأطفال والعمل هذا يجعل تفكيرها مشتت ويسبب لها ارتباك الذهن وعدم التركيز في العمل وبالتالي يؤدي بها إلى التقليل في الإنتاج والمردودية و التعب الجسدي سيصاحبه تعب نفسي و بذلك تكون المرأة أمام تحدي للوقت فلن تستطيع التوفيق و لن تحترم عملها أو وظيفتها وهذا يعني عدم امتثالها لقانون العمل.

ويعتبر الدكتور حامد عمار أن إتاحة مزيد من الفرص لانضمام المرأة إلى قوة العمل، يؤدي في كثير من الحالات إلى إرهاقها وليس من العدل أن تتحمل المرأة هذا العبء المزدوج، إذ ليس من المنتظر أن يقدم الرجل على المشاركة في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، إذ لم تتغير القيم الاجتماعية بل والاقتصادية لمثل هذه الأعمال[1].

[1]: حامد عمار: الإطار العام لمشاركة المرأة العربية في التنمية في ضوء إستراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي. مجلة شؤون عربية العدد 31 سبتمبر 1983. ص 26.

خلاصة:

إن لعمل المرأة خارج البيت وما يترتب عليه من آثار (على الأولاد وعلى الزوجة نفسها)، كما سبقت الإشارة إليه، تؤثر على نفسية الزوج والزوجة بالسلب وربما إلى حد الإرهاق النفسي أحياناً أخرى، وخاصة حين يرى أولاده ضائعين بين خادمة عديمة الإحساس، تائهين بين تلفزيون أو ألعاب فيديو مخدرين لا يهتمون لما يدور حولهم، وهذا هو الأثر الأول.

دون أن نغفل إهمال شؤون البيت وإهمال المرأة نفسها مما يبعث في نفس الرجل بالملل في الحياة اليومية الروتينية مع زوجة عاملة لا تهتم بنفسها في البيت بقدر ما تهتم بزينتها للخروج للعمل.

وأخيراً حين يرى الزوج زوجته العاملة المرهقة تعبة من عملها، تزيدها أعباء ومسؤوليات البيت إرهاقاً، يدخل هو أيضاً في دوامة، ففي خضم هذه الأجواء لا يجد لنفسه مقاماً، ويتحرج أن يبوح باحتياجاته النفسية.

وأما من الأسباب اللاحقة فهي تدور بين العوامل الداخلية مثل الخصام الدائم والقلق الذي يعيشه أحد الزوجين، وعدم الالتزام بتعاليم الدين، والتي تدل على نوع من العنف الذي تعيشه المرأة، وأما العوامل الخارجية فتتمثل في عمل المرأة، ومشاركتها في الأنشطة الخارجية، والتعدد وتدخل الطرف الثالث (الأم، الأخت ومن غير أفراد العائلة)، وعدم عمل الزوج، وعموماً المشاكل المالية. كما أن نسبة الطلاق أكثر ما تكون بين المتزوجين الجدد وهم في مقتبل العمر (20-30 سنة) وبعد مرور عامين فقط من الزواج.

الفصل الثالث:

عمل المرأة وتحيين إشكالية تقسيم العمل

المبحث الأول: تقسيم العمل في المجتمع الجزائري.

أولا: تقسيم العمل نظريا.

ثانيا: واقع تقسيم العمل في المجتمع.

المبحث الثاني: ميزانية الوقت عند المرأة.

أولا: تحليل جدول نموذجي لميزانية وقت ليوم عادي لزوجة و أم عاملة.

ثانيا: جدول دراسة ميدانية حسب أعمال المرأة.

المبحث الثالث: تحيين الأدوار حسب متطلبات أو معطيات المجتمع.

أولا: ظهور أدوار جديدة في مجتمع جديد.

ثانيا: المرأة المعيلة.

تمهيد:

لتحليل ظاهرة تقسيم العمل لعل أول ما ينبغي إثارته في هذا المقام، هي النظرة الشمولية التي تأخذ في الاعتبار أن هذه الظاهرة مرتبطة دائما بالمجتمع بغض النظر عن نوعية هذا المجتمع سواء كان مجتمعا بسيطا يتميز بالتضامن الآلي او مجتمعا صناعيا حداثيا يختص بالتضامن العضوي حسب رأي "اميل دوركايم"، أما "آدم سميث" فقد استقى أفكاره عن تقسيم العمل من زيارته لمصنع الدبابيس وملاحظته لما يجري بداخله من عمليات إنتاجية، لذلك نلمس اختلافا بين الرجلين على مستوى موقف كل واحد منهما من المشاكل التي يطرحها تقسيم العمل على العمال. من البديهي أن الحديث عن نظرية تقسيم العمل من وجهة نظر هذين العالمين البارزين يتطلب حيزا أكثر سعة وشساعة من الحيز المخصص له في هذه المحاولة، وارتباطا بالأهداف المتوخاة من هذا البحث وحسب جملة المقارنات بين المقاربتين لظاهرة تقسيم العمل، يجدر بنا الإشارة إلى أن آدم سميث وإميل دوركايم ينطلقان معا ولو ضمنيا، من فكرة أرسطية مؤداها أنه لكي تعيش خارج المجتمع ينبغي أن تكون إما حيوانا وإما إلها. وإذا كانت هذه الفكرة التي يمكن صياغتها والتعبير عنها من خلال مقولة "الإنسان حيوان اجتماعي" تشكل منطلقا مشتركا عند كل من آدم سميث وإميل دوركايم بالرغم من المسافة الزمنية الفاصلة بينهما.

أما حسب ما يقتضيه بحثنا هو كيف نستطيع أن نعيد صياغة نظرية تقسيم العمل حسب معطيات المجتمع الحالي؟.

المبحث الأول: المرأة و ميزانية الوقت.

أولا: تحليل جدول نموذجي لميزانية وقت ليوم عادي لزوجة و أم عاملة:

من خلال هذا الجدول نريد تطبيق طريقة دراسة ميزانية وقت لامرأة وأم عاملة لملاحظة طبيعة النشاطات المنزلية وتدوين الوقت المبذول في النشاطات داخل وخارج المنزل خلال يوم واحد:

الزمن	النشاطات
06:30	الاستيقاظ و تحضير الفطور
07:00	إيقاظ الزوج و الأطفال و الإفطار
07:30	تحضير النفس و الأطفال للخروج
08:00	مرافقة الأطفال للمدرسة
08:30 إلى 12:00	مزاولة العمل
12:00	مرافقة الأطفال من المدرسة
12:30	العودة للمنزل و تحضير الغذاء
13:00	مرافقة الأطفال للمدرسة
13:00 أو 14:00	استئناف العمل
17:00	العودة للمنزل
17:00	غسل الأواني ترتيب و تنظيف المنزل و القيام ببعض الأعمال المتفرقة كالطبخ و غسل الملابس و الأواني و الكي...الخ والاهتمام بشؤون الأطفال الدراسية
23:00	النوم

-التحليل:

إن الجدول أعلاه يبين لنا تطبيق طريقة دراسة ميزانية الوقت عند المرأة الأم العاملة، وذلك بهدف ملاحظة طبيعة النشاطات المنزلية وتدوين الوقت المبذول في النشاطات داخل المنزل وخارجه خلال فترة الدراسة، ومن خلال الدراسة المكثفة قد وقع اختيارنا على هذا النموذج الذي يمثل جدول لميزانية وقت ليوم كامل لأم عاملة لغالبية العينة حسب التقسيم اليومي والزماني لها. وقد ركزنا على عامل الوقت وذلك من أجل حساب عدد الساعات التي تقضيها المرأة في العمل في البيت وخارجه، حيث يظهر الجدول المعاناة الحقيقية للمرأة العاملة، لأننا حين ندقق الحساب في ساعات عمل المرأة الحقيقية سنجدها تفوق معدل اليوم الساعي، ولنطبق ذلك لتأكيد الفكرة وتصحيح الفكرة المعارضة من جهة أخرى.

إذ تخوض المرأة العاملة صراعا متعددة الجوانب خاصة فيما يتعلق بالأدوار داخل الأسرة بحيث تسعى جاهدة إلى إعادة توزيع الأدوار بعد مشاركتها في العمل[1].

تستيقظ المرأة العاملة حوالي الساعة السادسة صباحا تقريبا (أي هناك من تستيقظ على الساعة السادسة بالضبط و أخرى على الساعة السادسة و النصف كأقصى حد) و المعنى بداية يومها العملي، تحضر الفطور و في بعض الأحيان حتى الغذاء مما يتطلب ذلك ما بين الساعة والساعة و النصف من الأشغال المتعارضة و المتداخلة بسرعة قياسية و لو فصلنا في حساب ذلك أي في الوقت العادي للقيام بتلك الأشغال لوجدناها تأخذ بين 2 إلى 4 ساعات، ثم توقظ العائلة (الزوج والأطفال) تساعدهم على التنظيف و اللبس و الفطور أي ما يقارب نصف ساعة إلى الساعة من الوقت و في المقدار العادي بين الساعة والساعتان تقريبا للاهتمام بكل على حدى مع الإفطار بطريقة صحية و مريحة، بعدها التوجه لإيصال الأطفال للمدرسة وعملها و بداية اليوم المزدوج مما

[1]:بوطوطن سليمة: المرأة العاملة و العلاقات الأسرية. الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال و جودة الحياة في الأسرة. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. أيام 10/09 أفريل 2013.ص 12.

يعني أنها الساعة الثامنة، من الثامنة حتى 12 استرجاع الأطفال من المدرسة و العودة للمنزل والإفطار للعودة إلى المدرسة و العمل فحسب جدولها ما بين الساعة و الساعتان لكن لو قدرناها بالحساب الدقيق لوجدناها تتعدى الثلاث ساعات، استئناف العمل لساعتان أو ثلاث ساعات ثم خروج الأطفال ومرافقتهم للمنزل وبداية المتراكمات أي تغيير ملابس الأطفال و تقديم لمجة المساء ومساعدة الأطفال على الواجبات الدراسية، غسل الأواني، ترتيب و تنظيف المنزل، طهي الطعام، غسل ملابس في بعض الأحيان، تقديم الطعام (العشاء) فغسل الأواني وتفقد كل في فراشه، فحسب جدولها كل هذه الأعمال ستقوم بها في غضون ثلاث أو أربع ساعات، لكن لو أعطينا كل عمل أي حوالي الساعة لكل عمل سنجد أنها استهلكت حوالي سبع ساعات في المعدل المتوسط لتخلد إلى النوم في حالة منهكة، إذن سنقوم بحساب اليوم العادي من ساعات العمل و نقارنه حسب الأشغال:

الوقت الذي تستغرقه المرأة عادة	الأشغال	الوقت العادي للعمل
من 1سا إلى 1ساو 30د	الاستيقاظ و تحضير الفطور أي الطبخ و إيقاظ أفراد العائلة و التوجه للمدرسة و العمل	من 2 سا إلى 4 سا
4 سا	وقت العمل أي الدوام اليومي	4 سا
من 1 سا إلى 2 سا	العودة للمنزل و تحضير الغذاء و تقديمه للعائلة و تنظيف بعده و العودة للمدرسة و العمل	3 سا على الأقل
من 2 سا أو 3 سا	استئناف العمل أي الدوام	من 2 سا إلى 3 سا
من 3 سا أو 4 سا	العودة للمنزل و تقديم لمجة المساء و تحضير الطعام و مساعدة الأطفال في الدراسة و غسل الأواني و ترتيب المنزل و تنظيفه و غسل الملابس و كيها و طيها و تقديم العشاء ثم غسل الأواني و تفقد كل في فراشه و التوجه للنوم.	حوالي 7 سا

إذن فيوم المرأة العاملة العادي ذو زمن يصل ما بين 11 سا و 13 سا في معدله المعقول لكن مقارنة بالأعمال و الأشغال التي تقوم بها فاليوم يتعدى 18 سا كأقل تقدير مما يبرهن على وجود 7 ساعات عمل إضافية على عملها اليومي العادي، ناهيك على المصاحبات من تعب وإرهاق و ضغط ...الخ، إذن فالمرأة العاملة تعاني ضغط اليوم المزدوج لذا فالمقولة لازدواجية عمل المرأة صحيحة حسابيا.

توصل " كاميليري" في دراسته عم عمل المرأة إلى أنه شكل عامل ضغط قوي في اتجاه تعديل توزيع الأدوار الاجتماعية ضمن نطاق الأسرة، إذ على العلاقات بين الزوجين أن تبنى على أرض مغايرة قائمة على أساس الاحترام و تبادل الرأي و المشاركة في القرار[1].

لأنه ورغم كل ما توصل إليه المجتمع إلا أن مسؤوليات المرأة الزوجة الأم العاملة لم ترقى إلى المستوى الحضاري، لأن العبء الملقى على الزوجة أصبح مضاعفا، مما يسبب لكثير من الزوجات الإرهاق والإحساس الدائم بالتعب و ربما فقدان الصفات المميزة للأنوثة نتيجة لتعرضها لصراع الأدوار[2].

إذ لن يكون الحل الأمثل باسترداد الأم العاملة إلى قوقعة المنزل بسحبها من سوق العمل، بل إن الإدراك الحقيقي لطبيعة و قيمة عمل المرأة يحتم تنظيم مساهمة المرأة بتهيئة الإمكانات اللازمة على الصعيد الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي إذ لا يمكن أن نترك المرأة العاملة لتحل بمفردها مشاكل الصراع بين مسؤوليات العمل داخل و خارج المنزل[3].

[1]: تماضر زهري حسون: تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي. مرجع سابق. ص64.

[2]: بوطوطن سليمة: المرأة العاملة و العلاقات الأسرية. المرجع السابق ص 14.

[3]: تماضر زهري حسون . المرجع نفسه. ص 66.

ثانيا: جدول دراسة ميدانية حسب الأعمال عند المرأة العاملة:

الأعمال	يوميا	العطل الأسبوعية	العطل السنوية
تنظيف المنزل	100	—	—
تحضير الطعام	100	—	—
غسل و كي الملابس	—	100	—
ممارسة الرياضة	00	00	05
ممارسة مهارات كالخياطة، الطرز	00	11	11
زيارة الأقارب	00	100	100
التنزه و الترفيه	00	50	100
مشاهدة التلفاز	00	100	100
التسوق و التبضع	21	79	00
السفر داخل الوطن	00	00	100
السفر خارج الوطن	00	00	07

-التحليل:

يرى "هربرت سبنسر" أن المرأة إذا فهمت كل ما يحتويه العالم المنزلي لقصرت حياتها عليه ولما رضيت عنه بديلا، حيث ربط "اميل دوركايم" بين الأسرة من حيث طبيعتها وأشكالها وتغيير وظائفها، وبين تغير مكانة المرأة وتطورها، وهو يرى بأن الأسرة هي مملكة المرأة و لكي تستمر لا بد أن تكون مركز التربية الأخلاقية و الأمان العاطفي و هذا دور المرأة[1].

و هذا ما التمسناه من خلال مقابلاتنا لمجتمع الدراسة، حيث تقوم المرأة بكل ما لها من قوى لتقديم أفضل و أعلى مستوى من الخدمات العائلية، إذ تقوم بتقسيم الأعمال حسب الأولوية والأهمية وكي لا تحس عائلتها بالتقصير، فعن تنظيف المنزل و الطبخ أجزمت النساء 100% أنهن

[1]: سامية السعاتي: اغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصر. المجلة القومية مركز البحوث الاجتماعية و الجنائية. المجلد 14 العدد 3 مصر 1977. ص 11.

يقمن بها يوميا لأنها من الأعمال الضرورية التي ينشأ عليها المنزل و لا يمكن للعائلة الاستغناء عنها، إضافة إلى عمل غسل وكي و طي الملابس و الذي أشارت غالبية النساء أنها تقوم به أسبوعيا 100% إلا في حالات نادرة وللضرورة حين يتخلل الأسبوع هذا العمل، أما عن قضاء مستلزمات الأسرة في التبضع و التسوق ف 21%من النساء يقمن به يوميا أما 79%من النساء فيفضلنه أسبوعيا من أجل ضبط و تحكم الأسرة في نفقاتها بهدف الادخار، أما عن مشاهدة التلفاز فـ 100% قد أجمعت كل النساء أن وقتهن ضيق جدا مقارنة بالالتزامات لذلك تفضله في العطل الأسبوعية و السنوية، و الحال سيان بالنسبة لزيارة الأقارب، أما عن التنزه و الترفيه فتكاد المرأة تنسى هذا المصطلح إذ عبرت عنه فئة قليلة فقط ب 50% أسبوعيا حيث يكون عائليا أو لزيارة الأقارب 100% فسنويا في العطل خارج الولاية أو المنطقة لأن حسبها الامكانيات محدودة للسفر خارج الوطن حيث في كل عينة الدراسة و التي تجاوزت 300 امرأة 07 فقط من يسافرن للخارج بغرض التنزه و الترفيه و ليس لأغراض طبية أو علمية أو زيارة بيت الله الحرام، أما عن ممارسة الرياضة فالمرأة العاملة حسب رأيها تقوم بالرياضة يوميا و ليس لديها الوقت لذلك ومن بين عينة الدراسة و جدنا 05 فقط من يقمن بذلك في العطل، و قد تذمرت النساء لأنها ولضيق وقتها تخلت عن ممارسة مهاراتها و التي تحبها و ذلك لتعبها و انشغالها بالعمل المأجور و الأشغال المنزلية و من بينها 11 فقط من أبقين على ميولتهن في ممارسة الطرز و الخياطة و ما إلى ذلك من مهارات و يكون ذلك أسبوعيا و في العطل.

وعن آثار عمل المرأة فقد أشارت " بافون" إلى أن المرأة العاملة في شمال افريقيا تستغل مرتين، إذ يستغل صاحب العمل المرأة في موقع العمل، كما أنها تستغل في إطار الأسرة، وكأن "بافون" تريد أن تشير إلى أن المجتمع يعاقب العاملة من خلال ساعات العمل الطويلة والمتواصلة خارج الأسرة وداخلها والتي تصل في حدها الأدنى إلى 45 ساعة عمل يومية[1].

[1]: تماضر زهري حسون: تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي. مرجع سابق ص 48.

المبحث الثاني: تقسيم العمل.

أولا: نظرية تقسيم العمل:

وضح "أدام سميث" أن تحسين قوى الإنتاج جاء نتيجة تقسيم العمل وواجباته، وقد استعمل تقسيم العمل بمعنى التخصص، إلى أن جاء الاستعمال السوسيولوجي للمصطلح على يد "إميل دوركايم" الذي ربط بين تقسيم العمل والتباين الاجتماعي ويشير إلى أهمية نمو هذه الظاهرة من أجل التطور الاجتماعي، فالمجتمعات التي تتميز بتقسيم واضح للعمل تختلف عن غيرها إذ يوجد بها تضامن عضوي أكثر من وجود تضامن آلي، كما أكد على أهمية العلاقات الاجتماعية في الجماعات المهنية من أجل تنمية واستمرار الأفكار الأخلاقية[1].

فتقسيم العمل بين الأفراد يساهم في ديناميكية المجتمع، حسب ما أشار إليه "أوجست كونت": "إن القوة الاجتماعية مستمدة في حقيقتها من تضامن الأفراد واتحادهم، ومشاركتهم في العمل وتوزيع الوظائف فيما بينهم[2]. فوجود نشاطات مختلفة في المجتمع من خلال تقسيم العمل هذا يؤدي إلى تحقيق التكامل والتضامن بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة في المجتمعات المعاصرة، هذه المجتمعات التي وصلت إلى درجة كبيرة من التعقيد أدى بالضرورة لتقسيم العمل بين الأفراد من خلال تنوع الأنشطة المختلفة وبالتالي تحقيق التضامن العضوي حسب رأي دوركايم[3].

عندما نتحدث عن تقسيم العمل فكثيرا ما نفهم أننا في صدد تحليل قضية التقسيم الجنسي للعمل، هذا الموضوع الذي اجتاح الدراسات في الآونة الأخيرة خاصة و تزامن الدخول الكبير للمرأة مجال العمل، حيث برزن في مجالات و مهن على حساب أخرى و هذا الميول في الخيار راجع إلى الاختلاف في النواحي العقلية و البدنية بين الرجل و المرأة، فلا الرجل يستطيع أن يقوم بوظائف المرأة

[1]: عبد الهادي الجوهري: "قاموس علم الاجتماع" مرجع سابق ص 67.

[2]:عدلي علي أبو طاحون: في النظريات الاجتماعية المعاصرة.ط1 المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، د|س ص 86

[3]: مرجع نفسه، ص ص119 ، 120.

و لا المرأة تستطيع القيام بوظيفة الرجل، و إن هاتين الوظيفتين أو الدورين يكمل أحدهما الآخر و إذا انتقص نظام أحدهما انتقص الآخر ويصبح المجتمع ناقص غير كامل[1].

والتقسيم الجنسي للعمل ثلاث أشكال هي[2]:

-الشكل الأفقي يخص التمييز في الصناعة حيث أن أغلبية الرجال يتمركزون في الصناعات الضخمة والمهمة مثل الصناعات النفطية والكهربائية أما النساء فيتواجدن في الخدمات الاجتماعية حتى أنها أصبحت تسمى بالمهن النسوية.

-الشكل العمودي أي التفرقة بين الوظائف ويتم على مستوى المهنة الواحدة، حيث تتركز النساء في الوظائف ذات المكانة الأدنى من حيث المسؤولية ودرجة المهارة العالية والترقي الوظيفي، فالرجال يتمركزون في مجال الإشراف أما المرأة فتتمركز في مجال الإنتاج وبالتالي السلطة تكون في يد الرجل فيكونون القوة المهيمنة في المؤسسة.

-الشكل الأجري وهو التمييز على مستوى الأجرة والتفاوت في مستوى الكسب بين الجنسين، حيث تصل الأنثى في المتوسط إلى مستوى أقل من الذكر، فهما يشغلان نفس المنصب ويملكان نفس الكفاءة ويبذلان نفس الجهد لكن الأجر الذي يحصلان عليه مختلف فقط بسبب الجنس.

لقد عرف التقسيم الجنسي للعمل ثلاثة اتجاهات في الدول العربية:

-الاتجاه الأول يرتكز في معطياته على الدين و التقاليد حيث يعتبرون أنصاره المنزل هو المكان الطبيعي للمرأة، و القيام بواجباتها سواء البيولوجية أو المنزلية...الخ، و لا يسمح لها بالعمل إلا في حالة عدم وجود الرجل الذي يتولى العمل حيث أن الرجل هو المجبور على كفالة نساء بيته و يسمح

[1]:ابراهيم الحيدري: النظام الأبوي و إشكالية الجنس عند العرب. ط1 دار الساقي بيروت لبنان 2003ص 10.

[2]:محيا زيتون: المرأة و التنمية مناهج نظرية و قضايا عالمية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة 2000،د|ط ص ص 47،49.

لها بالعمل فقط بالزراعة في الحقول العائلية حيث يحرص هذا الاتجاه على تحريم الخلوة و الاختلاط كما يشترط التزام المرأة باللباس الشرعي في حياتها العامة[1].

-الاتجاه الثاني ويتسم بنظرة تحررية نسبيا فهو يسمح للمرأة بممارسة بعض المهن المحددة والتي تعتبر ذات خصائص مصنفة كمهن نسائية بحيث لا تتعارض والتقاليد التي يبنى عليها المجتمع، كالتعليم والتمريض والخياطة[2].

-الاتجاه الثالث وهو الاتجاه التحرري الذي ينادي بالمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات حيث يرى أن المرأة من حقها الابداع و الحرية و تحمل المسؤولية دون أن يشكل ذلك تهديدا للرجل فيتقبل ويشجع دخول المرأة جميع المجالات متجاوزا كل الحدود التي وضعها المجتمع لتحديد نوع عمل المرأة المسموح به[3].

-المنهج النسائي الراديكالي منهج يعتبر أن المرأة مضطهدة من قبل الأسرة و المجتمع فهذا الاضطهاد هو المسبب للتقسيم الجنسي للعمل في المجتمع، و في هذا النطاق يرى "إنجلز" أنه يعود سبب تقسيم العمل بين الجنسين في مجال النشاط الإنتاجي إلى أدوار المرأة في إعادة الإنتاج. ف "ماركس" و "إنجلز" يريان أن سيطرة الأسرة على المرأة يرجع أساسا عند ظهور الملكية الخاصة للأفراد التي أدت إلى ظهور تفاوتات في الثروة و المكانة الاجتماعية[4]، و التي أدت بدورها إلى تدني مكانة المرأة في المجتمع وتقليدها مهام المهن الدنيا، و من أجل أن تتحرر يجب أن تعمل و يكون هذا بالتساوي في المهن التي تكون عندما يتساوى كل الأفراد مكونين طبقة واحدة، كما ذهب إلى ذلك "إنجلز" سيصبح من الواضح من أجل تحرير النساء لا بد من تحقيق الشرط الأول لذلك و هو إدخال جميع النساء في النشاط العام، وهذا يعني إلغاء الأسرة المنعزلة كوحدة اقتصادية اجتماعية...الخ

[1]:احسان عبد المنعم سمارة: أهلية النساء في الاسلام، دار البيارق بيروت لبنان 1999، ط1 ص ص 76، 80.

[2]:هنري عزام، عباس مكي و آخرون: المرأة العربية و العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت أبريل 1982،ط1،ص270.

[3]: هنري عزام، عباس مكي و آخرون: المرأة العربية و العمل. المرجع نفسه ص 270.

[4]:محيا زيتون:المرأة و التنمية مناهج نظرية و قضايا عالمية، مرجع سابق ص77.

وبتحويل وسائل الإنتاج إلى الملكية العامة تتوقف الأسرة عن أن تكون الوحدة الاقتصادية للمجتمع، و تصبح إدارة البيوت صناعة اجتماعية فتعليم الأطفال والعناية بهم يصبح شأنا من الشؤون العامة[1].

بينما ترى "مارتمان" أن اختلاف المكانة الاجتماعية تعود إلى سيطرة النظام الأبوي على الأسرة الذي يعرف على أنه نظام اجتماعي تتحدد مكانة المرأة فيه من خلال وصاية الزوج و الأب والإخوة الذكور[2].

وتكون سلطة الذكر على المرأة قائمة في الأسرة فهي التي تحدد التقسيم الجنسي للعمل في الأسرة من خلال المرور من الأبوية إلى الأموية، و رغم التغيرات الحاصلة بظهور الرأسمالية إلا أن هذه السيطرة مازالت قائمة مؤثرة على مكانة المرأة حتى في سوق العمل والتقسيم الجنسي للعمل خارج الأسرة ومن أجل هذا ترى "سيمون دي بوفوار" أن المرأة ستظل مستعبدة حتى يتم القضاء على خرافة الأسرة وخرافة الأمومة و الغريزة الأبوية. وفي نفس السياق يرى "موريسو" أنه يجب إعادة التقسيم الجنسي للعمل من خلال القطيعة الأبستمولوجية بالنسبة للعمل المأجور وغير المأجور بالتقسيم العادل للعمل الإنتاجي وإعادة الإنتاج و هذا بالنسبة لكلا الطرفين[3].

أما القانون فلم و لا يتقاعس، في بعض البلدان عن بلورة نقص المرأة بأن ينكر لها، حتى على الصعيد العائلي مسؤولية رب البيت، في بلادنا رغم تأكيد المساواة القانونية، يواصل النظام الإيديولوجي الأبوي العمل على رفض ولوج المرأة المكثف في الميدان الاجتماعي (مكانها في المنزل) أو إذا سنحت الفرصة الوصول إلى السلطة لأنها في معظم الحالات لا تحصل إلا على وظائف ثانوية، وتصبح المساواة القانونية شكلية و حسب إذا ألصقت بنظام من العلاقات لا مساواة فيه، و لكن أليست هذه طبيعة القانون المتناقضة فهو يدعي المساواة لإخفاء أو تجاهل الظلم في الواقع[4].

---

[1]:عبد المجيد البيانوني: إنها الأنثى، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت2006،د|ط ص 53.

[2]: محيا زيتون:المرأة و التنمية مناهج نظرية و قضايا عالمية، المرجع نفسه ص 78.

[3]: عبد المجيد البيانوني: المرجع نفسه، ص 54.

[4]:عبد القادر جغلول: المرأة الجزائرية، مرجع سابق ص 159.

ثانيا: تطبيق نظري لتقسيم العمل ميدانيا (من خلال عينة الدراسة):

– جدول الدراسة الميدانية و التحليل:

الأعمال	الزوج	الزوجة	الأبناء	الكل معا
إيقاظ أفراد الأسرة	07	46	18	29
مساعدة الأبناء لتحضير أنفسهم(غسل و لبس...)	09	61	11	19
تحضير الطعام	00	98	02	00
تنظيف المنزل	00	86	06	08
غسل الأواني	00	94	06	00
غسل الملابس	00	98	02	00
شراء الحاجيات	48	48	14	00
اتخاذ القرارات	21	19	00	60
مراقبة الأبناء و تنشئتهم(توجيه، إرشاد، عقاب)	–	–	00	100
مساعدة الأبناء في الدراسة	04	96	00	–
زيارة مدارس الأطفال	08	92	–	–
الطبيب في حالة مرض الأبناء	01	82	–	17
اصطحاب الأبناء للتنزه	90	10	–	–
النوادي للأبناء	32	68	–	–

–تحليل المعطيات:

من خلال ما أسفرت عنه نتائج البحث و المقابلات نجد أن المرأة الجزائرية عامة تفكر في نفس السياق، فمهما وصلت من درجة علمية و مستوى ثقافي و منصب إلا أنها دائما تطلب المزيد حيث أنها وفي حديثنا عن تفضيلها للعمل في المنزل أو العمل خارجه قد اختارت أن يكون عملها خارج المنزل وذلك للأسباب سالفة الذكر كالتحرر و الاندماج ... الخ أما عن التوفيق بين الأعمال المنزلية و العمل المأجور أو الإنتاجي أو الاقتصادي كيف ما كان نوعه قد أجزمت على أنها تستطيع تحمل

المسؤولية و هي تقوم بواجباتها على أكمل وجه ولا ضرر في أن تعمل و هذا العمل ليس على حساب عائلتها لأنها تستطيع تحمل كل الأعباء أي أنها امرأة قوية و شجاعة و تستعمل ميزانية وقت نظرية وقانونية و منهجية من أجل إتمام مسؤولياتها على أكمل وجه و أحسن تقدير زيادة إلى التطور التكنولوجي الذي حصل خاصة فيما يخص الأدوات الكهرو منزلية ما جعلها تقوم بجهد أقل لإتمام مسؤولياتها، و من هذا نفهم أن المرأة تحاول جاهدة ليس فقط من أجل الآخر لتظهر كل ما عندها من قوة فقط لتبرهن أنها كاملة وقوية و مسؤولة و تتحمل الصعاب و المشقات لكن المشكل هي تعمل جاهدة لتبرهن ذلك لنفسها فقط لأن الآخر يرى نقاط ضعفها و تقصيرها سواء في مواقع العمل أو المنزل فهي تحارب من أجل رفض نظرية "ناقصات عقلا و دينا ولسن على قدر المسؤولية...الخ". فكيف تستطيع امرأة تمكنت من نيل مسؤولية معينة أن تتحملها كما يجب إذا كان عليها أن تواجه وحدها وفوق مهامها المشكلات العائلية؟ عندها نقول أنها عاجزة متذرعين بعوامل ذاتية، هذا العجز يجد مصدره في المساوئ التي تلصق بالمرأة عادة ككائن ضعيف، غير راشدة، غير ناضجة، غير مسؤولة[1].

فهذا من جهة و من جهة أخرى إذا فتحنا معها نقاش حول مساعدة الرجل لها (عامة الآخر أي الزوج أو الأب أو الأخ أو الابن أحيانا) فإنها ستنهال بوابل من الشكاوي والشتائم لأنه لا يساعدها و هي ليست بإنسان آلي أي "روبوت" تقوم بكل الأعمال لوحدها خارج المنزل وداخله فهذا ظلم بالنسبة لها وقد خارت قواها من كثر تراكم الأعمال...الخ.

من خلال الدراسة نرى أن الأعمال المنزلية حكر على المرأة كإيقاظ الأطفال(46%) ومساعدة الأبناء لتحضير أنفسهم (61%)، تحضير الطعام (98%) تنظيف المنزل (86%)، غسل الأواني (94%)، غسل الملابس(98%)، شراء الحاجيات(48%)، مساعدة الأطفال في دراستهم و زيارة مدارسهم(96%)، وفي حالة مرض أحد الأبناء (82%)، أما الأعمال التي

[1]:عبد القادر جغلول: المرأة الجزائرية، مرجع سابق ص 158.

يشارك فيها الزوج فهي اتخاذ القرارات(60%) ومراقبة الأبناء(100%)، النوادي للأبناء(68%)، التنزه برفقة العائلة(90%).

و عليه إذا حاولنا التعمق أكثر في التحليل لأفكار المرأة عامة سنجد نوع من السخط لأنها امرأة، فعامة هؤلاء النساء يحاولن تقليد الرجل في كل شيء سواء العمل أو تحمل المشاق أو الصعاب أو المسؤوليات و حتى الأعمال الخطيرة، إذن هي لا تحاول أن تستوعب فكرة أنها امرأة لكن تريد أن تكون رجل في الأدوار فقط حتى أننا وجدنا بعض النساء إذا نقص شيء في المنزل أو احتياج للأبناء فهي لا تعلم رب العائلة بل تتكفل بالأمر و عندما تساءلنا لماذا؟ قالت "كي يعرف قيمتي" و إذا قارنا الأمر فهما لا يمتثلان لبعض بتاتا، و عليه فالمرأة وحدها تحلل و تناقش في وضعها لأن حريتها ليست في العمل فالإسلام حررها عندما أعطاها حق الحياة ثم ساوى بينها و بين الرجل في كل الحقوق كالزواج، الطلاق والميراث...الخ و العمل ما هو إلا جهد إضافي أو مضاعف للمرأة.

وإذا حاولنا تطبيق نظرية تقسيم العمل في قضية المرأة سنجد أنها نظرية لا تخدم واقعها لأن الأعمال المنزلية في المجتمع الجزائري عامة هي حكر على المرأة حتى أصبحت صفة أو سمة للمرأة فقط، ذلك لأنه مجتمع أبوي ذكوري، أي هناك تقسيم جنسي للعمل فالعمل المنزلي من مهام المرأة أما الرجل فليس عليه حرج بل يكتفي بمزاولة مهامه الرجالية فقط إن صح القول لأننا إن عدنا لرأي "دوركايم" حول تقسيم العمل فسنتحدث عن التضامن و نشدد على التضامن العضوي.

فحسب مقابلاتنا مع النساء و الرجال فيما يخص هذا العنصر أي مساعدة الزوج لزوجته في الأعمال المنزلية فكلاهما قد أنكرا الأمر و أجزما على أنه اختصاص المرأة لا الرجل و إن لزم الأمر فهو عيب وعار للرجل و ما لاحظناه فالحديث عن مساعدة الزوج للزوجة يعتبر من الطابوهات التي لا يمكن الحديث عنها، و من هنا نستنتج أن التحول والتغير الكبير الذي مس المجتمع الجزائري كان على مستوى الأدوار فقط أي أن المرأة خرجت للعمل المأجور أي اكتسبت أدوارا جديدة إلى جانب تلك القديمة رغم أن تغير الأدوار قد أسفر عن تغير القيم و بالتالي البنية و رغم أن المرأة اليوم

أصبحت تتحمل المسؤولية العائلية إلا أن التغير كان شكلي فقط و ليس جوهري و عليه هل يمكن تحيين أو تجديد الأدوار حسب معطيات الحاضر؟ وهل يمكن تجديد النظرة لبنية المجتمع في شكل جديد أي من مجتمع ذكوري إلى مجتمع أمومي أو نسائي؟

إذًا تقوقع المرأة في النطاق العائلي يجد تبريرا له في تقسيم جنسي للعمل يوصف بأنه طبيعي وفي مجموعة من القيم تظهر انعكاسات هذا التقسيم على أنها طبيعية، وتعتبر المرأة نتاج قدرية لا يمكنها الإفلات منها إذ أن طبيعتها النسائية بالذات منحتها تلك العيوب وليس الأوضاع الاجتماعية والجدير بالذكر أن الأعمال المنزلية ليست مذكورة وكل شيء يجري وكأن العاملة تركت المطبخ حقا للمصنع مما يبدو معقولا نوعا تراكم الأعباء أو النهار المزدوج هما واقع لا يحتمل الكثير من الشواذات[1].

وحسب "اميل دوركايم" فلابد للرجل أن ينغمس في عمله من خلال تكوين جماعات وظيفية أو مهنية بدلا من الاهتمام بالواجبات المنزلية[2].

إذن مازال هناك فكر سائد حول الموروثات الاجتماعية والثقافية والقائم على التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل، الأمر الذي يعني أن قضية العمل بالنسبة للمرأة هي ليست على نفس درجة أهمية العمل للرجل. وهنا لا بد للإشارة إلى أنه رغم قبول الزوج لعمل المرأة من الأحيان إلا أنه لا يمكن إغفال الواقع العملي بمعنى أن الأعباء والمسؤوليات الاجتماعية التي تتحملها المرأة تجعلها تتردد في الإقبال على العمل بمعنى أن التغير الاجتماعي الذي طرأ هو تغير غير كافي من ناحية ولم يصاحبه تغيرات مؤسسية تسهل عمل المرأة.

[1]:عبد القادر جغلول: المرأة الجزائرية، مرجع سابق ص ص 158، 217.

[2]:سامية السعاتي: اغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصر. مرجع سابق. ص 11.

المبحث الثالث: تحيين الأدوار حسب متطلبات أو معطيات المجتمع.

أولا: ظهور أدوار جديدة للمرأة في مجتمع جديد.

إن المرأة العاملة تكاد تختنق فهي أسيرة الأعمال المنزلية المرهقة التي لا تنتهي و أسيرة عمليات الحمل والإرضاع و العناية بالأطفال التي تستهلك الصحة و الجسد، و أسيرة العمل الخارجي الذي لا يرحم وستبقى هكذا إلى أن يعاد تنظيم الأعمال و تقسيم الأدوار في المنزل بينها و بين الزوج حتى يتسنى لها حفظ صحتها و المساهمة في الحياة العامة التي تجعلها تساير أحداث المجتمع[1].

صحيح أن المرأة العاملة لم تستطع فعل الكثير لتغيير نمط التفكير و أسلوب الحياة التقليدية الذي مازال يحمله الزوج بعمق، خاصة في مسائل مساعدة الزوجة في الأعمال المنزلية والشعور التقليدي بأنه ذكر، و أن لديه ما يجعله يحظى بأكثر منها، إلا أنها استطاعت أن تعمل الكثير في مجال تعديل العلاقات القائمة بينهما، خاصة و أن المرأة العاملة غالبا امرأة متعلمة متفتحة المدارك واسعة الأفق تحمل مسؤوليات و مهام عديدة، منها المادي و منها الاجتماعي و منها النفسي أيضا تجاه أسرتها، الأمر الذي خفف من مسؤوليات و تبعات الزوج و أحال العلاقات القائمة بينهما من علاقات قائمة على التبعية و الاتكال، إلى علاقات قائمة على أساس المشاركة و التعاون و التفاهم و الاحترام المتبادل، كما أن هذا الوضع الجديد أعطى للمرأة منزلة جديدة وولد لدى كل من الزوجين الشعور بأهمية وضرورة الآخر من أجل الوصول إلى الهدف المشترك المتمثل بوحدة الأسرة و تكاملها[2].

وجدت المرأة العاملة نفسها في وضع لا يمكنها من خلاله انجاز مهامها و أعبائها الأسرية على شكلها التقليدي، الأمر الذي اقتضى القيام بدراسات و أبحاث ميدانية متعددة الاتجاهات و المذاهب حول مسألة عمل المرأة، حضت نتائجها على وجوب خلق ظروف و شروط ملائمة لعمل المرأة و تأمين احتياجاتها من خلال توفير شبكة متخصصة من الخدمات والبرامج تلبي هذه الاحتياجات...

---

[1]: تماضر زهري حسون: تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في الوطن العربي. مرجع سابق. ص 65.

[2]:. المرجع نفسه .ص 154.

دخول المرأة مجال التعليم و العمل الاجتماعي أدى لظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية ترتبط بمجالات متعددة كأسلوب التنشئة الاجتماعية وزيادة الوعي الاجتماعي، و اتجاه واقع السلطة التقليدي في العائلة و المجتمع نحو التبديل، فقد أصبحت المرأة العاملة تشارك الرجل في القرارات، كما أدى عمل المرأة إلى قلب بعض المعايير التي كانت سائدة خاصة فيما يتعلق بتقسيم العمل داخل الأسرة[1].

إن المجتمع العربي يطلب من المرأة العاملة أن يكون عملها جزءا منفصلا عن ذاتها، إذ عليها أن تعيش في دائرة علاقات أسرية و عائلية و قرابية على النموذج التقليدي دون أن يتسرب العمل لمواقفها وبنيتها، كما عليها أن تمارس العمل في نفس الوقت بكل أبعاده ومتطلباته الحديثة...، فلا يمكن للعمل أن ينفصل عن الشخص و أن يبقى هامشيا والتغيير يحصل... فصورة المرأة تتغير وكذلك صورة الرجل، فالمرأة لم تعد فقط أم و زوجة بل موظفة و عاملة و فاعلة أيضا[2].

لكنها اليوم أمام مجموعة من التحديات و الرهانات التي أصبحت تُعيّشُها عالم الازدواجية خاصة ازدواجية الأدوار، فإذا ما نظرنا إلى نظرية تقسيم العمل سنجدها تقليدية مقارنة بالظروف والمعطيات التي تعيشها المرأة اليوم، فالمرأة الأم مثلا قديما كانت تنجب و تربي و تهتم بالمسائل والواجبات الأسرية داخل أطر تقليدية، لكن اليوم فهي تنجب وتربي و تقوم بالأعمال المنزلية أي إلى جانب الأدوار القديمة هنالك أدوار جديدة كالمتابعة اليومية للأبناء و المتابعة المدرسية مع العمل المأجور سواء داخل المنزل أو خارجه للمساعدة و تحمل أعباء المسؤولية إلى جانب الزوج، إذن فقد أنتجت عالم جديد لها يدعى عالم ازدواجية الممارسات و الوظائف و الأدوار، أي عالم ازدواجي بين التقليدي و المعاصر و هذا ما أسفر لنا عن مجموعة من الرهانات على حساب المرأة في حد ذاتها

[1]: عفاف ابراهيم: وضع المرأة العاملة في التنظيم الاجتماعي. المجلة الاجتماعية القومية. المجلد الرابع. العدد 1 و 3 مصر 1977.ص 41.

[2]: تماضر زهري حسون: تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في الوطن العربي. مرجع سابق. ص 43.

والمجتمع كنتيجة حتمية. وعليه سنقوم من خلال آراء النساء من تحيين تقسيم العمل حسب المعطيات الجديدة.

-جدول الدراسة الميدانية:

الأدوار الجديدة و تقسيم العمل	الزوج فقط	الزوجة فقط	معا
الأعمال المنزلية	—	—	100
الاهتمام بالأطفال	—	—	100
اتخاذ القرارات	—	—	100
التسوق و التبضع	—	—	100
الإنفاق و الادخار	—	—	100
المشاركة في كل ما يخص الحياة الأسرية	—	—	100
امتلاك سيارة و القيادة	—	—	100
ملكية المنزل	—	—	100
الترفيه و التنزه و السفر	—	—	100
الشعور بالرضا	—	—	100

التحليل:

وقد استعرض "انجلز" العوامل الأساسية التي أثرت في وضع المرأة تأثيرا مباشرا، وربط تبدل وتغير واقع المرأة بتطور و بتغير أطر العائلة و تطورها عبر التاريخ نتيجة للتغيرات والتحولات التي أصابت البنى الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، كما أكد أن الشعوب التي تؤدي نساؤها أعمالا أشق مما نتصور، تكن للمرأة احتراما أعمق[1].

[1]:فريدريك انجلز: أصل العائلة. ترجمة أديب يوسف. مطبعة الرشيد بغداد. 1945. د/ط. ص 41.

إثر عمل المرأة و مساهمتها في عملية التنمية الاجتماعية و التي أحدثت حراك اجتماعي وتغير القيم نتج مجتمع جديد، حيث تطلب فيه المرأة المساواة الفعلية بالرجل لا الشكلية فقط أو مجموعة من القوانين و الدساتير التي تبقى حبر على ورق، و من خلال هذه المساواة التي تطلبها المرأة لتحيين أدوارها في المجتمع، استطعنا تحديد بعض المؤشرات لحصر رأي المرأة و عليه سنعرضها فيما يلي:

و حسب ما نتج عن مقابلات النساء و النتائج واضحة من خلال الجدول فالنساء و من أجل ضمان حقوقها الضائعة و تحيين تقسيم العمل حسب متطلبات المجتمع الجديد، المرأة تطلب أو تلزم مجموعة من الشروط و التي وافقت عليها النساء بالإجماع أي 100% كتوفر كل الآلات الكهرومنزلية المبسطة للأعمال مع الاعتماد على مدبرة منزل، مشاركة الزوج في الأعمال و الأشغال المنزلية بكل أنواعها و يكون ذلك وفق جدول أعمال مسطر، مع العناية بالأطفال و متطلباتهم و مستلزماتهم أيضا، اتخاذ القرارات يكون بالتشاور و طرح الأشكال مع إمكانية أخذ رأيها كأولوية تحت فكرة أن رأيها دائم الصواب خاصة فيما يخص الأمور المتعلقة بعائلة الزوج، و بالنسبة لعملية التسوق و التبضع والإنفاق و الادخار فكلها بالنصف أي بالمساواة عملة مقابل عملة، و من الأحسن أن يكون دفتر الادخار أو مبلغ الادخار تحت تصرف المرأة (انعدام الثقة بالزوج)، و خاصة في ملكية المنزل لأنها تريد أن تشارك فيها لأنها تنفق لكن دون ضمان فضمانها الوحيد هي امتلاك المنزل و لو جزئيا فقط، امتلاك السيارة و حرية التصرف و القيادة لأنها إنسان و يحق لها امتلاك وسائل الراحة و السيارة من بين تلك الوسائل، المشاركة في كل ما يخص الحياة الأسرية مشاركة فعالة، الاستقلالية و التحرر في كل ما يخص أمورها كاللباس و الصداقات و ممارسة الهوايات، وقت الدخول و الخروج للمنزل، الترفيه والتنزه و السفر دون قيود، و كل ذلك من أجل الشعور بالرضا خاصة الرضا النفسي.

إن المجتمع الأنثوي لا وجود له إلا بالمجتمع العام الجزائري، و لأجله المرأة في المجتمع الجزائري شخص يجب إخضاعه، إنها لشيء خاص و سري للرجل الذي بالنسبة إليه شرف و افتخار، كل صالح يعود للمرأة و كل ما هو للرجل يعود إلى المرأة أيضا، والمرأة يقدر المجتمع مقدار قيمتها بين كل

النساء في عائلتها الأصلية حسب ما إذا كان زوجها أو عائلته لهم تلك القيم الايجابية. و لفهم هذا المجتمع الأنثوي فليس أقل وضوحا فيما يعنيه ويحدده إزاء المجتمع الجزائري الأنثوي المهيكل و المنظم حسب قوانين خاصة بالحياة الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية و الأصولية[1].

و من خلال كل هذا نستطيع القول أن هذه الطلبات تعبر عن وضعية جديدة لامرأة جديدة في مجتمع جديد يسمى المجتمع النسوي تحت دور المرأة المعيلة، وعليه فمن هي المرأة المعيلة؟ و ما هو دورها في المجتمع؟.

ثانيا: المرأة المُعيلة:

جراء حدوث عدة تغيرات في الأنساق الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية للعديد من المجتمعات والتي كانت سبب في إحداث موجة من التغييرات في البناءات الاجتماعية والثقافية الموجودة في المجتمع، ومن الأنساق الاجتماعية التي حدثت فيها هذه التغيرات هي الأسرة و التي تعتبر أحد أهم التغيرات التي حدثت في بناء المجتمع خاصة في شكل الأسر المعيلة من طرف امرأة.

و لقد توسعت التغيرات لتمس بنية المجتمع المتمثلة في بنية الأسرة و بدأ انتشار نموذج الأسرة النووية و انحسار نمط الأسرة الممتدة.

و الملاحظ أنه بعدما كانت المرأة تقوم بمجموعة من الأدوار الثانوية كما يصفها البعض أو التقليدية أصبحت تجمع بينها و بين أدوار جديدة فبخروجها للعمل و تحملها مسؤولية الأسرة ومساهمتها في قسط أو كل مسؤوليات الإنفاق المادية استطاعت أن تصبح بذلك مسؤولة عن تحمل وإصدار قرارات هامة داخل و خارج الأسرة. كتقرير المصير...الخ و بهذه الأدوار الجديدة استطاعت المرأة أن تقفز قفزة نوعية من الداخل إلى الخارج، فتغيرت أدوارها و أصبحت تأخذ أدوارا كانت حكرا على الرجل فقط لتصبح بذلك رجل من خلال الأدوار فقط.

[1]:مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة ، المرجع السابق، ص 76-77.

و عليه ومن خلال كل هذا نستطيع القول أن التنمية بفعل مشاركة هؤلاء النساء استطاعت أن تكسب طابع جديد أي تنمية نسوية، إذن يمكن أن يكون المجتمع نسوي من خلال أدوار المرأة الجديدة، فهل يتقبل الرجل ذلك و هو من دفع المرأة إلى ذلك؟.

فحسب تعريف الأمم المتحدة "يحدد النساء اللاتي يرأسن الأسرة بأنهن النساء اللواتي يدرن اقتصاديات الأسرة نيابة عن رأس الأسرة الذكر"، كما تعرف على أنها تقوم بالدعم الفعلي للأسرة اقتصاديا سواء كان ذلك بصورة مؤقتة أو دائمة مع أن هذا لا يكون معترف به قانونيا[1].

و يعرفها "جوندوترا" بأنها تلك المرأة التي تقوم بالدور الرئيسي في الإنفاق على الأسرة وحمايتها واتخاذ القرارات و تحمل كل المسؤوليات الخاصة بأسرتها. وتعرف الأمم المتحدة أيضا النساء المعيلات للأسر على أنهن النساء المسؤولات ماليا عن أسرهن والأساسيات في صنع القرار و إدارة الأسرة نيابة عن رئيس الأسرة الذكر و هن المساهم الاقتصادي الرئيسي[2].

كما تعرف الأسر التي ترأسها نساء بأنها هي التي تتولى فيها المرأة مسؤولية الأسرة والإنفاق الكلي عليها، وإدارتها و رعايتها و إشباع حاجاتها. و حسب هدى بدران فالأسر التي ترأسها امرأة هي تلك الأسر التي تقوم فيها المرأة بتحمل عبء توفير الموارد المالية لمقابلة مختلف احتياجاتها أو تحمل الجزء الأكبر من هذا العبء مع اتفاق باقي أفراد الأسرة إن وجدوا على أنها تحتل منصب الرئاسة[3].

و تصنف النساء المعيلات حسب الحالة الاجتماعية و الحالة الاقتصادية مثل:

[1]: اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية: الشراكة في الأسرة العربية و التنمية. الأمم المتحدة. نيويورك 2001.ص9.

[2]:العيسي بدور: النساء المعيلات للأسر. بحث مقدم للمؤتمر العالمي للمرأة بكين. المجلس القومي للمرأة. القاهرة 1995.ص 6.

[3]:السمالوطي إقبال الأمير. النساء المعيلات للأسر المشكلات و الحلول. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، الجزء 1 العدد 15. المعهد العالي للخدمة الاجتماعية. القاهرة 2003.ص 24.

الأرامل، المطلقات، الزوجات المهجورات، زوجات رجال عاطلين عن العمل، زوجات الرجال الأرزقية، زوجات مدمني الكحول و المخدرات، متعددي الزوجات، العوانس، الزوجات اللائي يسهمن إسهاما أكبر في دخل الأسرة، نساء متزوجات من مرضى أو عاجز أو معطوب...الخ. وتكون الإعالة بشكل رسمي وفعلي، أو إعالة بشكل فعلي ولكن غير رسمي[1].

-جدول الدراسة الميدانية:

	عزباء	متزوجة	مطلقة	أرملة
تتحمل مصاريف إعالة العائلة كلها	21	19	100	100
تتحمل مصاريف الأكل	21	19	100	100
تتحمل مصاريف اللباس	21	19	100	100
تتحمل مصاريف الصحة	21	19	100	100
تتحمل مصاريف الدراسة	21	19	100	100
تتحمل مصاريف النفقات	21	19	100	100
تتحمل مصاريف السكن	21	19	100	100
الادخار	21	19	100	100

-التحليل:

من خلال نتائج الدراسة الميدانية و المقابلات التي أجريت مع النساء العاملات فالمرأة اليوم أصبحت مُعيلة للعائلة بكل ما في الكلمة من معنى خاصة لتلك التي تعاني ظروف اجتماعية كالمطلقة و الأرملة وقد كانت النتائج 100 % بالنسبة لهم في التكفل بكل مصاريف العائلة من سكن وصحة ومصاريف للأكل و اللباس والتعليم وكل النفقات الأخرى، أما عن الحالات المتبقية كحالة العزباء المعيلة أو المتزوجة المعيلة فهي تكون وفق حالة اجتماعية استثنائية فالعزباء مثلا تصبح معيلة في

[1]: العيسي بدور: النساء المعيلات للأسر. المرجع السابق. ص 8.

حالة عدم وجود رب للعائلة، أو موجود و لا يعمل بسبب ظروف اجتماعية أو صحية أو السن... الخ، أما المتزوجة فإضافة إلى الحالة الاجتماعية أو الصحية أو السن للزوج فهي تصبح معيلة في حالة رفض الزوج لإعالة الأسرة أو وجوده بالسجن هذه كانت من بين الحالات التي أجريت معها المقابلة....

بالتالي ومن خلال هذا أصبحت المرأة اليوم تمارس دور جديد ألا وهو دور المعيلة أو رب الأسرة أو المسؤولة عن الأسرة رغم وجود العنصر الذكري سواء الأب أو الزوج أو الأخ الأكبر، فعليه قد نتجت أدوار جديدة في المجتمع من خلال مساهمتها في التنمية بالعمل، فليس ثمة شك في أن المرأة جزء لا يتجزأ من هذه القوى الاجتماعية فضلا عن أنها تمثل عنصرا أساسيا من عناصر القوى المستهدفة من قبل هذه السياسات التنموية كما يعتبر وضع المرأة مقياسا حقيقيا للوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش فيه المجتمع و هي تؤثر عليه و تتأثر به[1].

[1]: آمال التوم الأمين: المرأة والتنمية وإعادة البناء والسلام احترام. المجلة السودانية لثقافة حقوق الانسان وقضايا التعدد الثقافي. العدد 3 يوليو 2006. ص 2. WWW.SUDAN6FORALL.ORG

خلاصة:

إن خروج المرأة للعمل قد ساهم بوضوح في سد حالات الفقر والعوز لكثير من الأسر وهذا أمر هام في سبيل الحفاظ على الكـرامة والعزة الشخصية وكف اليد عن السؤال وما يترتب عليه من ذل وتعرض للمهانة، كما أضاف عمل المرأة قوة اقتصادية أخـرى لكثير من الأسر مكنها من تحقيق حياة أفضل ونتائج ذلك قد ترتبت ليس على الأسر فقط وإنما على الدولة أيضا.

غير أن خروج المرأة للعمل خارج المنزل أدى إلى تزايد المشكلات التربوية وانفلات الأبناء من الرقابة الأسرية وتصـاعد صعوبات التكيف مع البيئة وبروز المشكلات النفسية عند الأطفال واضطراب العلاقة الزوجية بسبب عدم قدرة الزوجات غالباً على التوفيق بين الأعباء الأسرية ومسؤوليات العمل بالرغم من وجود الخدم، كما رافق ذلك المواقف السلبية للأزواج وعـدم تعاونهم غالباً – فيما يتعلق بمساعدة الزوجات على إدارة شؤون المنزل الداخلية.

ومن كل ذلك نلمس ظهور أدوار جديدة للمرأة العاملة كادت أن تفقدها أدوارها الحقيقية ومعناها الاجتماعي.

-التعليق على النتائج:

إن خروج المرأة للعمل مربوط بعدة عوامل و دوافع أهمها الدوافع الشخصية أو النفسية للمرأة، حيث أنها خرجت للعمل تحت أمل التحرر و الاستقلالية غير أن الاستقلالية والتحرر التي تبحث عنها المرأة هي استقلالية معنوية فقط، حتى ولو كانت مبنية على الأمن الاقتصادي الذي ستناله جراء عملها، لذلك نستطيع القول أن المرأة تعاني صراع نفسي أكثر منه اجتماعي أو اقتصادي لأنها بحثت عن العمل لتحقق لنفسها الرفاهية، ولما وجدتها أرادت المكانة الاجتماعية و السلطة و بعد ذلك بدأت تحارب الثقافة التقليدية التي تعبر عن هويتها كامرأة عربية جزائرية.

فهذا التناقض الذي تعيشه المرأة ليس سببه الفقر أو الحرمان أو الإحساس بالنقص وإنما هو ثقافة جديدة تنتهجها المرأة الجزائرية لمحاكاة المرأة الغربية، فحسب رأي "بوتفنوشت مصطفى" ربما هو اغتراب للمرأة الجزائرية التي تركت ثقافتها التقليدية لمجارات العصرنة واكتساب ثقافات جديدة لكنها في ذلك نسيت أنها تعيش وسط جماعة اجتماعية أو مجتمع فإن كانت تقليدية ذلك لأن المجتمع الذي تنتمي إليه تقليدي و إذا أرادت التطور أو العصرنة فما حال المجتمع الذي تنتمي إليه؟ لذلك قد التمسنا عدة مفاهيم أو تمثلات للمرأة عن العمل.

أما فيما يخص عن كونها رافد من روافد التنمية فقد ناقش ذلك "عبد القادر جغلول" فبما أن للمرأة حقوق فعليها واجبات أيضا و منها المشاركة في التطور الوطني، و بما أنها طالبت بحقوقها وتحصلت عليها أو على الجزء الأكبر منها، ثم خرجت لتجابه الرجل في ميدان العمل فلزاما عليها أن تكون رافد من روافد التنمية لأنها ملزمة ببناء مجتمعها سواء من خلال أدوارها الطبيعية أو المكتسبة فالإنجاب وتربية النشء تربية صالحة لخدمة وطنه في حد ذاتها تنمية أما العمل و المساهمة في الإنتاج فهي تنمية فعلية مزدوجة، أما عن "وسم" التنمية بذات بعد نسوي فهذا لا يتطابق وواقع المجتمع، لأننا نتحدث عن مجتمع تقليدي أبوي ذكوري فكيف للتنمية أن تكون نسوية، هي تساهم لكن ليس لدرجة تفوق نسبة الرجل لأننا إذا اقتربنا من الإحصائيات سواء في ميدان العمل أو المشاريع

الاقتصادية أو الإنتاج فسنجد النسبة الأكبر من حظ الرجل ليس للتمييز و لكن لأنه خلق للعمل خارج المنزل أما المرأة فهناك من تبدأ ولا تنتهي و هناك من لا تبدأ أساسا لذلك نصف المجتمع رجل و هو مبني على طاقاته و هذا رغم المحاولات التي تقوم بها الدولة لدفع المرأة من إصلاحات وتعديلات في القانون إلا أن الأمر لم يتحسن سوى بنسبة قليلة فقط و نعود للقول أن هذا راجع لبنية المجتمع الأساسية و التي تكون تقليدية محضة و لا يمكن لمجموعة من الإصلاحات و القوانين أن تمحو إرث سنوات خالدة و ضاربة في التاريخ لأن التغيير الذي نراه ما هو إلا تغيير شكلي فقط لا غير.

-مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات:

بعد عرض التحليل الذي توصلنا إليه من خلال الدراسة الميدانية ، و التعليق عليه بغرض الإجابة على تساؤلات الإشكالية التي طرحت، من أجل توضيح موقع المرأة بين التنمية والتغير الاجتماعي، تبين أن هناك مجموعة من النتائج ذات أهمية بالنسبة لموضوع الدراسة و على ضوء هذه النتائج سنقوم بمناقشة الفرضيات:

-مناقشة الفرضية الأولى:

إن الفرضية الأولى و التي تنص: إن التغير القهري الذي حصل في الفترة 1990-2010 زعزع من الأنساق الاجتماعية والثقافية في بنية المجتمع، مما جعل التغير الحاصل مبني على رهانات جديدة للتنمية المبنية على بعد نسوي، و هو السياق الذي دفع المرأة إلى الخروج لمجابهة الرجل، و اجتياح عالم الشغل لإنتاج رمزي بتغير الأدوار في الفضاء العام مما جعلها ريادية في عملية التنمية.

وعلى ضوء النتائج السابقة الذكر نقول أن الفترة 1990 -2010 هي فترة عرفت بالتغيرات والتحولات الكبرى للمجتمع الجزائري، حيث عرف فيها المجتمع قفزات نوعية وتحولات في نظام الحكم أسفرت عن عدة نتائج، أهما خروج المرأة للشارع و مطالبتها بحقوقها ثم اجتياحها عالم الشغل، و من ثم وصولها إلى المراكز القيادية و السلطة ، وعليه نقول أنه فعلا هناك تغير قهري و قد زعزع من الأنساق الاجتماعية الثقافية، و أثر في بنية المجتمع و أنه جعل القراءات تتغير و تقرأ التغير الحاصل على بعد نسوي، إذن إمكانية وسمها بالتنمية على أساس بعد نسوي لأن النتائج ترتبت على المجتمع من خلال الحاصل و السبب في ذلك المرأة و ما قامت به من تغيير في الأدوار دفع التغيير للقيم ومنه إلى البنية، فإذا كانت القراءة سطحية فهي صحيحة بدون شك لكن التعمق سيعطي العكس بأن التغير كان شكلي فقط في الأدوار و لم يؤثر لا على القيم و لا على البنية الاجتماعية للمجتمع، إذن نقول أن الفرضية صحيحة جزئيا وصحيحة سطحيا و خاطئة في العمق لأنه لا وجود لتنمية ذات بعد نسوي ولا لمجتمع أمومي.

-مناقشة الفرضية الثانية:

تقول الفرضية الثانية: رغم التغير الاجتماعي والاقتصادي الحاصل إلا أن البناء الاجتماعي والنظم الاجتماعية والثقافة التقليدية والمجتمع الذكوري كلها عوامل ماثلة أمام حرية المرأة وانحصار فرص الإبداع لديها وضيق مشاركتها في المجتمع عامة وبذلك لن تساهم في تنميته و بالتالي إحداث التغيير به.

من خلال النتائج المتحصل عليها و النقاشات التي أجريت على ضوئها، نجد أن التغير الاجتماعي والاقتصادي الذي ضرب المجتمع كان كفيلا بإحداث التغيير به، خاصة على مستوى أدوار و وظائف المرأة، لكن البناء الاجتماعي و النظم الاجتماعية و الثقافة التقليدية و المجتمع الذكوري عوامل ماثلة أمام حرية المرأة، لأن المرأة لم تنل حريتها بالعمل وخروجها من المنزل، بل هو دور ازدواجي حسب رأي عبد القادر جغلول، لكن خروجها للعمل في حقيقة الأمر كان نتيجة التغير القهري والقسري الذي حصل في المجتمع لأنه كان مفروض، فخروجها للعمل كان للحاجة المادية وإعالة الأسرة بعد التسريح الفجائي للعمال من المصانع، فهي لم تختر مصيرها ليكون العمل اختيارها بل كان نتيجة حتمية أجبرت المرأة عيشها لذلك، فنقول أنه فعلا البناء الاجتماعي و النظم الاجتماعية و الثقافة التقليدية والمجتمع الذكوري عوامل ماثلة أمام حرية المرأة لأنها تعاني صراع في الأدوار و القيم فهي المرأة العصرية التي تعمل لكن في المقابل التقليدية التي تحترم عاداتها و أعرافها وبنية مجتمعها و الدليل على ذلك تقسيم العمل فهي نظرية تقليدية مقارنة بمعطيات المجتمع العصري إلا أنها ماثلة إلى اليوم و تنتهجها المرأة شاءت أم أبت، لكن في الشطر الثاني من الفرضية بأنها السبب في انحصار فرص الإبداع لديها وضيق مشاركتها فهذا لا يجابه الحقيقة الاجتماعية لأن المرأة تشارك بكل ما لديها من طاقة في المجتمع وفي بنائه و تنميته و الحقيقة لا تنكر. و عليه نستطيع القول أن الفرضية الثانية صحيحة أيضا جزئيا لأن حقيقة الأمر أعطت نتائج معمقة لحقيقة أنكرتها المرأة و المجتمع لكن الدراسة المعمقة أعطت نتائجها التي لا يمكن إنكارها أنه و رغم كل ما وصلت

له المرأة الجزائرية من تقدم و تطور إلا أنها امرأة تقليدية، فهي تساهم في التنمية لكن التغير الذي أحدثته في المجتمع تغير شكلي فقط من حيث الأدوار.

-مناقشة الفرضية الثالثة:

ترى المرأة باجتياحها لميدان العمل تحقيقا لأمنها الاقتصادي وتغييرا لمكانتها الاجتماعية فتحقيقا لطموحاتها وذاتها.

-مناقشة الفرضية الرابعة:

أسفر خروج المرأة للعمل عن أدوار جديدة تصطدم بأدوارها التقليدية مما عرضها لصراع الأدوار، كما أسفر عن تغيير في أنماط العلاقات الإنسانية التقليدية لينتج تغير في القيم.

الخاتمة

الخاتمة:

قد يكون من الضروري أن نؤكد في خاتمة هذه الدراسة، على أن أهمية أي بحث علمي لا تكمن فيما يجيب عليه من تساؤلات فقط بقدر ما ترجع أيضا إلى لما يثيره من تساؤلات تصلح أن تكون انطلاقة لبحوث أخرى في المستقبل.

وعلى الرغم من أن النتائج التي توصلت لها قد اتفقت مع بعض نتائج الدراسات السابقة التي أجريت، أو الآراء التي جاءت حول مشاركة المرأة في عملية التنمية والتغير الاجتماعي، إلا أن الظروف الاجتماعية والبيئة والطبيعة تختلف من مكان لآخر.

لكن على الأقل حاولت الدراسة التنقل بين مؤشرات التنمية الاجتماعية، الثقافية، والاقتصادية باستعمال مقاربات اجتماعية اقتصادية، وثقافية في نسق أنثروبولوجي من خلال النظرية الوظيفية البنائية، التي تقوم بمعالجة قضية التغير الاجتماعي وتصور المجتمع على أنه نسق اجتماعي أو نسيج من العلاقات المنظمة بين الأفراد التي تتضمن الضرورة الوظيفية البنائية، والنظرية الثقافية التي ترى أن الفرد يحمل معه جملة من الأفكار والمعتقدات والقيم والقواعد التي اكتسبها من محيطه وكذا في دراستها للتغير.

وتوصل البحث إلى نتائج مهما كان مستواها فتبقى نتائج لهذه الدراسة ونعلم مسبقا أن الباحث الاجتماعي عند دراسته لظاهرة ما، لا يستطيع أن يتحكم في كل المتغيرات التي تؤثر فيها، بل دائما هناك غزو فكري معرفي.

ومن خلال هذا الموضوع استطعنا أن نعرف التطورات والتحولات التي طرأت على حياة المرأة سواء من خلال ما قامت به من جهود وتحديات أو من خلال ما قامت به الدولة من إصلاحات وتعديلات لكن تبقى ظروف المرأة الجزائرية على حالها ولم تتغير كثيرا رغم كل التغييرات التي طرأت على المجتمع لأن التغيير ليس تغيير منظومة أو قوانين أو سياسة وإنما عليهم تغيير العقليات البالية التي تحكم وتتحكم في المرأة وظروفها.

فإن الوصف النعتي و الوظيفي للمرأة مبني على التناقض بين الضعف و القوة، فالنقطة المحورية في تحقيق حاليات الجزائر و المحور الذي ينتظم حوله ثمة تصور للحياة يظهر أساسا بشكل ضمني، بمثابة تقدم يشمل الترقية الشخصية و مضافها فرح الحياة، هذه الرؤيا الحياتية تبدو كأنها خاصة بالحداثة في الواقع، فيعتبر التصور التقليدي للحياة، القيم، معطيات و مفاهيم مقبولة و يجب أن لا يمسها أحد، مثال الحياة إذا هو التكرار الذي يستبعد نظريا التقدم الذي يعرف أساسا بالتغيير، إن عناصر المعاش إذا اعتبرت من منظار مثال تكراري و هي الأفكار و الأقوال والأفعال و الحركات تميل إلى التحول إلى مقولبات، و نجد هنا أن مفهوم الدور قد تحدد في تحيين المقولبات، و إذا كان مشبها بالمكانة أو الوضع كما يحدده النص، يصبح واجبا يعتمد على احترام الهرمية، عندئذ تظهر كل نوايا الترقية الشخصية خاطئة لأنها تعرض للخطر التوازن الهرمي[1].

وعلى إثر هذا تتبادر عدة تساؤلات إلى أذهاننا مثل:

هل يمكن وبعد تغيير العقليات وتحول التقاليد أن تنتج المرأة مجتمع أمومي؟ وتكسر بذلك القواعد والنظريات وبالتالي تتعدى الحدود الفاصلة لتزعزع من كيان المجتمع وبالتالي قلب بنيته؟ فما هي المفاهيم التي سنمنحها للمرأة ثم للرجل ثم للمجتمع على إثر هذا التغيير؟...

[1]:عبد القادر جغلول : المرأة الجزائرية مرجع سابق ص ص 214... 216.

الملاحق

أسئلة المقابلة:

استمارة للمرأة: { الأجوبة لا تكون فقط بنعم أو لا بل التعليل أيضا و الشرح بالتفصيل مع ذكر الأسباب }.

الرجاء الاجابة تكون جدية و حقيقية تعبر عن رأيك الخاص من أجل مصداقية البحث وشكرا.

1- المستوى التعليمي:.....

2- الحالة الاجتماعية:.....

3- هل تعملين؟.....

4- ماذا تعملين؟.....

5-متى بدأت العمل؟.....

6- لماذا خرجت للعمل؟ أو ما هو دافعك للعمل؟.....

.....

7- ماذا يعني العمل بالنسبة إليك؟.....

.....

8- هل العمل ضروري بالنسبة للمرأة؟.....

لماذا؟.....

9- هل العمل داخل المنزل كالعمل خارجه؟.....

لماذا؟.....

10- هل توفقين بين العمل المنزلي و الخارجي؟.....

لماذا؟.....

11- هل أثر العمل على علاقتك بزوجك أو أسرتك؟.....

كيف ذلك؟.....

12- هل عائلتك راضية عن عملك؟.....

لماذا؟.....

13- هل تستطيعين التوقف عن العمل؟.....

لماذا؟.....

14- هل أنت حرة في التصرف في أجرك؟.....

لماذا؟.....

15- هل استطعت تغيير نمط حياتك من خلال عملك؟.....

.....

16- هل حقق العمل أهدافك؟.....

17- ما الذي تطمحين الوصول إليه؟.....

.....

18- ماذا يمثل خروج المرأة للعمل؟.....

19- ما هو العمل المفضل لدى المرأة؟ و بالنسبة لك؟.....

.....

20- ما هو رأيك في عمل المرأة بصفة عامة؟.....

.....

21- ما هي المسؤولية بالنسبة لك؟.....

كيف تعتبرينها؟.....

22- هل تعتبرين مكانة المرأة متدنية؟.....

ماذا؟.....

23- هل المرأة التي تعمل موسومة؟.....

.....

24- هل للمرأة مكانة في المجتمع؟.....

كيف ذلك؟.....

25- هل يقلل النظام الاجتماعي و الأسري من أهمية المرأة و مكانتها؟.....

26- كيف تعتبرين النظام الاجتماعي؟{العادات والتقاليد}.....

.....

27- هل المجتمع يعيب عمل المرأة؟.....

لماذا؟.....

28- ما هي نظرة المجتمع للمرأة العاملة؟.....

.....

29- هل المجتمع منصف في حق المرأة بصفة عامة؟.....

30- هل تشارك المرأة في بناء المجتمع؟.....

كيف ذلك؟.....

31- هل نستطيع القول أن المرأة مصدرا أساسيا للتغيير؟.....

.....

32- هل تساهم المرأة بعملها في عملية التنمية و التغير الاجتماعي؟.....

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم و السنة النبوية.

1-أحمد مصطفى خاطر:"تنمية المجتمعات المحلية" المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية. د/ط.1999

2-أعمر يحياوي: المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في القانون الدولي والتشريع الجزائري، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع د\ط، 2007 الجزائر.

3-السيد محمد بدوي: "مبادئ علم الاجتماع" دار المعارف بمصر.ط3. 1976.

4-أحمد أمين: "الأخلاق" دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. ط2. 1921.

5-باسل البستاني: "الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج" دار الطليعة للطباعة والنشر. لبنان, ط1 ..1985

6-إحسان محمد الحسن: "علم اجتماع المرأة" . دار وائل للنشر. بغداد. ط1. .2008

7-احسان عبد المنعم سمارة: أهلية النساء في الاسلام، دار البيارق بيروت لبنان 1999، ط.1

8-ابراهيم الحيدري: النظام الأبوي و إشكالية الجنس عند العرب. ط1 دار الساقي بيروت لبنان .2003

9-الطاهر زرهوني: التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر 1994 د\ط.

10-بشير محمد: الثقافة و التسيير في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر2007 د\ط.

11-بثينة شعبان: " المرأة في السياسة والمجتمع". دار الفكر سوريا. ط1. .2008

12-بلال محمد اسماعيل: إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة العربية الجديدة الاسكندرية.2004

13-تاج عطاء الله: المرأة العاملة في تشريع العمل الجزائري بين المساواة و الحماية القانونية،د\س،د\ط ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

14- تريكي حسان– جامعة الطارف. أ- حجام العربي – جامعة لمين دباغين سطيف 2: الأبعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية.

14-حسن عبد الحميد أحمد رشوان: "علم اجتماع المرأة" المكتب الجامعي الحديث.مصر.د/ط. .1998

15-حمدي عبد الحارس البخشونجي: "التدخل المهني في مجال تنمية المجتمعات المحلية "المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع. الإسكندرية. د/س.د/ط 16-جليل وديع شكور: العنف و الجريمة، الدار العربية للعلوم، بيروت لبنان ، ط1 ، سنة .1997

19- جوير إبراهيم بن مبارك: عمل المرآة في المنزل و خارجه، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، .1995

18-صلاح عثامنة:"التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج". مؤسسة دار العلماء. أربد. ط1 1997.

20-عادل مختار الهواري، حسن عيد ومريم أحمد مصطفى:"قضايا التغير والتنمية الاجتماعية" دار المعرفة الجامعية. الازاريطة. مصر. سنة 1998. د/ط.

21-عبد الرحمان الرقوق. دولة النساء.معجم ثقافي اجتماعي لغوي عن المرأة مكتبة الثقافة الدينية، مصر د.ط.د.ت.

22-عبد الباسط محمد الحسن:"التنمية الاجتماعية"معهد البحوث والدراسات العربية المطبعة العالمية.القاهرة د/ط .1980

23-عبد الحميد إسماعيل الأنصاري"دور المرأة الخليجية في التنمية: دار الفكر العربي ط1. 2001.

24-عبد الغني عماد: "سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات. من الحداثة إلى العولمة" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان ط1. .2006

25-عبد الرسول محمد سعد: "الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي" المكتب العالمي للنشر والتوزيع الإسكندرية 1998 .د/ط.

26-عبد الفتاح عفيفي: "بحوث في علم الاجتماع" .دار الفكر العربي. القاهرة. 1996. د/ط.

27-عبد القادر جغلول: المرأة الجزائرية، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت لبنان،1983،ط .1

28-عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، المكتب الجامعي الجديد الاسكندرية،.1998

29-عبد المجيد البيانوني: إنها الأنثى، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت2006،د|ط.

30- عبد الرحمان الرقوق: دولة النساء. معجم ثقافي اجتماعي لغوي عن المرأة. مكتبة الثقافة الدينية، مصر. د/ت.

30-عدلي علي أبو طاحون: في النظريات الاجتماعية المعاصرة.ط1 المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، د|س.

31-علياء شكري و آخرون. المرأة و المجتمع وجهة نظر علم الاجتماع.دار المعرفة الجامعية.د\ط..1998

32-عمرو محي الدين" التخلف والتنمية " دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت .د/ط .د/س .

33-غريب سيد أحمد: علم الاجتماع و دراسة المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.1997

34-فاطمة المرنيسي: "المرأة والسلطة" سلسلة مقاربات. نشر لفنك. الدار البيضاء المغرب.ط3. د/س.

35-فادية عمر الجولاني: "التغير الاجتماعي" مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية. د\ط.1993 .

36-فؤاد مرسي وآخرون: "التغيرات الاجتماعية المجتمع والمرأة" المؤسسة العربية للدراسات. بيروت.د\ط. 1993..

37-فتحي بالحاج: المرأة رهان للحداثة العربية،مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، على الموقع:http://www.mokarabat.com/s6656.htm بتاريخ: 29-09-2015.

37-فوزية العطية: المرأة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث و الدراسات العربية، بغداد 1983.مؤسسة الفليج للطباعة و النشر د/ط.

38-مصطفى بوتفنوشت: العائلة الجزائرية التطور و الخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984 .

39-مصطفى زايد: التنشئة الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962-1980 ديوان المطبوعات الجامعية 1986 الجزائر.

40-محمد الدقس: التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن ط2، .1996

41-محمد شفيق: "السكان والتنمية، القضايا والمشكلات" المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية. د/ط 1998.

42-محمد السيد الإمام: "المجتمع الريفي, رؤية حول واقعه و مستقبله" المكتبة العصرية للنشر والتوزيع. مصر. ط1. 2006.

44-محمد السويدي: "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري" ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1990 .د/ط.

45-محمد حسن غامري: "مقدمة في الانتربولوجيا العامة" ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.د\ط..1991

47-محمد فريد وجدي: المرأة المسلمة، دار ابن زيدون للطباعة و النشر. بيروت لبنان.ط1.د\س.

49-محي الدين صابر:"التغير الحضاري وتنمية المجتمع" منشورات المكتبة العصرية.بيروت د/ط.1962.

50-محيا زيتون: المرأة و التنمية مناهج نظرية و قضايا عالمية. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة 2000.

51-مونيك بيتر و هنريت عبودي. "المرأة عبر التاريخ. تطور الوضع النوعي من بداية الحضارة إلى يومنا هذا. دار الطليعة. بيروت. 1979.

52-معمر داود:"آثار محو الأمية في عملية التنمية بالجزائر". مجلة التواصل.العدد 6 جوان 2000.

53-معن خليل العمر:نظريات معاصرة في علم الاجتماع،ط1،دار الشروق الأردن.2005

54-مرى شاكر الشربيني: العنف الجسدي ضد المرأة و مكانتها في المجتمع ، دار الكتاب الحديث 2005، د/ط.

55- منير مباركية: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، كركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .2013

55-سفير ناجي: محاولات في التحليل الاجتماعي التنمية و الثقافة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الجزء الأول1984، د\ط.

56-سميح مسعود: "الموسوعة الاقتصادية" شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت.لبنان. ط2. .1997

57-سامية محمد فهمي: المرأة في التنمية.دار المعرفة الجامعية. الأزاريطة. مصر.د\ط. 1999.

58-سامية حسن الساعاتي: "علم اجتماع المرأة" مهرجان القراءة للجميع 2003 مكتبة الأسرة.سلسلة الأعمال الفكرية,تنفيذ هيئة الكتاب القاهرة. د\ط.

59-سامية حسن الساعاتي" علم اجتماع المرأة " رؤية معاصرة لأهم قضاياها.دار الفكر العربي. القاهرة. ط1. .1999

60-شادية علي قناوي: "المرأة العربية وفرص الإبداع: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. د\ط. .2000

61-شلوفي فريدة : المرأة المقاولة في الجزائر : رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر ، 2008-2009.

61-نوال السعداوي: المرأة والجنس. المؤسسة العربية للدراسات و النشر و التوزيع. بيروت. ط3 .1974.

62-نور عصام: "دور المرأة في تنمية المجتمع" مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.2002. د/ط.

63-نبيل السمالوطي: "علم اجتماع التنمية" دار النهضة العربية للطباعة و النشر.بيروت د\ط .1981

64-يوسف عبد الله صانع:"مقررات التنمية الاقتصادية العربية"ج3 المؤسسة العربية للنشر والدراسات. د/ط1975.

66-رابح عمامرة تركي: الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الاسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر 2003، ط2.

68-رشدي شحاتة أبو زيد: إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ط1،سنة 2007، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الاسكندرية.

69-زكي نجيب محمود. المنطق الوضعي.ج2. المكتبة الأنجلو مصري. القاهرة.1961.

70-هيفاء فوزي الكبرة : "المرأة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية" دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. دمشق. سورية. ط1. 1987.

71-هنري عزام، عباس مكي و آخرون: المرأة العربية و العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت أبريل 1982،ط1.

-المجلات والدوريات والملتقيات:

1-باربرا روجنز:"مكان المراة" تقرير للامم المتحدة. مجلة الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية والتعمير. المركز العربي للدراسات الاعلامية العدد 28. يناير. 1982.

2-هبة حندوسة: "ندوة حول المرأة العربية والتنمية الاقتصادية"الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي صندوق النقد العربي. سنة 2003. طبع في مصر.

3-حامد نور الدين: "العولمة والتنمية البشرية في الدول العربية" مجلة الحقيقة جامعة أدرار. العدد 6 . ماي 2005.

4-عوفي مصطفى: "نظال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية. ورؤية سيكولوجية" مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية. جامعة باتنة العدد 12 جوان 2005.

5--عبد الحميد اسماعيل الأنصاري: العنف ضد المرأة متى نتخلص من هذا الإرث، مجلة العربي العدد 548 يوليو .2004

6-مليكة رمعون: "الجمعيات النسوية من أجل حقوق المرأة" مجلة انسانيات. المجلة الجزائرية للانتربوبوجيا والعلوم الاجتماعية . مركز البحث في الانتربولوجية الاجتماعية والثقافية. العدد8 ماي-اوت 1999.

7-ضامر وليد عبد الرحمان: "مكانة المرأة في الفكر العربي الحديث" مجلة دراسات اجتماعية. مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات العلمية. الجزائر. العدد1 افريل 2009 .

8-خير الله عصار: الكتاب المدرسي بين التقليد والتجديد. مجلة الثقافة تصدرها وزارة الإعلام و الثقافة بالجزائر. السنة الرابعة . العدد 22 أوت –سبتمبر 1974 .

9-عبد المالك بوضياف : المرأة الجزائرية بين واقع المجتمع وارادة الدولة" مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية . قسنطينة . العدد 26 سبتمبر 2008 .

10-مجلة ذاكرة النساء لوزارة التضامن الوطني والعائلة. فيفري .1998

11-كمال أبو حمدة: إدماج المرأة في التنمية. مجلة الدراسات الاعلامية للسكان والتنمية و التعمير. المركز العربي للدراسات الاعلامية. بغداد العدد 27 ديسمبر.1981

11-مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث: العولمة و النوع الاجتماعي، المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، تونس 2001.

-المعاجم و القواميس:

1-بياربونت، ميشال ايزار وآخرون. ترجمة مصباح الصمد. معجم الاثنولوجيا والانتربولوجيا. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت لبنان. ط1. 2006.

2-حبيب الصحاف: "معجم ادارة الموارد البشرية وشؤون العاملين". مكتبة لبنان. ناشرون. ط1 1997 .

3-عبد الهادي الجوهري: " قاموس علم الاجتماع " المكتب الجامعي الحديث مارس 1998. ط3.

4-معن خليل العمر:" معجم علم الاجتماع المعاصر" دار الشروق للنشر والتوزيع. الأردن. ط1 .2000 .

5- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية .1988

6- قاموس البدر : **قاموس عربي عربي** ، دار البدر الساطع للنشر و التوزيع ، ط2 ، الجزائر، 2005 .

الرسائل الجامعية:

1- إبراهيم إسماعيل:"دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية الموارد البشرية في الأردن" رسالة دكتوراه. جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان 2009-.2010

2- بلحاج مليكة: مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي، مذكرة ماجستير جامعة تلمسان 2012./2011

3-يوسفات علي: "اقتصاديات المواقع ودورها في تحقيق التنمية المستدامة". رسالة دكتوراه. جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.2010/2009.

4-عثمان فكار: "التوطين الصناعي في الريف الجزائري وأثاره الاجتماعية.الهجرة الزراعية وعملية الاندماج". رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 1986.1985.

-قائمة المراجع و المصادر و المجلات باللغة الأجنبية:

1) Abderrahmane Mebtoul:(L'Algérie Face aux défis de la mondialisation .TOME 2: reformes économique et privatisation.OPU.2002.

2) Addi lahouari : les mutations de la société algérienne.Edition la Découverte paris 1999.

3) Abdel Kader Lakjaa: La Jeunesse Algérienne entre valeurs communautaire et aspérations sociétaires, centre de documentation économique et sociale, Alger 2007 .

3) Akoun André et autres : Dictionnaire de sociologie, Presses de Mame, France 1999.

4)Belloula Tayeb, Droit du travail, Collection droit pratique, Ed Dahlab. Alger 1994.

5) Bruhlhenri levy , Sociologie du droit Ed, P 4,F / Paris1961.

6)Farouk benatia : le travail féminin en Algérie. Société national d'édition et de diffusion Alger. 1970.

7)GUY Thuillier : les femmes dans l'administration depuis 1900. Presse universitaires de France. paris.1er et 1988.

8)Hadjij Cherifa,Famille logement Propriété à Alger ,Insaniyat, Revue Algérienne CRASC N4 vol2 Oran1998.

9)Hassam : les femmes dans les sphères économiques des zones rurales et urbaines. Texte. Femmes et développements. Organise par CRASC et PNUD. ORAN aout 1995.

10)Hurting Marie Claude et autres : Sexe et genre : De la hiérarchie entre les sexes, CNRS,Edition, Paris 2003.

11)Ibn khaldoun : histoire des berbère et de dynasties musulmanes de l'Afrique.

12)Mallek haddad : les femmes algériennes. Brocheuse éditée par le ministère de l'information s/d .

13)Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat :acte de l'assise nationale de la Pme janvier 2004.

14)Ministère de la PME et PMI et de l'Artisanat, espaces PME, PMI locomotive du développement, revue périodique, Mars-Avril, 2002.

15)http:// ahewar.org/debat/show.art.asp.

16): Pierre Colin: Sous-développement، identité et réalité, édition Gallimard, Paris,1998.

-المراسيم و القوانين و الدساتير:

-الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية دستور 1989.

-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 2200\ألف(د-21)المؤرخ في 16\12\1986 المادة 6 الفقرة 2.

-الجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية دستور 1989.

- القانون رقم 83\11 المؤرخ في 02 جويلية 1983 المادة 2 و تفسيرها جاء في المرسوم التنفيذي رقم 85\33 و رقم 85\34 المؤرخين في 09 فبراير 1985 و المعدلين سنتي 1992 و1994.

- المواد 28 و 30 من دستور 1989 و المواد 29 و 31 من دستور 1996.

- المواد 21 و 22 من الأمر 96\17 المؤرخ في 06 جويلية 1996 المعدل و المتمم للقانون 83\11 المؤرخ في 02 جويلية 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

- المادة 04 من نفس المرسوم التنفيذي للتوقيت الجزئي.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الجريدة الرسمية 1989.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. ميثاق الجزائر، حزب جبهة التحرير الوطني 1964.

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: النساء و سوق العمل، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون، ديسمبر 2004.

-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: القطاع غير الرسمي أوهام و حقائق، لجنة علاقات العمل 2004.

-الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب 30 – 06 – 2007.

-وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية، السداسي الأول، رقم 09 مديرية المنظومة الإعلامية و الإحصائية 2006.

-وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية: مدونة النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر 2005.

- جريدة الفجر ، انظر : http://www.al-fadjr.com/ar/rtila/299520.html ، تاريخ الاطلاع 09 أكتوبر 2015.

- تقرير التنمية الإنسانية العربي للعام 2005 بعنوان: "نحو نهوض المرأة في الوطن العربي".

الفهرس:

مقدمة.....	
الفصل المنهجي	
تمهيد	
عنوان الموضوع	
سؤال الانطلاق	
خطة البحث	
أسباب اختيار الموضوع	
أهداف الدراسة وأهمية الدراسة	
الإشكالية	
الفرضيات	
المفاهيم	
المنهج و أدوات البحث	
الإطار النظري و المرجعية الابستملوجيا للبحث	
محددات الدراسة و نطاقها	
مجتمع الدراسة	
الدراسات السابقة	
بيبليوغرافيا البحث	
صعوبات البحث	
خلاصة.....	

الباب الأول: المرأة و العمل رهانات الذهنيات و إشكالية التنمية المستعصية في ظل تغير قسري.	
تمهيد.....	
الفصل الأول: المرأة والعمل	
المبحث الأول: العمل كقيمة اجتماعية وأخلاقية: الثمثلاث والممارسات.....	
المبحث الثاني: التطور الكرنولوجي لعمل المرأة.....	
المبحث الثالث: أشكال العمل النسوي.....	
الفصل الثاني: التغير الاجتماعي كبناء لهوية العمل النسوي	
المبحث الأول: عوامل التغيير	
المبحث الثاني: محركات وأشكال التغيير.....	
المبحث الثالث: المرأة والقانون.....	
الفصل الثالث: أي سياق للتنمية في ظل عمل المرأة	
المبحث الأول: المرأة و مشاريع التنمية.....	
المبحث الثاني: أشكال التنمية من خلال عمل المرأة.....	
خلاصة.....	
الباب الثاني: نتائج عمل المرأة ومشاركتها في التنمية على ذاتها و المجتمع	
تمهيد.....	
الفصل الأول: موقع المرأة في ظل سيرورة التنمية و التغير الاجتماعي	
المبحث الأول: تبعية المرأة.....	
المبحث الثاني: المرأة و الحراك الاجتماعي.....	
المبحث الثالث: المرأة و تغير القيم.....	

الفصل الثاني: المرأة و الصراع	
المبحث الأول: المرأة و صراع الدور.....	
المبحث الثاني: المرأة و العنف.....	
المبحث الثالث: رهانات عمل المرأة.....	
الفصل الثالث: رهانات عمل المرأة	
المبحث الأول: تقسيم العمل في المجتمع الجزائري.....	
المبحث الثاني: ميزانية الوقت عند المرأة.....	
المبحث الثالث: تحيين الأدوار حسب متطلبات أو معطيات المجتمع.....	
خلاصة.....	
النتائج و الفرضيات.....	
الخاتمة.....	
الملاحق.....	
المراجع و المصادر.....	
الفهرس	

الملخص:

تقارب هذه الأطروحة علاقة عمل المرأة بالتنمية، من أجل إعطاء معنى لطبيعة حراك عمل المرأة والتغير الاجتماعي في فترة زمنية محددة بين 2010/1990 من زاوية التفكير الأنثروبولوجي الذي يتموضع ضمن عمليات تشريح عمل المرأة باعتباره تغيرا اجتماعيا وقيميا له رهانات اجتماعية، اقتصادية وثقافية محاولين مساءلة الفاعلين الأساسيين في طبيعة الارتباط بين المرأة كنواة ومنطلق في التنمية بالعمل الميداني المحض.

الكلمات المفتاحية: المرأة، التغير الاجتماعي، التغير الثقافي، التنمية، عمل المرأة، الأدوار، القيم، الحراك، الصراع، الوقت، الأنثروبولوجيا.

Summary :

The convergence of This thèses treat women's work development In order to give meaning to the nature of the mobility of women's work and social change in the period of time1990/2010 From the angle of thinking Anthropology which is placed within the operations of the anatomy of women's work As social change, values don't bet the social, economic and cultural Trying to the accountability of the key actors in the nature of the link Among women as the core platform in development work in the field and pure.

Keywords : Women, social change, and cultural change, diversity, women's work, Roles, values, war, conflict, time, Anthropology.

Résumé :

La convergence de cette thèse traiter le travail des femmes au développement, Afin de donner du sens à la nature de la mobilité du travail des femmes et changement social dans la période De temps spécifique entre 1990/2010 de l'angle de la compréhension anthropologique Qui est placé dans le cadre des activités de l'anatomie du travail des femmes, comme le changement social et la valeur des cadeaux Ne jouez pas avec le social, économique et culturel En essayant de la responsabilisation des acteurs clés dans la nature du lien Chez les femmes, la plate-forme de base dans les travaux de développement dans le domaine et pure Chez les femmes, la plate-forme de base dans les travaux de développement dans le domaine et pure.

Mots-clés : Les femmes, le changement social et le changement culturel, la diversité, le travail des femmes, Des rôles, des valeurs, de la guerre, des conflits, du temps, de l'Anthropologie